

صَحِيحُ فَقِيهِ السُّنَنِ

وَأَدْلَتُهُ
وَتَوْضِيحُ مَذَاهِبِ الْأُمَّةِ

أَعَدَّهُ
أَبُو مَالِكٍ كَحَّالٌ بَنِي السَّيِّدِ السَّالِمِ
مَعَ تَطْلِيقَاتٍ فِقْهِيَّةٍ مُعَاَصِرَةٍ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ / نَاصِرِ الدِّمِيهِ الْأَلْبَانِيِّ
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ / عَبْدِ الْقَزِيزِ رِبِّهِ بَارِزٍ
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ / مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثَمِيِّ

الْجُزْءُ الثَّانِي



أَمَامُ الْبَابِ الْأَخْضَرِ - سَيْلُنَا الْحُسَيْنِ

٥٩٢٢٤١٠ ٥٩٠٤١٧٥

جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لمكتبة التوفيقية (القاهرة-مصر) ويحظر طبع أو
تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
مجزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على
الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا
بموافقة الناشر خطياً .

Copyright ©
All Rights reserved

Exclusive rights by Al Tawfikia Bookshop
(Cairo-Egypt) No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any form or
by any means, or stored in a data base or retrieval
system, without the prior written permission of the
publisher.

المكتبة التوفيقية

القاهرة - مصر
العنوان: أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
تليفون: ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠ (٠٢٠٢)
فاكس: ٦٨٤٧٩٥٧

Al Tawfikia Bookshop

Cairo-Egypt

Add.: In Front of the Green Door Of El Hussein

Tel : (٠٢٠٢) ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠

Fax : ٦٨٤٧٩٥٧

إشراف

توفيق شعلان

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٠٢/٧٠٦٩

الترقيم الدولي: 977-323-029-5

٤

كتاب الزكاة

• تعريف الزكاة:

الزكاة لغة: مصدر «زكا الشيء»: إذا نما وزاد، فالزكاة هي: البركة والنماء والطهارة والصلاح^(١).

والزكاة شرعاً: حصة مقدرة، من مال مخصوص، في وقت مخصوص، يصرف في جهات مخصوصة.

وسميت هذه الحصة المخرجة من المال «زكاة» لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه وتوفره في المعنى، وتقويه الآفات^(٢)، ولأنها تزكي نفس المتصدق^(٣) كما قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^(٤).

حكم الزكاة ومنزلتها

الزكاة فرض عين على كل من توفرت فيه شروط وجوبها، وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقد تضافرت آياته في إيجاب الزكاة والعناية بها، حتى أنها قرنت بالصلاة في اثنتين وثمانين آية، منها قوله سبحانه: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٥).

وقال سبحانه: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^(٦). وعظم الوعيد على الشح في إخراجها، فقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٧) يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكمنون^(٨). وقد صح عن ابن عمر وجابر بن عبد الله أنهما قالَا: «ما أدى زكاته فليس بكنز»^(٩).

وأما السنة فقد جاءت بتأكيد وجوب الزكاة، فعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قال: «إنك تأتي قومًا أهل كتاب،

(١) «المعجم الوسيط» (١/٣٩٨).

(٢) «المجموع» للنووي (٥/٣٢٤).

(٣) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٨/٢٥) بمعناه.

(٤) سورة التوبة: ١٠٣.

(٥) سورة البقرة: ١١٠.

(٦) سورة التوبة: ١٠٣.

(٧) سورة التوبة: ٣٤، ٣٥.

(٨) مصنف عبد الرزاق (٤/١٠٧) بسندين صحيحين.

فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله عز وجل افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة فى أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم، فإن هم أطاعوا لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب» (١).

وقد اتفق الإجماع على فرضية الزكاة لم يخالف أحد من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا.

وأما منزلتها من الدين:

• فالزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، وهى ثلاثة دعائم الإسلام بعد الشهادتين والصلاة، قال النبى ﷺ: «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً» (٢).

ولذا كان النبى ﷺ يأخذ على الصحابة البيعة عليها:

فعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: «بايعت النبى ﷺ على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم» (٣).

وأمر ﷺ بقتال ما نعى الزكاة:

فعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة....» (٤).

من فضائل وفوائد الزكاة

١ - أنها من صفات الأبرار أصحاب الجنة: قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ١٦ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ١٧ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ١٨ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ١٩﴾ (٥).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٤٩٦)، ومسلم (١٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٨)، ومسلم (١٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٥٧)، ومسلم (٥٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٢٥)، ومسلم (٢٢).

(٥) سورة الذاريات: ١٥-١٩.

٢- أنها من صفات المؤمنين المستحقين لرحمة الله: قال سبحانه ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ (١).

٣- أن الله ينميها ويربيها لصاحبها: قال تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ (٢).

وقال ﷺ: «من تصدَّق بعدل ثمرة من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - فإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل» (٣).

٤- أن الله تعالى يظل صاحبها من حريوم القيامة: قال النبي ﷺ: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله... ورجل تصدَّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما أنفقت يمينه...» (٤).

٥- أنها تزكي المال وتنميهِ وتفتح لصاحبها أبواب الرزق: فقد قال ﷺ: «ما نقصت صدقة من مال...» (٥).

٦- أنها سبب لنزول الخيرات: ومنعها سبب في منعها، ففي الحديث: «... وما منع قوم زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا» (٦).

٧- أنها تكفر الخطايا والذنوب:

ففي حديث معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال: «... والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار» (٧).

٨- أنها دليل على صدق إيمان المزكي: وذلك أن المال محبوب للنفوس، والمحبوب لا يبذل إلا ابتغاء محبوب مثله أو أكثر، بل ابتغاء محبوب أكثر منه،

(١) سورة التوبة: ٧١.

(٢) سورة البقرة: ٢٧٦.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٤١٠)، ومسلم (١٠١٤).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٨٨).

(٦) ابن ماجه (٤٠١٩) وغيره وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٠٥) لشواهده.

(٧) الترمذی (٦٠٩)، والنسائي في الكبرى (١١٣٩٤)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وأحمد

(٥٣١/٥) وهو محتمل للتحسين.

ولهذا سميت الزكاة صدقة، لأنها تدل على صدق طلب صاحبها لرضا الله عز وجل^(١).

٩- أنها تزكى أخلاق المزكى، وتشرح صدره:

فالزكاة تنتشل صاحبها من زمرة البخلاء، وتدخله في زمرة الكرماء، وهي تشرح صدره، فإن الإنسان إذا بذل ماله - عن طيب نفس وسخاء - فإنه يجد في نفسه انشراحاً^(٢).

١٠- أنها تصون المال وتحصنه من تطلع الفقراء وامتداد أيدي الأثمين.

١١- أنها عون للفقراء والمحتاجين: تأخذ بأيديهم لاستئناف العمل والنشاط إن كانوا قادرين، وتساعدهم على ظروف العيش الكريم إن كانوا عاجزين، فتحمي المجتمع من مرض الفقر، والدولة من الإرهاق والضعف^(٣).

١٢- أنها مساهمة من المسلم بواجبه الاجتماعي في رفد الدولة الإسلامية بالعطاء عند الحاجة، وتجهيز الجيوش، وصد العدوان، وفي إمداد الفقراء إلى حد الكفاية^(٤).

١٣- أنها شكر لنعمة المال^(٥).

حكم منع الزكاة وعقوبة مانعها

١- اتفق العلماء على أن من جحد وجوب الزكاة وأنكر فرضيتها، فهو كافر بالإجماع، لأنه مكذب بالقرآن والسنة، ومنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة^(٦).

٢- وأما من أقر بوجوبها، وامتنع من أدائها:

(١) فروى عن أحمد أنه قال: «تاركها بخلاً يكفر كتارك الصلاة كسلاً» وقوى هذه الرواية بعض الحنابلة^(٧) واستدلوا لها بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾^(٨).

(١) الشرح الممتع (١٢/٦).

(٢) انظر «زاد المعاد» لابن القيم (٢٥/٢).

(٣) (٤، ٣) «الفتاوى الإسلامية وأدلته» (٧٣٢/٢).

(٥) «الذخيرة» للقرافي (٧/٣).

(٦) «المغنى» (٥٧٢/٢)، و«المجموع» (٣٣٤/٥).

(٧) «الشرح الكبير» مع الإنصاف (٤٣/٣)، و«المبدع» (٣٠٨/١) و«الشرح الممتع» (٧/٦).

(٨) سورة التوبة: ١١.

قالوا: فالأخوة في الدين لا تنتفى إلا بخروج الإنسان من الملة، وقد رتب الله ثبوت الأخوة على هذه الأوصاف الثلاثة: التوبة من الشرك، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة.

(ب) بينما ذهب جمهور العلماء إلى أن من منع الزكاة بخلاً من غير جحود لفرضيتها، فهو مرتكب لكبيرة من الكبائر، وإثم عظيم، وواقع تحت الوعيد الشديد بالعذاب الأليم يوم القيامة، ولكنه لا يخرج بهذا من الملة ما دام مقراً بوجوبها.

وهذا هو الصواب، ويؤيده ما في حديث أبي هريرة من أن النبي ﷺ لما ذكر مانع زكاة الذهب والفضة، وذكر عقوبته، قال بعد ذلك: «ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار»^(١).

ولو كان كافراً لم يكن له سبيل إلى الجنة، والله أعلم.

وأما عقوبة مانع الزكاة في الدنيا: فقدرية، وشرعية:

فالقدرية^(٢): أن يتلى الله تعالى كل من يبخل بحق الله وحق الفقير في ماله بالمجاعة والقحط، كما قال ﷺ: «وما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين»^(٣). وفي رواية: «إلا حبس عنهم القطر».

والشرعية:

(أ) أنه إذا كان مانع الزكاة في قبضة الحاكم، فإنه تؤخذ منه الزكاة قهراً، لقول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فإذا قالوها، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» ومن حقها الزكاة، قال أبو بكر رضي الله عنه بمحضer الصحابة «الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها...»^(٤).

وذهب الجمهور إلى أن مانع الزكاة إذا أخذت منه قهراً لا يؤخذ معها شيء من ماله مستدلين بحديث: «ليس في المال حق سوى الزكاة»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٨٧).

(٢) «فقه الزكاة» (١/٩٢).

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٥٧٧)، والحاكم (١٣٦/٢)، والبيهقي (٣٤٦/٣) وحسنه الألباني.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢٠).

(٥) ابن ماجه (١٧٨٩) بسند ضعيف.

وذهب الشافعى فى القديم وإسحاق وبعض أصحاب أحمد، إلى أنه يؤخذ منه شطر ماله مع الزكاة عقوبة له^(١).

واحتجوا بحديث: «... ومن منعها فإننا آخذوها وشرط ماله»^(٢).

وأجاب الأولون عن هذا الحديث بأنه منسوخ، وتعقب هذا بأن دعوى النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ.

(ب) وإذا كان مانع الزكاة خارجاً عن قبضة الحاكم، فعلى الحاكم أن يقاتله، لأن الصحابة قاتلوا الماء المتنعين من أدائها.

وأما عقوبة مانع الزكاة فى الآخرة: فقد وردت فيه عدة نصوص، منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ... هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾^(٣).

٢- عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: «من آتاه الله مالاً، فلم يؤد زكاته، مثلى له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة، ثم يأخذ بلهزمتيه - يعنى شذقيه - ثم يقول: أنا كنزك، أنا مالك» ثم تلا هذه الآية: ﴿وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ يَنْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ... بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾^{(٤)(٥)}.

٣- وعن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب كنز لا يؤدى زكاته إلا أحمى عليه فى نار جهنم، فيجعل صفائح فتكوى بها جنباه وجبهته حتى يحكم الله بين عباده فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ثم يرى سبيله، إما إلى الجنة، وإما إلى النار، وما من صاحب إبل لا يؤدى زكاته، إلا بطح لها بقاع قرقر، كأوفر ما كانت تستن عليه، كلما مضى عليه أخراها ردت عليه أولاهها، حتى يحكم الله بين عباده فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله: إما إلى الجنة، وإما إلى النار، وما من صاحب غنم لا يؤدى زكاتها إلا بطح لها بقاع قرقر، كأوفر ما كانت فتطؤه بأظلافها، وتنطحه بقرونها، ليس فيها عقصاء ولا جلهاء، كلما مضى عليه أخراها ردت عليه أولاهها، حتى يحكم الله بين عباده فى يوم كان

(١) «نيل الأوطار» (١٤٧/٤)، و«الموسوعة الفقهية» (٢٣/٢٣١) الكويت.

(٢) أبو داود (١٥٦٠)، والنسائى (١٥/١٧-١٧)، وأحمد (٤/٥) بسند حسن.

(٣) سورة التوبة: ٣٤، ٣٥.

(٤) سورة آل عمران: ١٨٠.

(٥) البخارى (١٤٠٣).

مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار....» (١).

شروط وجوب الزكاة

لا تجب الزكاة في الأموال إلا بشروط، فمن حكمة الله عز وجل في فرض شرائعه، أنه جعل لها شروطاً أي: أوصافاً معينة لا تجب إلا بوجودها، لتكون الشرائع منضبطة.

إذ لو لم يكن هناك شروط لكان كل شيء يحتمل أنه واجب أو غير واجب ثم هناك موانع أيضاً تمنع وجوب الزكاة مع وجود الشروط، وجميع الأشياء لا تتم إلا بتوفر شروطها، وانتفاء موانعها (٢).

وهذه الشروط على قسمين: شروط في من تجب في ماله الزكاة، وشروط في المال نفسه.

الشروط التي يجب توافرها في صاحب المال لتجب الزكاة عليه:

يشترط في صاحب المال الذي تجب فيه الزكاة شرطان:

١- الحرية: فلا تجب الزكاة على العبد، لأنه لا يملك، والسيد مالك لما في يده، وقد قال ﷺ: «من باع عبداً له مال، فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع» (٣).

ولقول ابن عمر رضي الله عنهما: «ليس في مال العبد زكاة حتى يعتق» (٤).

وعن كيسان بن أبي سعيد المقبري قال: «أتيت عمر بزكاة مالي مائتي درهم وأنا مكاتب- فقال: هل عتقت؟ قلت: نعم، قال: اذهب فاقسمها» (٥).

٢- الإسلام: فلا زكاة على الكافر بالإجماع، لأنها عبادة مطهرة، والكافر لا طهارة له ما دام على كفره، وإنما نقول لا تجب في ماله زكاة، ونعني أننا لا نلزمه بها حتى يسلم، فإنها لا تقبل منهم، فلا فائدة في إلزامهم بها، وقد قال تعالى:

(١) مسلم (٩٨٧)، وأبو داود (١٦٤٢).

(٢) الشرح الممتع (١٨/٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١١٧٣).

(٤) البيهقي (١٠٨/٤) بسند صحيح، وانظر «الإرواء» (٢٥٢/٣).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة بسند جيد كما في «الإرواء» (٢٥٢/٣).

﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ...﴾ (١). وليس معنى هذا أنه لا يحاسب على تركها، فإن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة على المعتمد في الأصول، والله أعلم.

هذا في الكافر الأصلي، أما المرتد -والعياذ بالله- (٢) فإن كانت الزكاة قد وجب عليه في حال إسلامه فلا تسقط عنه بالردة -عند الشافعية والحنابلة- لأنها حق ثبت وجوبه فلم يسقط برده كغرامة المتلفات. وذهب الحنفية إلى أنها تسقط بالردة.

هل تجب الزكاة في مال الصغير والمجنون؟

للعلماء في هذه المسألة قولان مشهوران:

الأول: لا تجب الزكاة في مالهما إما مطلقاً أو في بعض الأموال (٣):

وبهذا قال الحنفية، وهو مروي عن بعض السلف.

قالوا: لأن الزكاة عبادة محضة كالصلاة، فهي تفتقر إلى نية، والصبي والمجنون لا تتحقق منهما النية.

ولأن الصبي والمجنون قد سقط عنهما التكليف فلا تجب عليهما.

ولأن الزكاة طهرة للمزكى، والتطهير إنما يكون من أرجاس الذنوب، ولا ذنب للصبي والمجنون.

ولأن في عدم الأخذ من مالهما حفاظاً على هذا المال، مع عدم استطاعتهما استثماره.

القول الثاني: تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون مطلقاً (٤):

وهو قول الجمهور، وهو قول عمر وعلى وعبد الله بن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله (٥)، ولا يعلم لهم من الصحابة مخالف إلا رواية ضعيفة عن ابن عباس لا يحتج بها.

(١) سورة التوبة: ٥٤.

(٢) «الموسوعة الفقهية» (٢٣/٢٣٣ - الكويت)، و«فقه الزكاة» (١/١١٥).

(٣) «المغنى» (٢/٦٢٢)، و«بدائع الصنائع» (٢/٤-٥)، و«المجموع» (٥/٣٢٩)، و«المحلى» (٥/٢٠٥)، و«فقه الزكاة» (١/١٢٥).

(٤) «المحلى» (٥/٢٠١)، و«المجموع» (٥/٣٢٩)، و«مجموع الفتاوى» (٢٥/١٧)، و«الموسوعة» (٢٣/٢٣٢)، و«الشرح الممتع» (٦/٢٦٦).

(٥) انظر مصنف عبد الرزاق (٦٩٨٦ إلى ٦٩٩٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣/١٤٩)، و«سنن البيهقي» (٤/١٠٧)، و«المحلى» (٥/٢٠٨)، والأموال لأبي عبيد (ص ٤٤٨).

ويؤيد هذا القول:

- عموم النصوص الدالة على وجوب الزكاة في مال الأغنياء وجوباً مطلقاً، ولم تشن صبيّاً ولا مجنوناً.

- ما ورد عن عمر بن الخطاب قال: «اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة»^(١).

- أن مقصود الزكاة سد خلة الفقراء من مال الأغنياء، شكراً لله تعالى، وتطهيراً للمال، ومال الصبي والمجنون قابل لأداء النفقات والغرامات، فلا يضيق عن الزكاة.

- أن الزكاة حق الآدمي فاستوى في وجوب أدائها المكلف وغير المكلف. وهذا القول هو الراجح، وعليه فإن الولي يخرجها عنهما من مالهما لأنها زكاة واجبة.

شروط المال لتجب الزكاة فيه؟

يشترط في المال حتى تجب فيه الزكاة شروط:

- ١- أن يكون من الأصناف التي تجب فيها الزكاة: وستأتى تفصيلاً فيما بعد.
- ٢- أن يبلغ النصاب: وهو القدر الذي رتب الشارع وجوب الزكاة على بلوغه، فمن لم يملك هذا القدر وملك ما دونه، أو لم يملك شيئاً أصلاً فلا زكاة عليه، وهو يختلف باختلاف المال، كما سيأتى.
- ٣- أن يكون هذا المال مملوكاً تاماً:

والدليل على هذا الشرط^(٢): إضافة الأموال إلى أربابها في القرآن والسنة في مثل قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾^(٣)، وقوله ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾^(٤) وقول النبي ﷺ: «إن الله فرض عليهم في أموالهم...».

ولأن الزكاة هي تمليك المال للمستحقين له، والتمليك فرع عن الملك.

(١) ضعيف: أخرجه الترمذى (٦٤١)، وموطأ مالك (بلاغاً)، والدارقطنى (١١١/٢)، وعبد الرزاق (٦٩٨٩) بسند ضعيف وانظر «الإرواء» (٧٨٨).

(٢) «فقه الزكاة» للقرضاوى (١/١٥٠).

(٣) سورة التوبة: ١٠٣.

(٤) سورة المعارج: ٢٤.

فلا بد في الزكاة من الملك، واختلف: أهو ملك اليد (الحيازة) أم ملك التصرف؟ أم أصل الملك؟^(١).

زكاة الديون

وعلى هذه الأوجه الثلاثة اختلف في زكاة الدين: هل يكون على الدائن باعتباره المالك الحقيقي للمال؟ أم يكون على المدين باعتباره المتصرف فيه والمتفع به؟ أم يُعفى كلاهما لأن ملك كل منهما غير تام؟

وأعدل الأقوال في زكاة الدين أن يقال: إن الدين نوعان:

١- دين مرجو الأداء، بأن يكون على مؤسر مقر بالدين، فهذا يعجل زكاته مع ماله الحاضر في كل حول.

رواه أبو عبيد في الأموال (ص ٤٣٢) عن عمر وعثمان وابن عمر من الصحابة وغيرهم من التابعين.

٢- دين غير مرجو الأداء، بأن يكون على معسر لا يرجى يساره، أو على جاحد ولا بينة، فقيل: يزكيه إذا قبضه لما مضى من السنين (وهو مذهب على^(٢)) وابن عباس^(٣).

وقيل: يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة (وهو مذهب مالك).

وقيل: لا زكاة عليه لشيء مضى من السنين ولا زكاة لستته أيضاً (وهو مذهب أبي حنيفة).

قال شيخ الإسلام (٤٨/٢٥): «وأقرب الأقوال: قول من لا يوجب فيه شيئاً بحال، حتى يحول الحول، أو يوجب فيه زكاة واحدة عند القبض، فهذا القول له وجه، وهذا وجه» اهـ.

وقد صح عن عثمان بن عفان أنه قال: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤده، حتى تحصل أموالكم فتؤدوني منها الزكاة»^(٤).

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٤٥/٢٥).

(٢) إسناده صحيح: رواه عنه أبو عبيد في الأموال (٤٣١/١٢٢٠)، وعنه البيهقي (٤/١٥٠) بسند صحيح.

(٣) إسناده ضعيف: رواه أبو عبيد في الأموال وضعفه الألباني في «الإرواء» (٧٨٦).

(٤) صحيح: أخرجه مالك (٥٩١)، وعنه الشافعي (١/٢٣٧)، والبيهقي (٤/١٤٨)، وهو صحيح كما في «الإرواء» (٧٨٩).

وقالت عائشة: «ليس في الدين زكاة [حتى يقبضه]» (١).

• فائدة:

من كان في يده مال تجب فيه الزكاة، وهو مدين، فإن كان هذا الدين مما يستغرق النصاب أو ينقص المال عن النصاب فلا زكاة فيه.

وإن كان الدين ينقص المال لكن لما فوق النصاب، فإنه يخرج ما يفى بدينه ويزكى الباقي، فمثلاً إذا كان ماله ثلاثون ديناراً وعليه خمسة، زكى خمسة وعشرين.

٤- أن يمر على الملك - عند المالك - عام هجري كامل: (حولان الحول)

وهذا يشترط في زكاة الذهب والفضة والماشية، أما الزروع والثمار فلا، فإن حولها عند اكتمالها واستوائها وهذا مجمع عليه عند فقهاء الأمصار (٢).
وهاهنا يرد سؤال وهو:

حكم «المال المستفاد» في أثناء الحول؟

المال المستفاد أثناء الحول على ثلاثة أقسام (٣):

١- إذا كان المال المستفاد من ربح المال الذي عنده (من جنسه) كربح مال التجارة ونتاج الماشية، فهذا يجب ضمُّه إلى أصله، فيعتبر حوله بحول الأصل، قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافاً (٤).

٢- إذا كان المال المستفاد من غير جنس المال الذي عنده، كأن يكون ماله إبلاً، فيستفيد ذهباً من إرث أو نحوه، فهذا المستفاد يُعتبر له حول من يوم استفادته إن كان نصاباً، وليس متعلقاً بحول المال الأصلي.

٣- إذا كان المال المستفاد من جنس المال الذي عنده - الذي بلغ النصاب - لكن ليس هذا المال المستفاد من نماء المال الأول، ومثاله: أن يكون عنده أربعون من الغنم مضى عليها بعض الحول، فيشتري أو يوهب له مائة أخرى، فهنا مذهبان:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢/٤) من طريقين في كل منهما ضعف، وحسنه الألباني في «الإرواء» (٧٨٤) بهما.

(٢) «بداية المجتهد» (٢٦١-٢٦٢)، و«مجموع الفتاوى» (١٤/٢٥).

(٣) «الغنى» (٢٦٦/٢)، و«فتح القدير» لابن الهمام (١/٥١٠)، و«الموسوعة الفقهية» (٢٤٤/٢٣).

(٤) الظاهر أن ابن حزم يخالف في هذا، انظر «المحلى» (٨٣/٦) وما بعدها.

الأول: أنه يضم المستفاد إلى المال الأول في النصاب وليس في الحول، فيزكى كلاً منهما باعتبار حوله الخاص. (وهو مذهب الشافعية والحنابلة).

الثاني: أنه يضم المستفاد إلى المال الأول -ويزكيهما جميعاً- عند تمام حول الأول (وهو مذهب الأحناف).

الأصناف التي تجب فيها الزكاة

اختلف أهل العلم في أصناف الأموال التي تجب فيها الزكاة اختلافاً كبيراً، بين مضيّق يقصر هذه الأصناف على ما وردت به النصوص الصريحة^(١)، وبين موسّع حتى يشمل كل مال نام، حتى إنه لم يشترط النصاب في بعضها!!^(٢).

ما وجهة «المضيّقين» فيما ذهبوا إليه؟

نظرية ابن حزم ومن تبعه في قصر وجوب الزكاة على الأصناف الثمانية التي أخذ منها النبي ﷺ، تقوم على أصلين^(٣):

١ - حرمة مال المسلم التي ثبتت بالنصوص، فلا يجوز أن يؤخذ شيء من ماله إلا بنص.

٢ - أن الزكاة تكليف شرعي، والأصل براءة الذمم من التكاليف إلا ما جاء به النص، حتى لا نشرّع في الدين ما لم يأذن به الله.

أما القياس، فلا يجوز إعماله، وخاصة في باب الزكاة.

ما وجهة «الموسّعين» فيما ذهبوا إليه؟

أما الموسّعون في الأصناف التي تجب فيها الزكاة، فأقاموا منهجهم على أصول منها:

١ - الاستدلال بعمومات نصوص الكتاب والسنة في أن كل مال فيه حق أو صدقة.

٢ - أن كل غني وكل مال في حاجة لأن يتزكى ويتطهر.

٣ - اعتبار النماء والربح، قالوا: فمالك العمارات والمصانع التي قد تدر من الأرباح أضعاف ما تدره الأرض الزراعية، أولى بدفع الزكاة.

(١) كابن حزم ثم الشوكاني وصديق خان، رحمهم الله.

(٢) كأبي حنيفة، رحمه الله.

(٣) انظر «فقه الزكاة» (١/ ١٦٥).

٤- اعتبار المصلحة العامة لسد حاجة الفقير والمسكين وإقامة المصالح العامة للمسلمين.

الأصناف المتفق على وجوب الزكاة فيها

اتفق أهل العلم على وجوب الزكاة في تسعة أصناف:

١، ٢- الذهب والفضة (النقدين)

٣، ٤، ٥- الإبل والبقر والغنم (الماشية).

٦، ٧، ٨، ٩- الحنطة والشعير والتمر والزبيب^(١) (الزروع والثمار).

زكاة الذهب والفضة

إذا تحققت في الذهب والفضة ومالكهما الشروط التي تقدمت الإشارة إليها، فبلغا النصاب وحال عليهما الحول ونحو ذلك، فإنه يجب حينئذٍ إخراج الزكاة فيهما وتكون مرة واحدة في كل عام.

نصاب كل من الذهب والفضة ومقدار الزكاة فيهما

جاء في حديث على بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا كانت لك مائتا درهم، وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء -يعنى في الذهب- حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كانت لك عشرون ديناراً، وحال عليها الحول ففيها نصف دينار»^(٢).

وقال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواقٍ من الورق صدقة...»^(٣). ويستفاد منهما أمور:

الأول: أن نصاب الفضة (٥) أواق^(٤) = (٢٠٠) درهماً من الفضة الخالصة

= (٥٩٥) جراماً من الفضة

(١) الزبيب لم يثبت عند ابن حزم الحديث فيه، فلم يقل به، وقال بالثمانية الآخرين. وانظر المحلى (٢٠٩/٥).

(٢) صحيحه الألباني: أخرجه أبو داود (١٥٥٨)، والترمذى (٦١٦)، والنسائى (٣٧/٥)، وابن ماجه (١٧٩٠)، وأحمد (١٢١/١)، وقد صححه البخارى -كما نقله الترمذى عنه- وحسنه الحافظ فى الفتوح، وصححه الألبانى فى صحيح أبى داود (١٣٩١).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٤٨٤)، ومسلم (٩٧٩).

(٤) أواق: جمع أوقية وهى تساوى أربعين درهماً بالاتفاق، فتكون الخمس أواق مساوية مائتى درهم.

وأن نصاب الذهب (٢٠) ديناراً = (٢٠) مثقالاً

= (٨٥) جراماً من الذهب عيار (٢٤)

= (٩٧) جراماً من الذهب عيار (٢١)

= (١١٣) جراماً من الذهب عيار (١٨)

الثاني: أنه لا بد من مرور الحول (السنة الهجرية الكاملة) على النصاب فما فوق حتى تجب فيه الزكاة.

الثالث: أن مقدار الزكاة في كل من الذهب والفضة = ٢,٥ % = $\frac{1}{40}$.

مثال توضيحي: رجل يملك ($\frac{1}{4}$) كيلو جرام من الذهب عيار (٢٤)، فما مقدار الزكاة فيه إذا حال عليه الحول؟

فنعول: بما أن مقدار الذهب والمملوك يعتبر أكثر من النصاب (٨٥ جم) فإنه يجب فيه ربع العشر، فيكون المقدار الواجب إخراجه = ٥٠٠ جراماً $\times \frac{1}{40}$ = ١٢,٥ جراماً.

• هل يضم الذهب إلى الفضة لتكميل النصاب؟

إذا ملك رجل مقداراً من الذهب دون النصاب، ومقداراً من الفضة دون النصاب، فللعلماء في هذه المسألة قولان:

الأول: أنه يضم الذهب إلى الفضة ليكمل النصاب ثم يخرج الزكاة، وهو مذهب الجمهور (الحنيفية والمالكية وهو رواية عن أحمد وقول الثوري والأوزاعي) (١).

واستدلوا بأن نفعها متحد، من حيث إنهما ثمنان، يقصد بهما الشراء.

والثاني: أنه لا يضم أحدهما إلى الآخر، وهو مذهب الشافعية ورواية عن أحمد، وقول أبي عبيد وابن أبي ليلى وأبي ثور (٢) وابن حزم (٣) واختاره الألباني (٤) وابن عثيمين (٥) وهو الراجح، إن شاء الله.

(١) «الموسوعة الفقهية» (٢٣/٢٦٧).

(٢) السابق.

(٣) «المحلى» (٦/٨٣).

(٤) «تمام المنة» (ص: ٣٦٠).

(٥) «الشرح المتع» (٦/١٠٧).

واستدلوا لهذا بما يأتي :

١- عموم قوله ﷺ : «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» (١) وقوله : «ليس عليك شيء -يعنى فى الذهب- حتى يكون لك عشرون ديناراً» (٢) .
فإنهما يدلان على أن من جمع الذهب إلى الفضة يكون قد أوجب زكاة كل منهما دون نصابه .

٢- القياس على البقر والغنم -وسياتى بيانه- فإنه لا يكمل نصاب أحدهما بالآخر، مع أن المقصود واحد وهو التنمية، وكذلك لا يضم الشعير إلى البر حتى عند القائلين بضم الذهب إلى الفضة؟! فإن الجنس لا يضم إلى غيره، والله أعلم .

● **فائدة:** يستثنى من هذا، أموال الصيارف، فإنه يضم فيها الذهب إلى الفضة، لا ضم جنس إلى جنس، ولكن لأن المراد بهما التجارة، فهما عروض تجارية (٣) .

على القول بالضم، فهل يضم بالأجزاء أو القيمة؟

اختلف القائلون بضم الذهب إلى الفضة على قولين :

١- فذهب مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد فى رواية إلى أن الضم يكون بالأجزاء (٤) :

يمعنى أن من كان عنده نصف نصاب من ذهب، ونصف نصاب من فضة وجبت عليه الزكاة، وكذلك لو كان عنده ربع من هذا وثلاثة أرباع من هذا، وهكذا. ثم يخرج من كل من الذهب والفضة ربع عشره .

٢- وذهب أبو حنيفة إلى أن يضم أحدهما إلى الآخر بالتقويم فى أحدهما بالآخر بما هو أحظ للفقراء، أى يضم الأكثر إلى الأقل (٥) .

فمثلاً: لو كان عنده نصف نصاب فضة، وربع نصاب ذهب، وكان ربع نصاب الذهب تساوى قيمته نصف نصاب فضة، فعليه الزكاة .

(١) تقدم تخريجه قريباً .

(٢) تقدم تخريجه قريباً .

(٣) «الشرح الممتع» (١٠٩/٦)، وانظر «المغنى» (٣/٢-٣) .

(٤، ٥) الموسوعة الفقهية (٢٣/٢٦٧) .

الزكاة في الأوراق النقدية «البنكنوت»

تكييفها الفقهي:

نظراً لقلة تعامل الناس في هذه الأيام بالنقدين «الذهب والفضة» وتعاملهم بدلاً منهما بالعملات الورقية المعروفة «بأوراق البنكنوت» فقد واجهت الفقهاء مشكلة «التكييف الفقهي للنقود الورقية» وانبرى علماء الشريعة لإطلاق الأحكام على هذا النوع الجديد من النقود على ضوء تكييفهم وتصنيفهم لهذه النقود.

وقد وقفت لأهل العلم في هذا الشأن على خمسة أقوال (١):

١- أن هذه النقود سندات دين على الجهة التي أصدرتها:

واعتمدوا على أن هذا هو وضعها الحقيقي حسبما تقتضيه صيغة الإقرار بالمدىونية المسجلة على كل ورقة نقدية، وبذلك طبقوا عليها أحكام التعامل بأسناد الديون (٢).

ومن سلبيات هذا التكييف: أنه سيخضع هذه النقود للخلاف الذي تقدم بين العلماء في زكاة الدين فمن لا يرى إخراج زكاة الدين سيمنع إخراجها من هذه النقود.

وكذلك إذا كانت هذه النقود سندات دين، فلا يجوز البيع بها ديناً، للإجماع على أنه لا يجوز بيع الدين بالدين، أضف إلى ذلك أنها إذا كانت سندات دين مغطاة بالذهب والفضة، فلا يجوز أن يشتري بها الذهب أو الفضة أصلاً، لأنه يشترط هنا التقابض وهو منعدم.

٢- أنها عرض من عروض التجارة وسلعة من السلع (٣):

واعتمدوا على وصفها بأنها مال متقوم تختلف فيه الرغبات ويخضع لقانون العرض والطلب في ثبات قيمته، وبالتالي حاولوا تطبيق الأحكام الفقهية المتعلقة بعروض التجارة - والتي سيأتي بعضها - على هذه العملات.

(١) «النقود... وظائفها الأساسية وأحكامها الشرعية» لعلاء الدين زعتري (ص: ٣٢٩ وما بعدها) وهي دراسة قيمة.

(٢) ومن قال بهذا: مشيخة الأزهر، والعلامة الشنقيطي في «أضواء البيان» (١/ ٢٥٧).

(٣) ممن قال بهذا: السعدى - رحمه الله - كما في «الفتاوى السعدية» (ص: ٣٣٨-٣٣٩) ولم يوافقه تلميذه ابن عثيمين، رحمه الله.

ومن سلبيات هذا التكيف: أنه سيفتح الباب للربا؛ فإن اعتبار هذه النقود عروضاً سيجيز بيع بعضها ببعض متفاضلاً ولو كانت من جنس واحد!! وهذا عين الحرام.

وكذلك فكونها من عروض التجارة فلا يجب فيها الزكاة إذا لم تكن معدة للتجارة والنماء!!

٣- أنها تشبه الفلوس المسكوكة من غير الذهب والفضة (كالنحاس والنيكل...) (١).

فقالوا كأنها فلوس مسكوكة من الورق، وهذه الفلوس تعتمد في قيمتها على العرف لا على قيمة المادة المصنوعة منها.

وهذه الفلوس ينظر إليها باعتبارين: باعتبار الأصل هي (عرض) لأن أصل النحاس والنيكل ونحوهما من العروض التي تباع وتشترى، وباعتبار ما صارت إليه هي (ثمن).

فمن نظر إلى الأصل ففيها السلبيات التي تقدمت في عروض التجارة.

ومن نظر إلى ما صارت إليه وأنها ثمن، بقيت عنده مشكلة وهي اختلاف الفلوس عن هذه العملات الورقية من عدة أوجه (٢) مما يمنع إلحاق النقود الورقية بالفلوس التي تقل عنها درجة وكفاءة.

٤- أنها متفرعة من الذهب والفضة (٣):

وقالوا: هي بديل عنهما، واعتمدوا على أن إصدار النقود الورقية يقتضي تغطيتها بالذهب أو الفضة، فإن كان غطاء العملة ذهباً فحكمها حكم الذهب، وإن كان فضة فحكمها حكم الفضة.

ومن سلبيات هذا التكيف: أنه لا يوجد في العالم الآن عملتان متساويتان في القيمة، مع أنهما متفرعتان من جنس الذهب، فيلزم من هذا أنه لا يجوز التفاضل عند إبدال دينار كويتي بدينار ليبي - مثلاً - بل لابد من التماثل - على أساس أن جنسهما واحد - وبينهما فارق كبير!! ثم إن افتراض وجود غطاء كامل ذهبي أو

(١) ممن قال بهذا: مصطفى الزرقا، كما نقله ابن منيع في «الورق النقدي» (ص ١٤٧).

(٢) تنظر في «النقد» للزعتري (ص: ٣٤٦ وما بعدها).

(٣) ممن قال بهذا: الشيخ عبد الرزاق عفيفي - رحمه الله - عضو هيئة كبار العلماء بالسعودية.

فضى للعمليات الورقية منقوض بحكم الواقع الذى يؤكد أن النقود تعتمد كثيراً على قوة الدولة ونفوذ سلطانها.

٥- أن النقود الورقية نقد قائم بذاته^(١):

قالوا: لأن كل مال متقوم اعتمد عليه الناس فى أداء وظائف النقود، فإنه يأخذ صفة الثمنية، وبالتالي يصلح أن يكون نقداً، لاسيما وأنه لم يرد فى الشرع حصر الثمنية فى الذهب والفضة.

وقد لمح شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن الناس لو اصطالحوا على جعل شىء ثمناً أن يأخذ حكم الأثمان، فقال: «إذا صارت الفلوس أثماناً، وصار فيها المعنى، فلا يباع ثمن بثمن إلى أجل»^(١).

وأكد - رحمه الله - أن الثمنية غير محصورة أو مقصورة على الذهب والفضة، وأن المرجع فى هذا إلى العرف والاصطلاح فقال: «وأما الدرهم والدينار فما يُعرف له حد طبيعى ولا شرعى، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه فى الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن يكون معياراً لما يتعاملون به...»^(٢).

قلت: ولعل هذا القول الأخير، بأن النقود الورقية ثمن يجرى عليها أحكام الأثمان هو الصواب والذى تنظم معه المعاملات المالية المختلفة.

نصاب الأوراق النقدية

من العلماء المعاصرين من رأى أن يعتبر زكاة الأوراق النقدية بنصاب الفضة، لكونه مجمعاً عليه، ولأن التقدير به أنفع للفقراء.

بينما ذهب آخرون إلى أن نصابها نصاب الذهب، لأن الفضة قد تغيرت قيمتها بعد عصر النبى ﷺ ومن بعده حتى لم تعد لها قيمة تذكر، بخلاف الذهب فإن قيمته تعتبر ثابتة إلى حد كبير.

ثم إن نصاب الذهب مقارب لباقي الأنصبة فى الزكاة كخمس من الإبل، أربعين من الغنم ونحو ذلك، إذ كيف يعقل أن لا يوجب الشرع الزكاة على من

(١) وبهذا قالت هيئة كبار العلماء بالسعودية (قرار (١٠) تاريخ ١٧/٤/ ١٣٩٣هـ) والدكتور القرضاوى وغيرهم.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣٠/٤٧٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٩/٢٥١).

يملك أربعاً من الإبل أو تسعاً وثلاثين من الغنم ويعتبره فقيراً، ثم يوجب الزكاة على من يملك نصاب الفضة الذي لا يشتري به شاة واحدة ويعده غنياً؟! (١).
ولا شك أن هذا المذهب أعدل، والله أعلم.

مثال توضيحي:

شخص يملك (٢٠٠٠) جنيه، وآخر يملك (١٠٠٠٠٠) جنيه فما مقدار الزكاة في مال كل منهما إذا حال عليهما الحول؟

والجواب:

نحتاج أولاً إلى أن نعرف مقدار النصاب -وهو نصاب الذهب كما تقدم [٨٥ جراماً] فإذا فرض أن ثمن الجرام من الذهب = (٣٠) جنيهاً، فيكون النصاب = $٨٥ \times ٣٠ = ٢٥٥٠$ جنيه وبما أن ما يملكه الشخص الأول أقل من النصاب فلا زكاة عليه إلا أن يتصدق.

وأما الشخص الآخر فيملك مبلغاً أكبر من النصاب فيجب عليه زكاة ربع العشر:

$$\text{مقدار الزكاة} = ١٠٠٠٠٠ \times ٤٠ = ٢٥٠٠ \text{ جنيه.}$$

زكاة الحلّى

اختلف أهل العلم من السلف والخلف في زكاة الحلّى من الذهب والفضة على أقوال، أشهرها قولان:

الأول: أنه لا زكاة في حلّى الذهب والفضة المعتاد للمرأة (الملبوس):

وهو مذهب جمهور العلماء^(٢) وهو قول ابن عمر وجابر وعائشة وأسماء بنت أبي بكر من الصحابة، وحجة القائلين به:

١ - حديث: «ليس في الحلّى زكاة»^(٣) وهو حديث باطل مرفوعاً، والصواب وقفه على جابر.

(١) انظر: «فقه الزكاة» للقرضاوى (٢٨٦/١ وما بعدها)، و«الفقه الإسلامى وأدلتها» (٧٦٠/٢).

(٢) الدر المختار (٤١/٢)، وبداية المجتهد (٢٤٢/١)، والمجموع (٢٩/٦)، والمغنى (٩/٣) - (١٧).

(٣) ابن الجوزى في «التحقيق» وحكم عليه البيهقى وغيره بالبطلان، وانظر «الإرواء» (٨١٧).

٢- عن نافع أن ابن عمر «كان يُحَلَّى بناته وجواريه الذهب ثم لا يخرج منه الزكاة» (١).

٣- وقول ابن عمر: «ليس في الحلّى زكاة» (٢).

٤- قول جابر بن عبد الله: لما سئل عن الحلّى أفيه زكاة؟ قال جابر: «لا»، فقال: وإن كان يبلغ ألف دينار؟ فقال جابر: «كثير» (٣) وفي رواية قال: «يُعار ويُلبس».

٥- عن عائشة أنها «كانت تلى بنات أخيها يتامى في حجرها لهن الحلّى، فلا تخرج من حلّيهن الزكاة» (٤).

٦- عن أسماء: أنها «كانت لا تزكى الحلّى» (٥).

٧- قالوا: الزكاة إنما تكون في المال النامى المغل، والحلّى المباح لا غناء فيه فهو كالثياب، بخلاف ما إذا ادخر واتخذ كنزاً أو أعد للتجارة، فتكون فيه الزكاة.

• تنبيهه: أصحاب هذا القول يشترطون أن يكون الحلّى مما يساح، فإذا كان محرماً كاتخاذ الرجل الذهب مثلاً ففيه الزكاة عندهم.

القول الثانى: أن حلّى الذهب والفضة تجب فيه الزكاة مطلقاً إذا بلغ النصاب وحال عليه الحول: سواء كان ملبوساً أو مدخراً أو معداً للتجارة (٦). وحجة هذا القول (٧):

١- العمومات الواردة فى الكتاب العزيز، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُنَّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ...﴾ (٨).

(١) صحيح: أخرجه مالك (٥٨٥)، والبيهقى (١٣٨/٤) بسند صحيح.

(٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٢/٤) ونحوه ابن أبى شيبة (١٥٤/٣)، والدارقطنى (١٠٩/٢) بسند صحيح.

(٣) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٢/٤)، والبيهقى (١٣٨/٤) بسند صحيح والرواية لابن أبى شيبة (١٥٥/٣).

(٤) صحيح: أخرجه مالك (٥٨٤)، وعبد الرزاق (٨٣/٤)، وهو صحيح.

(٥) مصنف ابن أبى شيبة (١٥٥/٣) بسند صحيح.

(٦) وهذا مذهب الحنفية ورواية عن أحمد وابن حزم انظر «فتح القدير» (٥٢٤/١)، و«الدر المختار» (٤١/٢)، والمحلى (٧٨/٦) وهو قول ابن مسعود وعمر وعبد الله بن عمرو ورواية عن عائشة.

(٧) انظر «جامع أحكام النساء» (١٤٣/٢) وما بعدها لشيخنا مصطفى بن العدوى - حفظه الله -.

(٨) سورة التوبة: ٣٤.

٢- الأحاديث العامة عن النبي ﷺ الآمرة بإخراج زكاة الذهب والفضة، كقوله ﷺ: «ما من صاحب ذهب لا يؤدي ما فيها إلا جعل له يوم القيامة صفائح من نار يكوى بها...» (١).

٣- الأحاديث الخاصة الواردة بخصوص إخراج زكاة الحلى والوعيد لمن لم يخرجها ومنها:

(أ) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن امرأة أتت رسول الله ﷺ ومعها ابنة لها، وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال لها: «أتعطين زكاة هذا؟» قالت: لا، قال: «أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار؟» قال: فخلعتهما فألقتهما إلى النبي ﷺ وقالت: هما لله عز وجل ولرسوله. (٢).

(ب) حديث عبد الله بن شداد قال: دخلنا على عائشة زوج النبي ﷺ فقالت: دخل على رسول الله ﷺ فرأى في يدي فتخات من ورق، فقال: «ما هذا يا عائشة؟» فقلت: صنعتهن أتزين لك يا رسول الله، قال: «أتؤدين زكاته؟» قلت: لا، أو ما شاء الله، قال: «هو حبيبك من النار» (٣).

(ح) حديث أسماء بنت يزيد قالت: دخلت أنا وخالتي على النبي ﷺ وعليها أسورة من ذهب فقال لنا: «أتعطين زكاته؟» قالت: فقلنا: لا، قال: «أما تخافان أن يسوركما الله أسورة من نار؟ أديا زكاته» (٤).

٤- الآثار الواردة عن بعض الصحابة مثل:

(أ) أثر ابن مسعود: أن امرأة سألت عن زكاة الحلى؟ فقال: «إذا بلغ مائتي درهم فزكّيه، قالت: إن في حجري يتامى لى أفادفعه إليهم؟ قال: «نعم» (٥).

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) صحيح لشواهده: أخرجه أبو داود (١٥٦٣)، والنسائي (٣٨/٥)، والترمذي (٦٣٧)، وأحمد (١٧٨/٢).

(٣) حسن لشواهده: أخرجه أبو داود (١٥٦٥)، والدارقطني (١٠٥/٢)، والحاكم (٣٨٩/١)، والبيهقي (١٣٩/٤) وفي إسناده مقال ينجر بما قبله.

(٤) حسن لشواهده: أخرجه أحمد (٤٦١/٦)، والطبراني في «الكبير» (١٨١/٢٤) وسنده حسن لشواهده المتقدمة.

(٥) صحيح لغيره: أخرجه عبد الرزاق (٨٣/٤)، والطبراني (٣٧١/٩) بسند صحيح لغيره.

(ب) أثر عمر: أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن «أؤمر من قبلك من نساء المسلمين أن يصدقن من حليهن [وفى رواية: أن يزكى الحلى] ولا يجعلن الهدية والزيادة تعارضاً بينهما»^(١).

(ح) أثر عبد الله بن عمرو: «أنه كان يكتب إلى خازنه سالم أن يخرج زكاة حلى بناته كل سنة»^(٢).

(د) أثر عائشة: أنها قالت: «لا بأس بلبس الحلى إذا أعطى زكاته»^(٣).

وقد صح هذا المذهب عن سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، وعطاء بن أبي رباح، والزهرى، وعبد الله بن شداد، وسفيان الثورى وغيرهم، كما نقله شيخنا - حفظه الله - فى «جامع أحكام النساء» (٢/ ١٥٦ - ١٥٧).

الترجيح: وبعد عرض أدلة الفريقين، فالذى يترجح - عندى - والعلم عند الله تعالى أن القول بوجوب إخراج الزكاة من حلى الذهب والفضة على كل حال ما دام بلغ النصاب وحال عليه الحال هو الأقوى دلالة، والأحوط عملاً، وبه يخرج من الخلاف.

لا تجب الزكاة فى الحلى من اللؤلؤ والجواهر

لا تجب الزكاة فيما دون الذهب والفضة كاللؤلؤ والمرجان والبرجد والياقوت ونحوها بالاتفاق، إذ لا دليل على ذلك^(٤).

لكنها إذا كانت عروضاً معدة للتجارة فيها ففيها الزكاة كسائر العروض - عند الجمهور - وسيأتى هذا فى موضعه، إن شاء الله.

إذا كان عند المرأة خواتيم من ذهب وبها فصوص من الجواهر، فكيف تزكيتها؟

إن كان يمكنها نزع الجواهر دون إفساد للخاتم فإنها تزكى خواتيم الذهب - دون الجواهر - إذا كانت بلغت النصاب وحال عليها الحال، وإن لم يمكنها نزعه إلا

(١) ابن أبى شيبة (٣/ ١٥٣)، والبخارى فى «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١٧)، والبيهقى (٤/ ١٣٩) وسنده مرسل.

(٢) سنن الدارقطنى (٢/ ١٠٧) بسند حسن.

(٣) الدارقطنى (٢/ ١٠٧)، والبيهقى (٤/ ١٣٩) وسنده حسن.

(٤) انظر «موطأ» مالك (١/ ٢٥٠)، و«الأم» للشافعى (٢/ ٣٦)، و«المجموع» (٦/ ٦).

بفساد فإنه يُقدر ويخرج زكاة الذهب منه، وإن كانت هذه الخواتيم معدة للتجارة فإنه يخرج كذلك الزكاة عن قيمة الجواهر كعروض التجارة عند الجمهور.

هل تخرج الزكاة في الأواني والتحف الذهبية والفضية؟

استعمال الأواني من الذهب والفضة - لاسيما في الأكل والشرب ونحو ذلك - مُحَرَّم لقوله ﷺ: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تلبسوا الحرير والديباغ، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة»^(١).

ولا خلاف بين أهل العلم - حتى القائلين بعدم وجوب الزكاة في الحلّى الملبوس والمستعمل - أن ما حُرِّم استعماله واتخاذه من الذهب والفضة تجب فيه الزكاة، سواء في ذلك الرجال والنساء لأن المعنى المقتضى للتحريم يعمها، وهو الإفضاء إلى السرف والخيلاء، وكسر قلوب الفقراء، فيستويان في التحريم... وإنما أبيح للنساء التحلى لحاجتهن إليه، للترين للزوج، وليس هذا بموجود في الآنية ونحوها فتبقى على التحريم.

والتماثيل محرّمة، ولو كانت من فضة أو ذهب تضاعفت حرمتها.

إذا ثبت هذا، فإن فيها الزكاة، بغير خلاف بين أهل العلم، ولا زكاة فيها حتى تبلغ نصاباً بالوزن أو يكون عنده ما يبلغ نصاباً بضمها إليه^(٢). [يعنى من جنسه].

الزكاة في الرواتب وكسب الأعمال

الشخص الموظف أو العامل الذي يتقاضى مرتباً شهرياً أو أسبوعياً أو نحو ذلك لا يخلو من أحد أمرين:

الأول: أن يكون عنده مال بلغ النصاب ثم يستفيد مال الراتب كل شهر زيادة عليه:

فهذه هي الحالة الثالثة - التي تقدمت - من أحوال المال المستفاد في الحول^(٣) فلهذا المالك أن يجعل لنفسه جدول حساب لكسبه يخص فيه كل مبلغ من المبالغ التي يوفرها من الراتب ويضيفها على ماله ويخرج زكاة كل مبلغ بعد مضي الحول عليه من تاريخ امتلاكه إياه.

وإن أراد الراحة وسلك طريق السماحة، وطابت نفسه أن يؤثر جانب الفقراء

(١) البخارى (٥٦٣٣)، ومسلم (٢٠٦٧).

(٢) «المغنى» لابن قدامة (١٥/٣-١٦).

(٣) راجع حكم المال المستفاد.

وغيرهم من مستحقي الزكاة على جانب نفسه، زكى جميع ما يملكه من النقود، حينما يحول الحول على أول نصاب ملكه منها، وهذا أعظم لأجره، وأرفع لدرجته، وأوفر لراحته. وحيثُ يكون ما أضافه إلى المال بعد اكتمال أول نصاب عنده، قد دفعت زكاته معجلة قبل تمام حولها، وتعجيل الزكاة قبل تمام الحول جائز لاسيما إذا دعت الحاجة أو المصلحة إليه^(١).

وله أن يفعل شيئاً ثالثاً: وهو أن يخرج زكاة الصافي [بعد ما يلزم معيشته ومن يعولهم] شهرياً في كل شهر^(٢)، ثم يخرج زكاة ماله الذي كان عنده إذا حال حوله.

الثاني: أن لا يكون عنده مال بالغاً النصاب، وهو يستفيد هذا الراتب شهرياً:
فإذا كان يدخر كل شهر مبلغاً معيناً فلا تجب عليه الزكاة، حتى يبلغ النصاب أو يكمل مع ماله المدخر نصاباً، فحيثُ يبدأ في حساب الحول، ويكون كالحالة التي تقدمت.

زكاة الصداق

صداق المرأة (المهر) مال كسائر الأموال، فيفعل فيه ما يفعل في الأموال:

١- فإذا كانت المرأة قبضت مهرها، وكان مما يؤخذ منه الزكاة، وبلغ النصاب أو أكثر، فإذا حال عليه الحول أخرجت زكاته.

٢- إذا كان صداقها مؤجلاً (مؤخراً)، فله حكم الديون -وقد تقدمت- فإن كان زوجها موسراً وفيماً وجب عليها إخراج الزكاة في صداقها الذي هو في ذمة زوجها، لأنه مرجو الأداء، وإن كان معسراً، فلا يجب عليها إخراج زكاته على الراجح، فإذا قبضت مهرها أخرجت الزكاة لسنة واحدة.

٣- إذا قبضت المرأة صداقها، ثم طُلق قبل الدخول، وكان حال عليه الحول، وهو بالغ النصاب، فإنها تخرج الزكاة عن نصف الصداق ويخرج زوجها عن النصف الآخر، والله أعلم^(٣).

(١) من فتاوى اللجنة الدائمة، وفتاوى العلامة ابن باز -رحمه الله- «فتاوى إسلامية» جمع المسند ص ٧٦.

(٢) «فقه الزكاة» للقرضاوى (١/٥٤٩).

(٣) انظر «المغنى» (٣/٥٢)، و«جامع أحكام النساء» (٢/١٦٥)، وكتايب «فقه السنة للنساء» (ص ٢١٧).

زكاة المواشى

أصناف الحيوان التى تؤخذ منها الزكاة:

أجمع العلماء أن الزكاة تؤخذ من الإبل والبقر والغنم، واستدلوا لذلك بأحاديث كثيرة يأتى بعضها فى موضعه، إن شاء الله.

ثم اختلفوا فى الخيل^(١): فذهب الجمهور - ومنهم صاحب أبى حنيفة - إلى أن الخيل التى ليست للتجارة لا زكاة فيها - ولو كانت سائمة واتخذت للنماء - سواء كانت عاملة أو غير عاملة.

ويؤيد مذهبهم حديث النبى ﷺ: «ليس على المسلم فى فرسه وغلामه صدقة»^(٢) بينما ذهب أبو حنيفة وزفر إلى أن الخيل إذا كانت سائمة ذكوراً وإناثاً ففيها الزكاة وليس فى ذكورها منفردة زكاة لأنها لا تتناسل، وكذلك فى الإناث المنفردات!! واحتج بقول النبى ﷺ: «الخيل لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر... [وفيه] ولم ينس حق الله فى رقابها، ولا ظهورها»^(٣). قال: فحق الرقاب الزكاة.

أما سائر الحيوان كالبغال والحمير وغيرها، فليس فيه زكاة، ما لم تكن للتجارة، لقول النبى ﷺ فى حديث «الخيل لرجل أجر...» لما سئل عن الحمير قال: «لم ينزل على فيها إلا هذه الآية الفاذة ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾»^{(٤)(٥)}.

شروط وجوب الزكاة فى المواشى:

يشترط فى المواشى لتجب فيها الزكاة ثلاثة شروط:

١ - النصاب: وسيأتى بيانه.

٢ - حولان الحول: لحديث: «لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول»^(٦).

(١) «المغنى» (٢/ ٦٢٠)، و«فتح القدير» (١/ ٥٠٢)، و«شرح المنهاج» (٣/ ٢)، و«الموسوعة» (٢٦٢/ ٢٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٤٦٤)، ومسلم (٦٢٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٢٣٧١)، ومسلم (٩٨٧).

(٤) سورة الزلزلة: ٧.

(٥) الحديث السابق.

(٦) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٧٩٢) وهو ضعيف وإن كان صحيحه الألبانى فى «صحيح الجامع» (٧٤٩٧) لكن العمل على مقتضاه فى الماشية، وانظر «المحلى» (٥/ ٢٦٧).

٣- أن تكون سائمة: أى راعية فى الكلاً المباح أكثر العام.

المواشى أربعة أقسام:

يمكن تقسيم المواشى (الإبل والبقر والغنم) إلى أربعة أقسام هى (١):

١- أن تكون سائمة: وهى أن تكون راعية فى كلاً مباح أكثر العام، وتكون معدة للدر والنسل، كما قال تعالى ﴿وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ (٢). فهذه التى فيها الزكاة.

٢- أن تكون معلوفة: وإن كانت متخذة للدر والنسل لكن صاحبها يشتري لها العلف أو يحصده لها، فليس فيها زكاة.

٣- أن تكون عاملة: كالإبل التى يؤجرها صاحبها للحمل على ظهورها والركوب عليها، وكبقر الحرث والسقى، ولا زكاة فيها عند الجمهور (٣) خلافاً للمالكية.

٤- أن تكون معدة للتجارة: فهذه فيها زكاة كعروض التجارة، فقد تجب الزكاة فى بغير واحد إذا كانت قيمته تساوى النصاب، سواء كانت سائمة أو معلوفة أو مركوبة.

زكاة الإبل

أنصبة الزكاة فى الإبل والقدر الواجب فيها:

من ملك أقل من خمس من الإبل - ذكوراً أو إناثاً، صغاراً أو كباراً - فليس عليه زكاة.

فعن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال: «ليس فيما دون خمس ذؤود من الإبل صدقة» (٤).

أما ما زاد على الخمس، فقد بين النبى ﷺ المقادير الواجبة فى زكاتها فى حديث أنس فى كتاب أبى بكر إليه، وها هو بنصه لكثرة الحاجة إليه بعد ذلك:

عن أنس أن أباً بكر رض الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين «بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتى أمر الله بها رسوله، فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن

(١) «الشرح الممتع على زاد المستقنع» (٦/٥٢-٥٣).

(٢) سورة النحل: ١٠.

(٣) شرح «فتح القدير» (١/٥٠٩)، و«المغنى» (٢/٥٧٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٤٤٧)، ومسلم (٩٧٩) وقد تقدم.

سئل فوقها فلا يعط: في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة، إذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الحمل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة، فإذا بلغت -يعنى ستا وسبعين إلى تسعين- ففيها بنتا لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الحمل، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمسا من الإبل ففيها شاة، وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاث مائة ففيها ثلاث شياه، فإذا زادت على ثلاث مائة ففي كل مائة شاة، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، وفي الرقة ربع العشر، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها^(١).

وبناء على هذا الحديث، تؤخذ الزكاة من الإبل حسب الجدول التالي:

عدد الإبل المملوكة	مقدار الواجب فيها	
	من	إلى
١	٤	ليس فيها زكاة
٥	٩	(١) شاة واحدة
١٠	١٤	(٢) شاتان
١٥	١٩	(٣) ثلاث شياه
٢٠	٢٤	(٤) أربع شياه
٢٥	٣٥	(١) بنت مخاض ^(٢) [وهي أنثى الإبل التي أتمت سنة ودخلت في الثانية، وسميت بذلك لأن أمها لحقت بالمخاض وهي الحوامل]
٣٦	٤٥	(١) بنت لبون [وهي أنثى الإبل التي أتمت ستين ودخلت في الثالثة، وسميت بذلك لأن أمها وضعت غيرها وصارت ذات لبن]
٤٦	٦٠	(١) حقة [وهي أنثى الإبل التي أتمت ثلاث سنين ودخلت الرابعة، وسميت حقة لأنها استحققت أن يطرقتها الفحل]

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٤)، وأبو داود (١٥٦٧)، والنسائي (١٨/٥).

(٢) فإن لم توجد، فيجزئ عنها ابن لبون ذكر -كما سيأتي-.

مقدار الواجب فيها	عدد الإبل المملوكة	
	من	إلى
(١) جذعة [وهي أنثى الإبل التي أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة]	٦١	٧٥
(٢) بنتا لبون	٧٦	٩٠
(٢) حقتان	٩١	١٢٠

قلت: هذه هي الأعداد والمقادير هي التي وردت في حديث أبي بكر عن رسول الله ﷺ وقد انعقد الإجماع عليها^(١).

وأما إذا زاد عدد الإبل على مائة وعشرين، فالمعمول به عند أكثر العلماء - خلافاً للحنفية^(٢) والنخعي والثوري - يمثل الجدول التالي، ومضمونه: أن في كل خمسين: حقة، وفي كل أربعين: بنت لبون، وهو الوارد في الحديث السابق:

مقدار الواجب فيها	عدد الإبل المملوكة	
	من	إلى
(٣) بنات لبون	١٢١	١٢٩
(١) حقة + (٢) بنتا لبون	١٣٠	١٣٩
(٢) حقة + ١ بنت لبون	١٤٠	١٤٩
(٣) حقائق	١٥٠	١٥٩
(٤) بنات لبون	١٦٠	١٦٩
(٣) بنات لبون + (١) حقة	١٧٠	١٧٩
(٢) بنتا لبون + (٢) حقتان	١٨٠	١٨٩
(٣) حقائق + (١) بنت لبون	١٩٠	١٩٩
(٤) حقائق + (٥) بنات لبون	٢٠٠	٢٠٩

وهكذا: ما دون العشر عفو، فإذا كملت عشرًا انتقلت الفريضة ما بين الحقائق وبنات اللبون على أساس ما ذكرنا أن في كل (٥٠): حقة، وفي كل (٤٠) بنت لبون^(٣).

- (١) «المجموع» (٥/٤٠٠)، و«الأموال» لأبي عبيد (ص: ٣٦٣)، و«المغنى» (٢/٥٧٧).
- (٢) فذهب الحنفية إلى أن الفريضة تستأنف بعد (١٢٠) ففي كل خمس مما زاد عليها: شاة، بالإضافة إلى الحقتين، فإذا بلغ الزائد ما فيه بنت مخاض أو بنت لبون، وجبت إلى أن يبلغ الزائد ما فيه حقة فتجب [انظر «فتح القدير» (١/٤٩٧)].
- (٣) انظر «فقه الزكاة» للدكتور يوسف القرضاوي - حفظه الله - (١/١٩٥).

• تنبيهه: الأعداد المذكورة في الجدول يجمع فيها كل أنواع الإبل من بُخت (ما لها سنامان) وعراب وغيرها لأن مسمى الإبل يصدق عليها جميعاً

من وجب عليه إخراج سنٍّ معينة حسبما تقدم ولم تكن عنده ماذا يفعل؟

من وجبت عليه سنٌّ معينة، فلم يكن في إبله ذلك السن، فله أن يخرج من السن الذي تحته - مما يجرى في الزكاة^(١) - ويعطى الساعى فوقها شاتين أو عشرين درهماً [والمقصود بالدرهمين التقويم لا التعيين بمعنى أنها ثمن الشاتين] أو أن يخرج من السن التى فوقه، ويأخذ من الساعى [الذى يجمع الزكاة] شاتين أو عشرين درهماً، هذا عن كل واحدة مما وجب عليه.

فعن أنس رضي الله عنه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التى أمر الله رسوله ﷺ: «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل من الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهماً، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين»^(٢).

ويستنبط من الحديث كذلك^(٣) أنه إذا لم يجد ما وجب عليه، لكن وجد ما هو أرفع بدرجتين أو أدنى بدرجتين فإن يدفعه ويكون الفارق أربعين درهماً وأربع شياه جبرائلاً وهكذا.

ويستثنى من القاعدة السابقة: أنه إذا وجب عليه بنت مخاض، ولم يكن عنده ابنة لبون، بل كان عنده ابن لبون ذكر، فإنه يجرى عن بنت المخاض دون أن يدفع أو يأخذ معه شيئاً.

لحديث أنس أيضاً فى كتاب أبى بكر بأمر النبى ﷺ فى الزكاة، وفيه: «فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها، وعنده ابن لبون، فإنه يقبل منه وليس معه شىء»^(٤).

(١) وهى على الترتيب: بنت مخاض، ثم بنت لبون، ثم الحقة، ثم جذعة الإبل.

(٢) البخارى (١٤٥٣)، وابن ماجه (١٨٠٠).

(٣) انظر «فتح البارى» (٣/٣٧١).

(٤) البخارى (١٤٤٨)، والنسائى (٢٤٤٧).

هل يجزئ إخراج فوق الذى يجب عليه؟

إخراج ما فوق الواجب له حالتان:

الأولى: أن يتطوع المزكى فيخرج شيئاً أعلى من السن التى تجب عليه، كأن يخرج بدل بنت المخاض: بنت لبون أو حقة أو جذعة، فهذا جائز بلا خلاف^(١). وبدل عليه حديث أبى كعب، وفيه أن النبى ﷺ قال لمن قدم ناقه عظيمة سمينة - وقد وجب فى إبله بنت مخاض-: «ذاك الذى عليك، وإن تطوعت بخير قبلناه منك، وأجر الله فيه»^(٢).

الثانية: أن يخرج بدل الشاة ناقه، وكذا عما يجب من الشياه - فيما دون خمس وعشرين من الإبل-، فهذا فيه خلاف:

فذهب أبو حنيفة والشافعى، وهو الأصح عند المالكية، أنه يجزئه. وذهب الحنابلة إلى أنه لا يجزئ، لأنه أخرج عن المنصوص عليه غيره من غير جنسه فلم يجزئه^(٣)، وذهب بعضهم إلى قول الجمهور^(٤)، ولعله هو الراجح إن شاء الله فإن الشارع أسقط الإبل فيما دون خمس وعشرين رفقاً بالمالك، وليس ذلك للتعيب، إذ لا يعقل أن تجزئ بنت مخاض فى خمس وعشرين من الإبل، ولا تجزئ فى عشرين؟!^(٥).

زكاة البقر

أنصبة البقر، ومقدار الزكاة فيها:

عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: «بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن، وأمرنى أن آخذ من البقر، من كل أربعين: مُسنة، ومن كل ثلاثين: تبيعاً أو تبعية»^(٦).

(١) «المغنى» (٥٨٢/٢)، و«نيل الأوطار» (١٦١/٤).

(٢) أبو داود (١٥٨٣)، وأحمد (١٤٢/٥) وسنده حسن.

(٣) «المغنى» (٥٧٨/٢)، و«روضة الطالبين» (١٥٤/٢).

(٤) «الإنصاف» (٤٩/٣).

(٥) «الشرح الممتع» (٥٦/٦).

(٦) صححه الألبانى. أخرجه الترمذى (٦١٩)، وأبو داود (١٥٦١)، والنسائى (٢٦/٥)،

وابن ماجه (١٨٠٣).

وهذا العدد يجمع فيه الجاموس إلى البقر، لأن الجاموس صنف من البقر بالإجماع فينضم إليه^(١).

وأنت ترى أن الحديث ليس فيه تحديد لأقل النصاب، لكن ذهب جمهور العلماء إلى أنه ليس فيما دون الثلاثين زكاة، فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع أو تبعة (جذع أو جذعة، وهو ما له سنة) ثم على حسب الجدول التالي:

عدد البقر	القدر الواجب إخراجه	
	من	إلى
١	٢٩	ليس فيها زكاة
٣٠	٣٩	تبيع أو تبعة (وهي ما له سنة)
٤٠	٥٩	مسنة (وهي ما له ستان)
٦٠	٦٩	(٢) تبيعان
٧٠	٧٩	تبيع ومسنة
٨٠	٨٩	(٢) مستان
٩٠	٩٩	(٣) أتبة
١٠٠	١٠٩	تبيعان ومسنة

وهكذا: في كل ثلاثين: تبيع أو تبعة، وفي كل أربعين مسنة.

فإذا بلغت (١٢٠) فهل يكون فيها الأتبة أو المسنات؟

فالظاهر أنه في هذه الحالة يخير بين إخراج (٤) أتبة، أو (٣) مسنات^(٢)، والله أعلم.

زكاة الغنم

الأنصبة في الغنم ومقدار الواجب فيها:

أجمع العلماء على وجوب الزكاة في الغنم على ما جاء في حديث أنس في كتاب أبي بكر الذي تقدم، وأجمعوا كذلك على أن الغنم تشمل الضأن والمعز، فيضم بعضه إلى بعض، باعتبارهما صنفين لنوع واحد^(٣).

(١) «المحلى» (٢/٦)، و«المغنى» (٢/٥٩٤)، و«مجموع الفتاوى» (٢٥/٢٧-٣٥).

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» (٢٥/٣٧).

(٣) انظر «المجموع» (٥/٤١٧)، و«مجموع الفتاوى» (٢٥/٣٠-٣٥).

وبناء على حديث أنس، تؤخذ الزكاة في الغنم طبقاً للجدول التالي:

المقدار الواجب فيها	عدد الغنم	
	من	إلى
لا زكاة فيها	١	٣٩
(١) شاة	٤٠	١٢٠
(٢) شاتان	١٢١	٢٠٠
(٣) شياه	٢٠١	٣٣٩
(٤) شياه	٤٠٠	٤٩٩
(٥) شياه	٥٠٠	٥٩٩

وهكذا ما زاد عن (٣٠٠): في كل مائة شاة: شاة، عند جمهور العلماء.

● **فائدة:** الشاة التي تدفع في الزكاة تحزى سواء كانت من الضأن أو المعز، ذكراً أو أنثى، وهو قول الحنفية والمالكية، وابن حزم، وهو الصواب^(١).

مسائل عامة في زكاة المواشى

هل في صغار المواشى زكاة؟

اختلف أهل العلم في زكاة الفصلا [جمع فصيل وهو صغير الإبل]، والعجاجيل [وهي صغار البقر]، والحملان [جمع حمل: وهو صغير الغنم]^(٢).

- ١- فقال بعضهم: تحسب الصغار من النصاب، وتجب فيها الزكاة، ولو كانت صغاراً ويخرج واحدة منها، وقال بعضهم: يكلف شراء السن الواجبة من غيرها.
- ٢- وقال آخرون: تحسب الصغار من النصاب، ولا تجب الزكاة فيها إلا أن يكون معها أمهاتها، سواء بلغت الأمهات النصاب وحدها أو لا.

واستدل الفريقان بما جاء عن عمر أنه قال لساعيه -سفيان بن عبد الله الثقفي-: «اعتدّ بالسخلة، التي يرد بها الراعى على يده ولا تأخذها»^(٣).

(١) انظر «المحلى» (٢٦٨/٥)، و«المجموع» (٤٢٢/٥)، و«حاشية ابن عابدين» (١٩/٢).

(٢) «بدائع الصنائع» (٣١/٢)، و«فتح القدير» (٥٠٤/١)، و«الدر المختار» (٢٦/٢)، و«المغنى» (٦٠٢/٢) وغيرها.

(٣) حسن: أخرجه مالك (٦٠٠)، والشافعي في «المسند» (٦٥١)، وابن حزم (٢٧٥/٥) بسند حسن.

والسخله: الذكر والأنثى من أولاد الضأن والمعز ساعة تولد.

٣- وقال آخرون: إذا بلغت الأمهات نصاباً، فما زاد عن النصاب من الصغار اعتد به، وهو مذهب الجمهور^(١).

٤- وقال ابن حزم^(٢): «ما صغر عن أن يسمى شاة لكن يسمى خروفاً أو جدياً أو سخله لم يجز أن يؤخذ في الصدقة الواجبة، ولا أن يعد فيما يؤخذ منه الصدقة، إلا أن يتم سنة، فإذا أتمها عدُّ، وأخذت الزكاة منه» اهـ.

واستدل الآخرون بحديث سويد بن غفلة قال: «أتانا مصدق رسول الله ﷺ فجلست إليه، فسمعتة يقول: إن في عهدي أن لا نأخذ من راضع لبن»^(٣).

فحمله الجمهور على أن المراد: لا يؤخذ هو - أي الراضع - في الزكاة، فلا مانع من أن يحسب في النصاب.

وتعقبهم ابن حزم فقال: لو أراد أن لا يؤخذ هو في الزكاة لقال: «أن لا نأخذ راضع لبن» لكن لما منع أخذ الزكاة من راضع لبن - وراضع لبن اسم للجنس - صح بذلك أن لا تعد الرواضع فيما يؤخذ منه الزكاة. اهـ^(٤).

وقال - رحمه الله -: وأيضاً فقد أجمعوا على أن لا يؤخذ خروف ولا جدي في الواجب في الزكاة عن الشاء، فأقروا بأنه لا يسمى شاة ولا له حكم الشاء، فمن المحال أن يؤخذ منها زكاة، فلا تجوز هي في الزكاة بغير نص في ذلك^(٥) اهـ.

الصفات التي تراعى في المأخوذ في زكاة الماشية:

ينبغي أن يكون المأخوذ في زكاة الماشية: الوسط، وهذا يقتضى أمرين، أحدهما على الساعى [وهو الموظف المخصص من الحاكم لجمع الزكاة] والآخر على المالك:

[١] أن يتجنب الساعى أخذ خيار المال المزكى، ما لم يخرج المالك عن طيب نفس:

فقد قال النبي ﷺ لمعاذ لما أمره أن يأخذ الزكاة من أهل اليمن:

(١) نقله عنهم شيخ الإسلام في الفتاوى (٣٨/٢٥).

(٢) المحلى (٢٧٤/٥).

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (١٥٧٩)، والنسائي (٢٨/٥)، وأحمد (٣١٥/٤) وسنده حسن على الأقل.

(٤، ٥) «المحلى» (٢٧٨ - ٢٧٩).

«إياك وكرائم أموال الناس، واتق دعوة المظلوم فليس بينها وبين الله حجاب»^(١).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «مرَّ على عمر بن الخطاب بغنم من الصدقة، فرأى فيها شاة حافلاً ذات ضرع، فقال: ما هذه الشاة؟ فقالوا: شاة من الصدقة، فقال عمر: ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون، لا تفتنوا الناس، لا تأخذوا خزرات المسلمين، نكبوا عن الطعام»^(٢).

[٢] أن لا يعطى المالك شرار المال: كالمعيبة أو مريضة أو كسيرة أو هرمة - وهى الكبيرة التى سقطت أسنانها - أو بها عيب ينقص منفعتها وقيمتها. فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^(٣).

وجاء فى حديث عبد الله بن معاوية أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث من فعلهن طعم طعم الإيمان: وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه، رافدة عليه كل عام، ولا يعطى الهرمة ولا الدرنة^(٤) ولا المريضة، ولا الشرط اللثيمة^(٥)، ولكن من وسط أموالكم، فإن الله لم يسألكم خيره، ولم يأمركم بشره»^(٦).

هل الزكاة واجبة فى عين المال أم فى ذمة المزكى؟ وفائدة هذه المسألة:
للعلماء فى هذه المسألة رأيان^(٧):

الأول: أن الزكاة تجب فى عين المال:

وبهذا قال الجمهور، ومما يتفرع على هذا:

(أ) أنه إذا هلك المال بعد وجوب الزكاة فيه، فإن الزكاة تسقط بهلاكه.

(ب) أن من كان عنده أربعون - شاة مثلاً - ففيها شاة، فإذا لم يخرج الزكاة سنة وبقيت عنده الأربعون، لزمته هذه الشاة ولم يجب عليه شاة عن الحول الآخر، لأن هذه الأربعين فى حكم التسع والثلاثين.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٤٩٦)، ومسلم (١٩).

(٢) صحيح: أخرجه مالك (٦٠٢) وعنه الشافعى فى «مسنده» (٦٥٤) وسنده صحيح.

(٣) سورة البقرة: ٢٦٧.

(٤) الدرنة: الجرباء.

(٥) الشرط: صغار المال وشراره، واللثيمة: البخيلة باللبن.

(٦) أبو داود (١٥٨٢) ورجاله ثقات.

(٧) «الدر المختار» (٢/٢٧)، و«المجموع» (٥/٣٤١)، و«المغنى» (٢/٦٧٨)، و«المحلى»

(٥/٢٦٢).

والثاني: أن الزكاة تجب في الذمة:

وبهذا قال الحنابلة وابن حزم ويتفرع على قولهم:

(أ) أنه لا تسقط الزكاة إذا هلك المال بعد وجوبه لأنه تعلق بذمة المالك.

(ب) أن من لم يخرج زكاة الأربعين شاة بعد الحول الأول، لزمه في الحول الآخر أن يخرج شاتين، لأن الشاة الأولى بقيت في ذمته، ولزمه أن يخرج أخرى عن الأربعين.

إذا كانت الماشية لشريكين فكيف تخرج الزكاة فيها؟

الخلطة (الشركة) - سواء كانت خلطة أعيان، أو خلطة أوصاف^(١) - تجعل المالكين كالمال الواحد، لحديث: «لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع، خشية الصدقة [وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية]»^(٢).

وتجب الزكاة في مال الشركة كما تجب في مال الرجل الواحد بشروط^(٣):

١- أن يكون الشريكان من أهل وجوب الزكاة (مسلم حر، تام الملك...).

٢- أن يكون المال المختلط نصيباً.

٣- أن يمضى عليها حول كامل، وإلا زكى كل منهما على انفراد بحسب مضى حوله.

٤- أن لا يتميز مال أحدهما عن مال الآخر في ستة أوصاف: المسرح، والمبيت، والمشرَب، والمحلَب، والفحل، والراعى^(٤).

معنى قول النبي ﷺ: «لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة...»

١- الشركة [التي تجعل المالكين كالمال الواحد] قد تفيد الشريكين تخفيفاً، كأن

(١) خلطة الأعيان: أن يشتركا في ماشية فيكون لكل منهما نصيب مشاع، كأن يكونا ورثا هذه الماشية، وخلطة الأوصاف: أن يتميز مال كل واحد عن الآخر ولكنها تشترك في المسرح والمبيت... وغيرها مما سيأتى.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٤٥)، وابن ماجه (١٨٠١) بدون زيادة، وهى عند النسائى (٢٤٤٧)، وأبو داود (١٥٦٧)، والترمذى (٦٢١).

(٣) انظر «الفقه الإسلامى وأدلتة» (٨٥١/٢).

(٤) وذهب الحنفية وابن حزم فى المحلى (٥١/٦) وما بعدها إلى أنه ليس للخلطة تأثير، وأنها لا تجعل المالكين واحداً.

يكون لكل منهما أربعون شاة، فإذا ضم مالهما صار ثمانين، فالواجب فيهما شاة واحدة عليهما - بخلاف ما إذا لم يكونا شريكين، فيكون على كل منهما شاة.

فنهى النبي ﷺ أن يحتال الرجلان فيشتركا تهرباً من الصدقة وتخفيفاً لها.

٢- وقد يكون في الشركة تثقيلاً على الشريكين، كأن يكونا شريكين (٤٠) شاة، فتجب عليهما شاة، بخلاف، ما إذا كانا متفرقين فليس على أحدهما شيء فنهى الشركاء عن تفريق مالهما تهرباً من الزكاة.

هل للخلطة تأثير في الأموال غير المواشى؟

مذهب الحنابلة^(١) أن الخلطة لا تؤثر في غير بهيمة الأنعام، قالوا: لأن الخلطة في الماشية يكون فيها منفعة أحياناً وضرر أحياناً، أما غير الماشية فلا يتصور فيها غير الضرر برب المال، لأنه تجب فيها الزكاة فيما زاد على النصاب بحسابه، فلا أثر لجمعها، وعليه فإذا كان لكل من الشريكين مال غير الماشية يبلغ نصف النصاب فليس عليهما شيء. ومذهب الشافعي^(٢): أن الخلطة تؤثر في غير المواشى كذلك كالزروع والثمار والدراهم والدنانير ونحوها.

زكاة الزروع والثمار

الزكاة في الزروع والثمار - في الجملة - واجبة، وقد ثبت فرضيتها بالكتاب والسنة والإجماع، وإن اختلفوا في التفاصيل^(٣). وستأتى أدلة الكتاب والسنة أثناء بحثنا فيما بعد.

الزروع والثمار التي تجب فيها الزكاة

اتفق أهل العلم على وجوب إخراج الزكاة في الأصناف التي أخذ منها النبي ﷺ وهي (القمح والشعير، والتمر والزبيب)، ثم حصل بينهم خلاف فيما عدا المنصوص عليه، فنجمل أقوالهم فيما يأتي:

[١] أنه لا زكاة إلا في الأصناف الأربعة، ولا شيء فيما عداها^(٤):

(١) «الإنصاف» (٨٣/٣).

(٢) «مغنى المحتاج» (٧٦/٢).

(٣) «بدائع الصنائع» (٥٤/٢).

(٤) «المحلى» (٢٠٩/٥) وما بعدها، و«نيل الأوطار» (١٧٠/٤)، و«الأموال» لأبي عبيد

(١٣٧٨/٤٦٩)، و«تمام المنة» (ص ٣٧٢-٣٧٣)، و«فقه الزكاة» (٣٧٧/١).

وهذا مذهب ابن عمر^(١)، والحسن البصري^(٢)، والثوري، والشعبي، وابن سيرين، وابن المبارك، وأبي عبيد وغيرهم من السلف، وهو رواية عن أحمد، وهو مذهب ابن حزم غير أنه لم يصح عنده في الزبيب حديث فلم يقل به، وهو مذهب الشوكاني ثم الألباني.

واحتج أصحاب هذا القول:

بما روى عن أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ «أن النبي ﷺ بعثهما إلى اليمن -يعلمان الناس أمر دينهم- فأمرهما ألا يأخذا الصدقة إلا من هذه الأربعة: الحنطة والشعير والتمر والزبيب»^(٣).

وبأن غير هذه الأربعة، لا نص فيه ولا إجماع ولا هو في معناها في غلبة الاقتيات بها، وكثرة نفعها ووجودها، فلم يصح قياسه عليها، ولا إلحاقه بها، فيبقى على الأصل.

ولأن النبي ﷺ حين خصَّ هذه الأصناف الأربعة للصدقة، وأعرض عما سواها، قد كان يعلم أن للناس أقواتاً وأموالاً، مما تخرج الأرض سواها، فكان تركه ذلك وإعراضه عنه عفواً منه كعفوه عن صدقة الخيل والرقيق.

[٢] أن الزكاة في كل ما يقتات ويدخر^(٤): (وهو مذهب مالك والشافعي).

والمقتات هو: ما يتخذه الناس قوتاً يعيشون به في حال الاختيار، لا في الضرورة، كالقمح والشعير والذرة والأرز ونحوها، ولا تجب في الجوز واللوز والفسق ونحوها، فهي وإن كانت مما يدخر، فليست مما يقتات الناس به.

واحتج أصحاب هذا القول: بحديث معاذ بن جبل وفيه: «فأما القثاء والبطيخ والرمان والقصب والخضر فعفا عنه رسول الله ﷺ»^(٥).

(١) روى أبو عبيد (١٣٧٨/٤٦٩) بسند صحيح عن ابن عمر قال في صدقة الزروع والثمار: «ما كان من نخل أو عنب أو حنطة أو شعير» ونحوه في «مسند الشافعي» (٦٥٦) بسند صحيح.

(٢) رواه عنه أبو عبيد (١٣٧٩/٤٦٩)، وابن زنجويه (١٨٩٩/١٠٣٠) بأسانيد صحيحة عنه.

(٣) الحاكم (٤٠١/١)، والبيهقي (١٢٥/٤)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٨٧٩).

(٤) «الموطأ» (٢٧٦/١) - ط. الحلبي، و«المهذب» (٤٩٣/٥) - مع المجموع، و«فقه الزكاة» (٣٧٨/١).

(٥) ضعيف: أخرجه البيهقي (١٢٩/٤)، والحاكم (٥٥٨/١)، والدارقطني (٩٧/٢)، وانظر «التلخيص» (٨٣٧).

وبأن الأقوات تعظم منفعتها فهي كالأنعام في الماشية .

[٣] أن الزكاة في كل ما يبس ويبقى ويكال^(١): (وهو أشهر الروايات عن أحمد) وهذا يدخل فيه الحبوب والثمار المكيلة المدخرة والقطاني (الفاصوليا والحمص والعدس...) والتبش والزبيب واللوز والفسق وغيرها لاجتماع هذه الأوصاف فيها.

ولا زكاة في سائر الفواكه كالجوز والتفاح ونحوهما ولا في الخضروات واحتج القائلون بهذا القول:

١- بقول النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(٢) قالوا: فيه اعتبار التوسيق، فدل على أن الزكاة إنما تكون فيما يُوسق ويكال.

٢- وبقوله ﷺ: «ليس في حب ولا تمر صدقة، حتى يبلغ خمسة أوسق...»^(٣). قالوا: وهذا يدل على وجوب الزكاة في الحب والتمر وانتفائها عن غيرهما.

واختار ابن تيمية أن المعتبر هو الادخار لا غير، لوجود المعنى المناسب لإيجاب الزكاة فيه بخلاف الكيل فإنه تقدير محض والوزن في معناه.

[٤] أن الزكاة في كل ما أخرجت الأرض مما يزرعه آدمي^(٤):

وهو قول عمر بن عبد العزيز وهو مذهب أبي حنيفة وداود الظاهري، ورجحه ابن العربي وأطال في تأييده، واختاره القرضاوي. واحتجوا لمذهبهم بما يأتي:

١- عموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ...﴾^(٥).

قالوا: فلم يفرق بين مخرج ومخرج.

٢- قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٦). بعد ذكر أنواع المأكولات من الجنات والنخل والزروع والزيتون والرمان.

(١) «المغنى» (٢/٦٩٠)، و«شرح منتهى الإرادات» (١/٣٨٨)، و«فقه الزكاة» (١/٣٨١).

(٢) البخاري (١٤٤٧)، ومسلم (٩٧٩).

(٣) مسلم (٩٧٩)، والنسائي (٢٤٨٥).

(٤) «المحلى» (٥/٢١٢)، و«الهداية» (٢/٥٠٢)، و«عارضه الأحوذى» (٣/١٣٥).

(٥) سورة البقرة: ٢٦٧.

(٦) سورة الأنعام: ١٤١.

٣- قول النبي ﷺ: «فيما سقت السماء العشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر».

قالوا: فلم يفرق بين مقتات وغير مقتات، ومأكول وغير مأكول، وما يبقى وما لا يبقى، قال ابن العربي: «وأقوى المذاهب في المسألة مذهب أبي حنيفة دليلاً، وأحوطها للمساكين، وأولاهها قياماً بشكر النعمة، وعليه يدل عموم الآية والحديث». اهـ.

وطعن هؤلاء في الأحاديث التي حصرت الزكاة في الأصناف الأربعة، قالوا: وعلى فرض صحتها فهي مؤولة بأنه لم يكن ثمت غير هذه الأربعة؟!

القول الراجح مما سبق؟

لا يشترط الحول في زكاة الزروع والثمار:

لا يشترط الحول في زكاة الزروع والثمار، باتفاق العلماء، لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (١).

ولأن الخارج ثماء في ذاته فوجبت فيه الزكاة، بخلاف سائر الأموال الزكوية، فإنما اشترط فيها الحول ليتمكن فيه الاستثمار (٢).

متى تجب الزكاة في الزروع والثمار؟ ومتى تخرج؟

تجب الزكاة عند بدو صلاح الزروع، باشتداد الحب، لأنه حيثئذ طعام، وهو قبل ذلك بقل، كما تجب عند حلول الحلو أو التلون في التمر والعنب، وهو قبل ذلك بلع وحصرم.

وأما وقت إخراجها، فيجب إخراج الزكاة من الحبوب بعد التصفية، ومن الثمار بعد الجفاف، لأنه وقت الكمال وحالة الأدخار.

ويتفرع على هذا أن الزرع لو تلف قبل وجوبه - قبل بدو الصلاح - فلا شيء عليه، ولو تلف بعد بدو صلاحه لكن قبل حفظه وتخزينه فلا ضمان عليه (٣).

هل يشترط نصاب للزروع والثمار؟ وما مقداره؟

يشترط في وجوب الزكاة بلوغ النصاب عند الجمهور ومقداره: خمسة أوسق من الحب المصفى من التين.

(١) سورة الأنعام: ١٤١.

(٢) «المغنى» (٦/٦٩٦).

(٣) «المغنى» (٢/٧٠٢)، و«شرح منتهى الإرادات» (١/٣٩٠).

لقوله ﷺ : «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(١).

وهذا المقدار يساوى^(٢) : (٥٠) كيلة مصرية

وتساوى $(\frac{1}{4})$ أردب

وهو يساوى أيضاً ملء الإناء الذى يتسع لحوالى (٦٤٧ كيلو جرام) من القمح.

فإذا نقص المحصول عن هذا النصاب لم يجب فيه الزكاة عند الجمهور ومنهم صاحباً أبى حنيفة، أما أبو حنيفة فأوجب الزكاة فى القليل والكثير مستدلاً بعموم الحديث : «فيما سقت السماء العشر....»^(٣) ولأنه لا يعتبر الحول له، فلم يعتبر له النصاب.

لكن حديث : «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(٤) لا يجوز معارضته بالحديث السابق، فإن هذا خاص محكم مبين، وذلك عام متشابه مجمل، وهذا مبين للنصاب، وذلك إنما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه، فلا معارضة بينهما والله أعلم^(٥).

كيف يقدر النصاب فى غير المكيلات عند من يوجب الزكاة فيها؟

أما ما لا يقدر بالكيل كالقطن مثلاً - عند من يوجب الزكاة فيه - فاختلف فى تقدير نصابه على أقوال^(٦) :

- ١ - يعتبر فيه القيمة، فإذا بلغت قيمته أدنى نصاب مما يوسق ففيه الزكاة وإلا فلا.
 - ٢ - يعتبر خمسة أمثال أعلى ما يقدر به ذلك الشيء.
 - ٣ - يعتبر فيه نصاب النقود.
 - ٤ - لا يعتبر فيه النصاب ويزكى قليله وكثيره.
 - ٥ - يقدر بالوزن على ما تقدم بأنه (٦٤٧) كيلو جرام.
- ورجح الأخير ابن قدامة فى المغنى (٢/٦٩٧) وقال معقياً على الأقوال الأخرى : «ولا أعلم لهذه الأقوال دليلاً ولا أصلاً يعتمد عليه، ويردها قول النبى ﷺ : «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» اهـ.

(١) متفق عليه وقد تقدم.

(٣) «فقه الزكاة» (١/٤٠٠).

(٤) يأتى تخريجه قريباً.

(٤) متفق عليه، وقد تقدم.

(٥) انظر «المغنى» (٢/٦٩٥)، و«إعلام الموقعين» (٣/٢٢٩).

(٦) انظر : «فقه الزكاة» (١/٤٠١).

واختار القرضاوى اعتبار القيمة.

أما مقيده - عفا الله عنه - فلست أرى فيها الزكاة أصلاً.

هل يُضم المحاصيل بعضها إلى بعض لتكميل النصاب؟

أظهر أقوال العلماء «أنه يُضم الأنواع من الجنس الواحد بعضها إلى بعض ولا تضم الأجناس، فلا تضم حنطة إلى شعير، ونحو ذلك، ولا يضم أجناس القطنية بعضها إلى بعض، فلا يضم الحمص إلى الباقلاء والعدس ونحو ذلك...» (١) وهذا مذهب جمهور السلف.

«أما أصناف القمح فيضم بعضها إلى بعض، وكذلك تضم أصناف الشعير بعضها إلى بعض، وكذلك أصناف التمر بعضها إلى بعض» (٢) وإن اختلفت أسماؤها، ولو تباعدت البساتين التى يملكها الرجل.

ومن العلماء من أجاز ضم القمح والشعير، وضم القطنى: «القول والحمص والعدس والبازلاء ونحوها، لتكميل النصاب من مجموعها، وهو مذهب مالك ورواية عن أحمد، واختيار شيخ الإسلام» (٣).

قلت: لكن هذا القول لا أعلم عليه دليلاً، فالظاهر الأول، والله أعلم.

هل تضم محاصيل العام الواحد بعضها إلى بعض لتكميل النصاب؟

إذا كان عند إنسان بستان بعضه يُجنى مبكراً، وبعضه يتأخر، فإنه يُضم بعضه إلى بعض لتكميل النصاب ما دام فى عام واحد، وهو اختيار شيخ الإسلام (٤).

لكننا نقيّد هذا بما تقدم من اشتراط أن يكون المحصول من نفس الصنف أما ثمرة عامين فلا تضم بعضها إلى بعض.

خرص النخيل والأعناب

ينبغى للسلطان (الحاكم) إذا بدا صلاح الثمار أن يرسل ساعياً يخرصها - أى يقدر كم سيكون مقدارها بعد الجفاف - ليعرف قدر الزكاة الواجبة على أصحابها، ويعرفهم بها، ويخيرهم بين حفظها إلى الجفاف، وبين الأكل منها - رطباً - وضمان

(١) «المجموع» للنووى (٥١١/٥ - ٥١٣).

(٢) «المحلى» لابن حزم (٢٥٣/٥).

(٣) «المغنى» (٥٦٠/٢)، و«المدونة» (٢٨٨/١)، و«مجموع الفتاوى» (٢٣/٢٥ - ٢٤).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٢٣/٢٥)، وانظر «المغنى» (٧٣٣/٢).

حق الفقراء، فإن اختار حفظها حتى جفاف الثمر، فعليه حينئذ زكاة ما حفظه بعد جفافه قلّ أو كثر، وإن اختار - أصحاب الثمر - الأكل منها فإنه يخرج حصة الفقراء بحساب الخرص.

فعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: «غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك، فلما جاء وادي القرى، إذا امرأة في حديقة لها، فقال النبي ﷺ لأصحابه: «اخرصوا»، وخرص رسول الله ﷺ عشرة أوسق، فقال لها: أحصى ما يخرج منها... فلما أتى وادي القرى قال للمرأة: كم جاء حديقتك؟ قالت: عشرة أوسق، خرص رسول الله ﷺ (١).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه، ثم يخير يهود: يأخذونه بذلك الخرص أو يدفعونه إليهم بذلك الخرص، لكي يحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفرق» (٢).

هل يجوز الأكل من الزرع قبل حصاده؟ وهل يحسب عليه؟

يجوز لصاحب الزرع أن يأكل منه ما يحتاج إليه قبل الحصاد، وله أن يتصدق منه حين الحصاد، ولا يحسب هذا عليه، وإنما يزكى ما صفى بعد هذا، لأن الزكاة لا تجب إلا حين إمكان الكيل، فما خرج عن يده قبل ذلك، فقد خرج قبل وجوب الصدقة فيه.

وبهذا قال الشافعي والليث وابن حزم (٣).

ما مقدار الزكاة الواجبة في الزروع والثمار إذا بلغت النصاب؟

يختلف القدر الواجب في زكاة الزروع والثمار باختلاف طرق السقي (الرى): فما سُقي بدون استعمال الآلات - من السواقي أو الماكينات - فيُخرج فيه العُشر (١/١٠).

وما سُقي باستعمال الآلة أو بماء مُشترى، ففيه نصف العُشر (١/٢) والدليل على هذا:

(١) البخاري (١٤٨٢)، ومسلم (١٣٩٢).

(٢) أبو داود (١٦٠٦)، وأبو عبيد في «الأموال» (١٤٣٨/٤٨٣)، والبيهقي (١٢٣/٤)،

وأحمد (١٦٣/٦) وهو حسن لشواهد كما في «الإرواء» (٨٠٥).

(٣) «المحلى» (٢٥٩/٥).

١ - حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عشراً»^(١) العشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر»^(٢).

٢ - وحديث حابر عن النبي ﷺ قال: «فيما سقت الأنهار والغيم: العُشور، وفيما سقى بالسانية: نصف العشور»^(٣).

«فإن سقيت الأرض نصف الوقت بكلفة ونصفها بغير كلفة: فالزكاة ثلاثة أرباع العشر اتفاقاً.

وإن سقيت بأحدهما أكثر من الآخر فالجمهور على اعتبار الأكثر، ويسقط حكم الأقل، وقيل: يعتبر كل منهما بقسطه.

وإن جهل المقدار الغالب يخرج العشر احتياطاً، لأن الأصل وجوب العشر، وإنما يسقط بوجود الكلفة»^(٤).

هل تطرح تكاليف ونفقات الزراعة والديون من الخارج ثم يزكى الباقي؟

١ - أما الديون التي تكون على صاحب الزرع أو الثمر:

فلا تخلو من أحد أمرين:

الأول: أن يكون استدانها للنفقة على الزرع كثمن البذر والسماذ وأجرة العمال ونحوها فهذه تطرح من الخارج من الأرض ثم يزكى الباقي، وهذا مذهب ابن عمر وجماعة من السلف منهم سفيان الثوري ويحيى بن آدم والإمام أحمد.

والثاني: أن يكون استدانها للنفقة على نفسه وأهله: فذهب ابن عمر إلى أنها تطرح [تقضى] ثم يزكى ما بقي.

وذهب ابن عباس إلى أنه لا يطرح دينه عن الخارج إلا أن يكون أنفقه على ثمره كما تقدم:

فعن ابن عمر قال: يبدأ بما استقرض فيقضيه، ويزكى ما بقي.

(١) العثري: ما يصيبه ماء المطر أو ماء النهر بغير سقى.

(٢) البخاري (١٤٨٣)، وأبو داود (١٥٨١)، والترمذي (٦٣٥)، والنسائي (٤١/٥)، وابن ماجه (١٨١٧).

(٣) مسلم (٩٨١)، وأبو داود (١٥٨٢)، والنسائي (٤٢/٥).

(٤) انظر «المغنى» (٦٩٩/٢).

وقال ابن عباس: يقضى ما أنفق على الثمرة ثم يزكى ما بقى^(١).
وعن الإمام أحمد روايتان كقول كل منهما.

ورجح أبو عبيد مذهب ابن عمر ومن وافقه في رفع كل الديون من الخارج،
إذ الذي عليه دين يحيط بماله ولا مال له، هو من أهل الصدقة، فكيف تؤخذ منه
الصدقة وهو من أهلها؟ وكيف يكون غنياً فقيراً في حالة واحدة؟^(٢).

قلت: وهذا هو الراجح، وعليه فمن أخرجت أرضه - (٢٠) وسقاً مثلاً من
القمح - وكان مدينياً بما يعادل (١٧) وسقاً فإنه يقضيها ويبقى له (٣) أوسق فليس
فيها زكاة لأنها دون النصاب، والله أعلم.

٢- وأما النفقات على الزرع إذا لم تكن ديناً:

كتكاليف البذر والسماد والحراثة والحصاد ونحوها، فللعلماء فيها قولان:
الأول: أنها لا تطرح من الخارج قبل أخذ العشر أو نصفه: وهو مذهب الحنفية
وابن حزم^(٣).

قالوا: لأن النبي ﷺ حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة، ولو رفعت المؤنة
لكان الواجب بنفس المقدار، لأنه لم ينزل العشر إلى نصفه إلا المؤنة، والفرض أن
الباقى بعد رفع قدر المؤنة لا مؤنة فيه.

والثاني: أنها تطرح من الخارج ويزكى ما بقى: وهو مذهب الحنابلة ورجحه
ابن العربي^(٤) وهذا هو الأرجح والأشبه بروح الشريعة ويؤيده أمران^(٥):

١- أن للكلفة والمؤنة تأثيراً في نظر الشارع، فقد تقلل مقدار الواجب، كما
في السقي بآلة، وقد تمتع الزكاة أصلاً كما في الأنعام المعلوفة أكثر العام، فلا
عجب في إسقاط ما يقابلها من الخارج من الأرض.

٢- أن حقيقة النماء هو الزيادة، ولا يعد المال زيادة وكسباً إذا أنفق مثله في
الحصول عليه.

(١) أخرجه عنهما أبو عبيد في «الأموال» (ص ٥٠٩)، ويحيى بن آدم في «الخراج» (ص ١٦٢)
بسند صحيح.

(٢) «الأموال» لأبي عبيد (ص ٥١٠).

(٣) «حاشية ابن عابدين» (٤٩/٢)، و«فتح القدير» (٨-٩)، و«المحلى» (٢٥٨/٥).

(٤) «المغنى» (٦٩٨/٢)، و«عارضة الأحوذى» (١٤٣/٣).

(٥) «فقه الزكاة» (٤٢٤/١).

الأراضي نوعان: عشرية وخراجية

الأرض العشرية: هي الأرض التي أسلم أهلها طوعاً، أو فتحت عنوة وقسمت بين الفاتحين، أو أحيائها المسلمون.

والأرض الخراجية: هي التي فتحت عنوة ولم تقسم بين الغانمين، وتركت في أيدي أهلها، أو صولح أهلها نظير خراج معلوم.

وهذا الخراج نوعان:

١- خراج وظيفة: وهو ضريبة مفروضة على الأرض سواء استغلها صاحبها أم تركها، وقد وظفه عمر رضي الله عنه.

٢- خراج مقاسمة: وهو ضريبة مقطوعة من الناتج الزراعي، كأن يؤخذ نصف الخارج أو ثلثه أو ربعه، وقد فعله النبي ﷺ لما فتح خيبر.

زكاة الخارج من الأرض الخراجية

إذا أخرجت الأرض الخراجية ما تجب فيه الزكاة من الزروع:

• فذهب الجمهور أن يؤدي الخراج أولاً، ثم يزكى ما بقي، واستدلوا:

١- بعموم الآيات والأحاديث المتقدمة التي تدل على الوجوب من غير تفريق بين العشرية والخراجية.

٢- ويكتاب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عوف -عامله على فلسطين- فيمن كانت في يده أرض بجزيته من المسلمين: أن يقبض جزيتها، ثم يأخذ منها زكاة ما بقي بعد الجزية (يعنى الخراج) ^(١).

٣- وعن سفيان الثوري قال فيما أخرجت الخراجية: «ارفع دينك وخراجك، فإن بلغ خمسة أوسق بعد ذلك فزكها» ^(٢).

٤- بأن الخراج والعشر حقان مختلفان ذاتاً ومحللاً وسبباً ومصرفاً ودليلاً وقد خالف الحنفية في هذا فمنعوا اجتماع الخراج والعشر في الأرض واحتجوا بحديث باطل وهو «لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم» ^(٣) وقول الجمهور أقوى والله أعلم.

(١) «الأموال» لأبي عبيد (ص ٨٨).

(٢) «الخراج» ليجي بن آدم (ص ١٦٣).

(٣) «الكامل» لابن عدى (٢١٥٥/٧) قال ابن حبان: ليس هذا الحديث من كلام النبوة، وقال شيخ الإسلام (٥٥/٢٥): «كذب باتفاق أهل الحديث» اهـ.

كيف تخرج الزكاة في الخارج من الأرض المستأجرة، وهل تكون على المالك أو المستأجر؟

ذهب جمهور العلماء (المالكية والشافعية والحنابلة وصاحباً أبي حنيفة) إلى أن من استأجر أرضاً فزرعها، فالزكاة على المستأجر.

وذهب أبو حنيفة إلى أن العشر على المؤجر (المالك).

وسبب اختلافهم^(١): هل العشر حق الأرض أو حق الزرع؟

قلت: والأظهر أنه حق الزرع، فيجب على المستأجر لا على المالك - كقول الجمهور - لكن بعد أن يطرح الإيجار من الخارج، لأنه أشبه بالخراج. فمثلاً^(٢):

إذا كان إيجار الأرض (٢٠) جنيهاً، وأخرجت من القمح (١٠) أرداب، وكان الإردب يساوي خمسة جنيهاً، فيكون مقدار الخارج (١٠ × ٥ = ٥٠ جنيهاً) فإنه يخرج عن (٦) أرداب فقط، والأربعة الأخرى تطرح مقابل الإيجار ولو كان المتبقى دون النصاب فليس فيه زكاة.

أما مالك الأرض فإنه يزكى أجره أرضه على حسب ما تقدم في زكاة المرتبات الشهرية والمكاسب المهنية.

وقد اختار القرضاوى - حفظه الله - أن يزكى ما دفع إليه بدلاً من الزرع وهو الأجرة التي يقبضها بشرط أن تبلغ قيمة نصاب من الزرع القائم بالأرض لأنها بدل عنه^(٣).

هل تجب الزكاة في العسل؟

العلماء في مسألة زكاة العسل: طرفان ووسط:

١ - فذهب الجمهور (منهم مالك والشافعي وابن أبي ليلى وابن المنذر) إلى أنه لا زكاة فيه لأمرين:

(١) أنه ليس في وجوب الزكاة فيه خير يثبت ولا إجماع، والسنن ثابتة فيما يؤخذ منه، فكان العسل عفواً.

(١) «بداية المجتهد» (٢٣٩/١)، و«مجموع الفتاوى» (٥٥/٢٥).

(٢) «فقه الزكاة» (٤٣٠/١).

(٣) «المجموع» (٤٧٨/٥)، و«المغنى» (٧١٣/٢)، و«ابن عابدين» (٣٣٤/٢)، و«مواهب الجليل» (٢٧٨/٢).

(ب) أنه مائع خارج من حيوان فأشبهه اللبن، واللبن لا زكاة فيه بالإجماع.

٢- وذهب الحنفية وأحمد إلى أن العسل تؤخذ منه الزكاة واحتجوا بأمرين:

(١) بعض الآثار الواردة في هذا:

كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ «أنه أخذ من العسل العشر»^(١).

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «جاء هلال -أحد بني متعان- إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له، وكان سألته أن يحمي له وادياً يقال له سلبه فحمي له رسول الله ﷺ ذلك الوادي، فلما ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب سفيان بن وهب إلى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك، فكتب عمر رضي الله عنه: إن أدى إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله ﷺ من عشور نحله فاحم له سلبته، وإلا فإنما هو ذباب غيث يأكله من شاء»^(٢).

قلت:

والذي يظهر لي أن الرواية الثانية هي الصواب وأنها تُعلِّم الأولى، فإن الرواية الأولى من طريق ابن لهيعة والأخرى من طريق عمرو بن الحارث (ثقة فقيه حافظ) والمخرج متحد، والعجب من ابن القيم -رحمه الله- حيث قال: «هذه الآثار يقوى بعضها بعضاً، وقد تعددت مخارجها! واختلفت طرقها، ومرسلها يعضد بمسندها»؟!^(٣).

هذا على أن الرواية الأخرى اختلفت في وصلها وإرسالها.

وعلى فرض ثبوتها وأنها موصولة فلا حجة فيها، لأن الظاهر أن أخذ العشر من العسل لم يكن زكاة، وإنما كان في مقابلة الحمى^(٤)، ولو كان زكاة واجبة لم يكن لعمر الفقيه المحدث أن يخير فيها. والله أعلم.

(١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٨٢٤)، وأبو عبيد في «الأموال» (١٤٨٩/٤٩٧) وسنده ضعيف.

(٢) أبو داود (١٦٠٠)، والنسائي (٣٤٦/١) وغيرهما بسند صحيح واختلفت في وصله وانظر «الإرواء» (٨١٠).

(٣) «زاد المعاد» (٣١٢/١).

(٤) وأشار إلى هذا الحافظ في «الفتح» (٣٤٨/٣) وقبله ابن زنجويه في «الأموال» (١٠٩٥)، ثم الخطابي في «معالم السنن» (٢٠٨/١)، ثم رأيت الألباني في «تمام المنة» (ص ٣٧٤) مال إلى هذا.

(ب) قالوا: والعسل يتولد من نور الشجر والزهور، ويكال ويدخر، فوجبت فيه الزكاة كالحب والتمر، ولأن الكلفة فيه دون الكلفة في الزروع والثمار^(١).

وهؤلاء الموجبون للزكاة في العسل أوجبوا فيه العشر، واشترط الحنفية في العسل المزكى: أن لا يكون في أرض خراجية، وأن يكون مملوكًا. ولم يحددوا له نصابًا، بل رأوا الزكاة في كثيره وقليله.

بينما قال الحنابلة: نصاب العسل عشرة أفراس [حوالي ٦٨، ٦٤ كيلو جرام] ورجح الدكتور القرضاوى -حفظه الله- أن يكون النصاب خمسة أوسق [٦٤٧ كيلو جرام].

٣- وتوسط أبو عبيد في «الأموال» (ص ٥٠٦) فقال:

«وأشبه الوجوه في أمره [يعنى العسل] أن يكون أربابه يؤمرون بصدقته، ويحثون عليها، ويكره لهم منعها، ولا يؤمن عليهم المأثم في كتمانها من غير أن يكون ذلك فرضاً عليهم كوجوب صدقة الأرض والماشية... وذلك أن السنة لم تصح فيه كما صحت فيهما» اهـ.

قلت: وهذا هو الأرجح أنه لا تجب الزكاة في العسل، وإن كان لا يخلو إخراجها فيه من كونها خيراً، فإنه إن كان واجباً فقد أدى ما وجب، وأبرأ ذمته، وإن لك يكن واجباً فهو صدقة.

ولذا فإن ابن مفلح^(٢) [وهو من أعلم الناس بفقه شيخ الإسلام] كان يرى أنه لا زكاة في العسل.

زكاة عروض التجارة

عروض التجارة هي: كل ما عدا النقدين (الذهب والفضة) من الأمتعة والعقارات وأنواع الحيوان والزروع والثياب والآلات والجواهر ونحو ذلك مما أعد للتجارة.

وعرفها بعضهم بأنها: ما يُعد للبيع والشراء بقصد الربح.

(١) «زاد المعاد» (١/٣١٤).

(٢) «الفروع» (٢/٤٥٠).

حكم الزكاة فى عروض التجارة:

اختلف العلماء فى زكاة عروض التجارة على قولين (١):

١ - أنها تجب فيها الزكاة: وهو قول جمهور العلماء، وحكى بعضهم أنه إجماع الصحابة والتابعين كما سيأتى.

واستدلوا بالكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين، وبالقياص:

(١) فمن القرآن: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ (٢).

وبوب عليها البخارى فى كتاب الزكاة فى «صحيحه» قال: (باب صدقة الكسب والتجارة) ومعنى قوله (ما كسبتم) يعنى: التجارة (٣).

(ب) ومن السنة:

استدلوا بحديث سمرة بن جندب قال: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع» (٤).

وبحديث أبى ذر مرفوعاً: «فى الإبل صدقتها، وفى الغنم صدقتها، وفى البز صدقته» (٥).

والبز: الثياب، فهو يشمل الأقمشة والمفروشات والأوانى ونحوها، وهذه إذا كانت للاستمتاع الشخصى فلا زكاة فيها بلا خلاف، فبقى أن المراد إذا كانت للاستغلال والتجارة.

غير أن الحديثين ضعيفان، لكن يمكن أن يستدل للزكاة فى عروض التجارة بدخولها فى عموم قول النبى ﷺ لمعاذ: «... أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة من أموالهم...» الحديث وقد تقدم.

(١) انظر «فقه الزكاة» (١/ ٣٤٠) وما بعدها، وغير ذلك من المراجع التى أشير إليها فيما بعد.

(٢) سورة البقرة: ٢٦٧.

(٣) انظر «تفسير الطبرى» (٥/ ٥٥٥)، و«أحكام القرآن» لابن العربى (١/ ٢٣٥) وغيرهما.

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٥٦٢)، وعنه البيهقى (٩٧/١)، والدارقطنى (ص ٢١٤) وغيرهم بسند ضعيف وانظر «الإرواء» (٨٢٧).

(٥) ضعيف: أخرجه أحمد (١٧٩/٥)، والبيهقى (١٤٧/٤)، والدارقطنى (١٠١/٢)، وانظر

الضعيفة (١١٧٨).

إذ عروض التجارة مال بلا شك، هذا بضميمة قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات...»^(١).

فإن هذا التاجر لو سئل: ماذا تريد بالتجارة؟ لقال: الذهب والفضة؟!^(٢) ويستدل لهذا أيضاً بحديث أبي هريرة في منع خالد بن الوليد الزكاة وشكوى الناس ذلك، فقال ﷺ: «... وأما خالد، فإنكم تظلمون خالدًا، قد احتبس أذراعه وأعتده في سبيل الله...»^(٣).

فكانهم ظنوا أنها للتجارة فطالبوه بزكاة قيمتها، فأعلمهم -عليه الصلاة والسلام- بأنه لا زكاة عليه فيما حبس^(٤).

(ح) ومن آثار الصحابة والسلف:

١- عن ابن عبد القارى قال: «كنت على بيت المال زمن عمر بن الخطاب، فكان إذا خرج العطاء، جمع أموال التجار ثم حسبها، شاهدها وغائبها، ثم أخذ الزكاة من شاهد المال على الشاهد والغائب»^(٥).

٢- عن ابن عمر قال: «ليس في العروض زكاة، إلا ما كان للتجارة»^(٦).

٣- عن ابن عباس قال: «لا بأس بالتربص حتى يبيع والزكاة واجبة فيه»^(٧).

٤- عن عطاء قال: «لا صدقة في اللؤلؤ، ولا زبرجد، ولا ياقوت، ولا فصوص، ولا عرض، ولا شيء لا يدار (أى لا يتاجر به) وإن كان شيئاً من ذلك يدار ففيه الصدقة في ثمنه حين يباع»^(٨).

٥- وكتب عمر بن عبد العزيز إلى زريق: «انظر من مرَّ بك من المسلمين، فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً...»^(٩).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) مستفاد من «الشرح المتع» (١٤١/٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣).

(٤) انظر «فتح البارى» (٣/٣٩٢) وقال: وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون فيه حجة. اهـ.

(٥) «الأموال» و«مصنف ابن أبى شيبة» و«المحلى» وصححه ابن حزم وتأوله.

(٦) إسناده صحيح: أخرجه الشافعى فى «الأم» (٢/٦٨)، وعبد الرزاق (٤/٩٧)، والبيهقى (٤/١٤٧) بسند صحيح.

(٧) «الأموال» (ص ٤٢٦)، وابن حزم فى «المحلى» (٥/٢٣٤) وصححه إسناده لكن تأوله.

(٨) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٦١/٧)، وابن أبى شيبة (٣/١٤٤) بسند صحيح.

(٩) إسناده صحيح: أخرجه مالك (٥٩٤)، والشافعى فى «الأم» (٢/٦٨).

ولم ينقل عن واحد من الصحابة ما يخالف قول عمر وابنه وابن عباس، بل استمر العمل والفتوى على ذلك في عهد التابعين وفي زمان عمر بن عبد العزيز، وكذلك اتفق فقهاء التابعين ومن بعدهم على القول بوجوب الزكاة في أموال التجارة.

حتى نقل ابن المنذر وأبو عبيد الإجماع على ذلك، إلا قولاً ذكره أبو عبيد ولم ينسبه لقائل ثم قال عقبه: «وأما القول الآخر فليس من مذاهب أهل العلم عندنا» اهـ.

(د) وأما القياس:

فالعروض المتخذة للتجارة: مال مقصود به التنمية، فأشبه الأجناس الثلاثة التي تجب فيها الزكاة (التقدين، والماشية، والزروع).

(هـ) وأما من جهة النظر والاعتبار:

- فإن عروض التجارة المتداولة للاستغلال نقود معني، لا فرق بينها وبين الدراهم والدنانير التي هي أثمانها، إلا في كون النصاب يتقلب ويتغير بين الثمن وهو النقد، والمثمن وهو العروض، فلو لم تجب الزكاة في التجارة، لأمكن لجميع الأغنياء أو أكثرهم أن يتجروا بنقودهم، ويتحروا ألا يحول الحول على نصاب من التقدين أبداً، وبذلك تعطل الزكاة فيهما عندهم^(١).

- ثم إن أحوج الناس إلى تطهير أنفسهم وأموالهم وتركيتها هم التجار، فإن طرائقهم في الكسب لا تسلم من شوائب وشبهات:

وقد قال ﷺ: «يا معشر التجار، إن البيع يحضره اللغو والحلف، فشوبوه بالصدقة»^(٢).

● فائدة^(٣): قد نقل الإجماع على وجوب الزكاة في عروض التجارة: ابن المنذر وأبو عبيد وعنه جماعة من أهل العلم وفيه نظر، لأن الخلاف في المسألة قديم - كما ذكر الشافعي وغيره - وخالف فيها الظاهرية كما سيأتي.

(١) «تفسير المنار» لرشيد رضا (١٠/٥٩١).

(٢) أبو داود (٣٣٢٦)، والترمذي (١٢٠٨)، والنسائي (٣٧٩٧)، وابن ماجه (٢١٤٥) وهو صحيح.

(٣) «الإجماع» (١٤)، و«الأموال» (٤٢٩)، وانظر «المجموع» (٤٧/٦)، و«بداية المجتهد» (٢٥٤/١)، و«الروضة الندية» (٢٨٦/١)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣٦/٣، ٤٤) ط. الفكر.

القول الثاني: أنها لا تجب فيها الزكاة: وهو مذهب الظاهرية - ومن تابعهم كالشوكاني وصديق خان ثم الألباني، وقد تبني قولهم ابن حزم ودافع عنهم في «المحلى» وأطال النفس في نقض مذهب الجمهور بما لا يسلم له، وما تعلقوا به:

١ - حديث: «ليس على مسلم في عبده ولا فرسه صدقة»^(١).

وظاهره عدم الوجوب سواء كانت للتجارة أو لغيرها.

وأجاب الجمهور بأن المراد نفى الزكاة عن عبده الذي يخدمه، وفرسه الذي يركبه، وهما من الحوائج الأصلية المعفاة من الزكاة بالإجماع.

٢ - أن الأصل في مال المسلم الحرمة وبراءة الذمم من التكاليف.

وهذا الأصل إنما يصار إليه عند عدم الدليل، وقد تقدم إجماع الصحابة على القول بوجوب الزكاة عروض التجارة.

٣ - حديث قيس بن أبي غرزة قال: خرج إلينا رسول الله ﷺ ونحن نبيع الرقيق نسمى السماسرة، فقال: «يا معشر التجار، إن بيعكم هذا يخالطه لغو وحلف فشوبوه بالصدقة أو بشيء من صدقة»^(٢).

قال ابن حزم: فهذه صدقة مفروضة غير محدودة، ولكن ما طابت به أنفسهم وتكون كفارة لما يشوب البيع مما لا يصح من لغو وحلف. اهـ

إلى غير ذلك من الحجج والتشغيبات التي شغب بها ابن حزم - رحمه الله - في «المحلى» (٢٣٣/٥) وما بعدها، وقول الجمهور هو الصواب، والله أعلم.

شروط الزكاة في مال التجارة^(٣)

يشترط في المال المعد للكسب والتجارة لتجب الزكاة فيه شروط:

١ - أن لا تكون العروض مما يجب الزكاة فيه أصلاً، كالماشية والذهب والفضة ونحوها.

لأنه لا تجتمع زكاتان إجمالاً، بل يكون فيها زكاة العين - على الراجح - لأن

(١) البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٦٢٨).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٦/٤)، والنسائي (١٤/٧)، وأبو داود، والترمذي (١٢٠٨)، وابن ماجه (٢١٥٤) وغيره.

(٣) ويشترط لاعتبار المال مال تجارة: أن يملكه صاحبه بفعله كالشراء، وأن ينوى به التجارة.

زكاة العين أقوى ثبوتاً من زكاة التجارة لانعقاد الإجماع عليها ومن كان يتاجر فيما دون نصاب العين فإنه يخرج زكاة التجارة^(١).

٢- أن يبلغ النصاب: وهو نصاب النقد (٨٥ جراماً من الذهب).

٣- حولان الحول.

متى يعتبر النصاب في مال التجارة؟

في وقت اعتبار النصاب في أموال التجارة ثلاثة أقوال:

١- في آخر الحول (وهو قول مالك والشافعي).

٢- في جميع الحول: بحيث لو نقص النصاب لحظة انقطع الحول (مذهب الجمهور).

٣- في أول الحول وآخره دون ما بينهما (مذهب أبي حنيفة).

كيف يزكى التاجر ثروته التجارية؟

إذا حلَّ موعد الزكاة فإن على التاجر أن يضم ماله بعضه إلى بعض، وهذا المال يشمل:

١- رأس المال والأرباح والمدخرات وقيمة بضائعه.

٢- الديون المرجوة الأداء.

فيقوم قيمة البضائع ويضيفها إلى ما لديه من نقود، وإلى ما له من ديون مرجوة الأداء، ويطرح منها ما عليه من ديون.

ثم يخرج عن هذا كله ربع العشر (٥، ٢٪) بحسب سعرها وقت إخراج الزكاة، لا بحسب سعر شرائها.

هذا هو رأى جمهور الفقهاء، ووافقهم مالك فيه في التاجر المدير الذى يبيع ويشترى.

لكن قال في التاجر «المحتكر» الذى يشتري السلعة أو العقار ثم يتربص مدة من الزمن، ويرصد السوق، حتى ترتفع الأسعار، فيبيع، قال: لا يزكى إلا إذا باع السلعة فيزكيها لسنة واحدة وإن بقيت أعواماً.

هل تخرج الزكاة من عين البضائع أم من قيمتها؟

ذهب الجمهور إلى وجوب إخراج القيمة، وأنه لا يجوز الإخراج من عين

(١) انظر «المجموع» (٦/٥٠)، و«المغنى» (٣/٣٤).

العروض، لأن النصاب معتبر بالقيمة، فكانت الزكاة منها كالعين فى سائر الأموال.

وعند أبى حنيفة والشافعى - فى أحد أقواله - أن التاجر مخير بين إخراج السلعة أو القيمة^(١).

واختار شيخ الإسلام التفصيل بحسب مصلحة الآخذ للزكاة^(٢).

زكاة الركاز والمعادن

الركاز لغة: من الركز، فهو الشيء المركوز فى باطن الأرض من معدن أو مال مدفون.

وهو شرعاً: دفن الجاهلية (الكنز) الذى يؤخذ من غير أن يطلب بمال ولا يتكلف له كثير عمل، سواء كان ذهباً أو فضة أو غيرهما.

وأما المعدن لغة: من العدن وهو الإقامة، ومركز كل شيء معدنه.

وشرعاً: كل ما خرج من الأرض مما يُخلق فيها من غيرها مما له قيمة

والمعادن إما أن تكون جامدة تذوب وتنطبع بالنار كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والزئبق.

أو أن تكون مائعة كالبتترول والقار (الزفت) ونحوه.

والركاز والمعدن بمعنى واحد عند الحنفية، والجمهور على التفريق بينهما،

ويدل عليه قول النبى ﷺ: «... والمعدن جبار، وفى الركاز الخمس»^(٣). ففرق بين المعدن والركاز.

من وجد كنزاً، كيف يصنع فيه؟

من وجد كنزاً لا يخلو من أحد خمس حالات:

[١] أن يجده فى أرض موات أو لا يعلم لها مالك:

فهو له، ويخرج خمس، ويكون له أربعة أخماسه.

(١) «البدائع» (٢١/٢)، و«المغنى» (٣١/٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٨٠/٢٥).

(٣) البخارى (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠).

فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال - في كنز وجده رجل في خربة جاهلية - : «إن وجدته في قرية مسكونة أو في سبيل ميتاء» (١) فعرفه، وإن وجدته في خربة جاهلية، أو في قرية غير مسكونة، ففي الركاز الخمس» (٢).

[٢] أن يجده في طريق مسلوكة أو قرية مسكونة: فهذا يعرفه، فإن جاء صاحبه فهو له، وإلا كان من حقه، للحديث السابق.

[٣] أن يجده في ملك غيره: وللعلماء فيه ثلاثة أقوال (٣):

١ - أنه لصاحب الملك: وهو قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن، وقياس قول مالك، ورواية عن أحمد.

٢ - أنه لواجده: وهو رواية أخرى عن أحمد واستحسنه أبو يوسف.

قالوا: لأن الكنز لا يملك بملك الدار، فيكون لمن وجده.

٣ - التفريق: فإن اعترف به مالك الدار فهو له، وإن لم يعترف به فهو لأول مالك وهذا مذهب الشافعي.

[٤] أن يجده في ملكه المنتقل إليه ببيع أو نحوه (٤): ففيه قولان:

١ - أنه لواجده في ملكه: وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والمشهور عن أحمد إن لم يدعه المالك الأول.

٢ - أنه للمالك قبله إذا اعترف به وإلا فللذي قبله وهكذا، فإن لم يعرف له مالك فلكمال الضائع: أي يكون لقطة.

وهذا قول الشافعي.

[٥] أن يجده في دار حرب:

فإن ظهر عليه بجمع من المسلمين فهو غنيمة حكمه حكمها.

(١) سبيل ميتاء: أي طريق مسلوك، وميتاء مفعال من الإتيان.

(٢) أبو داود (١٧١٠)، والشافعي في «مسنده» (٦٧٣)، وأحمد (٢٠٧/٢)، والبيهقي (١٥٥/٤) وسنده حسن.

(٣) المبسوط (٢١٤/٢)، وفتح القدير (١٨٣/٢)، والمغني (٤٩/٣)، والام (٤١/٢)، والمجموع (٤١/٦).

(٤) المبسوط (٢١٢/٢)، والمدونة (٢٩٠/١)، والمغني (٤٩/٣)، والام (٤٤/٢)، والمجموع (٤٠/٦).

وإن قدر عليه بنفسه دون مساعدة أحد: فللعلماء فيه قولان^(١):

- ١- أنه لو أجدته: وهو مذهب أحمد، قياساً على ما وجد في أرض موات.
- ٢- إذا كان عرف مالك الأرض وكان حربياً يذب عنها، فهو غنيمة، وإذا لم يعرف ولم يكن يذب عنها، فهو ركاز، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي على تفصيلات بينهم.

لا يشترط النصاب والحوال في الركاز:

لا يشترط النصاب ولا الحوال في الركاز، وتجب الزكاة فيه بمجرد العثور عليه، فيخرج الخمس، لظاهر قول النبي ﷺ: «في الركاز الخمس»^(٢) وهذا قول جمهور العلماء.

إلى من يصرف الخمس في الركاز؟

اختلف العلماء في بيان مصرف الخمس على قولين^(٣):

- ١- أن مصرف الخمس هو مصرف الزكاة: وهو قول الشافعي وأحمد إلا أنه قال: وإن تصدق به على المساكين أجزأه.
- وحجتهم: ما روى عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه يقال له حجمة قال: «سقطت على جرة من دير قديم بالكوفة عند جبانة بشر، فيها أربعة آلاف درهم، فذهبت بها إلى علي بن أبي طالب فقال: اقسمها خمسة أخماس فقسمتها، فأخذت علي منها خمسا، وأعطاني أربعة أخماس، فلما أدبرت دعائي، فقال: في جيرانك فقراء ومساكين؟ قلت: نعم، قال: فخذها فاقسمها بينهم»^(٤).
- ولأنه مستفاد من الأرض، فأشبه الزرع.
- ٢- أن مصرفه مصرف الفئ: وهو قول أبي حنيفة ومالك ورواية في مذهب أحمد وصححها ابن قدامة.

وحجتهم: ما روى عن الشعبي: «أن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارجاً من المدينة، فأتى بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأخذ منها الخمس مائتي دينار، ودفع إلى

(١) المغنى (٣/٥٠)، والمدونة (١/٢٩١)، والمبسوط (٢/٢١٥)، والمجموع (٦/٤٠).

(٢) متفق عليه، وقد تقدم قريباً.

(٣) «الأم» (٢/٤٤)، و«المغنى» (٣/٥١)، و«المدونة» (١/٢٩٢)، و«المبسوط» (٢/٢١٢).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٧١٧٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/٣٠٤)، والبيهقي (١٥٧/٤) بسند ضعيف.

الرجل بقيتها، وجعل عمر يقسم المائتين بين من حضره من المسلمين إلى أن أفضل منها فضلة، فقال: أين صاحب الدنانير؟ فقام إليه، فقال عمر: خذ هذه الدنانير فهي لك» (١).

والشاهد: أنها لو كانت زكاة لخص بها أهلها، ولم يرده على واجده. قالوا: ولأنه يجب على الذمي، والزكاة لا تجب عليه، ولأنه مال مخموس زالت عنه يد الكافر [على اعتبار أنه دفن الجاهلية] فأشبهه خمس الغنيمة. قلت: الدليلان لا يصلحان للاحتجاج بهما، ولذا قال الألباني (٢) -رحمه الله تعالى-: «وليس في السنة ما يشهد صراحة لأحد القولين على الآخر، ولذلك اخترت في (أحكام الركاز) أن مصرفه يرجع إلى رأى إمام المسلمين، يضعه حيثما تقتضيه مصلحة الدولة، وهو الذى اختاره أبو عبيد في (الأموال)» اهـ.

هل تدخل المعادن فى حكم الركاز؟

١- ذهب مالك -فى إحدى الروايتين- والشافعى -فى قوله الثانى- إلى أن المعادن لا يجب فيها شيء إلا الأثمان (الذهب والفضة).

٢- وذهب الجمهور إلى أن المعادن على اختلاف أنواعها من ذهب وفضة ونحاس وحديد وورصاص... وبترول، كالركاز يجب فيه حق، على خلاف فى مقداره (٣) وهذا هو الأرجح لعموم قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ (٤).

ولا شك أن النفط (البترول) الذى يعرف بالذهب الأسود هو من أثمان الأثمان فلا يصح أن يخرج من هذا الحكم، والله أعلم.

مقدار الواجب فى المعدن:

ذهب أبو حنيفة وأصحابه، وأبو عبيد، وغيرهم إلى أن الواجب فى المعدن الخمس كالركاز.

بينما ذهب الجمهور إلى أن فيه ربع العشر قياساً على التقدين وسبب الخلاف، اختلافهم فى معنى الركاز، وهل يشمل المعدن أم لا؟

(١) «الأموال» لأبى عبيد (٨٧٤) بسند ضعيف.

(٢) «تمام المنة» (ص: ٣٧٨).

(٣) المبسوط (٢/ ٢٩٥)، و«المدينة» (١/ ٢٩٢)، و«الأم» (٢/ ٤٥)، و«المغنى» (٣/ ٥٠).

(٤) سورة البقرة: ٢٦٧.

وفرق بعض الفقهاء، فقال: إن كان الخارج كثيراً بالنسبة إلى العمل والتكاليف فالواجب الخمس، وإن كان قليلاً بالنسبة إليهما فالواجب هو ربع العشر^(١) ولقائل أن يقول: ليس في المعدن زكاة - غير الذهب والفضة - «والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس»^(٢) بناء على أن المراد بقوله (المعدن جبار) أى: لا زكاة فيه بدليل اقترانه بقوله (وفي الركاز الخمس)، ولأنه - أى الركاز - مال مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب، بخلاف المعدن لأنه يحتاج إلى كلفة وتعب فى استخراجِه فأُسقطت الزكاة منه .

وإن كان يمكن أن يكون المراد بقوله (المعدن جبار): أن من استأجر من يحفر له معدناً فسقط عليه فقتله فهو جبار، ويؤيده اقترانه بقوله (البئر جبار - والعجماء جبار).

أحكام عامة فى الركاز

هل يجزئ إخراج القيمة بدل العين الواجبة فى الزكاة؟

للعلماء فى إخراج القيمة من الزكوات مذهبان:

الأول: أن ذلك لا يجوز، وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد وداود^(٣)، وحجتهم:

١- أن الشرع نص على الواجب فى الزكاة فلا يجوز العدول عنه كما لا يجوز فى الأضحية، ولا فى المنفعة، ولا فى الكفارة.

٢- قوله ﷺ: «فى خمس وعشرين من الإبل بنت مخاض، فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون»^(٤).

قالوا: ولو جازت القيمة لبيّنها.

٣- قوله ﷺ: «فمن وجبت عليه جذعة: «تقبل منه الحقّة ويحمل معها شاتين أو عشرين درهماً»^(٥).

(١) انظر «فقه الزكاة» (١/٤٧١) وما بعدها.

(٢) متفق عليه وقد تقدم.

(٣) المدونة (١/٢٥٨)، والمجموع (٥/٤٢٨-٤٢٩)، والمغنى (٢/٥٦٥).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

قالوا: ولو كانت القيمة مجزئة لم يقدره، بل أوجب التفاوت بحسب القيمة.
 ٤- أن رسول الله ﷺ «فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير...» (١).

قالوا: ولم يذكر القيمة، ولو جازت لبينها فقد تدعو الحاجة إليها.
 ٥- قوله ﷺ لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم، والبعير من الإبل، والبقرة من البقر» (٢).

٦- أن الزكاة وجبت لدفع حاجة الفقير، وشكراً لنعمة المال، والحاجات متنوعة، فينبغي أن يتنوع الواجب ليصل إلى الفقير من كل نوع ما تندفع به حاجته، ويحصل شكر النعمة بالمواساة من جنس ما أنعم الله عليه به.

الثاني: أنه يجوز إخراج القيمة، وهو مذهب أبي حنيفة والثوري والظاهر من مذهب البخاري، ووجه في مذهب الشافعي ورواية عن أحمد، وحجتهم (٣):

١- ما روى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال لأهل اليمن: «اتنوني بعرض ثياب خميص أو لبيس مكان الشعير والذرة آخذة منكم، فإنه أيسر عليكم وأنفع للمهاجرين بالمدينة» (٤).

٢- استدلوا بإجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض، وإجزاء الحقة مع عشرين درهماً عن الجذعة (وهما الدليلان الثاني والثالث لأصحاب القول الأول).
 قالوا: ففي هذا اعتبار القيمة.

٣- أن المقصود بأداء الزكاة إغناء الفقير، والإغناء يحصل بأداء القيمة، كما يحصل بأداء العين، وربما سد الخلة بأداء القيمة أظهر.

وقد اجتهد كل فريق في الجواب عن أدلة الفريق الآخر وإظهار مذهبه. والذي يترجح عندي، هو ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- (٥) من التوسط

(١) أخرجه البخاري (١٥٠٤)، ومسلم (٩٨٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٩٩)، وابن مناجة (١٨١٤)، والحاكم (٥٤٦/١)، والبيهقي (١١٢/٤)، والدارقطني (٩٩/٢) وفي سننه لين.

(٣) المبسوط (١٥٦/٢)، والمجموع (٤٢٩/٢).

(٤) علقه البخاري (٣٣٦/٣). . . ووصله الحافظ في «التعليق» (١٢/٣) سننه ضعيف لانقطاعه.

(٥) مجموع الفتاوى (٨٠-٨٢/٢٥).

فى هذا الباب، فلم يجز مطلقاً ولم يمنع مطلقاً، بل رأى جواز إخراج القيمة مقيداً له بالحاجة والمصلحة والعدل.

فإذا لم تكن حاجة، ولا مصلحة راجحة، فالأظهر أن إخراج القيمة ممنوع منه وهذا الذى ذهب إليه هو مقتضى الجمع بين الأدلة، والله أعلم.

ما حكم تعجيل الزكاة قبل حلول الحول؟

قد علمت أن المال إذا بلغ النصاب، فإنه لا تجب فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول، لكن إذا أراد صاحب المال أن يخرج زكاته قبل الحول، فللعلماء فى هذا قولان:

الأول: الجواز، وهو مذهب أبى حنيفة والشافعى وأحمد وجماعة من السلف^(١) واحتجوا بما يأتى:

١- ما روى أن العباس سأل رسول الله ﷺ فى تعجيل صدقته قبل أن تحل «فرخص له فى ذلك»^(٢).

٢- ما روى أن النبى ﷺ قال لعمر: «إنا كنا تعجلنا صدقة العباس لعامنا هذا عام أول»^(٣).

٣- أنه تعجيل لمال وجد سبب وجوبه (وهو كمال النصاب) قبل وجوبه فجاز، كتعجيل قضاء الدين قبل حلول أجله، وأداء كفارة اليمين بعد الحلف وقبل الحنث، وكفارة القتل بعد الجرح قبل الزهوق.

القول الثانى: المنع، وهو مذهب مالك - وأجازه إذا بقى من الحول الشئ اليسير - وهو قول ربيعة وداود وابن حزم^(٤)، وحجتهم:

١- حديث ابن عمر مرفوعاً: «لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول»^(٥).

(١) المبسوط (١٧٦/٢)، و«الأم» (٢٠/٢)، والمجموع (٨٦/٦)، والمغنى (٤٧٠/٢).

(٢) أبو داود (١٦٢٤)، والترمذى (٦٧٨)، وابن ماجه (١٧٩٥) وغيرهم من أوجه فيها مقال وحسنها الألبانى فى «الإرواء» (٨٥٧).

(٣) انظر السابق.

(٤) المدونة (٢٨٤/١)، وبداية المجتهد (٢٣٢/١)، والمحلى (٩٥/٦).

(٥) الترمذى (٦٣١)، وأبو داود (١٥٧٣)، وابن ماجه (١٧٩٢)، والدارقطنى (١٩٨)، والبيهقى (١٠٤/٤)، وصححه الألبانى فى «الإرواء» (٧٨٧).

٢- حديث أبي بكر الصديق: «أنه كان لا يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول» (١).

٣- أن الحول شرط في وجوب الزكاة، فلم يجوز تقديم الزكاة عليه كالنصاب.

٤- أن للزكاة وقتاً، فلم يجوز تقديمها عليه كالصلاة.

والراجع: أنه يجوز إخراج الزكاة قبل حلول الحول لعدم الدليل على المنع، أما حديث «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» فغاية ما يفيد أنه لا يجب إخراج الزكاة قبل الحول، وليس فيه ما يمنع تعجيلها.

وأما قولهم (إن للزكاة وقتاً فلم يجوز تقديمها)، فنقول: إذا دخل الوقت في الشيء رفقا بالإنسان كان له أن يعجله ويترك الإرفاق بنفسه، كالدين المؤجل. وأما القياس على الصلاة فلا يصح لأن العبادات لا يقاس بعضها على بعض، والتوقيت في الصلاة غير معقول، فيجب أن يقتصر عليها. والله أعلم.

مصارف الزكاة

مصارف الزكاة محصورة في ثمانية أصناف، والأصناف الثمانية قد نص عليها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (٢). و﴿إِنَّمَا﴾ التي صدرت بها الآية أداة حصر، فلا يحوز صرف الزكاة لأحد - أو في وجه غير داخل في هذه الأصناف.

هل يجب استيعاب هذه الأصناف الثمانية؟ أم يجوز دفعها إلى بعضها؟

ذهب جمهور العلماء (الحنفية والمالكية والحنابلة، وجماعة من السلف منهم عمر، وابن عباس) إلى أنه لا يجب استيعاب هذه الأصناف في صرف أموال الزكاة، بل يجوز الدفع إلى واحد منها، وإعطاؤه الصدقة مع وجود الباقيين واحتجوا بما يأتي:

١- قول النبي ﷺ: «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» (٣).

قالوا: والفقراء صنف واحد من أصناف أهل الزكاة الثمانية.

(١) مصنف عبد الرزاق (٧٠٢٤).

(٢) سورة التوبة: ٦٠.

(٣) متفق عليه وتقدم كثيراً.

٢- بما ورد من أن النبي ﷺ أعطى أفراداً الزكاة، كحديث قبيصة بن مخارق لما تحمل حمالة وأتى النبي ﷺ يسأله في الصدقة فقال ﷺ: «أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها»^(١).

وغير هذه الواقعة مما تقدم بعضه.

بينما ذهب الشافعي وجماعة إلى أنه يجب استيعاب الأصناف الثمانية في القسم وقال أبو ثور، وأبو عبيد: إن أخرجها الإمام وجب استيعاب الأصناف، وإن أخرجها المالك جاز أن يجعلها في صنف واحد^(٢).

[٢، ١] الفقراء والمساكين:

الفقراء والمساكين هم أهل الحاجة الذين لا يجدون ما يكفيهم، وإذا أطلق لفظ (الفقراء) وانفرد دخل فيهم (المساكين)، وكذلك عكسه، وإذا جمع بينهما في كلام واحد، كما في آية مصارف الزكاة، تميز كل منهما بمعنى. وقد اختلف الفقهاء في أيهما أشد حاجة، فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الفقير أشد حاجة من المسكين، واحتجوا بأن الله تعالى قدم ذكرهم في الآية، وذلك يدل على أنهم أهم، ويقولون تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾^(٣)، فأثبت لهم وصف المسكنة مع كونهم يملكون سفينة ويحصلون نولاً، واستأنسوا لذلك أيضاً بالاشتقاق، فالفقير لغة: فعيل بمعنى مفعول، وهو من نزع بعض فقار صلبه، فانقطع ظهره، والمسكين مفعيل من السكون، ومن كسر صلبه أشد حالاً من الساكن، وذهب الحنفية والمالكية إلى أن المسكين أشد حاجة من الفقير، واحتجوا بأن الله تعالى قال: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَةٍ﴾^(٤). وهو المطروح على التراب لشدة جوعه، وبأن أئمة اللغة قالوا ذلك، منهم الفراء وثعلب وابن قتيبة، وبالاشتقاق أيضاً، فهو من السكون، كأنه عجز عن الحركة فلا يبرح. ونقل الدسوقي قولاً أن الفقير والمسكين صنف واحد، وهو من لا يملك قوت عامه، سواء كان لا يملك شيئاً أو يملك أقل من قوت العام.

واختلف الفقهاء في حد كل من الصنفين^(٥): فقال الشافعية والحنابلة: الفقير

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٤٤) وغيره وقد تقدم.

(٢) المجموع (٦/١٨٥)، والمغنى (٢/٦٦٨)، والأموال لأبي عبيد (ص: ٦٩٢).

(٣) سورة الكهف: ٧٩.

(٤) سورة البلد: ١٦.

(٥) «الموسوعة الفقهية» (٣١٢/٢٣).

من لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته، كمن حاجته عشرة فلا يجد شيئاً أصلاً، أو يقدر بماله وكسبه وما يأتيه من غلة وغيرها على أقل من نصف كفايته. فإن كان يجد النصف أو أكثر ولا يجد كل العشرة فمسكين. وقال الحنفية والمالكية: المسكين من لا يجد شيئاً أصلاً فيحتاج للمسألة وتحل له. واختلف قولهم في الفقير، فقال الحنفية: الفقير من له أدنى شيء وهو ما دون النصاب، فإذا ملك نصاباً من أى مال زكوى فهو غنى لا يستحق شيئاً من الزكاة، فإن ملك أقل من نصاب فهو غير مستحق، وكذا لو ملك نصاباً غير نام وهو مستغرق في الحاجة الأصلية، فإن لم يكن مستغرقاً منع، كمن عنده ثياب تساوى نصاباً لا يحتاجها، فإن الزكاة تكون حراماً عليه، ولو بلغت قيمة ما يملكه نصاباً فلا يمنع ذلك كونه من المستحقين للزكاة إن كانت مستغرقة بالحاجة الأصلية كمن عنده كتب يحتاجها للتدريس، أو آلات حرفة، أو نحو ذلك. وقال المالكية: الفقير من يملك شيئاً لا يكفيه لقوت عامه.

الغنى المانع من أخذ الزكاة بوصف الفقر أو المسكنة: الأصل أن الغنى لا يجوز إعطاؤه من الزكاة، وهذا اتفاق، لقول النبي ﷺ: «لا حظ فيها لغنى» (١). ولكن اختلف في الغنى المانع من أخذ الزكاة: فقال الجمهور من المالكية والشافعية وهو رواية عن أحمد قدمها المتأخرون من أصحابه: إن الأمر معتبر بالكفاية، فمن وجد من الأثمان أو غيرها ما يكفيه ويكفى من يمونه فهو غنى لا تحل له الزكاة، فإن لم يجد ذلك حلت له ولو كان ما عنده يبلغ نصاباً زكوية، وعلى هذا، فلا يمنع أن يوجد من تجب عليه الزكاة وهو مستحق للزكاة. وقال الحنفية: هو الغنى الموجب للزكاة، فمن تجب عليه الزكاة لا يحل له أن يأخذ الزكاة. لقول النبي ﷺ: «إن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم». ومن ملك نصاباً من أى مال زكوى كان فهو غنى، فلا يجوز أن تدفع إليه الزكاة ولو كان ما عنده لا يكفيه لعامه، ومن لم يملك نصاباً كاملاً فهو فقير أو مسكين، فيجوز أن تدفع إليه الزكاة، كما تقدم. وفي رواية أخرى عند الحنابلة عليها ظاهر المذهب: إن وجد كفايته، فهو غنى، وإن لم يجد وكان لديه خمسون درهماً، أو قيمتها من الذهب خاصة، فهو غنى كذلك ولو كانت لا تكفيه، لحديث «من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٣٣)، والنسائي (٢٥٩٨).

خמוש أو خدوش أو كدوح. قالوا يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب»^(١). وإنما فرقوا بين الأثمان وغيرها اتباعاً للحديث.

هل يجوز إعطاء الفقير والمساكين القادرين على الكسب؟

من كان من الفقراء والمساكين قادراً على كسب كفايته وكفاية من يمونه، أو تمام الكفاية، لم يحل له الأخذ من الزكاة، لقول النبي ﷺ: «لا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب»^(٢).

وقوله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى»^(٣) وهذا مذهب الشافعية والحنابلة وهو الراجح.

بينما ذهب الحنفية والمالكية إلى جواز إعطائه ما دام فقيراً أو مسكيناً واحتجوا بما في قصة الحديث المذكور، من أن رجلين سألا النبي ﷺ من الصدقة، فقلّب فيهما بصره، فرآهما جليدين، فقال: «إن شئتما أعطيتكما، ولا حظّ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب»^(٤).

قالوا: فإنه أجاز إعطاءهما، وقوله (لا حظّ فيها...) معناه: لا حق ولا حظ لكما في السؤال^(٥).

قلت: ولا يخفى ما في هذا التأويل، والظاهر أن قوله (إن شئتما أعطيتكما) ليس المقصود به تجويز إعطائهما، وإنما هو التحذير، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾^(٦).

القدر الذي يُعطاه الفقير والمساكين من الزكاة

يُعطى الفقير والمساكين من الزكاة الكفاية أو تمامها، له ولمن يعول، عاماً كاملاً، ولا يزداد عليه، عند جمهور العلماء.

(١) في سنده اختلاف. أخرجه الترمذی (٦٥٠)، وابن ماجه (١٨٤٠).

(٢) أبو داود (١٦١٧)، والنسائي (٩٩/٥) وصححه الألبانی.

(٣) الترمذی (٦٤٧)، وأبو داود (١٦١٨)، وانظر «صحيح الجامع» (٧٢٥١).

(٤) سبق تخريجه قريباً.

(٥) فتح القدیر (٢٨/٢)، والمغنی (٤٢٣/٦)، والمجموع (٦/١٩٠)، والموسوعة الفقهية (٣١٦/٢٣).

(٦) سورة الكهف: ٢٩.

وإنما حددوا العام لأن الزكاة تتكرر كل عام غالباً، ولأن النبي ﷺ: «كان يحبس لأهله قوت سنة» (١).

وقال بعضهم: فإن كان صاحب حرفة، أعطى ما يشتري به أدوات حرفته بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته تقريباً (٢).

[٣] **العاملون على الزكاة:** يجوز إعطاء العاملين على الزكاة منها. ويشترط في العامل الذي يعطى من الزكاة شروط تقدم بيانها. ولا يشترط فيمن يأخذ من العاملين من الزكاة الفقر، لأنه يأخذ بعمله لا لفقره. وقد قال النبي: «لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة.. فذكر منهم العامل عليها» (*). قال الحنفية: يدفع إلى العامل بقدر عمله، فيعطيه ما يسعه ويسع أعوانه غير مقدر بالثمن، ولا يزداد على نصف الزكاة التي يجمعها وإن كان عمله أكثر. وقال الشافعية والحنابلة: للإمام أن يستأجر العامل إجارة صحيحة بأجر معلوم، إما على مدة معلومة، أو عمل معلوم. ثم قال الشافعية: لا يعطى العامل من الزكاة أكثر من ثمن الزكاة، فإن زاد أجره على الثمن أتم له من بيت المال. وقيل من باقى السهام. ويجوز للإمام أن يعطيه أجره من بيت المال. وله أن يبعثه بغير إجارة ثم يعطيه أجر المثل. وإن تولى الإمام أو والى الإقليم أو القاضى من قبل الإمام أو نحوهم أخذ الزكاة وقسمتها لم يجز أن يأخذ من الزكاة شيئاً، لأنه يأخذ رزقه من بيت المال وعمله عام.

[٤] المؤلفات قلوبهم:

المؤلفات قلوبهم ضربان: كفار ومسلمون، وهم جميعاً السادة المطاعون فى قومهم وعشائهم.

المسلمون منهم أربعة أضرب:

- ١- سادة مطاعون فى قومهم أسلموا ونيتهم ضعيفة فيعطون تبييناً لهم.
- ٢- قوم لهم شرف ورياسة أسلموا ويعطون لترغيب نظرائهم من الكفار ليسلموا.
- ٣- صنف يراد بتألفهم أن يجاهدوا من يليهم من الكفار، ويحموا من يليهم من المسلمين.

(١) البخارى (٥٣٥٧)، ومسلم (١٧٥٧).

(٢) المجموع (١٩٤/٦).

(*) أخرجه أبو داود (١٦٣٥)، وابن ماجه (١٨٤١).

٤- صنف يراد بإعطائهم من الزكاة أن يُجبوا الزكاة ممن لا يعطيها.
والكفار على ضربين:

١- من يرجى إسلامه فيعطى لتميل نفسه إلى الإسلام.

٢- من يخش شره ويرجى بعطيته كف شره وكف غيره معه (*).

هل انقطع سهم المؤلفة قلوبهم بعد رسول الله ﷺ أم أنه لا يزال باقياً:

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين (١):

الأول: أن سهم المؤلفة قلوبهم باق كغيره من الأصناف المذكورة في كتاب الله:

وهو مذهب أحمد، والمعتمد عند المالكية والشافعية، وهو قول الحسن، والزهري.

الثاني: أن سهمه قد انقطع بعد رسول الله ﷺ:

وهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة، وحجتهم: أن الله قد أعز الإسلام

وأغناه عن أن يتألف عليه الرجال.

واستدلوا لهذا بأن عمر بن الخطاب لم يُعط هذا السهم إلى من كانوا يُعطونه،

وقال: «هو شيء كان رسول الله ﷺ يعطيكُموه ليتألفكم، والآن قد أعز الله

الإسلام وأغنى عنكم...» (٢).

«والحقيقة أن عمر لم يسقط هذا السهم مطلقاً، وإنما منعهم لزوال الوصف

عنهم الذي بموجبه سمووا (المؤلفة قلوبهم)، وهذا من قبيل الاجتهاد في توافر

شروط تطبيق النص، وليس من قبيل إبطال حكم النص وهذا واضح. وعلى هذا

فإذا ظهرت حاجة في إعطاء من يتحقق فيهم معاني وأوصاف (المؤلفة قلوبهم) فإن

الإمام يعطيهم من هذا السهم حسب مصلحة المسلمين» (٣) لاسيما وقد انقلبت عزة

المسلمين ذلاً وظهر عليهم أعداؤهم، والله أعلم.

[٥] **في الرقاب:** وهم ثلاثة أضرب: الأول: المكاتبون المسلمون: فيجوز عند

الجمهور الصرف من الزكاة إليهم، إعانة لهم على فك رقابهم، ولم يجز ذلك

مالك، كما لم يجز صرف شيء من الزكاة في إعتاق من انعقد له سبب حرية بغير

الكتابة، كالتيدير والاستيلاء والتبعض. فعلى قول الجمهور: إنما يعان المكاتب إن

(*) «المغنى» لابن قدامة (٢/٤٩٨).

(١) شرح فتح القدير (٢/٢٠٠)، والمدونة (١/٢٩٧)، والمجموع (٥/١٤٤)، والمغنى (٢/٤٩٧).

(٢) سنن البيهقي (٧/٢٠) بنحوه.

(٣) «المفصل» لعبد الكريم زيدان (١/٤٣٣-٤٣٤) بتصرف.

لم يكن قادراً على الأداء لبعض ما وجب عليه، فإن كان لا يجد شيئاً أصلاً دفع إليه جميع ما يحتاج إليه للوفاء. الثاني: إعتاق الرقيق المسلم، وقد ذهب إلى جواز الصرف من الزكاة في ذلك المالكية وأحمد في رواية، وعليه فإن كانت الزكاة بيد الإمام أو الساعي جاز له أن يشتري رقبة أو رقاباً فيعتقهم، وولاؤهم للمسلمين. وكذا إن كانت الزكاة بيد رب المال فأراد أن يعتق رقبة تامة منها، فيجوز ذلك لعموم الآية ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ ويكون ولاؤها عند المالكية للمسلمين أيضاً، وعند الحنابلة: ما رجع من الولاء رد في مثله، بمعنى أنه يشتري بما تركه المعتق ولا وارث له رقاب تعتق. وعند أبي عبيد: الولاء للمعتق. وذهب الحنفية والشافعية وأحمد في رواية أخرى إلى أنه لا يعتق من الزكاة، لأن ذلك كدفع الزكاة إلى القن، والقن لا تدفع إليه الزكاة؛ ولأنه دفع إلى السيد في الحقيقة، وقال الحنفية: لأن العتق إسقاط ملك، وليس بتمليك، لكن إن أعان من زكاته في إعتاق رقبة جاز عند أصحاب هذا القول من الحنابلة. الثالث: أن يفترق أسيراً مسلماً من أيدي المشركين، وقد صرح الحنابلة وابن حبيب وابن عبد الحكم من المالكية بجواز هذا النوع، لأنه فك رقبة من الأسر، فيدخل في الآية بل هو أولى من فك رقبة من بأيدينا. وصرح المالكية بمنعه.

[٦] الغارمون: والغارمون المستحقون للزكاة ثلاثة أضرب: الضرب الأول:

من كان عليه دين لمصلحة نفسه. وهذا متفق عليه من حيث الجملة، ويشترط لإعطائه من الزكاة ما يلي:

١- أن يكون مسلماً.

٢- أن لا يكون من آل البيت، وعند الحنابلة قول بجواز إعطاء مدين آل البيت منها.

٣- واشترط المالكية أن لا يكون قد استدان ليأخذ من الزكاة، كأن يكون عنده ما يكفيه وتوسع في الإنفاق بالدين لأجل أن يأخذ منها، بخلاف فقير استدان للضرورة ناوياً الأخذ منها.

٤- وصرح المالكية بأنه يشترط أن يكون الدين مما يحبس فيه، فيدخل فيه دين الولد على والده، والدين على المعسر، وخرج دين الكفارات والزكاة.

٦- أن يكون الدين حالاً، صرح بهذا الشرط الشافعية، قالوا: إن كان الدين مؤجلاً ففي المسألة ثلاثة أقوال، ثالثها: إن كان لأجل تلك السنة أعطى، وإلا فلا يعطى من صدقات تلك السنة.

٧- أن لا يكون قادراً على السداد من مال عنده زكوى أو غير زكوى زائد عن كفايته، فلو كان له دار يسكنها تساوى مائة وعليه مائة، وتكفيه دار بخمسين فلا يعطى حتى تباع، ويدفع الزائد فى دينه على ما صرح به المالكية، ولو وجد ما يقضى به بعض الدين أعطى البقية فقط، وإن كان قادراً على وفاء الدين بعد زمن بالاكتساب، فعند الشافعية قولان فى جواز إعطائه منها.

الضرب الثانى: الغارم لإصلاح ذات البين: الأصل فيه حديث قبيصة قال: تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها، فقال: «أقم حتى تأتينى الصدقة، فتأمر لك بها» (١).

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن هذا النوع من الغارمين يعطى من الزكاة سواء كان غنياً أو فقيراً، لأنه لو اشترط الفقر فيه لقلت الرغبة فى هذه المكرمة، وصورتها أن يكون بين قبيلتين أو حين فتنة، يكون فيها قتل نفس أو إتلاف مال، فيتحملة لأجل الإصلاح بينهم، فيعطى من الزكاة لتسديد حمالته، وقيد الحنابلة الإعطاء بما قبل الأداء الفعلى، ما لم يكن أدى الحمالة من دين استدانه؛ لأن الغرم يبقى، وقال الحنفية: لا يعطى المتحمل من الزكاة إلا إن كان لا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه كغيره من المدينين. ولم يصرح المالكية بحكم هذا الضرب فيما أطلعنا عليه. **الضرب الثالث:** الغارم بسبب دين ضمان وهذا الضرب ذكره الشافعية، والمعتبر فى ذلك أن يكون كل من الضامن والمضمون عنه معسرين، فإن كان أحدهما موسراً ففى إعطاء الضامن من الزكاة خلاف عندهم وتفصيل (٢).

الدين على الميت: إن مات المدين ولا وفاء فى تركته لم يجز عند الجمهور سداد دينه من الزكاة. وقال المالكية: يوفى دينه منها ولو مات، قال بعضهم: هو أحق بالقضاء لليأس من إمكان القضاء عنه، وهو أحد قولين عند الشافعية.

[٧] **فى سبيل الله:** وهذا الصنف ثلاثة أضرب. **الضرب الأول:** الغزاة فى سبيل الله تعالى، والذين ليس لهم نصيب فى الديوان، بل هم متطوعون للجهاد، وهذا الضرب متفق عليه عند الفقهاء من حيث الجملة، فيجوز إعطاؤهم من الزكاة قدر ما يتجهزون به للغزو من مركب وسلاح ونفقة وسائر ما يحتاج إليه الغازى لغزوه مدة الغزو وإن طالت، ولا يشترط عند الجمهور فى الغازى أن يكون فقيراً،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٤٤)، وأبو داود (١٦٢٤)، والنسائى (٩٦/٥).

(٢) «الموسوعة الفقهية» (٣٢٢/٢٣).

بل يجوز إعطاء الغنى لذلك، فإنه لا يأخذ لمصلحة نفسه، بل لحاجة عامة المسلمين، فلم يشترط فيه الفقر، وقال الحنفية: إن كان الغازى غنياً، وهو من يملك خمسين درهماً أو قيمتها من الذهب كما تقدم في صنف الفقراء - فلا يعطى من الزكاة، وإلا فيعطى، وإن كان كاسباً؛ لأن الكسب يقعده عن الجهاد، وعند محمد: الغازى منقطع الحاج لا منقطع الغزاة، وصرح المالكية بأنه يشترط في الغازى أن يكون ممن يجب عليه الجهاد، لكونه مسلماً ذكراً بالغاً قادراً، وأنه يشترط أن يكون من غير آل البيت. وأما جنود الجيش الذين لهم نصيب في الديوان فلا يعطون من الزكاة، وفي أحد القولين عند الشافعية: إن امتنع إعطاؤهم من بيت المال لضعفه، يجوز إعطاؤهم من الزكاة. **الضرب الثاني: مصالح الحرب** وهذا الضرب ذكره المالكية، فالصحيح عندهم أنه يجوز الصرف من الزكاة في مصالح الجهاد الأخرى غير إعطاء الغزاة، نحو بناء أسوار للبلد لحفظها من غزو العدو، ونحو بناء المراكب الحربية، وإعطاء جاسوس يتجسس لنا على العدو، مسلماً كان أو كافراً، وأجاز بعض الشافعية أن يشتري من الزكاة السلاح وآلات الحرب وتجعل وفقاً يستعملها الغزاة ثم يردونها، ولم يجزه الحنابلة، وظاهر صنيع سائر الفقهاء - إذ قصرُوا سهم سبيل الله على الغزاة، أو الغزاة والحجاج - أنه لا يجوز الصرف منه في هذا الضرب، ووجهه أنه لا تمليك فيه، أو فيه تمليك لغير أهل الزكاة، أو كما قال أحمد: لأنه لم يؤت الزكاة لأحد، وهو مأمور بإيثارها. **الضرب الثالث: الحجاج:** ذهب جمهور العلماء (الحنفية والمالكية والشافعية والثوري وأبو ثور وابن المنذر وهو رواية عن أحمد، وقال ابن قدامة: إنه الصحيح) إلى أنه لا يجوز الصرف في الحج من الزكاة؛ لأن سبيل الله في آية مصارف الزكاة مطلق، وهو عند الإطلاق ينصرف إلى الجهاد في سبيل الله تعالى، لأن الأكثر مما ورد من تذكره في كتاب الله تعالى قصد به الجهاد. فتحمل الآية عليه. وذهب أحمد في رواية، إلى أن الحج في سبيل الله فيصرف فيه من الزكاة، لما روى (أن رجلاً جعل ناقته في سبيل الله، فأرادت امرأته أن تحج، فقال النبي ﷺ: «أما إنك لو أحججتها عليه كان في سبيل الله»^(١)) فعلى هذا القول لا يعطى من الزكاة من كان له مال يحج به سواها، ولا يعطى إلا لحج الفريضة خاصة، وفي قول عند الحنابلة: يجوز حتى في حج التطوع. وينقل عن بعض فقهاء الحنفية أن مصرف «في سبيل الله» هو لمنقطع الحجاج. إلا أن مريد الحج يعطى من الزكاة عند الشافعية على أنه ابن سبيل كما يأتى.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٧٤)، والحاكم (١٨٣٨)، والبيهقي (١٦٤/٦).

[٨] ابن السبيل: سُمي بذلك لملازمته الطريق، إذ ليس هو في وطنه ليأوى إلى سكن. وهذا الصنف ضربان: - الضرب الأول: المتغرب عن وطنه الذي ليس بيده ما يرجع به إلى بلده: وهذا الضرب متفق على أنه من أصحاب الزكاة، فيعطى ما يوصله إلى بلده. إلا في قول ضعيف عند الشافعية: أنه لا يعطى؛ لأن ذلك يكون من باب نقل الزكاة من بلدها.

لا يعطى من الزكاة إلا بشروط: الشرط الأول: أن يكون مسلماً، من غير آل البيت. الشرط الثاني: أن لا يكون بيده في الحال مال يتمكن به من الوصول إلى بلده وإن كان غنياً في بلده، فلو كان له مال مؤجل أو على غائب، أو معسر، أو جاحد، لم يمنع ذلك الأخذ من الزكاة على ما صرح به الحنفية. الشرط الثالث: أن لا يكون سفره لمعصية. صرح بهذا الشرط المالكية والشافعية والحنابلة، فيجوز إعطاؤه إن كان سفره لطاعة واجبة كحج الفرض، وبر الوالدين، أو مستحبة كزيارة العلماء والصالحين، أو كان سفره لمباح كالمعاشات والتجارات، فإن كان سفره لمعصية لم يجز إعطاؤه منها لأنه إغانة عليها، ما لم يتب، وإن كان للنزهة فقط ففيه وجهان عند الحنابلة: أقواهما: أنه لا يجوز؛ لعدم حاجته إلى هذا السفر. الشرط الرابع: وهو للمالكية خاصة: أن لا يجد من يقرضه إن كان ببلده غنياً. ولا يعطى أهل هذا الضرب من الزكاة أكثر مما يكفيه للرجوع إلى وطنه، وفي قول للحنابلة: إن كان قاصداً بلداً آخر يعطى ما يوصله إليه ثم برده إلى بلده. قال المالكية: فإن جلس ببلد الغربة بعد أخذه من الزكاة نزعته منه ما لم يكن فقيراً ببلده، وإن فضل معه فضل بعد رجوعه إلى بلده نزع منه على قول عند الحنابلة. ثم قد قال الحنفية: من كان قادراً على السداد فالأولى له أن يستقرض ولا يأخذ من الزكاة. الضرب الثاني: من كان في بلده ويريد أن ينشئ سفراً: فهذا الضرب منع الجمهور إعطاءه، وأجاز الشافعية إعطاءه لذلك بشرط أن لا يكون معه ما يحتاج إليه في سفره، وأن لا يكون في معصية، فعلى هذا يجوز إعطاء من يريد الحج من الزكاة إن كان لا يجد في البلد الذي ينشئ منه سفر الحج ما لا يحج به. والحنفية لا يرون جواز الإعطاء في هذا الضرب، إلا أن من كان ببلده، وليس له بيده مال يتفق منه وله مال في غير بلده، لا يصل إليه، رأوا أنه ملحق بابن السبيل^(١).

(١) «الموسوعة الفقهية» (٢٣/٣٢٤).

هل يجوز أن تُعطى الزكاة للابن أو الأب؟

دفع الزكاة إلى الوالدين، أو إلى الأبناء - ممن لا تلزمه نفقتهم - إن كانوا غارمين أو مكاتبين أو غزاة - جائز ومتجه قوى^(١) وهو مذهب الشافعي^(٢).

وأما إن كانوا فقراء، وهو عاجز عن نفقتهم، فالجمهور على منع دفع الزكاة إليهم. واختار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -^(٣) أنه يجوز دفع الزكاة إليهم، إذا عاجز عن نفقتهم.

وهذا هو الأظهر، لأن منع الجمهور من صرف الزكاة إلى من تلزم نفقتهم، كان لعلتين: (الأولى): أنه غنى بالنفقة عليه، و (الثانية): أنه بالدفع إليه يجلب على نفسه نفعاً، وهو منع وجوب النفقة عليه.

فإذا كان الرجل عاجزاً عن النفقة عليهم أصلاً، أو لم تكن تلزمه نفقتهم، فقد انتفت العلتان، مع وجود المقتضى، فجاز، والله أعلم^(٤).

هل يجوز للزوجة أن تدفع زكاتها لزوجها إن كان من أهل الزكاة.

اختلف العلماء في دفع المرأة زكاتها إلى زوجها على قولين:

[١] لا يجوز دفعها إليه: وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك ورواية عن أحمد^(٥).

وحجتهم في هذا:

- أنه أحد الزوجين فلم يجوز للآخر دفع زكاته إليه كالآخر.

- وأنها تنتفع بدفعها إليه.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٥/ ٩٠-٩٢)، والمحلى (٦/ ١٥١-١٥٢).

(٢) المجموع للنووي (٦/ ٢٢٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٩٠-٩٢).

(٤) قلت: ولعله يؤيد الجواز، حديث معن بن يزيد قال: «... وكان أبى -يزيد- أخرج دنائير يتصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، فجئت فأخذتها فأتيته بها، فقال: والله ما إياك أردت فخاصمته إلى رسول الله ﷺ فقال: «لك ما نويت يا يزيد، ولك ما أخذت يا معن» رواه البخاري (١٤٢٢).

وهذا يحتمل أن يكون معن ممن يلزم أباه نفقته فيكون حجة لجواز دفع الزكاة إلى الأبناء مطلقاً. وإما أن يكون مستقلاً عن نفقة أبيه، فيكون حجة لجواز دفع الزكاة إلى الأبناء الذين لا يلزم الأب النفقة عليهم، والله أعلم.

(٥) المدونة (١/ ٢٩٨)، وشرح فتح القدير (٢/ ٢٠٩)، والمغنى (٢/ ٤٨٤).

[٢] يجوز دفعها إليه: وهذا مذهب الشافعي والرواية الأخرى عن أحمد^(١).

وهو الراجح لموافقته للدليل:

- لحديث أبي سعيد أن زينب امرأة ابن مسعود، قالت: يا نبي الله، إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حُلِيٌّ لِي فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَا، فزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ»^(٢).

ولأنه لا تجب على المرأة نفقة زوجها، فلا يمنع دفع الزكاة إليه كالأجنبي.
أما زكاة الرجل، فلا يجوز أن تُدفع إلى زوجته، لأن نفقتها واجبة عليه فتستغنى بها عن أخذ الزكاة، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على هذا^(٣).

هل تدفع الزكاة إلى الأقارب ذوى الأرحام؟

يجوز دفع الزكاة إلى الأقارب إذا كانوا من أهل الزكاة، وهو أفضل من دفعها إلى غيرهم.

لقوله ﷺ: «صَدَقْتُكَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ: صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ»^(٤).

ويشهد له ما في حديث زينب: أَتَجَزَّى الصَّدَقَةَ عَنْهُمَا عَلَى أَزْوَاجِهِمَا وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حَبْرِهِمَا؟ قَالَ ﷺ: «نَعَمْ، وَلَهَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ»^(٥) وقال ﷺ لأبي طلحة لما جاء بصدقة إليه: «... وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ...»^(٦).

هل يجوز دفع الزكاة إلى الفاسق والمبتدع ومن يستعين بها على المعصية؟

لا يخلو حال المنتسبين إلى الإسلام -والذين قد يكونون مستحقين للزكاة- من ثلاثة أحوال:

(١) المجموع (١٣٨/٦)، والمغنى (٤٨٤/٢).

(٢) البخاري (١٤٦٢)، ومسلم (١٠٠٠)، وابن ماجه (١٨٣٤).

(٣) المغنى (٦٤٩/٦)، والبدائع (٤٩/٢).

(٤) أخرجه الترمذی (٦٥٨)، والنسائي (٢٥٨٢)، وابن ماجه (١٨٤٤) وفيه ضعف.

(٥) البخاري (١٤٦٦)، ومسلم (٩٩٨).

(٦) البخاري (١٤٦١)، ومسلم (٩٩٨).

١- أن يكونوا مسلمين طائعين مقيمين للشرائع:

فهؤلاء تدفع إليهم الزكاة - إذا كانوا من أهلها - بلا خلاف .

٢- أن يكونوا من أهل البدع المكفرة:

فهؤلاء تمنع الزكاة عنهم، بلا خلاف، لأنهم خارجون بهذه البدع من الملة، والكفار لا يعطون من الزكاة بالإجماع .

٣- أن يكونوا من أهل البدع والمعاصي:

فهؤلاء إن غلب على ظن المعطى أنهم يصرفونها في المعصية فلا يجوز أن يعطوا من الزكاة (عند الشافعية والحنابلة).

ولذا قال شيخ الإسلام، كما في الفتاوى (١٧/٢٥):

«فينبغي للإنسان أن يتحرى بزكاته المستحقين من الفقراء والمساكين والغارمين وغيرهم من أهل الدين المتبعين للشرعية .

ومن أظهر بدعة أو فجوراً فإنه يستحق العقوبة بالهجر وغيره، والاستتابة، فكيف يعان على ذلك؟

كذلك لا ينبغي أن تعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله، فإن الله فرضها معونة على طاعته، فمن لا يصلى لا يعطى حتى يتوب ويلتزم بأداء الصلاة، ومن كان من هؤلاء منافقاً أو مظهراً لبدعة تخالف الكتاب والسنة من بدع الاعتقادات والعبادات، فإنه مستحق لعقوبة، ومن عقوبته أن يحرم حتى يتوب...» اهـ.

وأما إن لم يكونوا يستعينون بمال الزكاة على المعصية: فرأى شيخ الإسلام أنهم لا يعطون كذلك .

ورأى غيره أنهم يعطون لأنهم داخلون في عموم آية مصارف الزكاة ولم تفرّق بين عاصٍ ومطيع .

وعلى كل حال فالأولى تقديم أهل الدين المستقيمين عليه في الاعتقاد والعمل، على من عداهم عند الإعطاء من الزكاة . والله أعلم .

قلت: ومما ورد في هذا الباب:

١- عن قرعة قال: «قلت لابن عمر: إن لى مالاً، فألى من أدفع زكاته؟

فقال: ادفعتها إلى هؤلاء القوم -يعنى الأمراء- قلت: إذا يتخذون بها ثياباً وطيباً، فقال: وإن اتخذوا بها ثياباً وطيباً، ولكن فى مالك حق سوى الزكاة»^(١).

٢- عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه قال: «أتيت سعد بن أبى وقاص فقلت: عندى مال وأريد إخراج زكاته، وهؤلاء القوم على ما ترى؟ قال: ادفعتها إليهم، فأتيت ابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد رضي الله عنهم فقالوا مثل ذلك»^(٢).

والظاهر من سياق هذه الآثار، أن المراد بالقوم -الذين يدفع إليهم الزكاة رغم عصيانهم- الأمراء ولاة الأمر الذين تجب طاعتهم، فليس فيه معارضة لما رجحناه من مذهب شيخ الإسلام، والله أعلم.

هل تدفع الزكاة إلى «الهاشميين»؟

بنو هاشم هم: آل على، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل العباس، وآل الحارث، وكذلك آل المطلب، على الراجح^(٣).

وهؤلاء لا يحل لهم أن يأخذوا من الزكاة المفروضة، بلا خلاف بين أهل العلم، لقول النبي ﷺ: «إن الصدقة لا تنبغى لآل محمد، وإنما هى أوساخ الناس»^(٤).

ومعنى (أوساخ الناس): أنها تطهير لأموالهم ونفوسهم فهى غسالة الأوساخ. ولقوله ﷺ: «إنا لا تحمل لنا الصدقة»^(٥).

وقال ﷺ للحسن بن على لما أخذ تمره من تمر الصدقة: «كخ كخ (ليطرحها) أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة»^(٦).

وقد اختار شيخ الإسلام أنه يجوز لبنى هاشم أن يأخذوا من زكاة الهاشميين لا من زكاة الناس، وهذا مروى عن أبى حنيفة وأبى يوسف^(٧).

(١) «الأموال» لأبى عبيد (١٧٩٨) بسند صحيح ونحوه ابن شيبه (٢٨/٤).

(٢) «الأموال» (١٧٨٩)، والبيهقى (١١٥/٤) بسند صحيح.

(٣) لقول النبي ﷺ -كما عند البخارى (٣/٤٠) وغيره-: «إنا وبني المطلب لا نفرق فى جاهلية ولا إسلام، وإنما نحن وهم شىء واحد» وشك بين أصابعه.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٧٢)، والنسائى (٢٦٠٩).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٩)، وأبو داود (١٦٥٠).

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (١٤٩١)، ومسلم (١٠٦٩).

(٧) فتح القدير لابن الهمام (٢/٢٧٢)، وانظر «الجامع للاختيارات الفقهية لابن تيمية» د. أحمد موافى (٤٠٠/١).

نقل الزكاة

الأصل أن تؤخذ الزكاة من أغنياء البلد، وتردُّ على فقرائهم، فلا تنقل إلى بلد آخر، لقول النبي ﷺ في حديث معاذ: «أخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم» (١).

لكن إذا استغنى أهل بلد المزكى عن الزكاة، أو كان غيرهم أشد حاجة إليها، أو كانوا أقارب للمزكى مع استحقاقهم للزكاة، أو غير ذلك من المصالح الراجحة، فإنه لا حرج في نقل الزكاة إلى بلد آخر، والله أعلم.

زكاة الفطر

• تعريفها:

زكاة الفطر (اصطلاحاً): صدقة تجب بالفطر من رمضان.

• الحكمة من مشروعية زكاة الفطر:

حكمة مشروعية زكاة الفطر: الرفق بالفقراء، بإغنائهم عن السؤال في يوم العيد، وإدخال السرور عليهم في يوم يسر المسلمون بقدوم العيد عليهم، وتطهير من وجبت عليه بعد شهر الصوم من اللغو والرفث (٢).

فعن ابن عباس قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر، طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات» (٣).

• حكم زكاة الفطر:

زكاة الفطر واجبة على كل مسلم، لحديث ابن عمر رضيهما عن النبي ﷺ قال:

«فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على العبد والحر، والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة» (٤).

وقال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَ﴾ (٥) «هو زكاة الفطر».

(١) متفق عليه وقد تقدم.

(٢) المغني (٥٦/٣).

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧) وغيرهما بسند حسن.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤) وغيرهما.

(٥) سورة الأعلى: ١٤.

وقال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن صدقة الفطر فرض (١).

على من تجب زكاة الفطر:

تجب زكاة الفطر على من توفرت فيه الشروط الآتية:

[١] الإسلام: لأن زكاة الفطر قُرْبَةٌ من القُرب، وطهرة للصائم من الرِفث واللغو - كما تقدم - وليس الكافر من أهلها، وإنما يعاقب على تركها في الآخرة، ولذا قال في حديث ابن عمر المتقدم «... من المسلمين» والإسلام شرط عند جمهور العلماء، خلافاً للشافعية، فالأصح عندهم أنه يجب على الكافر أن يؤديها عن أقاربه المسلمين (٢).

[٢] القدرة على إخراج زكاة الفطر:

وحُدُّ هذه القدرة: أن يكون عنده فضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه، عند جمهور العلماء (المالكية والشافعية والحنابلة) (٣).

لأن من كان هذه حاله يكون غنياً، فقد قال النبي ﷺ: «من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار» فقالوا: يا رسول الله، وما يغنيه؟ قال: «أن يكون له سبع يوم وليلة» (٤).

وخالف الحنفية وأصحاب الرأي فقالوا: لا تجب إلا على من يملك نصاباً من النقد أو ما قيمته فاضلاً عن مسكنه (٥).

واستدلوا بقوله ﷺ: «لا صدقة إلا عن ظهر غنى» (٦) قالوا: والفقير لا غنى له فلا تجب عليه، ولأن الصدقة تحل له فلا تجب عليه كمن لا يقدر عليها.

قلت:

ورأى الجمهور أرجح، لأمر:

-
- (١) «الإجماع» لابن المنذر (ص: ٤٩).
 (٢) الدر المختار (٧٢/٢)، ومغنى المحتاج (٤٠٢/١).
 (٣) مغنى المحتاج (٤٠٣/١)، (٦٢٨)، والمغنى (٧٦/٣).
 (٤) حسن: أخرجه أبو داود (١٦٢٩) بسند حسن.
 (٥) شرح فتح القدير (٢١٨/٢)، وحاشية ابن عابدي (٣٦٠/٢).
 (٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٢٦).

١- أن فرض زكاة الفطر ورد مطلقاً على الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد، ولم يقيد بها بغنى أو فقر، كما قيد زكاة المال بقوله (تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم).

٢- أن زكاة الفطر لا تزيد بزيادة المال، فلا يعتبر وجوب النصاب فيها كالكفارة.

٣- أن الاستدلال بحديث: «لا صدقة إلا عن ظهر غنى» لا يسلم لهم، فإننا نقول معهم: إن العاجز عنها لا تجب عليه، بل قدمنا الحديث بأن الإنسان يغنيه سبع يوم وليلة.

• **فائدة:** تجب زكاة الفطر على المسلم القادر على أدائها، حتى وإن كان عبداً مملوكاً - كما ذهب إليه الحنابلة - خلافاً لجمهور الفقهاء، فقد اشترطوا لإيجاب الزكاة الحرية، وقالوا: لا تجب على العبد لأن العبد لا يملك.

والصواب أنه يجب على السيد المسلم أن يخرج زكاة الفطر عن عبده، لحديث ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل عبد أو حر، صغيراً أو كبيراً»^(١).

• والخلاصة:

أن زكاة الفطر تجب على كل حر مسلم - يملك قوته وقوت عياله يوماً أو ليلة - عن نفسه وعن تلزمه نفقته: كزوجته وأبنائه وخدمه المسلمين. فعن ابن عمر قال: «أمر رسول الله ﷺ - بصدقة الفطر عن الصغير والكبير، والحر والعبد ممن تمونون»^(٢).

وذهب ابن حزم إلى أن زكاة الفطر لا تجب على شخص عن غيره، لا عن أبيه ولا عن أمه ولا عن زوجته ولا عن أحد ممن تلزمه نفقته إلا عن نفسه، وأنه يجب على كل من هؤلاء إخراجها عن نفسه من ماله لظاهر حديث ابن عمر المتفق عليه.

• فوائده:

١- لا يلزم الرجل إخراج زكاة الفطر عن زوجته التي لم يدخل بها لأنه لا تلزمه نفقتها.

(١) صحيح: وتقدم قريباً.

(٢) حسن لغیره: أخرجه الدارقطني (٢٢٠)، ومن طريقه البيهقي (١٦١/٤)، وانظر «الإرواء» (٨٣٥).

٢- إذا نشزت المرأة في وقت زكاة، الفطر، ففطرتها على نفسها لا على زوجها.

٣- إذا كانت الزوجة كتابية فلا يخرج عنها زكاة الفطر.

• الأنواع التي تخرج في زكاة الفطر:

تُخرج زكاة الفطر مما يقتاتة المسلمون، ولا تقتصر على ما نص عليه (الشعير والتمر والزبيب) بل تخرج من الأرز والذرة ونحوهما مما يعتبر قوتًا.

وهذا أصح أقوال العلماء -وهو مذهب الشافعية والمالكية^(١)- واختاره شيخ الإسلام، وأما فرض النبي ﷺ زكاة الفطر صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير، فلأن هذا كان قوت أهل المدينة، ولو كان هذا ليس قوتهم بل يقتاتون غيره، لم يكلفهم أن يخرجوا مما لا يقتاتون، كما لم يأمر بذلك في الكفارات، فقد قال تعالى في الكفارة ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾^(٢).

وصدقة الفطر من جنس الكفارات، فكلاهما متعلق بالبدن، بخلاف صدقة المال فإنها تجب بسبب المال من جنس ما أعطاه الله^(٣).

وأما الحنابلة فقالوا: لا يجزئ إلا التمر والشعير والبر.

ما المقدار الواجب عن كل شخص في زكاة الفطر:

لأهل العلم في المقدار الواجب عن الشخص مذهبان^(٤):

الأول: أن الواجب صاع من أى صنف:

وبهذا قال جمهور العلماء -خلافاً لأبي حنيفة وأصحاب الرأي- ووجبهم:

١- حديث أبي سعيد الخدري قال: كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ: صاعًا من طعام أو صاعًا من شعير أو صاعًا من تمر، أو صاعًا من زبيب أو صاعًا من أقط، فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية المدينة، فتكلم، فكان مما كلم الناس: إني لأرى مدين من سمراء الشام [يعنى: القمح] تعدل صاعًا من تمر، فأخذ الناس بذلك [قال أبو سعيد]: أما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه^(٥).

(١) لكنهم اشترطوا أن تكون من المعشرات.

(٢) سورة المائدة: ٨٩.

(٣) مجموع الفتاوى (٦٩/٢٥).

(٤) المدونة (٣٥٨/١)، والمجموع (٤٨/٦)، والمغنى (٨١/٣)، وشرح فتح القدير (٢٢٥/٢).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٠٠٥)، ومسلم (٩٨٥)، وأبو داود (١٦١٦)، والترمذى والنسائي.

٢- حديث ابن عمر «أن النبي ﷺ فرض صدقة الفطر: صاعاً من تمر، وصاعاً من شعير، فعدل الناس إلى نصف صاع من بُر» (١).

المذهب الثاني: أن الواجب: الصاع إلا في البر فيجزئ نصف الصاع:

وهذا مذهب أصحاب الرأي، والزيب كالبر عند أبي حنيفة في رواية، وحجتهم:

١- ما روي عن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «صاع من بُر أو قمح على كل اثنين» (٢).

٢- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ بعث منادياً في فجاج مكة: «ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم: ذكر أو أنثى أو عبد، صغير أو كبير، مُدَّان من قمح، أو سواهما صاعاً من طعام» (٣).

قال الحافظ في الفتح (٤٣٧/٣):

«قال ابن المنذر: لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ يعتمد عليه، ولم يكن البر بالمدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه، فلما كثر زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير، وهم الأئمة، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم، ثم أسند عن عثمان وعلى وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة أنهم رأوا في زكاة الفطر نصف صاع من قمح. اهـ [كلام ابن المنذر] وهذا مصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية، لكن حديث أبي سعيد دال على أنه لم يوافق على ذلك، وكذلك ابن عمر، فلا إجماع في المسألة...» اهـ (من الفتح).

• فائدة:

الصاع = ٤ أمداد = $\frac{1}{4}$ كيلة مصرية = ١٥٧, ٢ كيلو جرام (بالوزن تقريباً).

متى تُخرج زكاة الفطر:

يجب إخراج زكاة الفطر قبل صلاة العيد، ويحرم تأخيرها إلى ما بعدها؛ فعن ابن عمر قال: «أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة» (٤).

(١) صحيح: البخارى (١٥١١)، ومسلم (٩٨٤).

(٢) ضعيف: أبو داود (١٦١٩) بسند صحيح.

(٣) ضعيف: الترمذى (٦٦٩) بسند لين، وفيه اختلاف، وانظر تحفة الأحوزى (٣/٣٤٨).

(٤) صحيح: البخارى (١٥٠٩)، ومسلم (٩٨٦) وغيرهما.

وعن ابن عباس قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهيرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات» (١).

أما بداية وقت الوجوب فهو: غروب شمس آخر يوم من رمضان (عند الشافعية والحنابلة وقول عند المالكية) وطلوع فجر يوم العيد (عند الحنفية وقول عند المالكية) (٢).

وفائدة الخلاف في بداية وقت الوجوب يظهر فيمن مات بعد غروب الشمس آخر يوم من رمضان، فعلى القول الأول: تخرج عنه زكاة الفطر لأنه كان موجوداً وقت وجوبها، وعلى الثاني: لا يخرج عنه.

وكذلك من ولد بعد غروب الشمس آخر يوم من رمضان: فعلى الأول: لا تخرج عنه وعلى الثاني: تخرج عنه.

• يجوز إخراج زكاة الفطر قبل وقت وجوبها:

يجوز تعجيل زكاة الفطر قبل الفطر بيوم أو يومين:

فمن نافع قال: «كان ابن عمر يعطيها الذين يقبلونها، وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين» (٣).

• هل تسقط زكاة الفطر بخروج وقتها:

اتفق العلماء على أن زكاة الفطر لا تسقط إذا خرج وقتها، لأنها وجبت في ذمته لمستحقيها، فهي دين لهم لا يسقط إلا بالأداء، لأنها حق للعبد، أما حق الله في التأخير عن وقتها فلا، إلا بالاستغفار والندامة، والله أعلم.

• هل يجزئ إخراج القيمة في زكاة الفطر:

تقدم الكلام (٤) عن حكم إخراج القيمة في الزكوات عموماً، وأن الأصل إخراجها على الوجه الذي ورد به النص، ولا يعدل عنه إلى إخراج القيمة إلا لضرورة أو حاجة أو مصلحة راجحة، فيجزئ حينئذٍ، والله أعلم.

(١) حسن: تقدم تخريجه قريباً.

(٢) «الموسوعة الفقهية» (٢٣/ ٣٤٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٥١١)، ومسلم (٩٨٦).

(٤) راجع ص (٠٠٠٠).

مصرف زكاة الفطر

اختلف العلماء في مصرف زكاة الفطر على قولين:

الأول: أن مصرفها هو مصارف الزكاة الثمانية:

وهو مذهب جمهور العلماء، خلافاً للمالكية^(١).

الثاني: أنها تصرف للمحتاجين (الفقراء والمساكين فقط):

وهو مذهب المالكية واختاره شيخ الإسلام^(٢)، وهو الراجح، لمناسبته لمشروعية

زكاة الفطر من كونها «طعمة للمساكين...»^(٣).

ولأن صدقة الفطر أشبه بالكفارة، فلا يجزئ إطعامها إلا لمن يستحق الكفارة.

(١) الدر المختار (٣٦٩/٢)، والمجموع (١٤٤/٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٧٣/٢٥).

(٣) حسن: وقد تقدم تخريجه.

٥

كتاب الصيام

• تعريف الصيام (١):

الصيام والصوم لغة: الإمساك والكف عن الشيء، ويستعمل في كل إمساك، قال تعالى إخباراً عن مريم -عليها السلام-: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ (٢). أى: صمتاً وإمساكاً وكفّاً عن الكلام.

وفى الشرع: الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس مع نية التعبد لله تعالى.

• من فضائل الصيام وفوائده:

(١) الصيام من أعظم الطاعات التي يُتقرب بها إلى الله سبحانه، ويثاب المؤمن عليه ثواباً لا حدود له، وبه تغفر الذنوب المتقدمة، وبه يواعد بين وجهه وبين النار وبه يستحق العبد دخول الجنان من باب خاص أعد للصائمين، وبه يفرح العبد عند لقاء ربه.

١- فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «قال الله عز وجل: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لى وأنا أجزي به، والصيام جنة، فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب ولا يجهل، فإن شاتمه أحد أو قاتله فليقل: إني صائم -مرتين- والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك، وللصائم فرحتان يفرحهما: إذا أفطر فرح بفطره، وإذا لقي ربه فرح بصومه» (٣).

٢- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً، غفر له ما تقدم من ذنبه» (٤).

٣- وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يصوم عبد يوماً فى سبيل الله إلا باعد الله بذلك اليوم وجهه عن النار سبعين خريفاً» (٥).

٤- وعن سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال: «إن فى الجنة باباً يقال له الريان

(١) «اللباب» (١/١٦٢)، و«المجموع» (٦/٢٤٨)، و«المغنى» (٣/٨٤).

(٢) سورة مريم: ٢٦.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١) وغيرهما.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٠٠)، ومسلم (٧٦٠) وغيرهما.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (٢٨٤٠)، ومسلم (١١٥٣) وغيرهما.

يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل منه أحد غيرهم يقال: أين الصائمون؟ فيقومون لا يدخل منه أحد غيرهم، فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد»^(١).

(ب) والصيام مدرسة خلقية كبرى يتدرب فيها المؤمن على خصال كثيرة، فهو جهاد للنفس، ومقاومة للأهواء ونزغات الشيطان التي قد تلوح له، ويتعود به الإنسان خلق الصبر على ما قد يحرم منه وعلى الأهوال والشدائد التي قد يتعرض لها، ويعلم النظام والانضباط، وينمي في الإنسان عاطفة الرحمة والأخوة والشعور بالتضامن والتعاون التي تربط المسلمين^(٢).

• أقسام الصيام:

اعلم أن الصيام على قسمين:

١- صيام واجب.

٢- صيام تطوع.

١- الصيام الواجب وأقسامه:

• الصيام الواجب على ثلاثة أقسام^(٣):

(أ) ما يجب للزمان نفسه، وهو صوم (شهر رمضان) بعينه، وهو الذي نتناول أحكامه هنا.

(ب) ما يجب لعلّة، وهو صيام (الكفارات).

(ج) ما يجب لإيجاب الإنسان ذلك على نفسه: وهو (صيام النذر).

وهذان القسمان (صيام الكفارة والنذر) سنذكره مفرقاً في مواضعه في أبواب الفقه.

صيام رمضان

• حكمه: صيام رمضان واجب على كل مسلم بالغ عاقل صحيح مقيم وهو ركن من أركان الإسلام، دلّ على وجوبه الكتاب والسنة وإجماع الأمة:

- فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١٨٣) أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٩٦)، ومسلم (١١٥٢) وغيرهما.

(٢) «الفقه الإسلامى وأدلته» (٢/٥٦٦-٥٦٨).

(٣) «بداية المجتهد» (١/٤٢٢).

أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١﴾.

- ومن السنة:

١- حديث طلحة بن عبد الله رضي الله عنه أن أعرابياً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثائر الرأس -وفيه- فقال: أخبرني بما فرض الله على من الصيام، فقال: «شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً» (٢).

٢- حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان» (٣).

٣- حديث جبريل المشهور وفيه: قال: ما الإسلام؟ قال: «الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان...» (٤) الحديث.

- وقد أجمع المسلمون على أن الصوم ركن من أركان الإسلام المعلومة من الدين بالضرورة بحيث يكفر منكره، وأنه لا يسقط عن المكلف إلا بعذر من الأعذار الشرعية المعتمدة (٥) التي يأتي ذكرها.

• من فضائل «رمضان» والعمل فيه:

١- عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «شهران لا ينقصان، شهرا عيد: رمضان وذو الحجة» (٦).

وفيه أن رمضان وذو الحجة في الفضل سيان، وأن كل ما ورد في فضلها وأجرهما وثوابهما حاصل بكماله وإن كان الشهر تسعاً وعشرين (٧).

(١) سورة البقرة: ١٨٣-١٨٥.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩).

(٥) «الإفصاح» لابن هبيرة (٢٣٢/١)، و«المغني» (٢٨٥/٣)، و«المجموع» (٢٥٢/٦).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٩١٢)، ومسلم (١٠٨٩).

(٧) «فتح الباري» (١٥٠/٤)، و«المجموع» (٢٥٣/٦)، و«صحيح ابن حبان» (٢١٨/٨-إحسان).

٢- وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل شهر رمضان، فتحت أبواب السماء، وغلقت أبواب جهنم، وسلسلت الشياطين» (١).

٣- وعنه أن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا، غفر له ما تقدم من ذنبه» (٢).

قال أبو حاتم بن حبان: «إيمانًا» يريد إيمانًا بفرضه، و«احتسابًا» يريد به مخلصًا فيه.

٤- وعنه أن النبي ﷺ قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفّرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر» (٣).

٥- أن فيه العشر الأواخر وليلة القدر، وسيأتي فضلها والعمل فيها.

• بـم يجب صيام رمضان (ثبوت الشهر):

يجب صيام رمضان بثبوت الشهر، وهو يثبت بأحد أمرين:

١- رؤية هلال رمضان:

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (٤).

وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فاقدروا له» (٥).

وعنه أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» (٦).

• معرفة الهلال بالرؤية لا بالحساب:

الطريق إلى معرفة الهلال هو الرؤيا لا غيرها، وضبط مكان الطلوع بالحساب لا يصح، فإننا نعلم بالاضطرار -من دين الإسلام أن العمل في رؤية هلال الصوم والحج، أو العدة، أو الإيلاء أو غير ذلك من الأحكام المتعلقة بهلال، بخبر الحاسب لا يجوز، والنصوص المستفيضة عن النبي ﷺ بذلك كثيرة، منها قوله

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٩٩)، ومسلم (١٠٧٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٣٨)، و(١٥٧/٤)، وابن ماجه (١٦٤١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣٣).

(٤) سورة البقرة: ١٨٥.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٠٠)، ومسلم (١٠٨٠).

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٠٧).

ﷺ : «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا...»^(١) يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين، وقد أجمع المسلمون بذلك عليه، ولا يعرف فيه خلاف قديم -أصلاً- ولا خلاف حديث إلا عن بعض المتأخرين من المتفقهة الحادتين بعد المائة الثالثة فى جواز أن يعمل الحاسب -فى نفسه- بالحساب، وهذا شاذ مسبق بالإجماع على خلافه^(٢).

• رؤية هلال رمضان تثبت بشاهد عدل^(٣)؛

إذا رأى واحدٌ عدل يوثق به هلال رمضان فإنه يعمل بخبره عند أكثر أهل العلماء، كأبى حنيفة والشافعى -فى أصدق قوله وهو الصحيح عنده- وأحمد وأهل الظاهر واختاره ابن المنذر.

وذهب مالك والليث والأوزاعى والثورى والشافعى فى قوله الآخر إلى اشتراط شاهدى عدل، قياساً على الشهادة، والأول أظهر لأن تشبيه رائي الهلال بالراوى، أمثل من تشبيهه بالشاهد، وقد صح فى الشرع قبول خبر الواحد، ثم إنه يتشدد فى الأموال والحقوق ما لا يتشدد فى الأخبار الدينية.

ويدل على الاكتفاء بخبر الواحد، حديث ابن عمر قال: «تراءى الناس الهلال، فرأيته، فأخبرت رسول الله ﷺ فصام وأمر الناس بصيامه»^(٤).
والخبر بهذا من الرجل والمرأة على السواء فى أصح قولى العلماء^(٥).

• وأما هلال شوال:

فقد اتفق الفقهاء على أنه لا يكفى فى إثبات هلال شوال شهادة واحد، وإنما لا يقبل فيه إلا شهادة عدلين، وخالف فى هذا أبو ثور وابن حزم وأيده

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٩١٣)، مسلم (١٠٨٠) وغيرهما.

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» (١١٣/٢٥، ١٣٢، ١٤٦)، وحاشية ابن عابدين (٣٩٣/٢)، و«المجموع» (٢٧٩/٦)، و«بداية المجتهد» (٤٢٣/١).

(٣) «بداية المجتهد» (٤٢٦/١)، و«المحلى» (٢٣٥/٦)، و«المجموع» (٢٨٩/٦)، و«المغنى» (٢٨٩/٣) ط. الغد، و«نيل الأوطار» (٢٢٢/٤).

(٤) صحيح: أبو داود (٢٣٤٢)، والدارمى (٤/٢)، وابن حبان (٣٤٤٧)، وانظر «الإرواء» (٩٠٨).

(٥) وهو مذهب الحنابلة، كما فى «شرح المنتهى» (٤٤٠/١)، وابن حزم فى «المحلى» (٣٥٠/٦).

الشوكاني، وكان ابن رشد مال إليه، وقالوا: بل يكفي شهادة الواحد لأنه أحد طرفي شهر رمضان فأشبهه الأول.

قلت: وحجة الجماهير حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أن أصحاب النبي ﷺ حدثوه أنه قال: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، وانسكوا لها، فإن غم عليكم فأكملوا ثلاثين، فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا» (١).

وهو يدل على عدم جواز شهادة رجل واحد في الصيام والإفطار، فخرج الصيام بدليل حديث ابن عمر المتقدم، وبقي الإفطار حيث لا دليل على جوازه بشهادة واحد، والله أعلم.

• من رأى الهلال وحده (٢):

من رأى الهلال وحده فردّ قوله، فللعلماء في صومه أو فطره برؤيته ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يصوم إذا رأى هلال رمضان، ويفطر لهلال شوال سرّاً لئلا يخالف الجماعة وهذا قول الشافعي ورواية عن أحمد ومذهب ابن حزم، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (٣).

الثاني: يصوم برؤيته، ولا يفطر إلا مع الناس، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والمشهور عن أحمد.

الثالث: لا يعمل برؤيته، فيصوم مع الناس ويفطر معهم، وهو رواية عن أحمد واختاره شيخ الإسلام، لقوله ﷺ: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون» (٤) ومعناه أن الصوم والفطر يكون مع الجماعة.

قلت: والأظهر أنه يعمل برؤيته في الصيام والإفطار - سرّاً - إن خالف الناس، ما لم يزد صيامه على ثلاثين يوماً، والله أعلم.

٢- إكمال عدة شعبان ثلاثين:

لأن الشهر الهلالي لا يقل عن تسعة وعشرين ولا يزيد عن ثلاثين يوماً، فإذا لم يروا الهلال - مع صحو السماء وخلوها من الغيم وأى مانع للرؤية - ليلة

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٣٠٠/١)، وأحمد (٣٢١/٤)، وانظر «الإرواء» (٩٠٩).

(٢) البدائع (٨٠/٢)، والمدونة (١٩٣/١)، والمبدع (١٠/٣)، والمجموع (٢٨٠/٦)، والمحلى (٣٥٠/٦)، ومجموع الفتاوى (١١٤/٢٥).

(٣) سورة البقرة: ١٨٥.

(٤) صححه الألباني: أخرجه أبو داود (٢٣٢٤) وغيره، وانظر «الإرواء» (٩٠٥).

الثلاثين من شعبان، أتموا شعبان ثلاثين وأصبحوا مفطرين إما وجوباً وإما استحباباً على ما يأتى فى صيام يوم الشك.

• إذا حال دون رؤية الهلال غيم أو نحوه ليلة الثلاثين من شعبان: فللعلماء فى هذه المسألة أقوال، أشهرها أربعة^(١).

الأول: لا يجوز صومه، لا وجوباً ولا تطوعاً: وهو مذهب الجمهور ورواية عن أحمد واستدلوا بما يلى:

١- حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»^(٢).

٢- حديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين، إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه، فليصم ذلك اليوم»^(٣).

٣- حديث عمار بن ياسر قال: «من صام اليوم الذى شك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ»^(٤).

٤- أن صيام هذا اليوم على سبيل الاحتياط من التنطع فى الدين، لأن الاحتياط إنما يكون فيما كان الأصل وجوبه، أما ما كان الأصل عدمه فلا احتياط فى إيجابه، وقد قال ﷺ: «هلك المتنطعون»^(٥).

الثانى: يجب صومه على أنه من رمضان: وهو المشهور من مذهب الحنابلة وبه قالت طائفة من الصحابة منهم على وعائشة وابن عمر، وجماعة من السلف، واستدلوا بما يلى:

١- أن ابن عمر رضيهما قال: «كان إذا كان يوم الثلاثين من شعبان وحال دونه غيم أو قتر أصبح صائماً»^(٦) قالوا: وابن عمر هو راوى حديث «فإن غم عليكم...» فعمله تفسير له.

(١) «البدائع» (٧٨/٢)، و«الخرشى» (٢٣٨/٢)، و«المجموع» (٢٦٩/٦)، و«الإنصاف» (٢٦٩/٢)، و«مجموع الفتاوى» (١٢٤/٢٥)، و«زاد المعاد» (٤٦-٤٩).

(٢) صحيح: تقدم قريباً.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٩١٤)، ومسلم (١٠٨٢).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣١٧)، والترمذى (٦٨١)، والنسائى (١٥٣/٤)، وابن ماجه (١٦٤٥)، وانظر «الإرواء» (٩٦١).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٧٠)، وأبو داود (٤٦٠٨) من حديث ابن مسعود.

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٢٠)، وأحمد (٥/٢)، وانظر «الإرواء» (٩٠٤).

٢- أن قوله ﷺ: «فإن غم عليكم فاقدروا له» معناه (ضيّقوا له) وتضييق العدد بأن يجعل شعبان تسعة وعشرين.

٣- أن قوله «فإن غم عليكم فاقدروا له» إنما هو في حال الصحو لأنه علّق الصيام على الرؤية، فأما في حال الغيم فله حكم آخر.

٤- أنه يحتمل أن يكون الهلال قد ظهر ومنعه الغيم، فيصوم احتياطاً.

الثالث: أن الناس تبع للإمام إن صام صاموا وإن أفطر فطروا: وهو رواية عن أحمد، لقوله ﷺ: «الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحى الناس» (١).

قلت: وقول الجمهور بمنع الصيام أظهر للأدلة المتقدمة، وأما فعل ابن عمر فليس فيه ما يدل على أنه كان يعتقد وجوبه حتى يعتبر مفسراً لما رواه، ويدل على ذلك أنه لو كان واجباً لأمر الناس به ولو أهله، فغاية ما فيه أنه صامه استحباباً أو احتياطاً، وهذا هو القول الرابع وهو الذي اختاره ابن تيمية وابن القيم، هذا على أنه قد ثبت عن ابن عمر قوله: «لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه» (٢).

قلت: ثم إن فعل ابن عمر هذا مخالف لفعله ﷺ الذي روته عائشة رضي الله عنها إذ قالت: «كان رسول الله ﷺ يتحفظ عن شعبان ولا يتحفظ من غيره، ثم يصوم لرؤية رمضان، فإن غم عليه عدّ ثلاثين يوماً ثم صام» (٣).

• إذا تبين في يوم الشك أنه من رمضان:

كأن يكون الذي رأى الهلال لم يحضر عند القاضي إلا في أثناء النهار، أو أن يروا الهلال من النهار - قبل الزوال - ونحو ذلك، فلا يخلو من أحد أربعة:

١- أن يكون قد صام يوم الشك بنية أنه من رمضان - كما هو مذهب الحنابلة - فهذا يجرئه صيامه بلا خلاف.

٢- أن يكون قد صام هذا اليوم تطوعاً أو بنية معلقة، فذهب الجمهور إلى أنه لا يجرئه لأنه يجب تعيين النية واعتقاد أنه يصوم رمضان (٤).

(١) صححه الألباني: وقد تقدم قريباً.

(٢) إسناده صحيح: نقله ابن القيم في «الزاد» (٤٩/٢) عن حنبل في مسائله بسند صحيح.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٣٢٥)، وأحمد (١٤٩/٦)، والبيهقي (٢٠٦/٤) وسنده مقارب.

(٤) «الخرشي» (٢٣٨/٢)، و«المجموع» (٢٧٠/٦)، و«الروضة» (٣٥٣/٢)، و«المغني» (٢٧/٣).

وقال أبو حنيفة: يجزئه -بناء على أصله في عدم اشتراط النية في رمضان- والإجزاء رواية عن أحمد وهو اختيار شيخ الإسلام^(١)، قلت: والأول أظهر من جهة الدليل.

٣- أن يصبح نائماً الإفطار ثم يتيقن أثناء النهار -وقبل أن يطعم أو يشرب شيئاً- أنه رمضان، فقال الشافعي^(٢): يتم صومه وعليه الإعادة لأنه لم يبيت النية، وقال أبو حنيفة يجزئه.

٤- أن يصبح مفطراً ثم يتيقن أثناء النهار أنه من رمضان بعد ما طعم وشرب، فيجب عليك الإمساك بقية يومه بلا خلاف، لحديث سلمة بن الأكوع قال: «أمر النبي ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن في الناس: أن من أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم، فإنه اليوم يوم عاشوراء»^(٣). وقد كان واجباً حينها، ثم عليه قضاء هذا اليوم لأنه لم يبيت النية من الليل، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة^(٤) وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية^(٥) إلى أنه لا يلزمه -والحالة هذه- أن يقضيه، لأن القضاء يقتدر إلى دليل -لا سيما مع عدم التفريط- وأجاب عن عدم النية بأن النية تتبع العلم، وأن الله تعالى لا يكلف أحداً أن ينوى ما لم يعلم، والعلم لم يحصل إلا أثناء النهار وهو مذهب وجيه، لكن الأحوط قضاؤه، والله أعلم.

• إذا رُؤي انهلال في بلد، فهل يلزم سائر البلاد؟

في هذه المسألة ثلاثة أقوال لأهل العلم:

الأول: إذا رأى الهلال أهل بلد لزم جميع البلاد الصوم دون اعتبار اختلاف المطالع: وهذا هو المعتمد عند الحنفية، ومذهب المالكية، وبعض الشافعية، والمشهور عند الحنابلة^(٦).

- قالوا: لأن الخطاب في قوله ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا» لكل المسلمين.

(١) «المبسوط» (٣/٦٠)، و«المغنى» (٣/٢٧).

(٢) «فتح المالك في ترتيب التمهيد» لابن عبد البر (٥/٩٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٠٧)، ومسلم (١١٢٩).

(٤) «الأم» (٢/٩٥)، و«الكافي» لابن قدامة (١/٣٥٠).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٥/١١٠)، و«الشرح المتع» (٦/٣٤٢)، و«الاختيارات» (ص: ١٠٧).

(٦) «حاشية ابن عابدين» (٢/٣٩٣)، و«الشرح الكبير» (١/٥١٠)، و«المجموع» (٦/٢٧٣)، و«الإنصاف» (٣/٢٧٣).

- ولأن ذلك أقرب إلى اتحاد المسلمين وتوحيد كلمتهم، ولسهولة الاتصال بين طرفي المعمورة في هذه الأزمان عن طريق الأقمار الصناعية.

الثاني: أن لكل بلد - تحت ولاية واحدة - رؤيتهم: وقد نقله ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحاق^(١)، ودليلهم حديث كريب - مولى ابن عباس - قال: «قدمت الشام واستهل على هلال رمضان، وأنا بالشام، فرأينا الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني ابن عباس، ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟ قلت: رأيناه ليلة الجمعة، فقال: أنت رأيته ليلة الجمعة؟ قلت: نعم ورآه الناس، وصاموا، وصام معاوية، فقال: لكننا رأيناه ليلة السبت، فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه، فقلت: ألا تكتفى برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ»^(٢).

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣). ومفهومه أن من لم يشهده لا يصوم حتى يراه أو يكمل عدة شعبان.

الثالث: أنه يجب الصوم على البلاد التي لا تختلف مطالعها: وهذا أصح الأوجه عند الشافعية ومذهب بعض المالكية والحنفية وقول عند الحنابلة وهو اختيار شيخ الإسلام^(٤) وهذا هو القول الوسط في المسألة، فإن المطالع تختلف باتفاق أهل المعرفة، فإن اتفقت لزم الصوم، وإلا فلا، وأما القول الأول بعدم اعتبار اختلاف المطالع فهو مخالف لما هو ثابت بالضرورة من اختلاف الأوقات، فإنه لو غابت الشمس في المشرق فليس لأهل المغرب الفطر اتفاقاً، وأما حديث كريب فإنما يدل على أنهم لا يفطرون بقول كريب وحده - ونحن نقول به - وإنما الخلاف في وجوب قضاء اليوم الأول، وليس هو في الحديث^(٥) ثم إنه لا يعدو كونه فهم ابن عباس لأمر النبي ﷺ بالصيام والإفطار لرؤية الهلال، والحجة إنما هي في المرفوع، والله أعلم.

(١) «المغنى» (٢٨٩/٣-الغد)، و«المجموع» (٢٧٤/٦).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٨٧)، وأبو داود (٢٣٣٢)، والنسائي (١٣١/٤)، والترمذي (٦٩٣).

(٣) سورة البقرة: ١٨٥.

(٤) «القوانين الفقهية» (١٠٣) والمراجع السابقة.

(٥) «المغنى» (٢٨٩/٣-الغد)، وانظر «نيل الأوطار» (٢٣١/٤).

• شروط صحة الصيام:

يشترط لصحة الصيام أمران:

١- الطهارة من الحيض والنفاس: وهو شرط لوجوب الأداء وللصحة معاً^(١)، وسيأتى الكلام على ذلك قريباً.

٢- النية: فإن صوم رمضان عبادة فلا يصح إلا بالنية كسائر العبادات، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾^(٢) وقال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(٣).

ولأن الإمساك قد يكون للعادة أو لعدم الاشتهاة أو لمرض أو رياضة أو غير ذلك، فلا يتعين إلا بالنية، قال النووي: «لا يصح الصوم إلا بنية، ومحلها القلب»^(٤) اهـ.

• ويشترط لإجزاء النية أربعة شروط:

(١) الجزم: ويشترط قطعاً للتردد، حتى لو نوى ليلة الشك صيام غد، إن كان من رمضان لم يجزه^(٥).

(ب) التعيين: فلا بد من تعيين النية في صوم رمضان وصوم الفرض والواجب، ولا يكفي تعيين مطلق الصوم، ولا تعيين صوم معين غير رمضان عند الجمهور خلافاً لأبي حنيفة^(٦).

(ح) التبسيط: وهو إيقاع النية في الليل، ما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر، وهذا شرط عند المالكية والشافعية والحنابلة، لحديث ابن عمر عن حفصة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر، فلا صيام له»^(٧).

(١) «فتح القدير» (٢/٢٣٤)، و«حاشية الدسوقي» (١/٥٠٩).

(٢) سورة البينة: ٥.

(٣) صحيح: تقدم مراراً.

(٤) «روضة الطالبين» (٢/٣٥٠).

(٥) «الهداية» (٢/٢٤٨)، و«الروضة» (٢/٣٥٣)، و«كشف القناع» (٢/٣١٥).

(٦) «روضة الطالبين» (٢/٣٥٠)، و«بداية المجتهد» (١/٤٣٥)، و«المغنى» (٣/٢٢).

(٧) «أعل بالوقف»: أخرجه أبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠)، والنسائي (١٩٦/٤)، وابن ماجه (١٧٠٠) بسند صحيح لكن أعل بالوقف، والذي يظهر أنه مما لا يقال من قبل الرأي فله حكم الرفع ثم هو إن كان موقوفاً فهو موافق للأصل إذ لا بد من النية قبل الدخول في العبادة وقد صححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٥٣٨).

• هل يشترط تبين النية في صيام التطوع؟

تقدم حديث: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر، فلا صيام له».

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل على النبي ﷺ ذات يوم، فقال: «هل عندكم شيء؟» فقلنا: لا، قال: «فإني إذن صائم» ثم أتانا يوماً آخر فقلنا: يا رسول الله، أهدي لنا حيس، فقال: «أرينيه، فلقد أصبحت صائماً» فأكل (١).

وقد اختلف أهل العلم، في حكم تبين النية في صيام التطوع، لهذين الحديثين، فسلك الجمهور مسلك الجمع، فحملوا حديث حفصة على صيام الفرض، وحديث عائشة على صيام التطوع، والنية في صوم النافلة من النهار قبل الزوال، وبعضهم بعده، قال شيخ الإسلام (٢) بعد حديث عائشة: «وهذا يدل على أنه أنشأ الصوم من النهار، لأنه قال: «فإني صائم»، وهذه الفاء تفيد السبب والعلّة، فيصير المعنى: إني صائم لأنه لا شيء عندكم، ومعلوم أنه لو قد أجمع الصوم من الليل، لم يكن صومه لهذه العلة، وأيضاً: فقلوه: «فإني إذن صائم»، و(إذن) أصرح في التعليل من الفاء... اهـ.

وأيدوا استدلالهم بأن هذا ما فهمه الصحابة رضي الله عنهم من فعل النبي ﷺ، فقد ثبت إنشاء نية صوم التطوع من النهار عن: ابن مسعود، وابن عباس، وأبي أيوب، وأبي الدرداء وحذيفة وأبي طلحة رضي الله عنهم.

واستدلوا كذلك بأمر النبي ﷺ الناس بالصوم يوم عاشوراء، وكان مفروضاً قبل فرض رمضان: «من أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم» (٣). وذهب مالك والليث وابن حزم وتبعه الشوكاني مذهب الترجيح، فأخذوا بحديث حفصة، فلم يفرقوا بين صوم النفل والفرض في اشتراط تبين النية، وقالوا:

إن قوله ﷺ - في حديث حفصة - «لا صيام» نكرة في سياق النفي فيعم كل صيام، ولا يخرج عنه إلا ما قام الدليل على أنه لا يشترط فيه التبين (٤).

وأجابوا عن حديث عائشة بأنه ليس فيه أن النبي ﷺ لم يكن نوى الصيام من

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٥١).

(٢) «شرح العمدة» (١/١٨٦).

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) «نبيل الأوطار» (٤/٢٣٣).

الليل، ولا أنه أصبح مفطراً ثم نوى الصوم بعد ذلك، لكن فيه أنه ﷺ كان يصبح متطوعاً صائماً ثم يفطر وهذا مباح، فيحتمل أنه نوى من الليل وأراد أن يفطر، ويدل عليه قوله في حديث عائشة: «فلقد أصبحت صائماً» ولا يجوز ترك اليقين في حديث حفصة للظن للمحتمل في حديث عائشة (١).

وأجابوا عن حديث (عاشوراء) بأن النية إنما صحت في نهار عاشوراء لكون الرجوع إلى الليل غير مقدور، والنزاع فيما كان مقدوراً فيخص الجواز بمثل هذه الصورة (٢).

قلت: كلا المذهبين يحتمله الدليل واشتراط التبييت في التطوع أحوط والله أعلم.

(د) تجديد النية لكل ليلة من رمضان:

فيجب تبييت الصيام في كل ليلة من ليالي رمضان - عند الجمهور - لعموم حديث حفصة المتقدم ولأن كل يوم عبادة مستقلة لا يرتبط بعضها ببعض، ولا يفسد بفساد بعضها، ويتخللها ما ينافيها، وهو الليالي التي يحل فيها ما يحرم في النهار، فأشبهت القضاء بخلاف الحج وركعات الصلاة (٣).

وذهب زفر ومالك - وهو رواية عن أحمد - أنه تكفى نية واحدة عن الشهر كله في أوله، كالصلاة، وكذلك في كل صوم متتابع ككفارة الصوم والظهار (٤).

قلت: والأول أرجح لعموم الحديث، وقد أنصف ابن عبد الحكم - من المالكية - فقال بمذهب الجمهور.

● **فائدة:** تتحقق النية على الوصف المتقدم بالقيام في وقت السحر وتناول الطعام والشراب في ذلك الوقت لاسيما لمن لم يكن هذا بعبادة له في غير أيام الصوم، لأن النية هي القصد إلى الشيء أو الإرادة له، وهذا قد حصل له القصد المعبر، والله أعلم.

● **ركن الصيام:** الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر إلى المغرب.

قال الله تعالى: ﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (٥).

(١) «المحلى» (١٧٢/٦)، (١٧٣).

(٢) «نبيل الأوطار» (٢٣٣/٤).

(٣) «رد المحتار» (٨٧/٢)، و«المجموع» (٣٠٢/٦)، و«كشاف القناع» (٣١٥/٢).

(٤) «القوانين الفقهية» (ص/٨٠)، و«الشرح الكبير» (٥٢١/١).

(٥) سورة البقرة: ١٨٧.

فقد أباح الله تعالى هذه الجملة من المفطرات ليالى الصيام، ثم أمر بالإمساك عنها فى النهار، فدلّ على أن حقيقة الصوم وقوامه هو الإمساك^(١).

• سنن الصوم وآدابه:

١- السحور: فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«تسحروا، فإن فى السحور بركة»^(٢).

وعن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور»^(٣).

ويتحقق السحور ولو بجرعة ماء، فعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «تسحروا ولو بجرعة ماء»^(٤).

ولو جعل فى السحور تمرًا فهو أفضل، لحديث أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: «نعم سحور المؤمن التمر»^(٥).

٢- تأخير السحور: لحديث أنس عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال:

«تسحرنا مع النبى ﷺ ثم قام إلى الصلاة»، قلت: كم بين الأذان والسحور؟ قال: «قدر خمسين آية»^(٦).

وعن أنيسة بنت حبيب قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا أذن ابن أم مكتوم، فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا» فإن كانت الواحدة منا لبقى عليها الشئ من سحورها، فتقول لبلال: أمهل حتى أفرغ من سحورى^(٧).

إذا سمع أذان الفجر وطعامه أو شرابه فى يده: فله أن يتم أكلته أو شربته،

(١) «تحفة الفقهاء» (١/٥٣٧)، وبدائع الصنائع» (٢/٩٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٢٣)، ومسلم (١٠٩٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٩٦)، وأبو داود (٢٣٤٣)، والترمذى (٧٠٩)، والنسائى (٤٦/٤).

(٤) حسن: أخرجه ابن حبان (٣٤٧٦) وله شاهد عند أحمد (١٢/٣)، وأبى يعلى (٣٣٤٠) عن أنس.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٤٥)، وابن حبان (٣٤٧٥) وله شواهد.

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٢١)، ومسلم (١٠٩٧) وغيرهما.

(٧) إسناده صحيح: أخرجه بهذا اللفظ النسائى (١٠/٢)، وأحمد (٤٣٣/٦)، وابن حبان (٣٤٧٤).

لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمع أحدكم النداء، والإناء على يده، فلا يضعه حتى يقضى حاجته منه» (١).

٣- تعجيل الإفطار: فعن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير، ما عجلوا الفطر» (٢).

وعن عبد الله بن أبي أوفى قال: «كنا مع النبي ﷺ في سفر -وهو صائم- فلما غابت الشمس قال لبعض القوم: يا فلان، قم فاجدح لنا(*) فقال: يا رسول الله، لو أمسيت، قال: انزل فاجدح لنا... (ثلاثاً) فنزل فجدح لهم، فشرب رسول الله ﷺ ثم قال: «إذا رأيتم الليل قد أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم» (٣).

٤- أن يفطر على الرطب أو التمر -إن تيسر- أو الماء:

فعن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات قبل أن يصلّى، فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات، فإن لم تكن حسا حسوات من الماء» (٤).

«فإن إعطاء الطبيعة الشيء الحلو مع خلل المعدة أدعى إلى قبوله، وانتفاع القوى به، ولا سيما القوم الباصرة، فإنها تقوى به... وأما الماء فإن الكبد يحصل لها بالصوم نوع يُيسر، فإذا رطبت بالماء، كمل انتفاعها بالغذاء بعده، ولهذا كان الأولى بالظمان الجائع، أن يبدأ قبل الأكل بشرب قليل من الماء، ثم يأكل بعده، هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب لا يعلمها إلا أطباء القلوب» (٥) اهـ.

٥- الدعاء عند الفطر بما يأتي:

عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا أفطر قال: «ذهب الظمأ وابتلت العروق، وثبت الأجر إن شاء الله» (٦).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٣٣)، والحاكم (٤٢٦/١)، وانظر «صحيح الجامع» (٦٠٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٥٧)، ومسلم (١٠٩٨).

(*) الجدح: تحريك الطعام في القدر بعود ونحوه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٥٥)، ومسلم (١١٠١).

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٢٣٥٦)، والترمذي (٦٩٢)، وانظر «الإرواء» (٩٢٢)، والصحيحة (٢٠٦٥).

(٥) «زاد المعاد» (٢/ ٥٠، ٥١).

(٦) حسنه الألباني: أخرجه أبو داود (٢٣٥٧)، والنسائي في الكبرى (٣٣٢٩-١٠١٣١)، وابن السني (٤٧٢)، وانظر «الإرواء» (٩٢٠).

٦، ٧- الجود، وقراءة القرآن ومدارسته:

فعن ابن عباس قال: «كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل ﷺ يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ، يعرض عليه النبي ﷺ القرآن، فإذا لقيه جبريل كان أجود بالخير من الريح المرسلة» (٤).

٨- الترفع عما يحبط ثواب الصوم من المعاصي الظاهرة والباطنة: فيجب أن يصون لسانه عن اللغو والهيذان والكذب، والغيبة والنميمة، والفحش والجفاء والخصومة والمراء، ويكف جوارحه عن جميع الشهوات والمحرمات، فإن هذا سر الصوم كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٢). ولذا قال النبي ﷺ: «من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه» (٣).

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب، ولا يجهل، فإن شاقه أحد أو قاتله فليقل: إني صائم» (٤).

ويستفاد من الحديثين: أن هذه المعاصي يزيد قبحها في الصيام على غيرها، وأنها تخدش في سلامة الصيام بل ربما اقتضت عدم الثواب عليه (٥).

٩- أن يقول إذا شتم: إني صائم.

لحديث أبي هريرة السابق، فيستحب لمن شتم أن يقول لشاتمته في الصوم: (إني صائم) ويستحب أن يعهر بها سواء كان صوم فريضة أو نفل - على المختار (٦) - وفي هذا فائدتان:

الأول: علم الشاتم بأن المشتوم لم يترك مقابلته إلا لكونه صائماً لا لعجزه.

الثانية: تذكير الشاتم بأن الصائم لا يشاتم أحداً، فيكون متضمناً نهيهِ عن الشتم.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦)، ومسلم (٢٣٠٨).

(٢) سورة البقرة: ١٨٣.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٠٣)، وأبو داود (٢٣٤٥)، والترمذي (٧٠٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١).

(٥) انظر «فتح الباري» (٤/ ١٤٠، ١٤١ - سلفية).

(٦) وهو اختيار شيخ الإسلام كما في «الاختيارات» (ص: ١٠٨).

• مبطلات الصيام (المفطرات):

يبطل الصوم - بوجه عام - بانتفاء شرط من شروطه، أو اختلال ركن من أركانه، وأصول هذه المفطرات ثلاثة ذكرها الله في كتابه: ﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (١).

وقد أجمع العلماء على أنه يجب على الصائم الإمساك زمان الصوم عن المطعوم، والمشروب، والجماع، ثم اختلفوا من ذلك في مسائل منها ما هو مسكوت عنه ومنها ما هو منطوق به (٢).

• المبطلات قسماً:

[١] ما يبطل الصيام، ويوجب القضاء:

١، ٢ - الأكل والشرب عامداً ذاكراً لصومه: فإن أكل أو شرب ناسياً، فإنه يتم صومه ولا قضاء عليه، لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من نسي - وهو صائم - فأكل أو شرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه» (٣).

ويستوى في ذلك الفرض والنفل - لعموم الأدلة عند الجمهور، خلافاً لما لك (٤) فخص الحكم بصيام رمضان، وأما لو نسي في غير رمضان فأكل أو شرب فعليه القضاء عنده، والصحيح أنه لا فرق.

والأكل هو: إدخال شيء إلى المعدة عن طريق الفم، وهو عام يشمل ما ينفع، وما يضر، وما لا نفع فيه ولا ضرر.

• إذا أكل أو شرب أو جامع ظاناً غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فظهر خلافه؟

• لأهل العلم في هذه المسألة مذهبان:

الأول: أن عليه القضاء، وهو مذهب جمهور العلماء منهم الأئمة الأربعة (٥).

(١) سورة البقرة: ١٨٧.

(٢) انظر «بداية المجتهد» (٤٣١/١) - العلمية.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٢٣)، ومسلم (١١٥٥).

(٤) «المغنى» (٥٠/٣)، و«روضة الطالبين» (٣٥٦/٢)، و«القوانين الفقهية» (ص ٨٣).

(٥) «البحر الرائق» (٢٩٢/٢)، و«المتقى» للباي (٢٩٢/٢)، و«مغنى المحتاج» (٤٣٢/١)، و«الشرح الكبير» (٣١/٢)، و«المغنى» (٣٥٤/٣).

الثاني: أنه لا قضاء عليه، وهو مذهب إسحاق ورواية عن أحمد وداود وابن حزم وعزاه إلى جمهور السلف، وبه قال المزني من الشافعية، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)، وهو الراجح لما يأتي:

- ١- لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ...﴾^(٢).
- ٢- وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا...﴾^(٣) فقال الله - كما في الحديث -: «نعم»^(٤).

٣- حديث أسماء بنت أبي بكر قالت: «أفطرنا على عهد النبي ﷺ يوم غيم ثم طلعت الشمس» قيل لهشام [الراوى عن أمه فاطمة عن أسماء]: فأمروا بالقضاء؟ قال: بد من قضاء، وقال معمر: سمعت هشاماً يقول: «لا أدرى أقضوا أم لا»^(٥).

فحديث أسماء لا يحفظ فيه إثبات القضاء ولا نفيه، وأما كلام هشام فقله برأيه، ويدل عليه سؤال معمر له.

فحصل أنهم لم يؤمروا بالقضاء، ولو كان عليهم قضاء لحفظ، فلما لم يحفظ عن النبي ﷺ فالأصل براءة الذمة، وعدم القضاء.

- ٤- قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^(٦). قد علق الإمساك على تبين طلوع الفجر لا على مجرد طلوعه.

٥- أن الجاهل معذور، ففي حديث عدى بن حاتم قال: «لما نزلت ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ عمدت إلى عقاب أسود، وإلى عقاب أبيض، فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل، فلا يستبين لى، فغدوت على رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك، فقال: «إنما ذلك سواد الليل والنهار»^(٧) ولم يأمره بالقضاء، لأنه جاهل ولم يقصد مخالفة الله ورسوله، بل رأى أن هذا حكم الله ورسوله فعذر^(٨).

(١) «المحلى» ٢٢٠/٦، (٢٢٩)، و«المجموع» ٣١١/٦، و«مجموع الفتاوى» (٢٣١/٢٥).

(٢) سورة الأحزاب: ٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٥).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٥٩).

(٦) سورة البقرة: ١٨٧.

(٧) صحيح: أخرجه البخارى (٤٥٠٩)، ومسلم (١٠٩٠).

(٨) «الشرح الممتع» (٤٠٣/٦).

وهذا القول هو الأصح لموافقته الدليل، على أن يراعى الآتى:

١- من أفطر قبل أن تغرب الشمس ثم تبين أنها لم تغرب، فيجب عليه الإمساك، لأنه أفطر بناء على سبب، ثم تبين عدمه.

٢- هذا إذا غلب على ظنه غروب الشمس أو طلوع الفجر، أما إذا كان شاكاً لم يغلب على ظنه: فإن أكل شاكاً في طلوع الفجر صحَّ صومه لأن الأصل بقاء الليل حتى يتيقن الفجر أو يغلب على ظنه، وإن أكل شاكاً في غروب الشمس، لم يصح صومه، لأن الأصل بقاء النهار، فلا يجوز أن يأكل مع الشك، وعليه القضاء ما لم يعلم أنه أكل بعد الغروب فلا قضاء حيثئذٍ، والله أعلم.

تعمدُ الأكل والشرب يوجب القضاء فقط^(١): وبهذا قال الشافعى وأحمد - فى المشهور عنه - وأهل الظاهر، وكثير من أهل العلم، لعدم ورود نص يوجب الكفارة إلا فى الجماع - كما سيأتى - فيقتصر عليه ولا يعدى به إلى غيره لعظم هتك حرمة الشهر، لإمكانه أن يصبر عنه إلى الليل بخلاف ما اعتاده من الأكل والشرب، ولأن الحاجة إلى الزجر عنه أمسُّ والحكم فى التعدى به أكد.

بينما ذهب مالك وأبو حنيفة وإسحاق وطائفة إلى أن تعمد الأكل والشرب يوجب القضاء والكفارة قياساً على الجماع لاشتراكهما فى انتهاك حرمة الصوم.

والأول أصح لعدم النص، والأصل أن الكفارات لا يقاس عليها. والله أعلم.

٣- تعمدُ القيء: فإن غلبه القيء وخرج بنفسه، فلا قضاء عليه ولا كفارة، بلا خلاف، لحديث أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: «من ذرعه القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمداً فليقض»^(٢).

٤، ٥- الحيض والنفاس: فمن حاضت أو نفست ولو فى اللحظة الأخيرة من النهار، فسد صومها، وعليها قضاء هذا اليوم، بإجماع العلماء.

٦- تعمدُ الاستمنا: وهو تعمد إخراج المنى بما دون الجماع، كالاستمنا باليد

(١) «شرح فتح القدير» (٧٠/٢)، و«المدونة» (٢١٩/١)، و«المجموع» (٣٢٩/٦)، و«المغنى» (١٣٠/٣)، و«المحلى» (١٨٥/٦).

(٢) صححه الألبانى: أخرجه أبو داود (٢٣٨٠)، والترمذى (٧١٦)، وابن ماجه (١٦٧٦)، وأحمد (٤٦٨/٢) وغيرهم، وأعله البخارى وأحمد كما فى «نصب الراية» (٤٤٨/٢)، وصححه الألبانى فى «الإرواء» (٩٢٣)، و«صحيح الجامع» (٦٢٤٣).

أو المباشرة أو نحو ذلك بقصد إخراجه بشهوة، فإن أنزل بشيء من ذلك متعمداً ذاكرًا لصيامه فسد صومه ولزمه القضاء عند الجمهور^(١).

وذهب ابن حزم إلى أنه إن استمنى - بغير جماع - لم يفسد صومه وإن تعمد، قال: «ولم يأت بذلك نص ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس»^(٢).

قلت: ومذهب الجمهور أرجح، ويستدل له بقول الله تعالى في الحديث القدسي في شأن الصائم: «يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلي»^(٣) والاستمناء شهوة وكذا خروج المنى، وما يؤكد أن المنى يطلق عليه (شهوة) قوله ﷺ: «وفي بضع أحدكم صدقة» قالوا: يا رسول الله، يأتي أحدنا شهوته ويكون له أجر؟ فقال: «أرأيتم لو وضعها في الحرام»... الحديث^(٤) فالذي يوضع هو المنى وقد سماه شهوة.

أما إذا تفكر أو نظر فأنزل، ولم يتعمد بتفكره أو نظره إلى امرأته ونحو ذلك إنزال المنى، لم يفسد صومه.

٧- نية الإفطار^(٥): فإن نوى - وهو صائم - إبطال صومه، وعزم على الإفطار جازماً متعمداً ذاكرًا أنه في صوم، بطل صومه، وإن لم يأكل أو يشرب لأن «لكل امرئ ما نوى» ولأن الشروع في الصوم لا يستدعي فعلاً سوى نية الصوم، فكذلك الخروج لا يستدعي فعلاً سوى النية، ولأن النية شرط أداء الصوم، وقد أبدله بضده، وبدون الشرط لا تتأدى العبادة.

وهذا مذهب الشافعي وظاهر مذهب أحمد وأبي ثور والظاهرية وأصحاب الرأي إلا أن أصحاب الرأي قالوا: إن عاد فنوى قبل انتصاف النهار أجزاء، بناء على أصلهم أنه تصح النية من النهار.

٨- الردة عن الإسلام^(٦): لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن من ارتد عن

(١) «الدر المختار» (١٠٤/٢)، و«القوانين الفقهية» (٨١)، و«روضة الطالبين» (٣٦١/٢)، و«الأم» (٨٦/٢)، و«المغنى» (٤٨/٣)، و«كشاف القناع» (٣٥٢/٢).

(٢) «المحلى» (٢٠٣/٦-٢٠٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٨٤)، ومسلم (١١٥١) عن أبي هريرة.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٠٦) عن أبي ذر.

(٥) «المحلى» (١٧٥/٦)، و«المجموع» (٣١٤/٦)، و«المغنى» (٢٥/٣)، و«المبسوط» (٨٧/٣).

(٦) «المغنى» (٢٥/٣)، و«كشاف القناع» (٣٠٩/٢).

الإسلام في أثناء الصوم أنه يفسد صومه، وعليه القضاء إذا عاد إلى الإسلام، سواء أسلم أثناء اليوم أو بعد انقضائه، لقوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبُطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (١).

ولأن الصوم عبادة من شرطها النية فأبطلتها الردة.

• ما يبطل الصيام، ويوجب القضاء والكفارة:

- وهو الجماع لا غيره:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل، فقال: يا رسول الله هلكت، قال: «ما لك؟»، قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: «هل تجد رقبة تعتقها؟» قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال: لا، قال: «فهل تجد إطعام ستين مسكيناً؟» قال: لا، قال: فسكت النبي ﷺ، فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بحرق فيها ثمر، قال: «أين السائل؟» فقال: أنا، قال: «خذ هذا فتصدق به»، فقال الرجل: على أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتيتها (٢) - يريد الحرتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: «أطعمه أهلك» (٣). وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى أن جماع الصائم في نهار رمضان عامداً مختاراً بأن يلتقي الختانان وتغيب الحشفة في أحد السبيلين (القبل أو الدبر المحرم) مفطر، يوجب القضاء والكفارة أنزل أو لم ينزل.

قلت (أبو مالك): مستند الجمهور في إيجاب القضاء على المجمع في رمضان هو زيادة وردت في بعض طرق هذا الحديث وهي أن النبي ﷺ قال في آخره: «وصم يوماً مكانه» (٤) وهي زيادة ضعيفة لا تثبت، ولذا ذهب ابن حزم - رحمه

(١) سورة الزمر: ٦٥.

(٢) يعنى: بين طرفي المدينة.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١).

(٤) حديث أبي هريرة المتقدم مروي من طريق الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به بدون ذكر القضاء، رواه عن الزهري على هذا الوجه - فيما وقفت عليه - أكثر من عشرة من الثقات، في الصحيحين وغيرهما.

وخالفهم، هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة (!!) عن أبي هريرة وزاد: «وصم يوماً مكانه» أخرجه الدارقطني (٢/ ١٩٠)، وهشام بن سعد فيه ضعف.

ورواه عبد الجبار بن عمر عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب عن أبي هريرة بهذه الزيادة، وأخرجه ابن ماجه (١٦٧١) لكن عبد الجبار واه، وعنده مناكير كما قال البخاري، =

الله - إلى أن عليه الكفارة فقط دون القضاء، وهذا قوى ومتجه، وهو موافق لما تقدم تحريره - فى قضاء الصلوات، وما سيأتى فى قضاء الصيام - من أنه لا يُشرع القضاء لمن ترك عبادة مؤقتة - بغير عذر - إلا بدليل جديد، والله أعلم.

• هل تجب الكفارة على المرأة كالرجل؟

فى حديث أبى هريرة المتقدم أن رسول الله ﷺ أمر الرجل بالكفارة، وسكت عن المرأة، ولهذا اختلف أهل العلم فى المرأة التى جامعها زوجها، هل عليها كفارة أم لا؟ على أقوال^(١): أحدها: ليس على المرأة كفارة مطلقاً: وهو مذهب الشافعى، وقول لأحمد، أنه يجزيهما كفارة واحدة وأنها على الرجل دونها لما يأتى:

١ - أن النبى ﷺ لم يأمر المرأة بكفارة مع أنه جامعها والفعل قد حصل منه ومنها معاً، فدل على أنه لو رأى عليها كفارة لألزمها ذلك ولم يسكت عنها.

٢ - وأنه حق مال اختص بالجماع فاخص بالرجل كالمهر.

الثانى: أن على المرأة الكفارة كالرجل: وهو قول الجمهور: أبى حنيفة ومالك وقول للشافعى وأحمد فى أصح الروايتين عنه، على اختلاف وتفاصيل لهم فى الحرة والأمة والمطوعة والمكرهة، قالوا:

١ - لأنها هتكت صوم رمضان بالجماع فوجبت عليها الكفارة كالرجل، وقد سوت الشريعة بين الناس فى الأحكام إلا فى مواضع قام الدليل على تخصيصها، فإذا لزمها القضاء لأنها أفطرت بجماع متعمد كما وجب على الرجل، وجبت عليها الكفارة لهذه العلة كالرجل سواء.

٢ - وأما عدم أمر النبى ﷺ للمرأة بالكفارة، فهذا حكاية حال لا عموم لها وقد يمكن أن تكون المرأة مفطرة بعذر من مرض أو سفر أو تكون مكرهة أو ناسية لصومها أو نحو ذلك.

= فلا يُفرح به، ثم إنه قد روى عن ابن المسيب مرسلاً ليس فيه ذكر أبى هريرة، أخرجه البيهقى (٢٢٧/٤).

وللحديث بهذه الزيادة شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه ابن أبى شيبة (٣٤٨/٢) وفى سنده حجاج بن أرطاة، وهو ضعيف كذلك، فالذى يظهر لى أن هذه الزيادة لا تثبت، والله أعلم.

وانظر «المحلى» لابن حزم (١٨٠/٦) مسألة رقم (٧٣٥).

(١) «فتح القدير» (٣٣٦/٢)، و«المجموع» (٣٧٠/٦)، و«كشاف القناع» (٣٢٥/٢)، و«الإنصاف» (٣١٣/٣).

٣- لأن المرأة لم تستفت النبي ﷺ كما استفتاه الرجل، واعتراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكماً ما لم تعترف.

٤- ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بأنها لا قدرة لها على شيء.

الثالث: أن يجزيهما كفارة واحدة إلا إن كانت الكفارة بالصيام فعليهما: وهذا مذهب الأوزاعي.

قلت: والأرجح مذهب الجمهور، وقول الشافعي ليس يبعد كذلك، والله أعلم.

• تنبيه: المرأة إذا كانت مكرهة أو ناسية أو جاهلة فلا قضاء عليها ولا كفارة على الأصح وكذلك الرجل إذا كان ناسياً أو جاهلاً، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد^(١).

• هل تجب الكفارة على الترتيب؟

ذهب الجمهور^(٢) إلى وجوب الترتيب في الكفارة فلا يتقل إلى صيام الشهرين المتتابعين إلا إذا عجز عن العتق، ولا يطعم ستين مسكيناً إلا بعد العجز عن الصيام، على ظاهر حديث أبي هريرة المتقدم.

وذهب مالك إلى أنها على التخيير لما وقع في رواية مسلم لهذا الحديث عن أبي هريرة: أن رجلاً أفطر في رمضان، فأمره النبي ﷺ أن يكفر بعتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً^(٣).

قالوا: رواية البخاري للحديث لا يلزم منها الترتيب فإن مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير، فيحمل على أن إرشاده إلى العتق لكونه أقرب لتنجيز الكفارة، وحمل بعضهم الترتيب على الأولوية والتخيير على الجواز.

وأما الجمهور فسلوكوا مسلك الترجيح، فرجعوا رواية الترتيب على رواية التخيير بأن الذين رووا الحديث على الترتيب أكثر مع اتحاد المخرج وبأن راوى التخيير تصرف في اللفظ، وبأن الترتيب أحوط لأن الأخذ به مجزئ على القولين، والله أعلم.

(١) «المغني» (٢٧/٣) ط. إحياء التراث العربي.

(٢) «المغني» (٣/٣٤٤)، و«بداية المجتهد» (١/٤٥١)، و«فتح الباري» (٤/١٩٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١١١١).

• هل تتكرر الكفارة بتكرّر الجماع؟^(١)

١- من جامع في نهار رمضان، ثم كفر، ثم وطئ في يوم آخر فعليه كفارة أخرى إجماعاً.

٢- من جامع في يوم واحد مراراً، فليس عليه إلا كفارة واحدة إجماعاً.

٣- من جامع في نهار رمضان، ولم يكفر ثم جامع في يوم آخر، ففيه قولان:

الأول: أن عليه لكل يوم كفارة، لأن كل يوم عبادة منفردة، فإذا وجبت الكفارة بإفساده لم تتداخل، وهو قول مالك والشافعي وجماعة.

والثاني: عليه كفارة واحدة ما لم يكفر عن الجماع الأول، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والأوزاعي والزهري، قياساً على الحدّ، والأول أرجح، والله أعلم.

• أمور لا تفسد الصيام:

١- أن يصبح يوم الصيام جنباً:

فمن نام -وهو صائم- فاحتلم لم يفسد صومه، بل يتمه إجماعاً^(٢)، وكذلك من أجنب ليلاً ثم أصبح صائماً، فصومه صحيح، ولا قضاء عليه عند الجمهور، لحديث عائشة وأم سلمة: «أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل ويصوم»^(٣).

٢- تقبيل الزوجة ومباشرتها إن أمن الإماء:

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم، وكان أملككم لإربه»^(٤).

وعنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبلني وهو صائم وأنا صائمة»^(٥).

قال ابن حزم (٢٠٨/٦): «وكانت عائشة إذ مات عليها السلام بنت ثمانى عشرة سنة، فظهر بطلان قول من فرق في ذلك بين الشيخ والشاب، وبطلان قول من

(١) «بداية المجتهد» (٤٥٣/١)، و«المغنى» (٣٤١/٣)، و«المجموع» (٦/٣٧٠).

(٢) «رد المحتار» (٩٨/٢)، و«القوانين الفقهية» (٨١).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٢٦)، ومسلم (١١٠٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٢٧)، ومسلم (١١٠٦).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٨٤)، وعبد الرزاق (٨٤١٠).

قال: إنها مكروهة، وصحَّ أنها حسنة مستحبة وسنة من السنن، وقربة من القرب إلى الله تعالى اقتداءً بالنبي ﷺ ووقوفًا عند فتياه بذلك» اهـ.

قلت: ولا يقال: إن جواز القبلة للصائم خاص بالنبي ﷺ لما جاء:

١- عن عمر بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله ﷺ: أيقبل الصائم؟ فقال له رسول الله ﷺ: «سَلْ هَذِهِ» لأم سلمة، فأخبرته أن رسول الله ﷺ يصنع ذلك، فقال: يا رسول الله، قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال له رسول الله ﷺ: «أما والله إنني لأتقاكم لله وأخشاكم له» (١).

٢- وعن جابر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: هشتت يوماً، فقبلت وأنا صائم، فجئت رسول الله ﷺ فقلت: لقد صنعت اليوم أمراً عظيماً، قال: «وما هو؟» قلت: قبلت وأنا صائم، قال: «أرأيت لو تميمضت من الماء؟» قلت: إذا لا يضر، قال: «فقيم؟» (٢).

والمباشرة - وهي مس بشرة الرجل لبشرة المرأة فيما دون الجماع - كالقبلة ولا فرق، وعن مسروق قال: سألت عائشة رضى الله عنها: ما يحل للرجل من امرأته صائماً؟ قالت: «كل شيء إلا الجماع» (٣).

وعن عمرو بن شرحبيل: «أن ابن مسعود كان يباشر امرأته بنصف النهار وهو صائم» (٤).

وعن عكرمة قال: «كان سعد بن مالك يفرك قبلها بيده وهو صائم» (٥).

قلت: قالصحيح أنه لا يكره أن يقبل أو يباشر، فإن قبل أو باشر فأمذى أو أمدت فلا شيء عليهما (٦)، فإن كان يعلم من نفسه أنه يمني بذلك لم يجز له، فإن فعل وأمنى أو أمنت هي فقد أفطر الذى أنزل المنى منهما وبطل صومه وعليه القضاء (٧).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٠٨)، وانظر «شرح النووى» (١٦٣/٣).

(٢) صحيح لغيره: أخرجه أبو داود (٢٣٨٢)، وأحمد (٥٢/١)، وعبد بن حميد فى «المنتخب» (٢١) وهو صحيح لغيره كما قال شيخنا حفظه الله.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٤٣٩).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٤٤٢)، وابن أبى شيبة (٦٣/٣).

(٥) صحيح لغيره: أخرجه عبد الرزاق (٨٤٤٤) وله شاهد عند ابن أبى شيبة (٦٣/٣).

(٦) «المجموع» (٣٢٣/٦)، وانظر «جامع أحكام النساء» (٣٦١/٢).

(٧) «الأم» (٨٦/٢)، و«المجموع» (٣٢٢/٦)، و«المبسوط» (٦٥/٣).

٣- الاغتسال، والصب على الرأس للتبرّد:

لما تقدم قريباً: «أن النبي ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم».

وعن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: «لقد رأيت رسول الله ﷺ بالعرج يصب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر»^(١).

٤- المضمضة والاستنشاق من غير مبالغة:

فعن لقيط بن صبرة قال: قال رسول الله ﷺ: «... وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»^(٢).

فلا بأس بالمضمضة للصائم ولو في غير وضوء أو غسل، ولا يفسد صومه البلل الذي يبقى في الفم بعد المضمضة، إذا ابتلعه مع الريق، لأنه لا يمكن التحرز عنه^(٣).

فإن تضمض أو استنشق فسبق الماء إلى حلقه من غير قصد ولا إسراف فلا شيء عليه في أصح قولی العلماء، وبه قال الأوزاعي وإسحاق والشافعي في أحد قوليه، خلافاً لقول أبي حنيفة ومالك بأنه يفطر.

٥- تذوق الطعام للحاجة ما لم يصل إلى الجوف:

فعن ابن عباس قال: «لا بأس أن يذوق الخل أو الشيء، ما لم يدخل حلقه وهو صائم»^(٤).

وقال شيخ الإسلام: «... وذوق الطعام يكره لغير حاجة، لكن لا يفطره، وأما للحاجة فهو كالمضمضة» اهـ^(٥).

وفي معنى التذوق: مضغ الطعام للحاجة، فعن يونس عن الحسن قال: «رأيت يعض للصبي طعاماً - وهو صائم - يعضه ثم يخرج من فيه، يضعه في فم الصبي»^(٦).

(١) صححه الألباني: أخرجه أبو داود (٢٣٤٨).

(٢) صحيح: تقدم في الطهارة.

(٣) «رد المحتار» (٩٨/٢).

(٤) حسن لغيره: أخرجه ابن أبي شيبة (٤٧/٣)، وله شاهد عند البخاري (١٥٣/٤) معلقاً، والبيهقي (٢٦١/٤).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٥/٢٦٦)، وانظر «المبسوط» (٩٣/٣).

(٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٥١٢)، وله شاهد عند ابن أبي شيبة (٤٧/٣).

● **فائدة:** يكره للصائم مضغ العلك (اللبان) الشديد إذا لم يتحلب منه شيء يدخل إلى الجوف ولم يكن له طعم يوجد في الحلق، لأنه يجفف الفم ويعطش، فإذا كان يتحلب منه ما يدخل إلى الجوف، فإنه يفطر عند الجمهور^(١).

٦- الحجامه^(٢)، والتبرع بالدم، لمن لم يخش الضعف:

صح عن النبي ﷺ - من عدة طرق - أنه قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٣). وثبت عن ابن عباس رضيهما: «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم»^(٤).

● فذهب أحمد وابن سيرين وعطاء والأوزاعي وإسحاق وابن المنذر وابن خزيمة، واختاره ابن تيمية أن المحتجم يفطر بالحجامه وهو قول علي وأبي هريرة وعائشة، وحجة هذا المذهب^(٥):

١- حديث «أفطر الحاجم والمحجوم».

٢- تضعيف الإمام أحمد لحديث ابن عباس المتقدم، وهو في البخارى؟!.

٣- قالوا: وعلى فرض صحته فهو منسوخ.

وزاد ابن تيمية - عن الحنابلة - أن الحاجم كذلك يفطر إذا مصَّ القارورة.

وذهب الجمهور: أبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم إلى أن الحجامه لا يفطر بها الحاجم ولا المحجوم، وبه قال ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأنس وأبو سعيد الخدري وطائفة من السلف، وحجتهم^(٦)!

١- أن حديث عباس ثابت صحيح، وأجابوا عن تضعيف الإمام أحمد، أن مهنا قال:

سألت أحمد عن هذا الحديث فقال ليس فيه «صائم» إنما هو «محرم» ثم ساقه من طرق عن ابن عباس لكن ليس فيها طريق أيوب التي في البخارى، قال الحافظ: «فالحديث صحيح لا مرية فيه» اهـ.

(١) «الغنى» (١٠٩/٣)، و«المجموع» (٣٥٣/٦)، و«فتح البارى» (٤/١٦٠).

(٢) الحجامه:

(٣) صحيح بطرقه: أخرجه الترمذى (٧٧٤)، وأبو داود (٢٣٦٧) وغيرهما، وانظر «الإرواء» (٩٣١).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٣٩)، وأبو داود (٢٣٧٢)، والترمذى (٧٧٦).

(٥) «الإنصاف» (٣/٣٠٢)، و«الفروع» (٣/٤٨)، و«مجموع الفتاوى» (٢٥٠/٢٥٥).

(٦) «المبسوط» (٣/٥٦)، و«القوانين الفقهية» (١٠٥)، و«المجموع» (٦/٣٤٩)، و«فتح البارى» (٤/٢٠٩).

٢- قالوا: إن حديث «أفطر الحاجم والمحجوم» هو المنسوخ، وأطال النووي الكلام على ذلك، وبهذا قال الشافعي والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم.

٣- ضعفوا حديث «أفطر الحاجم والمحجوم».

قلت:

والحق أنه ليس على دعوى النسخ من الفريقين برهان لاسيما مع الجهل بالتاريخ، ثم إن الحديثين صحيحان لا مطعن في واحد منهما، فهاهنا مسلكان يجب المصير إلى واحد منهما:

(أ) إما أن يقال إن إفطار الحاجم والمحجوم منسوخ بحديث آخر وهو حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «أرخص النبي ﷺ في الحجامة للصائم»^(١)

قال ابن حزم (٢٠٤/٦): وإسناده صحيح، فوجب الأخذ به، لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة، فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حاجماً أو محجوماً. اهـ.

(ب) وإما أن يقال النهي عن احتجام الصائم ليس على التحريم، فيحمل حديث «أفطر الحاجم والمحجوم» على المجاز بمعنى أنه سيأول أمرهما إلى الفطر ويؤيد هذا ما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ: «نهى عن الحجامة والمواصلة - ولم يحرمهما - إبقاء على أصحابه...»^(٢) فدل على أنه إنما كره ذلك في حق من كان يضعف به ويؤكد حديث ثابت أنه قال لأنس بن مالك: أكنتم تكرهون الحجامة للصائم على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: «لا، إلا من أجل الضعف»^(٣).

قلت: وهذا هو الأولى بالقبول فيترجح مذهب الجمهور بأن الحجامة لا تفطر، لكنها تكره في حق من كان سيضعف بها، وتحرم إذا بلغ به الضعف إلى أن تكون سبباً في إفطاره ويدخل في معنى الحجامة التسرع بالدم، فيقال فيه ما تقدم، والله أعلم.

(١) صحيح لغيره: أخرجه النسائي في «الكبرى» (٣٢٤١)، والدارقطني (١٨٢/٢)، والبيهقي (٢٦٤/٤)، وانظر «الإرواء» (٧٤/٤).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٧٤)، وعبد الرزاق (٧٥٣٥) وجهالة الصحابي لا تضر.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٠).

٧- ١٠- الاكتحال (١) والحقنة (٢) والقطرة (٣) وشُم الطيب:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الكحل والحقنة، وما يقطر في إحليله، ومداواة المأمومة والجائفة» (٤) فهذا مما تنازع فيه أهل العلم، فمنهم من لم يفطر بشيء من ذلك، ومنهم من فطر بالجميع إلا بالكحل، ومنهم من فطر بالجميع إلا بالتقطير، ومنهم من لا يفطر بالكحل ولا بالتقطير، ويفطر بما سوى ذلك.

والأظهر: أن لا يفطر بشيء من ذلك، فإن الصيام من دين الإسلام الذي يحتاج إلى معرفته الخاص العام، فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام، ويفسد بها، لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة، وبلغوه الأمة، كما بلغوا سائر شرعه، فلما لم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي ﷺ في ذلك لا حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مرسلأ، علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك، والحديث الذي ورد في الكحل ضعيف (٥) (٦) اهـ.

وقال (٧): «فمعلوم أن الكحل ونحوه مما تعم به البلوى كما تعم بالدهن والاغتسال والبخور والطيب، فلو كان هذا مما يفطر لبيته ﷺ كما بين الإفطار بغيره، فلما لم يبين ذلك علم أنه من جنس الطيب والبخور والدهن، والبخور قد يتصاعد إلى الأنف، ويدخل الدماغ، وينعقد أجساماً، والدهن يشربه البدن

(١) مذهب الحنفية والشافعية وبعض المالكية أن الكحل لا يفطر سواء وجد طعمه في الحلق أم لا، وهذا مروى عن ابن عمر وأنس وابن أبي أوفى من الصحابة، ومذهب مالك وأحمد أنه يفطر إذا وصل الحلق، انظر: «الهداية» (١/١٢٦)، و«المجموع» (٦/٣٤٨)، و«القوانين» (١٠٤)، و«الإنصاف» (٣/٢٩٩).

(٢) المراد بالحقنة هنا الشرجية، ومذهب الجمهور أنها تفطر، ومذهب داود والحسن بن صالح وقول عند المالكية أنها لا تفطر، انظر: «الهداية» (١/١٢٥)، و«المجموع» (٦/٣٢٠)، و«القوانين» (١٠٤)، و«الإنصاف» (٣/٢٩٩).

(٣) مذهب الحنفية وظاهر كلام الشافعية أن التقطير لا يفطر، ومذهب المالكية والحنابلة إلى أنه يفطر إن وصل إلى الحلق، وانظر: «الفتاوى الهندية» (١/٢٠٣)، و«القوانين» (٨٠)، والمراجع السابقة.

(٤) المأمومة هي الجراحة التي تصل إلى الدماغ، والجائفة هي الجراحة التي تصل إلى الجوف.

(٥) هو حديث: «أن النبي ﷺ أمر بالإثمد المروح عند النوم، وقال: ليقته الصائم» وهو منكر أخرجه أبو داود (٢٣٧٧).

(٦) مجموع الفتاوى (٢٥/٢٣٣-٢٣٤).

(٧) «مجموع الفتاوى» (٢٥/٢٤٢).

ويدخل إلى داخله ويتقوى به الإنسان، وكذلك يتقوى بالطيب قوة جيدة، فلما لم ينه الصائم عن ذلك دل على جواز تطيبه وتبخيره وأدهانه، وكذلك اكتحاله، وقد كان المسلمون في عهده ﷺ يجرح أحدهم إما في الجهاد، وإما في غيره، مأمومة وجائفة، فلو كان هذا يفطر لبين ذلك».

وقال -رحمه الله^(١)-: «والذين قالوا: إن هذه الأمور تفطر... لم يكن معهم حجة عن النبي ﷺ، وإنما ذكروا ذلك بما رأوه من القياس، فأقوى ما احتجوا به قوله: «وبالغ في الاستشاق إلا أن تكون صائماً»^(٢).

قال^(٣): «وهو قياس ضعيف، وذلك لأن من نشق الماء بمنخره ينزل الماء إلى حلقه وإلى جوفه، فحصل بذلك ما يحصل للشارب بفمه ويغذى بدنه من ذلك الماء، ويزول العطش، ويطبخ الطعام في معدته كما يحصل بشرب الماء، فلو لم يرد النص بذلك لعلم بالعقل أن هذا من جنس الشرب فإنهما لا يفترقان إلا في دخول الماء من الفم، وذلك غير معتبر، بل دخول الماء إلى الفم وحده لا يفطر، فليس هو مفطراً، ولا جزءاً من المفطر لعدم تأثيره، بل هو طريق إلى المفطر، وليس كذلك الكحل والحقنة ومداواة الجائفة والمأمومة، فإن الكحل لا يغذى البتة، ولا يدخل أحد كحلاً إلى جوفه لا من أنفه ولا فمه، وكذلك الحقنة [يعنى الشرجية] لا تغذى، بل تستفرغ ما في البدن كما لو شم شيئاً من المسهلات أو فزع فزغاً أوجب استطلاق جوفه، وهى لا تصل إلى المعدة.

والدواء الذى يصل إلى المعدة فى مداواة الجائفة والمأمومة لا يشبه ما يصل إليها من غذائه...» اهـ.

وقد أطل -رحمه الله- الكلام فى إبطال هذا القياس، والذى يتحصل:
- أن النص قد أثبت الفطر بالأكل والشرب وهذه الأمور لا تسمى أكلاً ولا شرباً ولا يقصد بها أكل أو شرب، وعليه فإن الحقن المعروف والإبر بأنواعها لا تفطر إلا أن تكون للتغذى فموضع نظر.
- أن ما يحصل به ما يحصل بالأكل والشرب يلحق به.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٥/٢٣٥)، وانظر «المحلى» (٦/٢١٥).

(٢) صحيح: سبق تخريجه.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٥/٢٤٤).

- أن العلة في التفطير بالأكل والشرب قد لا تكون مجرد التغذية، بل قد تكون مركبة من التغذية والتلذذ بالأكل والشرب، وقد يدل على هذا أن المريض الذي يغذى عن طريق الحقن لمدة أيام يكون في شدة الشوق إلى الطعام^(١)، فإذا كان كذلك فإن الحقن جميعها لا تفطر وإن كانت للتغذية، والله أعلم.

١١- السواك:

السواك مندوب إليه شرعاً - كما تقدم - ولم يرد نص بمنعه للصائم، بل قد وردت أحاديث بعضها يثبت مشروعيتها الاستياك للصائم وأخرى تحض عليه في الصيام، لكنها ضعيفة لا تثبت فالأصل إباحة السواك ولو كان مفطراً لبينه النبي ﷺ ولنقله أصحابه مع عموم البلوى.

وقد اتفق الفقهاء على جواز السواك للصائم، إلا أن الشافعية والحنابلة استحبوا ترك السواك للصائم بعد الزوال، للإبقاء على رائحة الخلوف التي هي أطيب عند الله من ريح المسك.

قلت: والأظهر أنه لا بأس بالسواك في كل وقت، والله أعلم.

• فائدة: هل يجوز استعمال معجون الأسنان للصائم؟

بناء على ما تقدم فإنه يجوز استعمال الفرشاة والمعجون للصائم إذا أمن نفوذه إلى الخلق، والأولى تركه نهاراً وفعله بالليل، والله أعلم.

١٢- ابتلاع النخامة:

النخامة: هي ما يخرج من الخيشوم عند التنحنح، أو البلغم الصاعد من الصدر. ومذهب الحنفية والمعتد عند المالكية ورواية عن أحمد أن النخامة لا تفطر، لأن ابتلاعها في الفم غير واصل من خارج، فأشبهه الريق^(٢).

وعند الشافعية والحنابلة يجوز ابتلاعها ما لم تصل إلى الفم، فإن وصلت فمه فابتلعها أفطر^(٣).

قلت: الأظهر أنه لا حرج في ابتلاعها ولو كانت في فمه ما لم تفحش، أو يقصد الأكل أو الشرب.

(١) أفاده العلامة ابن عثيمين - رحمه الله - كما في «المتع» (٣٨١/٦).

(٢) «رد المحتار» (١٠١/٢)، و«المغني» (٤٣/٢)، و«جواهر الإكليل» (١٤٩/١).

(٣) «روضة الطالبين» (٣٦٠/٢)، و«كشاف القناع» (٣٢٩/٢).

١٣- ابتلاع ما لا يحترز منه، مثل:

(أ) ما يعلق بالأسنان من بقايا الطعام: إذا كان يسيراً لأنه تبع للريق ولا يمكن الاحتراز منه، بشرط أن لا يقصد ابتلاعه، أو يعجز عن تمييزه ومجّه^(١).

(ب) الدم اليسير من اللثة والأسنان: فلو دميت لثته فدخل ريقه حلقه مخلوطاً بالدم ولم يصل إلى جوفه لا يفطر عند الحنفية لأنه لا يحترز منه إلا أن يغلب الدم على الريق فيفطر به عندهم.

وعند الشافعية والحنابلة: يفطر بابتلاع الريق المختلط بالدم، والدم نجس - عندهم - لا يجوز ابتلاعه وإذا لم يتحقق أنه بلغ شيئاً نجساً لا يفطر، إذ لا فطر ببلع ريقه الذي لم تخلطه النجاسة!!^(٢) قلت: الأظهر أنه لا يجوز له أن يتعمد بلع الدم لأنه محرم، فإن غلب عليه بلعه أو شقَّ عليه التحرز من بلعه، أو لم يعلم به لم يفطر.

(ح) غبار الطريق والطحين ونحو ذلك: مما لا يمكن الاحتراز منه.

١٤، ١٥، ١٦- الأكل والشرب والجماع ناسياً.

١٧- القيء غير المتعمد:

وقد تقدمت الأدلة على عدم فساد الصيام بهذه الأمور قريباً.

المفطرون وأحكامهم

المفطرون في رمضان على ثلاثة أقسام^(٣):

(أ) قسم يجوز له الفطر والصوم.

(ب) قسم يجب عليه الفطر.

(ح) قسم لا يجوز له الفطر.

[أ] من يجوز لهم الفطر والصوم:

[١] المريض:

المرض هو: كل ما خرج به الإنسان عن حد الصحة من علة^(٤).

(١) «رد المحتار» (٩٨/٢، ١١٢)، و«كشف القناع» (٣٢/٢)، و«روضة الطالبين» (٣٦١/٢)، و«القوانين» (٨٠).

(٢) «رد المحتار» (٩٨/٢)، و«الروضة» (٣٥٩/٢)، و«كشف القناع» (٣٢٩/٢).

(٣) «بداية المجتهد» (٤٣٨/١).

(٤) «المصباح المنير» مادة (مرض).

وقد أجمع العلماء على إباحة الفطر للمريض في الجملة^(١)، ثم إذا برئ قضاءه والأصل فيه قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢). وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «لما نزلت هذه الآية ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^(٣). كان من أراد أن يفطر، يفطر ويفتدي، حتى أنزلت الآية التي بعدها»^(٤) يعني قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٥).

• وللمريض ثلاث حالات^(٦):

- ١- أن يكون مرضه يسيراً لا يتأثر بالصوم ولا يكون الفطر أرفق به، كالزكام اليسير، أو الصداع اليسير أو وجع الضرس ونحوه، فهذا لا يجوز له أن يفطر.
- ٢- أن يزيد مرضه أو يتأخر برؤه ويشق عليه الصوم لكن لا يضره، فهذا يستحب له الفطر ويكره له الصوم.
- ٣- أن يشق عليه الصوم ويتسبب في ضرر قد يفضي إلى الهلاك، فهذا يحرم عليه الصوم أصلاً، لقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٧).

• هل يفطر الصحيح الذي يخشى المرض بالصيام^(٨):

يُباح للصحيح الذي يخشى المرض بالصيام أن يفطر، لأنه كالمرريض الذي يخاف زيادة مرضه أو إبطاء برئه بالصوم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٩). وقال سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(١٠).

-
- (١) «المغنى» مع الشرح (١٦/٣).
 - (٢) سورة البقرة: ١٨٥.
 - (٣) سورة البقرة: ١٨٤.
 - (٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٥٠٧)، ومسلم (١١٤٥).
 - (٥) سورة البقرة: ١٨٥.
 - (٦) أفاده في «الشرح المتع» (٦/٣٥٢، ٣٥٣)، وانظر: «المجموع» (٦/٢٥٨)، و«المغنى» (١٦/٣)، و«القوانين الفقهية» (٨٢).
 - (٧) سورة النساء: ٢٩.
 - (٨) «المغنى» (٣/٣٦٤ - الغد)، و«المحلى» (٦/٢٢٨).
 - (٩) سورة النساء: ٢٩.
 - (١٠) سورة البقرة: ١٨٥.

وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (١).
وقال ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم» (٢).

[٢] المسافر:

يُشْرَعُ لِلْمَسَافِرِ -سَفَرًا يُقْصَرُ فِيهِ- أَنْ يَفْطُرَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (٣).

• إِذَا صَامَ الْمَسَافِرُ صَحَّ صَوْمُهُ:

ذهب جماهير الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة إلى أن الصوم في السفر صحيح مجزئ، وروى عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر رض الله عنهم -وهو مذهب ابن حزم- أنه غير صحيح ويجب القضاء على المسافر إن صام في سفره، وروى القول بكراهته، ومذهب الجماهير أقوى، كما سيأتي.

• هَلِ الْأَفْضَلُ لِلْمَسَافِرِ الصُّومُ أَوْ الْفِطْرَةُ

اختلف أهل العلم في ذلك، والتحقيق في المسألة، وهو الذي تجتمع عليه النصوص أن يقال:

• إِنْ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

١- أن يشق عليه الصوم أو يعوقه عن فعل خير: فالفطر في حقه أولى، ومن هذا ما في حديث جابر قال: كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى رجلاً ورعاً قد ظلل عليه فقال: «ما هذا؟» قالوا: صائم، فقال: «ليس من البر الصوم في السفر» (٤).

وحديث أنس قال: كنا مع رسول الله ﷺ في السفر فمنا الصائم ومنا المفطر، قال: فتنلنا منزلاً في يوم حار، أكثرنا ظلاً صاحب الكساء، ومنا من يتقى الشمس بيده قال: فسقط الصوأم وقام المفطرون، فضربوا الأبنية وسقوا الركاب فقال رسول الله ﷺ: «ذهب المفطرون اليوم بالأجر» (٥).

(١) سورة الحج: ٧٨.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

(٣) سورة البقرة: ١٨٥.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٦)، ومسلم (١١١٥).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١١١٩).

وفى حديث أبى سعيد الخدرى أن النبى ﷺ قال لأصحابه - وكانوا فى غزوة - : «إنكم مصبحو العدو غدًا والفطر أقوى لكم» (١).

٢- أن لا يشق عليه الصيام ولا يعوقه عن فعل الخير، فالأولى له الصيام، لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (٢).

وعن أبى الدرداء قال: «خرجنا مع النبى ﷺ فى بعض أسفاره فى يوم حار، حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر، وما فىنا صائم إلا ما كان من النبى ﷺ وابن رواحة» (٣).

وعن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبى ﷺ: أأصوم فى السفر؟ - وكان كثير الصيام - فقال: «إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر» (٤).

ولأن الصوم - إذا لم يكن فيه مشقة - أسرع فى إبراء الذمة، وأسهل على المكلف غالبًا أن يصوم مع الناس من أن يقضى والناس مفطرون.

٣- أن يشق عليه الصوم مشقة شديدة غير محتملة قد تفضى إلى الهلاك، فهنا يجب الفطر ويحرم الصوم، كما فى حديث جابر: أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة فسار حتى بلغ كراع الغميم، وصار الناس، ثم دعا بقدح من ماء، فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، قيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: «أولئك العصاة، أولئك العصاة» (٥).

• وقت جواز الفطر للمسافر:

فى وقت جواز الفطر للمسافر أحوال:

الأولى: أن يبدأ السفر قبل الفجر، أو يطلع عليه الفجر وهو مسافر، وينوى الفطر، فيجوز له الفطر إجماعًا، لأنه متصف بالسفر عند وجود سبب الوجوب (٦).

الثانية: أن ينشئ السفر بعد الفجر (أثناء النهار):

فذهب الجمهور (أبو حنيفة ومالك والشافعى ورواية عن أحمد) إلى أنه لا

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٢٠).

(٢) سورة البقرة: ١٨٤.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٤٥)، ومسلم (١١٢٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٤٣)، ومسلم (١١٢١).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١١١٤)، ونحوه فى البخارى (١٩٤٨) عن ابن عباس.

(٦) «القوانين الفقهية» لابن جزى (٨٢).

يباح له الفطر ذلك اليوم، ووجه ذلك: أن الصوم عبادة تختلف بالحضر والسفر، فإذا اجتمعا فيها غلب حكم الحضر كالصلاة^(١).

وذهب أحمد وإسحاق والحسن - وهو اختيار ابن تيمية، وهو الراجح في المسألة - إلى جواز الفطر في ذلك اليوم^(٢)، لعموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٣). ولحديث جابر المتقدم قريباً في خروج النبي ﷺ إلى مكة عام الفتح، وفيه: «... فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون إليه»^(٤).

ونحوه حديث ابن عباس ففيه: «... ثم دعا بماء فرفعه إلى يده ليراه الناس فأفطر حتى قدم مكة، وذلك في رمضان...»^(٥).

ويؤيد هذا المذهب كذلك حديث محمد بن كعب قال: «أتيت - في رمضان - أنس بن مالك، وهو يريد سفرًا، وقد رحلت له راحلته، ولبس ثياب السفر فدعا بطعام فأكل، فقلت له: سنة؟ فقال: سنة، ثم ركب»^(٦).

وعن عبيد بن جبير قال: «ركبت مع أبي بصرة الغفاري في سفينة من الفسطاط في رمضان، فدفع ثم قرب غداؤه، ثم قال: اقرب، فقلت: ألسنت بين البيوت؟ فقال أبو بصرة: أرغبت عن سنة رسول الله ﷺ؟»^(٧).

• **تنبيه:** في الحديثين الأخيرين دليل على أن للمسافر أن يفطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد السفر منه، قال ابن العربي: وأما حديث أنس فصحيح يقتضى جواز الفطر مع أهبة السفر، وهذا هو الحق^(٨) اهـ.

وقد منع الجمهور من الفطر قبل مغادرة بلده، لأنه قبل المغادرة لا يكون على سفر بل هو نائم للسفر، لكن...

(١) «حاشية ابن عابدين» (٢/٤٣١)، و«القوانين» (١٠٦)، و«المجموع» (٦/٢٦١).

(٢) «الإنصاف» (٣/٢٨٩)، و«مجموع الفتاوى» (٢٥/٢١٢).

(٣) سورة البقرة: ١٨٥.

(٤) صحيح: تقدم قريباً.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٨).

(٦) صححه الألباني: أخرجه الترمذي (٧٩٩)، والبيهقي (٤/٢٤٧)، والدارقطني (٢/١٨٧)، والضياء في «المختارة» (٢٦٠٢) وغيرهم، وللعلامة الألباني رسالة في تصحيحه فلتراجع.

(٧) أخرجه أبو داود (٢٤١٢)، وأحمد (٦/٣٩٨)، والدارمي (١٧١٣)، والبيهقي (٤/٢٤٦) وانظر الرسالة المشار إليها قبله.

(٨) «نيل الأوطار» (٤/٢٧١).

الثالثة: أن ينوى الصوم - وهو مسافر - ثم يبدو له أن يفطر: فيجوز له الفطر - إذا بدا له ذلك - للأدلة المتقدمة في الحالة الثانية، وبه قال الجمهور خلافاً للمالكية والحنفية (١).

• انقطاع رخصة الفطر للمسافر:

تسقط رخصة الفطر للمسافر بأمرين:

[١] إذا نوى الإقامة مطلقاً، أو مدة الإقامة (٢):

عن ابن عباس «أن النبي ﷺ غزا غزوة الفتح في رمضان وصام، حتى إذا بلغ الكديد الماء الذي بين قديد عسفان، فلم يزل مفطراً حتى انسلخ الشهر» (٣).

ومعلوم أن الفتح كان لعشر بقين من رمضان، فعلم أن النبي ﷺ أفطر بمكة عشرة أيام أو أحد عشر على اختلاف الروايات، ولا شك أن فطره في هذه المدة لا ينفي الفطر فيما زاد عليها.

فالحاصل أن من نوى الإقامة في بلدة إقامة مطلقة فإنه يصوم ولا يفطر، وإن لم ينو الإقامة لكن أقام لقضاء حاجة له بلا نية الإقامة ولا يدرى متى تنتضي فله أن يفطر والله أعلم.

[٢] إذا عاد إلى بلده:

فإذا عاد إلى محل إقامته ليلاً، فإن كان الغد من رمضان وجب عليه الصوم بلا خلاف، أما لو قدم في النهار، فهل يمسك بقية يومه؟ فيه قولان، والأظهر أنه لا يلزمه الإمساك بل يبقى على فطرة وهذا مذهب الشافعي ومالك وصح عن ابن مسعود أنه قال: «من أكل أول النهار فليأكل آخره» (٤)، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يمسك بقية اليوم، قياساً على من يطراً عليه في يوم الشك، وفيه نظر، لأن ذاك أكل لموضع الجهل، وهذا أكل لسبب مبيح (٥).

(١) «المغنى» (١٩/٣)، و«المجموع» (٢٦٠/٦)، و«القوانين» (٨٢)، «ورد المختار» (١٢٢/٢).

(٢) مدة الإقامة التي يفطر فيها عند المالكية والشافعية: أربعة أيام، وعند الحنابلة أكثر من أربعة أيام، وعند الحنفية خمسة عشر يوماً؟! وهذه تحديدات ليس عليها دليل وانظر «المحلى» (٢٤٤/٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٢٧٥).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٤٣).

(٥) «بداية المجتهد» (٤٤١/١-٤٤٢).

ويتفرّع على هذا فائدة وهى:

إذا قدم المسافر أثناء النهار - من رمضان - وهو مفطر، فوجد امرأته قد طهرت فى أثناء النهار من حيض أو نفاس، أو برأت من مرض وهى مفطرة فله أن يجامعها ولا كفارة عليه^(١).

مسألة: رجل لم يصبر - يوماً - عن جماع زوجته، فهل له أن يسافر بها حتى يفطر ويجامعها؟ الظاهر أنه لا بأس بذلك، والله أعلم.

[٤ ، ٣] الشيخ الكبير، والمرأة العجوز، والمريض الذى لا يُرجى برؤه:

أجمع العلماء على أن الشيخ والعجوز والعاجزين عن الصوم، يجوز لهما الفطر ولا قضاء عليهما، ثم اختلفوا فيما عليهما إذا أفطرا، فقال الجمهور: يطعمان عن كل يوم مسكيناً، وقال مالك: ليس عليهما إطعام إلا أنه استحبه^(٢) وقول الجمهور أقوى.

والأصل فى هذا قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^(٣). وعن عطاء أنه سمع ابن عباس يقرأ هذه الآية فقال ابن عباس: «ليست بمنسوخة، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما، فليطعما مكان كل يوم مسكيناً»^(٤)، وجمهور الصحابة - ومنهم ابن عباس على التحقيق كما سيأتى - يرون أنها منسوخة فعن سلمة بن الأكوع قال: «لما نزلت ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ كان من أراد أن يفطر ويفتدى حتى نزلت الآية التى بعدها فنسختها»^(٥).

وعلى القول بنسخها، فالآية فى محل الاستدلال أيضاً، لأنها إن وردت فى الشيخ الفانى - كما ذهب إليه بعض السلف - وإن وردت للتخيس فكذلك، لأن النسخ إنما يثبت فى حق القادر على الصوم، فبقى الشيخ الفانى على حاله كما كان^(٦).

(١) «المجموع» (٢٦٨/٦)، وهو قول الشافعى فى «الأم» (٦٢/٢)، ومالك فى «المدونة» (١٨٤/١).

(٢) «القوانين الفقهية» (٨٢)، و«المجموع» (٢٥٨/٦)، و«المغنى» (٧٩/٣)، و«كشاف القناع» (٣٠٩/٢)، و«بداية المجتهد» (٤٤٧/١).

(٣) سورة البقرة: ١٨٤.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٤٥٠٥) لكن قرأها ابن عباس (وعلى الذين يطوقونه) وهى شاذة وانظر تفسير الطبرى (٤٣٨/٣).

(٥) أخرجه البخارى (٤٥٠٧).

(٦) «العناية على الهداية» (٢٢٧/٢) - مع فتح القدير.

ثم إن وضع الصوم عن الشيخ والعجوز هو الموافق للعمومات القاضية برفع الحرج.

والمرضى الذى لا يرجى برؤه فى حكم الكبير^(١).

[٦، ٥] الحامل والمرضع:

إذا خافت الحامل على الجنين، أو خافت المرضع على رضيعها قلة اللبن أو ضيعته ونحو ذلك بالصوم، فلا خلاف فى أنه يجوز لهما الفطر، لقول النبى ﷺ: «إن الله عز وجل وضع عن المسافر شطر الصلاة، وعن المسافر والحامل والمرضع الصوم»^(٢).

لكن اختلف العلماء فيما يجب عليها إذا أفطرتا على خمسة أقوال:

الأول: عليهما القضاء والإطعام عن كل يوم مسكيناً: وبه قال مالك والشافعى وأحمد^(٣) وعند الشافعية والحنابلة أنهما إذا أفطرتا خوفاً على نفسيهما فعليهما القضاء فقط!!

الثانى: عليهما القضاء فقط: وهو مذهب الأوزاعى والثورى وأبى حنيفة وأصحابه وأبى ثور وأبى عبيد^(٤)، وهؤلاء اعتبروا دلالة اقتران المسافر بالحامل والمرضع فى الحديث المتقدم، أو قاسوا الحامل والمرضع على المريض أو المسافر. وقد أورد على هذا القول أن المسافر إنما لزمه القضاء بنص خارج عن الحديث وهو قوله تعالى ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ...﴾^(٥). أما الحامل والمرضع فلا دليل على إيجاب القضاء عليهما، ثم بإمعان النظر فى الحديث نرى أن المسافر إذا قصر الصلاة فى السفر لا يطالب -بعد رجوعه- بإتمام ما كان قصره من ركعات، فليقل كذلك: إن الحامل والمرضع لا يلزمان بقضاء ما أفطرتاه!!^(٦).

الثالث: عليهما الإطعام فقط دون القضاء: وهو عكس السابق، وبه قال ابن عباس وابن عمر، وهو مذهب إسحاق، وهو اختيار العلامة الألبانى، رحمهم الله.

(١) «رد المحتار» (١١٩/٢)، و«المجموع» (٢٥٨/٦)، و«الروض المربع» (١٣٨/١).

(٢) حسن: أخرجه أحمد (٣٤٧/٤)، وعبد بن حميد «المنتخب» (٤٣٠) وحسنه شيخنا هناك.

(٣) نقله الترمذى عنهم (٤٠٢/٣-التحفة) وانظر المصادر السابقة.

(٤) «بداية المجتهد» (٤٤٦/١)، و«جامع أحكام النساء» (٣٩٤/٢).

(٥) سورة البقرة: ١٨٥.

(٦) «جامع أحكام النساء» (٣٩٥/٢).

فعن ابن عباس قال: «رخص للشيخ الكبير، والعجوز الكبيرة في ذلك، وهما يطيقان الصوم، يفطران إن شاء، ويطعمان كل يوم مسكيناً، ولا قضاء عليهما، ثم نسخ ذلك في هذه الآية: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(١) وثبت للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة إذا كانا لا يطيقان الصوم، والحبلئ والمرضع إذا خافتا، وأطعمتا كل يوم مسكيناً»^(٢).

وفى قوله: «ثبت» إشعار بأن هذا الحكم في حق من لا يطيق الصوم كان مشروعاً كما كان مشروعاً في حق من يطيق الصوم، فنسخ هذا، واستمر الآخر، وكل من شرعته واستمراره إنما عرفه ابن عباس من السنة، وليس من القرآن^(٣).

ويؤيد هذا أن ابن عباس أثبت هذا الحكم للحبلئ والمرضع إذا خافتا، ومن الظاهر جداً أنهما ليستا كالشيخ والشيخة في عدم الاستطاعة، بل إنهما مستطيعتان، ولذا كان يأمر وليدة له حبلئ أن تفطر ويقول: «أنت بمنزلة الكبير الذي لا يطيق الصيام فأفطري وأطعمي عن كل يوم نصف صاع من خنطة»^(٤).

فمن أين أعطاهما ابن عباس هذا الحكم مع تصريحه بأن الآية منسوخة؟! ذلك من السنة بلا ريب.

وعن نافع قال: «كانت بنت لابن عمر تحت رجل من قریش، وكانت حاملاً، فأصابها عطش في رمضان، فأمرها ابن عمر أن تفطر وتطعم عن كل يوم مسكيناً»^(٥).
الرابع: القضاء على الحامل، والقضاء والإطعام على المرضع: وبه قال مالك، وهو قول عند الشافعية^(٦).

الخامس: ليس عليهما قضاء ولا إطعام: وهو مذهب ابن حزم^(٧) قال: وإذا سقط الصوم، فإيجاب القضاء عليهما شرع لم يأذن الله تعالى به، ولم يوجب الله

(١) سورة البقرة: ١٨٥.

(٢) صحيح: أخرجه ابن الجارود (٣٨١)، والبيهقي (٢٣٠/٤)، وانظر «الإرواء» (١٨/٤).

(٣) أفاده الألباني - رحمه الله - في «الإرواء» (٢٤/٤) فعليه عن ابن عباس أن الآية منسوخة كما جزم به ابن حزم (٢٦٤/٦)، ولا تعارض بينه وبين قول ابن عباس في رواية البخاري «ليست منسوخة».

(٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٦٧)، والدارقطني (٢٠٦/٢) وصححه.

(٥) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني (٢٠٧/٢)، وانظر «الإرواء» (٢٠/٤).

(٦) «المحلى» (٢٦٥/٦)، و«بداية المجتهد» (٤٤٦/١)، و«المجموع» (٢٧٣/٦).

(٧) «المحلى» (٢٦٣/٦).

تعالى القضاء إلا على المريض والمسافر والحائض والنفساء ومتعمد القىء... وأما تكليفهم إطعاماً.. فلا يجوز لأحد إيجاب غرامه لم يأت بها نص ولا إجماع... اهـ.

قلت: وأرجح هذه الأقوال أنهما تفرطان وتطعمان عن كل يوم مسكيناً، ولا قضاء عليهما وهو قول ابن عباس وابن عمر ولا يُعلم لهما مخالف من الصحابة، ثم إن حديث ابن عباس له حكم الرفع لأنه حديث صحابي جاء في تفسير يتعلق بسبب نزول الآية، فهذا حديث مسند كما تقرر في علم المصطلح^(١) والله أعلم.

[ب] من يجب عليه الفطر وعليه القضاء:

١، ٢- الحائض والنفساء:

أجمع العلماء على أن الحائض والنفساء لا يصح صومهما، ولا يجب عليهما، ويحرّم عليهما، ويجب عليهما -بعد الطهر- قضاؤه^(٢).

فعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «أليس إذا حاضت لم تصلّ ولم تصم؟ فذلك نقصان دينها»^(٣).

وعن عائشة قالت: «كنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة»^(٤).

مسائل تتعلق بالحائض والصيام^(٥)

● إذا طهرت أثناء النهار: فإنها تتمادى في فطرها، فتأكل وتشرب وإن قدم زوجها من سفر وهو مفطر فله أن يجامعها، وليس لها أن تمسك بقية اليوم بنية الصيام.

● إذا طهرت قبل الفجر: ونوت الصيام صح صومها وإن أخرت الغسل لما بعد الفجر، وهذا قول الجمهور.

(١) انظر: «تدريب الراوى» (١/ ١٩٢-١٩٣)، و«علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٢٤).

(٢) «المغنى» (٣/ ١٤٢)، و«المجموع» (٦/ ٢٥٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٥١).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٣٥)، وأبو داود (٢٥٩)، والترمذى (٧٨٤)، والنسائى (٤/ ١٩١).

(٥) مستفاد من «جامع أحكام النساء» لشيخنا (٢/ ٣٩١-٣٩٣).

• هل تتناول المرأة دواءً يقطع الحيضة في رمضان؟

الحيض أمر كتبه الله على بنات آدم، ولم تكن النسوة على عهد رسول الله ﷺ يتكلفن ذلك ليصمن رمضان كاملاً، وعليه فلا يستحب ذلك.

لكن إذا فعلت ذلك - ولم يكن هذا الدواء يضر بها - فلا بأس به، فإذا تناولته وانقطع دمها كان لها حكم الطاهرة فتصوم ولا إعادة عليها. والله أعلم.

• المستحاضة لا تمتنع من الصوم: ولا من الصلاة، بل يجبان عليها بإجماع العلماء.

٣- من خشي الهلاك بصومه: فيجب عليه الفطر^(١).

[ح] من لا يجوز له الفطر:

وهو كل مسلم، بالغ، عاقل، صحيح غير مريض، مقيم غير مسافر، والمرأة الطاهرة من الحيض والنفاس.

قضاء رمضان

١- من أفطر بغير عذر:

ذهب أكثر أهل العلم إلى أن من أفطر متعمداً يجب عليه القضاء سواء كان بعذر أو بغير عذر، واختلف هؤلاء:

فأوجب بعضهم على من أكل أو شرب: القضاء والكفارة قياساً على الجماع^(٢) (!!) وهو قول ابن المبارك والثوري وإسحاق وأبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد: عليه القضاء دون الكفارة.

وذهب ابن حزم^(٣) إلى أنه لا يُشرع له القضاء إذا أفطر متعمداً بغير عذر على أصله في أن العبادة المؤقتة محددة الطرفين إذا تركت من غير عذر لم يشرع قضاؤها إلا بنص جديد، فإيجاب صيام غير رمضان - الذي افترض عليه صيامه - بدلاً منه، إيجاب شرع لم يأذن به الله تعالى، قلت (أبو مالك): وهو مذهب قوى - كما تقدم تحريره في قضاء الصلوات الفائتة - ويؤيده هنا أنه لم يثبت أمر النبي ﷺ للمجامع في رمضان بالقضاء مع ثبوت الكفارة كما تقدم قريباً، وقد صح عن

(١) «المحلى» (٢٢٨/٦)، و«المجموع» (٢٦٢/٦)، و«الدر المختار» (١١٦/٢)، و«القوانين الفقهية» (٨٢).

(٢) قد مرّ قريباً أن أمر المجامع في رمضان بالقضاء لا يثبت عن رسول الله ﷺ.

(٣) «المحلى» (١٨٠/٦) مسألة (٧٣٥).

ابن مسعود أنه قال: «من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر ولا رخصة لم يجزه صيام الدهر كله»^(١) ونحوه عن أبي هريرة.

قلت: لكن يخرج مما تقدم من تعمد التقيؤ فإنه يقضى لأجل النص فيه كما مرّ في موضعه، والله أعلم.

٢- قضاء رمضان لا يجب على الفور:

قضاء الفوات من رمضان -بعذر شرعي- لا يجب على الفور، وإنما وجوبه على التراخي وجوباً موسعاً، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان»^(٢).

قال الحافظ في «الفتح» (١٩١/٤): وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان سواء كان [يعني التأخير] لعذر أو لغير عذر. اهـ.

لكن يستحب المبادرة بالقضاء، لعموم قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾^(٣).

• **فائدة:** إذا أقر القضاء حتى دخل رمضان الذي بعده: فإنه يصوم رمضان الذي ورد عليه -كما أمر- فإذا أفطر في شوال قضى الأيام التي كانت عليه فقط ولا مزيد على هذا، فلا يجب عليه إطعام ولا غيره، لعدم ثبوت شيء مرفوع إلى النبي ﷺ في ذلك، وهذا مذهب أبي حنيفة وابن حزم، وهو الراجح وقال مالك: يطعم في القضاء عن كل يوم مَدًّا مَدًّا عددها مساكين إن تعمد ترك القضاء وهو قول الشافعي^(٤).

٣- لا يجب التتابع في القضاء:

لقول تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٥). وقال ابن عباس: «لا بأس أن يفرق»^(٦).

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبه (٩٧٨٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٥٠)، ومسلم (١١٤٦).

(٣) سورة المؤمنون: ٦١.

(٤) «المحلى» (٢٦٠، ٢٦١)، وانظر «المجموع» (٤١٢/٦).

(٥) سورة البقرة: ١٨٤.

(٦) إسناده صحيح: علّقه البخاري، ووصله عبد الرزاق (٤٣/٤)، والدارقطني (١٩٢/٢).

والبيهقي (٢٥٨/٤) بسند صحيح.

وقال أبو هريرة: «يوآثره إن شاء»^(١)، وقال أنس: «إن شئت فاقض رمضان متتابعاً، وإن شئت متفرقاً»^(٢).

وأما ما روى عن أبي هريرة مرفوعاً: «من كان عليه صوم رمضان، فليسرده ولا يقطعه»^(٣) فضعيف لا يصح عن رسول الله ﷺ.

وهذه إلى التخيير بين المتابعة والتفريق في قضاء الصيام الأئمة الأربعة^(٤).

٤- من مات وعليه صوم:

اختلف أهل العلم فيمن مات وعليه صوم، هل يصوم عنه وليه؟ على ثلاثة أقوال:
الأول: لا يُصام عنه لا في النذر ولا في قضاء رمضان: وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك وظاهر مذهب الشافعي^(٥) وحجتهم:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٦).

٢- قوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»^(٧).

٣- ما يروى عن عبادة بن نسي أن رسول الله ﷺ قال: «من مرض في رمضان فلم يزل مريضاً حتى مات لم يطعم عنه، وإن صح فلم يقضه حتى مات أطعم عنه»^(٨) ولا يصح.

٤- حديث عمرة: أن أمها ماتت وعليها صيام من رمضان فقالت لعائشة: أفضيه عنها؟ قالت: «لا، بل تصدقي عنها مكان كل يوم نصف صاع على كل مسكين»^(٩).

(١) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني وانظر «الإرواء» (٩٥/٤).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١١٥)، والبيهقي (٢٥٨/٤).

(٣) ضعيف: أخرجه الدارقطني (١٩١/٢)، والبيهقي (٢٥٩/٤)، وانظر «الإرواء» (٩٥/٤).

(٤) «المحلى» (٢٦١/٦)، و«مسائل أحمد» لأبي داود (ص ٩٥)، و«المجموع» (٣١٢/٦)، و«المغنى» (٤٣/٣).

(٥) «تهذيب السنن» (٢٧/٧ - مع العون)، و«المجموع» (٤١٢/٦)، و«فتح القدير» (٣٦٠/٢).

(٦) سورة النجم: ٣٩.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري مسلم (١٦٣١)، والترمذي (١٣٧٦)، وأبو داود (٢٨٨٠)، والنسائي (٣٦٥١).

(٨) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٣٥).

(٩) إسناده ضعيف: أخرجه الطحاوي في «المشكل» (١٤٢/٣)، وابن حزم في «المحلى» (٤/٧).

وروى عنها أنها قالت: «لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم»^(١).
قالوا: وهى التى روت قوله ﷺ: «من مات وعليه صوم، صام عنه وليه»^(٢)
فدل على أن العمل على خلاف ما روته!!
٥- عن ابن عباس أنه قال: «لا يصلّى أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد»^(٣).

وهو راوى حديث الصوم عن الأم الذى سيأتى.
٦- تأولوا: حديث «صام عنه وليه» بأن المراد: فعل عنه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام!! قال النووى فى المجموع (٤١٩/٦): هو تأويل باطل يرده باقى الأحاديث.

٧- قالت المالكية: عمل أهل المدينة على خلاف ذلك!!؟
الثانى: يُصام عنه النذور والقضاء مطلقاً: وهو مذهب أبى ثور وأحد قولى الشافعى -واختاره النووى- وأصحاب الحديث وابن حزم^(٤) واستدلوا:
١- بحديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيام، صام عنه وليه»^(٥).

٢- حديث ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبى ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أمى ماتت وعليها صوم شهر [وفى رواية: «صوم نذر»] فأقضيه عنها؟ قال: «نعم، فدين الله أحق أن يقضى»^(٦).

٣- حديث بريدة قال: بينما أنا جالس عند النبى ﷺ، إذ أتته امرأة فقالت: يا رسول الله، إنى تصدقت على أمى بجارية، وإنها ماتت، فقال: «وجب أجرك، وردها عليك الميراث»، قالت: يا رسول الله، إنه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها؟ قال: «صومي عنها»... الحديث^(٧).

(١) إسناده ضعيف جداً: أخرجه عبد الرزاق، والبيهقى (٢٥٦/٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه النسائى فى «الكبرى» (٢٩١٨)، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» (٢٧/٩)، والطحاوى فى «المشكّل» (١٧٦/٦).

(٤) «المحلى» (٢/٧- وما بعدها)، و«المجموع» (٤١٨/٦)، و«الفتح» (٢٢٨/٤).
(٥) صحيح: تقدم قريباً.

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤٨).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١١٤٩)، والترمذى (٦٦٧).

٤- حديث ابن عباس «أن امرأة ركب البحر فنذرت إن الله نجاها أن تصوم شهراً فنجأها الله تعالى، فلم تصم حتى ماتت، فجاءت بنتها أو أختها إلى رسول الله ﷺ فأمرها أن تصوم عنها» (١).

٥- أجابوا عن استدلال المانعين بقوله تعالى ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (٢). بأن الذي أنزل هذه الآية هو الذي أنزل قوله ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوَصِّي بِهَا أَوْ ذِينَ﴾ (٣) وقد سمي النبي ﷺ الصيام ديناً، فعلم أن المراد: ليس للإنسان إلا ما سعى، وما حكم الله ورسوله أن له من سعى غيره عنه والصوم من جملة ذلك.

٦- وأجابوا عن حديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله...» بأنه لا متعلق له بمسألتنا لأن فيه انقطاع عمل الميت، وليس فيه انقطاع عمل غيره عنه ولا المنع منه.

٧- أجابوا عن فتوى ابن عباس وعائشة بأن الآثار عنهما فيها مقال، ولو صحت لكانت الحجة فيما روياه مرفوعاً دون فتواهما، كما هو مقرر في الأصول.

الثالث: يُصام عنه النذر دون قضاء رمضان: وهو مذهب أحمد وإسحاق وأبي عبيد والليث (٤) وحجتهم:

١- أن حديث عائشة عام، وحديث ابن عباس خاص فيحمل عليه، ويكون المراد بالصيام الذي يصومه الولي صيام النذر.

٢- أن الثابت عن عائشة في منعها من الصيام عن الميت إنما هو في قضاء صيام الغرض لا النذر كما تقدم في أثر عمرة عنها وفيه: «إن أمها ماتت وعليها من رمضان...»، فالظاهر أنها لا تمنع من صيام النذر عن الميت عملاً بما روته من العموم، فيدل على أنها لم تفهم الإطلاق الشامل لصوم رمضان غيره في مرويتها.

٣- أن الثابت عن ابن عباس -وهو راوى الحديث الآخر في الصوم عن الميت- قوله: «إذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم، أطعم عنه ولم يكن عليه قضاء، وإن كان عليه نذر قضى عنه وليه» (٥) ولا شك أنه الأدري بمعنى مروية.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣٠٨)، والنسائي (٣٨١٦).

(٢) سورة النجم: ٣٩.

(٣) سورة النساء: ١١.

(٤) تهذيب السنن (٢٧/٧-العون)، و«الفتح» (٢٢٨/٤).

(٥) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٩٨)، وابن حزم (٧/٧).

٤- أن فرض الصيام جار مجرى الصلاة والإسلام، فكما أنه لا يصلى أحد عن أحد ولا يُسلم أحد عن أحد، فكذلك الصيام، ومقتضى الدليل أن فعلهما عن الميت بعد موته لا يبرئ ذمته، ولا يقبل منه، ولا ينفعه أداء غيره عنه لفرائض الله عليه.

وأما النذر فإن الشارع لم يلزمه به ابتداءً وإنما ألزم به المكلف نفسه، فصار بمنزلة الدين الذي استدانه، فدخلته النيابة.

قلت (أبو مالك): والذي يترجح لديّ أنه يصام عن الميت القضاء والنذر مطلقاً، لأن العام (في حديث عائشة) لا يُخصَّصُ بأحد أفرادِه (في حديث ابن عباس) إلا عند التعارض - كما تقرر في الأصول - ولا تعارض هنا، ولذا قال الحافظ في «الفتح» (٢٢٨/٤): فحديث ابن عباس صورة مستقلة يسأل عنها من وقعت له، وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة. اهـ.

والحاصل: أن من مات وعليه صيام لا يخلو من أحد ثلاثة:

١- أن يتصل عذره في قضائه حتى يموت وهو غير قادر على قضائه، فهذا لا شيء عليه ولا على ورثته، ولا في تركته لا صيام ولا إطعام^(١).

٢- أن يزول عذره ويتمكن من قضاء رمضان، ولا يقضيه حتى يموت، فهذا يُصام عنه.

٣- أن يموت وعليه نذر، فيصوم عنه ورثته.

• فائدتان:

١- قوله ﷺ: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» خبر بمعنى الأمر وتقديره (فليصم عنه وليه) وهذا الأمر للندب لا للإيجاب عند الجمهور^(٢) خلافاً لأهل الظاهر، ويقوى هذا رواية البزار ففيها (فليصم عنه وليه إن شاء)^(٣)، وهذا هو الموافق للقواعد فإن الأصل براءة الذمة وأن المكلف غير ملتزم بأداء ما ثبت في ذمة غيره إلا بدليل صريح.

٢- من مات وعليه صوم، وصام عنه رجال بعدد الأيام التي عليه جاز ذلك.

وأما الإطعام فإن جمع وليه مسكين بعدد الأيام التي عليه وأشبعهم، جاز، كذلك فعل أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١) «المجموع» (٤١٤/٦).

(٢) «فتح الباري» (٢٢٨/٤).

(٣) هذا لو صحت، وهي زيادة منكورة وانظر «تمام المنة» (ص: ٤٢٧).

٢- صيام التطوع (*)

رغب الشرع في صيام أيام غير رمضان وهي:

١- ستة أيام من شوال:

يستحب أن يُتبع رمضان بصيام ست من شوال - لا يشترط متابعتها - لأن هذا يعدل صيام الدهر، فعن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان، ثم أتبعه ستاً من شوال، كان كصيام الدهر» (١).

وإنما كان ذلك كصيام الدهر، لأن الحسنة بعشر أمثالها، فرمضان بعشرة أشهر، والستة بشهرين، كما في حديث ثوبان عن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان، فشهراً بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بعد الفطر، فذلك تمام صيام السنة» (٢).

وقد استحب صيام هذه السنة كثير من أهل العلم منهم الشافعي وأحمد، وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك إلى كراهة صيامها لئلا يعتقد وجوبه إلحاقاً برمضان، ولا وجه لهذه الكراهة لمعارضتها النص الصحيح الصريح باستحبابها، ثم إن إلحاق إنما خيف في أول الشهر، أما في آخره فقد فصل بينه وبين غيره بيوم العيد الذي لا يجوز صومه (٣).

• من كان عليه قضاء من رمضان، هل يصوم الستة قبل القضاء؟

الظاهر من حديث أبي أيوب المتقدم أن حوز فضيلة ثواب صوم الدهر مشروطة بصيام رمضان ثم إتباعه بست من شوال، فلا يقدم صيام الست على قضاء رمضان (٤)، قلت: إلا أن يقال إن قوله «ثم أتبعه ستاً» خرج مخرج الغالب فليس له مفهوم، فيجوز حيثل صيام الست قبل قضاء رمضان لاسيما لمن ضاق عليه شوال لو قضى، وهذا يحتمله إطلاق حديث ثوبان، والله أعلم.

(*) استفدت في هذا الباب مما جمعه أخى الفاضل: أسامة عبد العزيز - أثابه الله - في كتابه «صيام التطوع فضائل وأحكام».

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٤)، وأبو داود (٢٤٣٣)، والترمذي (٧٥٩)، والنسائي في الكبرى (٢٨٦٢)، وابن ماجه (١٧١٦).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٢٨٠/٥)، والنسائي في الكبرى (٢٨٦٠)، وابن ماجه (١٧١٥).

(٣) «شرح مسلم» للنووي (٢٣٨/٣)، و«شرح العمدة» (٥٥٦/٢)، و«المغني» (٤٣٨/٤)، و«فتح القدير» (٣٤٩/٢)، و«حاشية ابن عابدين» (٤٢١/٣)، و«الاستذكار» (٢٥٩/١٠).

(٤) أفاده العلامة ابن عثيمين - رحمه الله - كما في «الممتع» (٤٤٨/٦).

٢، ٣- صيام المحرم، وتأكيـد التاسع والعاشر (عاشوراء):

• يستحب الإكثار من الصيام فى شهر المحرم، لحديث أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل»^(١).

• ويتأكد الاستحباب فى صيام العاشر من المحرم (عاشوراء)، فعن أبى قتادة أن النبى ﷺ قال: «صيام يوم عاشوراء، أحتسب على الله أن يكفر السنة التى قبله»^(٢).

وسئل ابن عباس عن صيام يوم عاشوراء؟ فقال: «ما علمت أن رسول الله ﷺ صام يوماً يطلب فضله على الأيام إلا هذا اليوم، ولا شهراً إلا هذا الشهر، يعنى رمضان»^(٣).

• ويستحب أن يصوم قبله يوم التاسع من المحرم، لحديث ابن عباس قال: «حين صام رسول الله ﷺ عاشوراء، وأمر بصيامه، قالوا: يا رسول الله، إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى، فقال رسول الله ﷺ: «فإن كان العام المقبل -إن شاء الله- صمنا اليوم التاسع» قال: فلم يأت العام المقبل حتى توفى رسول الله ﷺ»^(٤).

وقد ذهب إلى استحباب الجمع بين صيام التاسع والعاشر من المحرم: مالك والشافعى وأحمد حتى لا يتشبه باليهود فى إفراـد العاشر^(٥).

• قنبيـه: ذهب بعض العلماء إلى استحباب صيام الحادى عشر مع التاسع والعاشر مستدلين بما روى عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال: «صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود، صوموا قبله يوماً وبعده يوماً»^(٦) لكنه حديث ضعيف جداً فليس فيه حجة لاستحباب صيام الحادى عشر، فليتبـه، والله أعلم.

٤- الإكثار من الصيام فى شعبان:

فقد كان النبى ﷺ يصومه كله إلا قليلاً، فعن عائشة قالت: «كان رسول الله

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٣)، والنسائى فى «الكبرى» (٢٩٠٥)، وابن ماجه (١٧٤٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٠٦)، ومسلم (١١٣٢).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١١٣٤).

(٥) «شرح الزرقانى» (٢٣٧/٢)، و«المجموع» (٣٨٣/٦).

(٦) ضعيف جداً: أخرجه أحمد (٢٤١٨)، والحميدى (٤٨٥)، وابن خزيمة (٢٠٩٥) وغيرهم.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصوم حتى نقول لا يُفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، وما رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان»^(١).

• تنبيهان:

الأول: تخصيص صيام يوم النصف من شعبان بدعة:

فمن لم يكن من عاداته الإكثار من صيام شعبان أو صيام الأيام الثلاثة البيض، فخص يوم الخامس عشر من شعبان بالصيام معتقداً اختصاصه بفضيلة، ففعله بدعة إذ لا يصح في فضل النصف من شعبان ولا صيامه حديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكل ما ورد في هذا فهو شديد الضعف أو موضوع كحديث علي مرفوعاً: «إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها...»^(٢).

الثاني: لا يثبت النهي عن الصيام بعد انتصاف شعبان:

اختلف العلماء في صيام التطوع بعد انتصاف شعبان، فذهب الجمهور إلى جوازه، وذهب الشافعية إلى كراهته، مستدلين بحديث أبي هريرة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا»^(٣) لكنه ضعيف - على الراجح - وقد أنكره الأئمة الذين يُدان بقولهم في هذا الشأن، فلا حرج في الصيام بعد انتصاف شعبان، ويؤيد هذا الأحاديث الصحيحة، كحديث عائشة المتقدم في صيام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأكثر شعبان، وحديث أبي هريرة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين، إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه فليصم ذلك اليوم»^(٤) ففيه النهي عن صوم يوم أو يومين فقط من آخر شعبان خشية أن يزداد في الشهر ويلحق به ما ليس منه، إلا أن يكون صوماً اعتاده فلا بأس، وعن أم سلمة قالت: «ما رأيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٦٩)، ومسلم (١١٥٦).

(٢) ضعيف جداً: أخرجه ابن ماجه (١٣٨٨).

(٣) منكر: أخرجه أبو داود (٢٣٣٧)، والترمذي (٧٣٨)، والنسائي في «الكبرى» (٢٩١١)، وابن ماجه (١٦٥١)، وأحمد (٤٤٢/٢) وقد أنكره عبد الرحمن بن مهدي وأحمد ويحيى ابن معين وأبو زرعة وغيرهم، وقد تكلمت عليه في تعليقي على «شرح البيقونية» لابن عثيمين (ص ٢٢-٢٤)، وقد صححه العلامة الألباني رحمه الله!!.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٩١٤)، ومسلم (١٠٨٢).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٢٦)، والنسائي (١٥٠/٤)، وابن ماجه (١٦٤٨)، وأحمد (٢٩٣/٦).

٥- صيام يوم عرفة لغير الحاج:

يستحب للحاج أن يصوم يوم عرفة، لحديث أبي قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: «صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده» (١).

وتكفير الستين إما أن يراد به أن الله تعالى يغفر له ذنوب ستين [إذا اجتنبت الكبائر] أو أنه يعصمه في هاتين الستين، فلا يعصى فيهما (٢).

لا يستحب للحاج صيام عرفة: فقد كان هدى النبي ﷺ وخلفائه الراشدين، الفطر يوم عرفة بعرفة، فعن ميمونة رضي الله عنها: «أن الناس شكوا في صيام النبي ﷺ يوم عرفة، فأرسلت إليه بحلاب -وهو واقف في الموقف- فشرب منه، والناس ينظرون» (٣).

وسئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة بعرفة، فقال: «حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه، ومع أبي بكر فلم يصمه، ومع عمر فلم يصمه، ومع عثمان فلم يصمه، وأنا لا أصومه، ولا أمر بصومه، ولا أنهى عنه» (٤).

والأفضل للحاج أن يفطر يوم عرفة اقتداء بالنبي ﷺ وخلفائه، ولما فيه من التقوية على الدعاء والذكر في هذا الموقف، وهذا مذهب جمهور العلماء (٥).

٦- صيام الاثنين والخميس:

فعن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يتحرى صوم الاثنين والخميس» (٦). وسأل أسامة بن زيد رسول الله ﷺ عن صيامه الاثنين والخميس، فقال ﷺ: «ذانك يومان تعرض فيهما الأعمال على رب العالمين، وأحب أن يعرض عملي وأنا صائم» (٧).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٢).

(٢) «المجموع» للنووي (٣٨١/٦) بنحوه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٨٩)، ومسلم (١١٢٤).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٥١)، والنسائي في «الكبرى» (٢٨٢٦)، وأحمد (٤٧/٢).

(٥) «المجموع» (٣٨٠/٦)، و«التمهيد» (١٥٨/٢١)، و«شرح العمدة» لشيخ الإسلام (٧٦٢/٢).

(٦) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٤٥)، والنسائي (٢١٨٦)، وابن ماجه (١٧٣٩).

(٧) حسن: أخرجه النسائي (٢٣٥٧)، وأحمد (٢٠١/٥)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٢١).

٧- صيام ثلاثة أيام من كل شهر:

فعن أبي هريرة قال: «أوصاني خليلي ﷺ بثلاث: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام»^(١).
وقال ﷺ لعبد الله بن عمرو: «... وصم من الشهر ثلاثة أيام، فإن الحسنة بعشر أمثالها، وذلك مثل صيام الدهر...»^(٢).

ويستحب أن تكون الثلاثة البيض: وهى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر، لقول النبي ﷺ: «صيام ثلاثة أيام من كل شهر، صيام الدهر، أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة»^(٣).
٨- صوم يوم وفطر يوم (صوم داود ﷺ):

وهذا أفضل الصيام، وأعدله، وأحبه إلى الله عز وجل، فعن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «أحب الصلاة إلى الله صلاة داود ﷺ، وأحب الصوم إلى الله صيام داود، وكان ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه، وينام سدسه، ويصوم يوماً ويفطر يوماً»^(٤) وفى رواية «وهو أعدل الصيام»^(٥).

لكن هذا مشروط بمن لم يضيع ما أوجب الله عليه بسبب الصيام، فإن ضيع الفرائض أو انشغل به عن مؤنة أهله كان منهياً عنه^(٦).

● **فائدة:** يستحب أن لا يخلى شهراً من صوم.

عن عبد الله بن شقيق، قال: قلت لعائشة: هل كان النبي ﷺ يصوم شهراً معلوماً سوى رمضان؟ قالت: «والله إن صام شهراً معلوماً سوى رمضان حتى مضى لوجهه، ولا أفطر حتى يصيب منه»^(٧).

فيستحب أن لا يخلى شهراً من صيام، فإن النفل غير مختص بزمان معين، بل السنة كلها صالحة له إلا ما نهى عن صومه وإن كان الأفضل الصيام من الأيام التى رغب الشرع فى صيامها. والله أعلم.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٨١)، ومسلم (٧٢١).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٧٦)، ومسلم (١١٥٩).

(٣) صحيح لشواهده: أخرجه النسائى (٢٤١٩)، وأبو يعلى (٧٥٠٤)، والطبرانى فى «الكبير» (٢/٢٤٩٩) عن جرير، وله شواهد عن أبى ذر وقتادة بن ملحان.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١١٣١)، ومسلم (١١٥٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٧٦)، ومسلم (١١٥٩).

(٦) مستفاد من «الشرح الممتع» لابن عثيمين - رحمه الله - (٤٧٤/٦).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١١٥٦).

مسائل تتعلق بصيام التطوع

١- تبَيُّت النية من الليل:

تقدم في «شروط صحة الصيام» أن مذهب الجمهور جواز إنشاء نية صيام التطوع أثناء النهار^(١) لمن لم يأكل أو يشرب وأراد أن يصوم، وأنه لا يشترط تبَيُّتها من الليل كصيام الفرض، لكن تبَيُّتها قبل الفجر أحوط لاحتمال الأدلة.

٢- المتطوع أمير نفسه إن شاء أتم صومه وإن شاء أفطر ولا قضاء عليه:

من دخل في صوم تطوع، فإن المستحب له أن يُتِمَّهُ لكن إن بدا له أن يفطر فله ذلك ولا قضاء عليه وبه قال الشافعي وأحمد^(٢).

واحتجوا بما روى عن أم هانئ: أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوم الفتح فأتي بشراب فشرب، ثم ناولني، فقلت: إني صائمة، فقال رسول الله ﷺ: «إن المتطوع أمير نفسه، فإن شئت فصومي، وإن شئت فأفطري»^(٣).

قلت: وهذا حديث ضعيف، لكن يشهد لمعناه حديث أبي جحيفة قال: «أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء،... فصنع [أى سلمان] له طعاماً، فقال: كُلْ، قال: إني صائم، قال: ما أنا بأكل حتى تأكل، فأكل،... فقال له سلمان: إن لربك عليك حقاً، ولنفسك عليك حقاً، ولأهلك عليك حقاً، فأعط كل ذي حق حقه، فأتي النبي ﷺ فذكر له، فقال النبي ﷺ: صدق سلمان»^(٤). وفيه أن أبا الدرداء أفطر، ولم يأمره النبي ﷺ بالقضاء.

وحديث عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ ذات يوم: «يا عائشة، هل عندكم شيء؟» قالت: فقلت: يا رسول الله ما عندنا شيء، قال: «فإني صائم»، قالت: فخرج رسول الله ﷺ فأهديت لنا هدية، أو جاءنا زور، فلما رجع رسول الله ﷺ، قلت: يا رسول الله أهديت لنا هدية أو جاءنا زور، وقد خبأت لك شيئاً، قال: ما

(١) عند أبي حنيفة والشافعي في المشهور عنه: لا تصح النية إلا قبل الزوال، وعند أحمد وقول للشافعي أنه يصح في أي وقت من النهار وهذا قول أكثر السلف وهو الأعدل، والله أعلم.

(٢) «المجموع» (٦/٣٩٣)، و«شرح العمدة» (٢/٦٠١).

(٣) ضعيف: أخرجه الترمذي (٧٣٢)، والنسائي في «الكبرى» (٣٣٠٢)، وأحمد (٦/٣٤١).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٦٨).

هو؟ قلت: حيس، قال: هاتيه، فجئت به، فأكل، ثم قال: «قد كنت أصبحت صائماً» (١).

وهذا نص في جواز الإفطار بعد إجماع الصيام، وقد ثبت هذا عن ابن عباس وابن مسعود وجابر بأسانيد صحيحة (٢).

وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن من أصبح متطوعاً فأفطر متعمداً فعليه القضاء (٣)، واحتجوا بما روى عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها ولحفصة لما كانتا صائمتين فأكلتا: «اقضيا يوماً آخر مكانه» (٤) وهو ضعيف.

واحتجوا بزيادة وردت في حديث عائشة - في فطره ﷺ بعد صيامه - وهي قوله: «إني كنت أردت الصوم، ولكن أصوم يوماً مكانه» (٥) وهي شاذة، وقاسوا إتمام صيام التطوع على إتمام الحج والعمرة، وهذا قياس مع الفارق، فإن من أفسد صلاته أو صيامه كان عاصياً لو تمادى فيه فاسداً، أما في الحج فهو مأمور بالتمادي فيه فاسداً، ولا يجوز له الخروج منه حتى يتمه على فساد ثم يقضيه وليس كذلك الصوم والصلاة، فلا يقاس على الحج (٦)، ثم هو ههنا قياس في مقابل النص فلا يعتبر به.

٣- هل يجوز صيام التطوع قبل قضاء رمضان؟

تقدم أن مذهب جماهير السلف والخلف جواز تأخير قضاء رمضان - لمن أفطر بعذر - مطلقاً وعدم اشتراط المبادرة بعد أول الإمكان.

ثم اختلفوا في جواز التطوع قبل قضاء رمضان، فذهب الحنفية، ورواية عن أحمد إلى الجواز، وكرهه المالكية، واستحب الشافعية القضاء قبل التطوع، وعن أحمد رواية أخرى بعدم الجواز (٧).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٥٤) وقد تقدم.

(٢) انظر «مصنف عبد الرزاق» (٧٧٦٧-٧٧٦٨-٧٧٧١)، و«سنن البيهقي» (٢٧٧/٤).

(٣) «شرح معاني الآثار» (١١١/٢)، و«المدونة» (١٨٣/١).

(٤) ضعيف: أخرجه الترمذی (٧٣٥)، والنسائي في «الكبرى» (٣٢٩١)، وأحمد (٢٦٣/٦).

(٥) شاذ: أخرجه النسائي في «الكبرى» (٣٣٠٠)، وعبد الرزاق (٧٧٩٣)، والدارقطني (١٧٧/٢)،

والبيهقي (٢٧٥/٤)، وقال النسائي: هذا خطأ، وقال البيهقي: وهو عند أهل العلم بالحديث غير محفوظ.

(٦) نقله في «التمهيد» (٧٧/١٢) عن الشافعي.

(٧) «البدائع» (١٠٤/٢)، و«مواهب الجليل» (٤١٧/٢)، و«المجموع» (٣٧٥/٦)، و«المغني»

(٤٠١/٤).

قلت: لا يصح دليل في المنع من صيام التطوع قبل القضاء، بل يدل على الجواز أن الله تعالى أطلق القضاء بقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١). ويدل عليه كذلك حديث عائشة قالت: «كان يكون على الصوم من رمضان، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان»^(٢).

ولا شك أنها كانت تتطوع في أثناء العام، وكان هذا يعلم النبي ﷺ فهو إقرار منه، ثم إن القضاء واجب يتعلق بوقت موسع، فجاز التطوع في وقته قبل فعله كالصلاة يتطوع في أول وقتها. والله أعلم.

٤- المرأة تستأذن زوجها في الصيام:

لا يجوز للمرأة أن تصوم صيام تطوع في حضور زوجها بغير إذنه، لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تصوم المرأة وبعليها شاهد إلا بإذنه»^(٣).

وسبب هذا أن الزوج له حق الاستمتاع بها في كل الأيام، وحقه منه واجب على الفور، فلا يفوته بتطوع ولا بواجب على التراخي^(٤).

فقد جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن زوجي صفوان بن المعطل يضربني إذا صليت، ويفطرني إذا صمت، ولا يصلي الفجر حتى تطلع الشمس، فقال صفوان: يا رسول الله، أما قولها يضربني إذا صليت، فإنها تقرأ بسورتين وقد نهيتنا، قال: فقال: «لو كانت سورة واحدة لكفت الناس» وأما قولها: يفطرني، فإنها تنطلق فتصوم وأنا رجل شاب فلا أصبر، فقال رسول الله ﷺ يومئذ: «لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها»... الحديث^(٥).

فإذا كان زوجها غائباً عنها فصومها التطوع جائز بلا خلاف، لمفهوم الحديث ولزوال معنى النهي^(٦). والله أعلم.

(١) سورة البقرة: ١٨٥.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٥٠)، ومسلم (١١٤٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥١٩٢)، ومسلم (١٠٢٦).

(٤) «البدائع» (١٠٧/٢)، و«المدونة» (١٨٦/١)، و«شرح مسلم» للنووي (٦٥/٣).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٤٥٩)، وأحمد (٨٤/٣)، والبيهقي (٣٠٣/٤).

(٦) «المجموع» للنووي (٣٩٢/٦).

الأيام المنهى عن صيامها

٢، ١- يوما العيدين:

أجمع العلماء على تحريم صوم يوم عيد الفطر ويوم عيد الأضحى بكل حال، سواء صامها عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك^(١).

لحديث أبى عبيد مولى ابن أزهري قال: شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما: يوم فطرکم من صيامکم، واليوم الآخر تأكلون فيه من نسککم^(٢).

وعن أبى سعيد الخدري رضي الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين: يوم الفطر ويوم النحر»^(٣).

٣- أيام التشريق^(٤):

ولا يجوز صومها تطوعاً في قول أكثر أهل العلم، لحديث نبیة الهذلي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيام التشريق أيام أكل وشرب»^(٥).

وعن أبى مرة مولى أم هانئ: أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو ابن العاص، فقرب إليهما طعاماً فقال: «كل، فقال: إني صائم، فقال عمرو: «كل، فهذه الأيام التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نفطرها، وينهانا عن صيامها»^(٦).

لكن: يُرخص للحاج الذي لم يجد الهدى أن يصوم فيها - كما سيأتي - فعن عائشة وابن عمر قالا: «لم يُرخص في أيام التشريق أن يصمّن إلا لمن لم يجد الهدى»^(٧).

٤- صوم يوم الجمعة منفرداً:

لا يجوز صوم يوم الجمعة إلا لمن صام يوماً قبله، أو يوماً بعده، أو كان يصوم يوماً ويفطر يوماً فصادف صيامه الجمعة فلا بأس بذلك.

(١) «شرح مسلم للنووي» (٢٠٧/٣)، و«المغني» (٤٢٤/٤)، و«فتح الباري» (٢٨١/٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٩٠)، ومسلم (١١٣٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٩١)، ومسلم (١١٣٨).

(٤) هي الأيام الثلاثة بعد يوم النحر (يوم عيد الأضحى) وهي ثاني وثالث ورابع أيام عيد الأضحى.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١١٤١).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٤١٨)، وأحمد (١٩٧/٤).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٩٧ - ١٩٩٨).

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده» (١).

وعن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها: أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة، وهي صائمة، فقال: «أصمت أمس؟» قالت: لا، قال: «تريدين أن تصومي غدا؟». قالت: لا، قال: «فأفطري» (٢).

وهذا مذهب الشافعي وأحمد، وخالف في هذا أبو حنيفة ومالك فقالوا: لا يكره (٣) واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود: «كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر، وقلما يفطر يوم الجمعة» (٤).

ويجاب عنه بأجوبة: منها أن الأظهر أنه ضعيف، وعلى فرض صحته فيحمل على أنه ﷺ كان يصوم يوماً قبله أو بعده معه ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال (٥)، ثم إن هذا فعل وذاك قول، والقول مقدم، على الفعل عند التعارض وعدم إمكان الجمع.

وأما مالك - رحمه الله - فلم يبلغه النهي، ومن علم حجة على من لم يعلم.
● **قائدة:** إذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة فلا حرج في إفراجه بالصيام، فإن النهي إنما هو عن تعمده بعينه، والله أعلم (٦).

٥- صيام يوم الشك:

لا يجوز أن يستقبل رمضان بصيام يوم أو يومين على نية الاحتياط لرمضان، وهذا لمن لم يصادف عادة له (٧)، أو يصله بما قبله، فإن لم يصل ولا صادف عادة

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٨٥)، ومسلم (١١٤٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٨٤)، ومسلم (١١٤٣).

(٣) «حاشية ابن عابدين» (٣/٣٣٦)، و«الموطأ» (١/٣٣٠)، و«شرح مسلم» (٣/٢١٠)، و«المغنى» (٤/٤٢٧).

(٤) إسناده لين: أخرجه أبو داود (٢٤٥٠)، والترمذي (٧٤٢)، والنسائي (٢٣٦٧)، وابن ماجه (١٧٢٥) من طريقة عاصم عن زر بن حبیش عن ابن مسعود، وعاصم له أوهام وروايته عن زر فيها مقال.

(٥) «التلخيص» (٢/٢١٦)، و«سبل السلام» (٢/٣٤٧).

(٦) «شرح العمدة» (٢/٦٥٢)، و«الزاد» (٢/٨٦).

(٧) كأن تكون عادته صوم يوم وفطر يوم، أو صوم الاثنين أو الخميس ونحوه.

فهو حرام، لحديث أبى هريرة عن النبى ﷺ قال: «لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يوم ولا يومين، إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه، فليصم ذلك اليوم» (١).
وعن عمار بن ياسر قال: «من صام اليوم الذى شك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ» (٢).

٦- صيام الدهر:

عن عبد الله بن عمرو أن النبى ﷺ لما بلغه أنه يسرد الصوم قال له: «لا صام من صام الأبد، لا صام من صام الأبد، لا صام من صام الأبد» (٣).
وفى حديث أبى قتادة: قال عمر: يا رسول الله، كيف بمن يصوم الدهر كله؟
قال: «لا صام ولا أفطر» (٤).

فيكره صوم الدهر، وإن لم يجد مشقة أو ضعفاً، وكذلك لو لم يصم الأيام المنهى عن صيامها، فإن صامها كذلك فيحرم عليه. والله أعلم.

• هل يُشرع صيام رجب؟

لم يصح فى فضل صيام رجب بخصوصه شئ عن النبى ﷺ ولا عن أصحابه، فأحاديثه كلها ضعيفة، بل موضوعة مكذوبة (٥).

فلا يجوز تحرى صيام رجب خاصة أو تخصيص أوله بصيام، وقد كان عمر يضرب على صيامه، فعن خرشة بن الحر قال: «رأيت عمر يضرب أكف الناس فى رجب حتى يضعوها فى الجفان، ويقول: كلوا، فإنما هو شهر كان يعظمه أهل الجاهلية» (٦).

وعن محمد بن زيد قال: «كان ابن عمر إذا رأى الناس وما يعدون لرجب كره ذلك» (٧).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٩١٤)، ومسلم (١٠٨٢).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٣٤)، والترمذى (٦٨١)، والنسائى (١٥٣/٤)، وابن ماجه (١٦٤٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٧٧)، ومسلم (١١٥٩).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٢).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٥/٢٩٠)، و«لطائف المعارف» (ص ٢٢٨)، و«السييل الجرار» (٢/١٤٣).

(٦) صحيح: أخرجه ابن أبى شيبة (١٠٢/٣)، وابن كثير فى «مسند الفاروق» (١/٢٨٥).

(٧) صحيح: أخرجه ابن أبى شيبة (١٠٢/٣).

وعن عطاء قال: «كان ابن عباس ينهى عن صيام رجب كله، لأن لا يتخذ عيداً» (١).

وذهب بعض أهل العلم إلى استحباب صيام رجب لكونه من الأشهر الحرم (٢). قلت: الأشهر الحرم قد خصها الله تعالى بالذكر ونهى عن الظلم فيها تشريعاً لها وإن كان منهيّاً عنه في كل زمان قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ (٣). فهذا نهى عن ارتكاب الذنوب في هذه الأشهر لعظم حرمتها عند الله تعالى وأن العقاب قد يضاعف فيها على الذنوب، وكذلك يضاعف الثواب على العمل الصالح، لكن هل يعنى هذا أن تخصص هذه الأشهر بصيام من بين الشهور، لاسيما ولا يصح في هذا شيء عن رسول الله ﷺ وإنما ورد أن النبي ﷺ قال للرجل الباهلي: «صم من الحرم واطرك» (٤) وهو ضعيف؟

هذا علي أن لتفسير الآية الكريمة وجهاً آخر، وهذا أن المراد بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾: لا تُصيروا حرام هذه الأشهر حلالاً، وحلالها حراماً (٥).

فالثابت هو الصيام في المحرم كما تقدم بيانه، أما صيام رجب وتخصيصه بذلك - لاسيما مع اعتقاد أفضليته - فلا يجوز، فإن صام منه غير معظم لأمر الجاهلية، من غير أن يجعله حتماً، أو يخص منه أياماً يواظب على صومها أو ليال معينة يواظب على قيامها، بحيث يظن أنه سنة، إن خلا صيامه من هذا فلا بأس حيثئذ والله أعلم (٦).

• حكم أفراد السبت بالصوم:

عن عبد الله بن بسر عن أخته أن النبي ﷺ قال: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم، وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبه، أو عود شجرة فليمضغه» (٧).

- (١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٥٤).
- (٢) «المجموع» (٣٨٦/٦)، و«مقدمات ابن رشد» (٢٤٢/١)، و«نيل الأوطار» (٢٩٣/٤).
- (٣) سورة التوبة: ٣٦.
- (٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٤٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٤٣)، وأحمد (٢٨/٥).
- (٥) «تفسير الطبري» (٣٦٦/٦).
- (٦) انظر «تبيين العجب بما ورد في فضل رجب» للحافظ ابن حجر (ص: ٧٠).
- (٧) أعله الأئمة: أخرجه أبو داود (٢٤٢١)، والترمذي (٧٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٦٢)، وابن ماجه (١٧٢٦)، وأحمد (٣٦٨/٦)، وقال مالك: كذب، وقال أبو داود: منسوخ، وقال الحافظ: مضطرب، وقال الطحاوي: شاذ، وكذا شيخ الإسلام وغيرهم وقد تكلمت عليه في تعليقي على «شرح المنظومة البيقونية» لابن عثيمين (ص: ٢٤).

وقد اختلف أهل العلم فى فقه هذا الحديث على قولين :

الأول: جواز صيام السبت تطوعاً ولو مفرداً: وهذا مذهب مالك، ويفهم من كلام أحمد، واختاره ابن تيمية وابن القيم^(١)، وهؤلاء ضعفوا الحديث، وقدموا عليه الأحاديث الصحاح التى تحت على صيام عرفة وست من شوال وعاشوراء وصيام ثلاثة أيام البيض وصيام يوم وإفطار يوم، فلا بد أن يوافق أحد هذه الأيام يوم السبت!!

وكذلك حديث صيام يوم قبل الجمعة أو يوماً بعده، وقول النبى ﷺ لجويرية لما صامت الجمعة: «أتريدين أن تصومى غداً»؟... وكل هذا تقدم.

الثانى: كراهة إفراد السبت بالصيام: وهو مذهب الجمهور: الحنفية والشافعية والحنابلة^(٢)، وقد حملوا هذا الحديث على المنع من إفراده بالصوم لأنه تشبه باليهود، وأيدوا هذا بما روى عن ابن عباس أن أم سلمة قالت: إن رسول الله ﷺ أكثر ما كان يصوم من الأيام يوم السبت والأحد، كان يقول: «إنهما عيدان للمشركين وأنا أريد أن أخالفهم»^(٣).

قلت: أما حديث عبد الله بن بسر فقد تضافرت أقوال الأئمة على إعلاله، وعليه فلا حرج فى صيامه لاسيما إن وافق يوماً ندب الشرع إلى صيامه، والله أعلم.

• كراهة وصال الصوم:

يكره مواصلة الصوم ومتابعة بعضه بعضاً دون فطر أو سحور، لقول النبى ﷺ: «إياكم والوصال» - قالها ثلاثاً - قالوا: فإنك تواصل يا رسول الله؟ قال: «إنكم لستم فى ذلك مثلى، إني أبيت يطعمنى ربي ويسقيني، فاكلفوا من الأعمال ما تطيقون»^(٤) لكن إذا لم تكن هناك مشقة فلا بأس بالوصال إلى السحر فقط؛ لقوله ﷺ: «لا تواصلوا، فأيكُم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر»^(٥).

(١) «الإنصاف» (٣/٣٤٧)، و«اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/٥٧٥)، و«مختصر السنن» (٣/٢٩٨).

(٢) «المجموع» (٦/٤٤٠)، و«البدائع» (٢/٧٩)، و«المغنى» (٤/٤٢٨).

(٣) ضعيف: أخرجه النسائي فى «الكبرى» (٢٧٧٦)، وأحمد (٣٢٣/٦) وغيرهما بسند ضعيف.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٦٦)، ومسلم (١١٠٣) عن أبى هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٦٧)، وأبو داود (٢٣٤٤).

ليلة القدر

• فضلها:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾ (١).

وقد انتظمت هذه السورة الكريمة جملة فضائل لهذه الليلة (٢):

١- أن الله عز وجل أنزل القرآن في هذه الليلة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ (٣).

٢- أن الله عز وجل عظم شأنها بذكرها ويقولوه ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾.

٣- أن العبادة فيها خير من العبادة في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر.

٤- أن الملائكة تنزل في هذه الليلة، قيل: تنزل بالرحمات والبركات والسكينة وقيل: تنزل بكل أمر قضاه الله وقدره لهذه السنة، كما قال سبحانه ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿١﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ (٤).

٥- أن الأمن والسلام يحل في هذه الليلة على أهل الإيمان، وتسليم الملائكة يتوالى عليهم فيها.

٦- وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه» (٥).

• أي ليلة هي؟

لا شك أن ليلة القدر في رمضان لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (٦).

مع قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ (٧).

(١) سورة القدر.

(٢) «التسهيل لتأويل التنزيل» لشيخنا مصطفى العدوي (جزء عم ٢/٤٤٨).

(٣) سورة الدخان: ٣.

(٤) سورة الدخان: ٤، ٥.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠١٤)، ومسلم (٧٥٩).

(٦) سورة القدر: ١.

(٧) سورة البقرة: ١٨٥.

وأما تحديدها فقال الحافظ ابن حجر: وقد اختلف العلماء فى ليلة القدر اختلافاً كثيراً، وتحصل لنا من مذاهبهم فى ذلك أكثر من أربعين قولاً اهـ. [ثم ذكر هذه الأقوال وأدلة أصحابها] (١).

والأكثر على أنها فى العشر الأواخر من رمضان لحديث أبى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال: «... فابتغوها فى العشر الأواخر» (٢).

وأكثرهم على أنها فى الوتر من العشر الأواخر لقوله ﷺ: «تحرروا ليلة القدر فى الوتر من العشر الأواخر» (٣).

وأكثرهم كذلك على أنها ليلة السابع والعشرين وهو قول جماعة من الصحابة وبه جزم أبى ابن كعب وحلف عليه كما فى صحيح مسلم (٤).

قلت: الذى يظهر لى أن ليلة القدر فى العشر الأواخر وأوتار العشر أكد وأنها تنتقل فيها، وأنها لا تختص بليلة السابع والعشرين، فإن ما جاء عن أبى أنها ليلة السابع والعشرين هذا فى سنة ولا يعنى تعيينها فى كل سنة، ويدل عليه أن النبى ﷺ قد وافق ليلة القدر ليلة إحدى وعشرين، كما فى حديث أبى سعيد أن النبى ﷺ خطبهم فقال: «إنى أريت ليلة القدر ثم أنسيتها، فالتمسوها فى العشر الأواخر فى الوتر، وإنى رأيت أنى أسجد فى ماء وطين»... قال أبو سعيد: مطرنا ليلة إحدى وعشرين فوكف المسجد فى مصلى رسول الله ﷺ فنظرت إليه وقد انصرف من صلاة الصبح ووجهه مبتل طيناً وماءً (٥).

وهذا هو الذى يدل عليه مجموع الأخبار الواردة فيها والله أعلم.

• إخفاء ليلة القدر:

وإنما أخفيت ليلة القدر ليجتهد العباد فى الطاعة فى جميع الليالى، رجاء أنه ربما كانت هذه الليلة هى ليلة القدر، فمن رجع عنده خبر فى ليلة أحياها، ومن أراد أن يوافقها على التحقيق، فعليه أن يشكر الله بالفراغ إليه بالعبادات فى الشهر كله، فهذا هو السر فى عدم تعيينها، ولعله يشير إلى هذا قول النبى ﷺ: «إنى

(١) «فتح البارى» (٤/ ٣٠٩ - سلفية).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠١٨)، ومسلم (١١٦٧) عن أبى سعيد.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠١٧).

(٤) صحيح مسلم (٧٦٢)، والترمذى (٣٣٥١).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠١٨)، ومسلم (١١٦٧).

خرجت لأخبركم بليلة القدر، فتلاحى فلان وفلان، فرفعت [يعنى: رفع علمها]، وعسى أن يكون خيراً لكم، فالتمسوها...»^(١).

• كيف يتحرى المسلم ليلة القدر؟

هذه الليلة المباركة من حُرْمِها فقد حُرِمَ الخير كله، ولا يُحرم خيرها إلا محروم، لذلك ينبغي للمسلم الحريص على طاعة الله أن يحييها إيماناً وطمعاً في أجرها العظيم، وأن يجتهد في العشر الأواخر أسوة بالنبي ﷺ، فعن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يجتهد ما لا يجتهد في غيرها»^(٢).

وعليه أن يكثر من القيام في هذه الليالي وأن يعتزل النساء ويحث أهله على الطاعة فيها، فعن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ إذا دخل العشر، شدَّ مئزره»^(٣)، وأحيا ليله، وأيقظ أهله»^(٤).

حتى يكون حرياً بموعد رسول الله ﷺ القائل: «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٥).

• الدعاء فيها:

ويستحب الدعاء فيها والإكثار منه لاسيما بالدعاء الوارد في حديث عائشة قالت:

قلت: يا رسول الله، أرأيت إن عملت أى ليلة ليلة القدر، ما أقول فيها؟

قال: «قولى: اللهم إنك عَفُوٌّ تَحِبُّ العَفْوَ فاعفُ عني»^(٦).

• علامات ليلة القدر:

ليلة القدر لها علامات تُعرف بها، ومن هذه العلامات ما يكون في الليلة نفسها مثل:

١- أن يكون الجو مناسباً والريح ساكنة، فعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليلة القدر ليلة سمحة، طلقه، لا حاره ولا باردة، تصبح الشمس صبيحتها ضعيفة حمراء»^(٧).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٢٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١١٧٤).

(٣) أى اعتزل النساء لأجل العبادة، وشمر في طلبها وجد في ذلك.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٢٤)، ومسلم (١١٧٤).

(٥) صحيح: تقدم قريباً.

(٦) صحيح: أخرجه الترمذى (٣٧٦٠)، وابن ماجه (٣٨٥٠).

(٧) حسن: أخرجه الطيالسى (٣٤٩)، وابن خزيمة (٢٣١/٣)، والبخارى (١٠٣٤).

- ٢- الطمأنينة والسكينة التى تنزل بها الملائكة، فيحس الإنسان بطمأنينة القلب، ويجد من انشراح الصدر ولذة العبادة فى هذه الليلة ما لا يجده فى غيره.
- ٣- قد يراها الإنسان فى منامه، كما حصل لبعض الصحابة.
- ومن العلامات ما يكون لاحقاً مثل:
- ٤- أن تطلع الشمس فى صبيحتها صافية لا شعاع لها، فعن أبى بن كعب أن رسول الله ﷺ قال: «صبيحة ليلة القدر تطلع الشمس لا شعاع لها، كأنها طُست، حتى ترتفع»^(١).

• تنبيه:

للعامة حول علامات ليلة القدر خرافات كثيرة، واعتقادات فاسدة، منها أن الشجر يسجد وأن المباني تنام، وأن المألحة تعذب فى تلك الليلة وأن الكلاب تكف عن النباح وغير ذلك مما هو ظاهر الفساد والبطلان.

الاعتكاف

- ١- معناه: الاعتكاف هو الإقامة على الشيء، فقليل لمن لازم المسجد وأقام فيه للعبادة: معتكف وعاكف^(٢).

٢- مشروعيته:

يستحب الاعتكاف فى رمضان، لحديث أبى هريرة قال: «كان رسول الله ﷺ يعتكف فى كل رمضان عشرة أيام فلما كان العام الذى قبض منه اعتكف عشرين يوماً»^(٣).

وأفضله آخر رمضان، لما ثبت عن عائشة أن النبى ﷺ «كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل»^(٤).

وقد ثبت أن النبى ﷺ اعتكف آخر العشر من شوال، قضاءً لاعتكاف رمضان فإنه لم يعتكف ذلك فى رمضان^(٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٧٤).

(٢) «المصباح المنير» (٢/٤٢٤)، و«لسان العرب» (٩/٢٥٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٤٤).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٢٦)، ومسلم (١١٧٢).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٤١)، ومسلم (١١٧٣).

فإن نذر الإنسان أن يعتكف يوماً أو أكثر وجب عليه الوفاء بنذره، فعن عمر ابن الخطاب أنه قال للنبي ﷺ: يا رسول الله، إني كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام؟ قال: «فأوف بنذرك [فاعتكف ليلة]»^(١).

٣- لا يشرع الاعتكاف إلا في المسجد:

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٢). ولأنه معتكف رسول الله ﷺ وكذلك أزواجه، ولو كان يصح الاعتكاف لما اعتكف أزواجه ﷺ في المسجد مع المشقة في ملازمته، ولو جاز في البيت لفعلوه ولو مرة.

وقد ذهب الجمهور إلى أنه يشرع الاعتكاف في كل مسجد - على اختلاف بينهم في اشتراط كونه جامعاً ونحوه - لعموم قوله تعالى: ﴿فِي الْمَسَاجِدِ﴾.

وقال قوم: لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة: المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى، وبه قال حذيفة وسعيد بن المسيب^(٣)، ومذهب الجمهور أرجح، وأما ما يروى عن حذيفة مرفوعاً: «لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة»^(٤) فاختلف في رفعه ووقفه.

٤- ويُشرع اعتكاف النساء بشرطين:

يُشرع للنساء الاعتكاف، فعن عائشة «أن رسول الله ﷺ ذكر أن يعتكف العشر الأواخر من رمضان، فاستأذنته عائشة فأذن لها... الحديث»^(٥).

وعنها قالت «كان النبي ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى، ثم اعتكف أزواجه من بعده»^(٦)، ويشترط لاعتكاف المرأة أمران:

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٤٢)، ومسلم (١٦٥٦).

(٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) «بداية المجتهد» (٤٦٦/١) - الكتب العلمية.

(٤) أخرجه البيهقي (٣١٦/٤)، والإسماعيلي كما في «معجم شيوخي» (٧٢١/٣)، والذهبي في «السير» (٨١/١٥)، وابن الجوزي في «التحقيق» (١١٨١) من طريق ابن عيينة عن جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عن حذيفة به مرفوعاً، واختلف على ابن عيينة فرواه عند عبد الرزاق (٨٠١٦)، ومن طريقه الطبراني (٣٠١/٦-٣٠٢) بسنده عن حذيفة موقوفاً، وتابعه إبراهيم عن حذيفة موقوفاً عند عبد الرزاق (٨٠١٤)، والطبراني (٣٠١/٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٤٥)، ومسلم (١١٧٢).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٢٦)، ومسلم (١١٧٢).

(١) إذن زوجها: لأنها لا تخرج من بيتها إلا بإذنه، وقد تقدم في حديث عائشة أنها استأذنت النبي ﷺ وكذا حفصة وزينب لأجل الاعتكاف.

● **فائدة:** إذا أذن لها الزوج في الاعتكاف، فهل له أن يخرجها منه؟ (١).

- إذا كان اعتكافها تطوعاً فله أن يخرجها منه، فإن النبي ﷺ لما أسأذنته عائشة في الاعتكاف وتبعها حفصة ثم زينب، خاف أن يكن غير مخلصات في الاعتكاف بل أردن القرب منه لغيرتهن عليه، فأخرجهن وقال: «... ألبر أردت؟ ما أنا بمعتكف...» (٢).

- وإذا كان اعتكافها واجباً (كالنذر مثلاً): فإما أن يكون نذراً متتابعاً (نذرت اعتكاف العشر الأخير) وأذن زوجها فليس له أن يخرجها منه، وإن لم تكن اشترطت التتابع في نذرها فله أن يخرجها ثم تستدرك فيما بعد بقية النذر (٣).

(ب) أن لا يكون في اعتكافها فتنة:

فالمرأة تعتكف ما لم يكن في اعتكافها فتنة، فإن ترتب على اعتكافها فتنة لها أو للرجال، فتمنع ولا تمكن منه، فإن النبي ﷺ منع أزواجه من الاعتكاف فيما دون ذلك كما تقدم في حديث عائشة.

٥- هل يشترط الصوم للاعتكاف؟ (٤)

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين (٥):

الأول: لا يصح الاعتكاف إلا بصوم. وهو مذهب أبي حنيفة (٦) ومالك وأحمد - في إحدى الروايتين - وهو مروى عن عائشة وابن عباس وابن عمر، وحجتهم:

١- أن النبي ﷺ اعتكف في رمضان، ولم يعرف مشروعية الاعتكاف إلا بصوم، ولم يثبت عن النبي ﷺ ولا أحد من أصحابه أنهم اعتكفوا بغير صوم.

(١) من كتابي «فقه السنة للنساء» (ص: ٢٤٧) عن «جامع أحكام النساء» (٤١٦/٢) بتصرف.

(٢) صحيح: تقدم قريباً.

(٣) «المجموع» للنووي (٤٧٦/٦).

(٤) فائدة هذا محلها: إذا اعتكف في غير رمضان لنذر أو نحوه، أو كان مفطراً في رمضان بعذر وأراد أن يعتكف.

(٥) «بداية المجتهد» (١/ ٤٧٠)، و«تهذيب السنن» (١٠٤-١٠٩- مع عون المعبود).

(٦) اشتراط الصوم للاعتكاف عند أبي حنيفة خاص باعتكاف النذر فقط.

٢- اقتران الاعتكاف مع الصوم في آية واحدة.

٣- حديث عائشة قالت: «السُّنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً، ولا يشهد جنازة ولا يمسنَّ امرأة، ولا يباشرها، ولا يخرج حاجة إلا لما لا بُدَّ منه، ولا اعتكاف إلا بصوم، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع»^(١) وقد رُوى عنها مرفوعاً ولا يصح.

الثاني: لا يشترط الصوم للاعتكاف وإنما يستحب: وهو مذهب الشافعي وأحمد - في المشهور عنه - وهو مروى عن عليٍّ وابن مسعود، وحجتهم:

١- أن عمر قال للنبي ﷺ: «يا رسول الله، إني كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام؟ قال: «فأوف بنذرك»، فاعتكف ليلة»^(٢).

قالوا: والليل ليس بمحل للصيام، وقد جوز الاعتكاف فيه.

٢- في رواية لحديث عائشة الذي تقدم - في اعتكاف أزواجه ﷺ - فقال لما رأى أختية أزواجه: «ألبر ترْدُن؟» فأمر بخبائه فقوَّص، وترك الاعتكاف في شهر رمضان، حتى اعتكف في الأوَّل من شوال»^(٣).

قالوا: وأول شوال وهو يوم الفطر لا يحل صومه.

٣- ما رُوى عن ابن عباس مرفوعاً: «ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه»^(٤) وهو ضعيف، والصواب وقفه.

٤- أن الاعتكاف عبادة مستقلة بنفسها، فلم يكن الصوم شرطاً فيها كسائر العبادات.

٥- أنه لزوم مكان معين لطاعة الله تعالى، فلم يكن الصوم شرطاً كالرباط.

قلت: والأظهر أنه لا يشترط الصوم للاعتكاف وإنما يستحب، والله أعلم.

(١) إسناده جيد: أخرجه أبو داود (٢٤٧٣)، والبيهقي (٣١٥/٤)، وقد اختلف في ثبوت قولها «السنة»، بل جزم الدارقطني بأن اللفظ كله مدرج من كلام الزهري، لكن رده الألباني في «الإرواء» (١٤٠/٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٢: ٢)، ومسلم (١٦٥٦).

(٣) صحيح: أخرج هذا اللفظ مسلم (١١٧٢).

(٤) ضعيف: أخرجه الحاكم (٦٠٥/١)، والبيهقي (٣١٨/٤)، والدارقطني (١٩٩/٢) بسند ضعيف والصواب وقفه على ابن عباس.

٦- أقل مدة للاعتكاف^(١) :

ذهب الجمهور ومنهم أبو حنيفة والشافعي إلى أن زمان الاعتكاف لا حدَّ لأقلِّه، وقال مالك: أقله يوم وليلة، وعنه: ثلاثة أيام، وعنه: عشرة أيام. والظاهر أن من اعتقد أن من شرط الاعتكاف الصوم، قال: لا يجوز اعتكافه ليلة، فلا أقل من يوم وليلة إذ انعقاد النهار إنما يكون بالليل. قلت: والأظهر أن أقله ليلة لحديث عمر لما أمره النبي ﷺ أن يفى بنذره فاعتكف ليلة وقد تقدم في المسألة السابقة، وأما قول الجمهور بأنه يجزئ أقل من ليلة ولو لحظة من ليل أو نهار، فهذا يحتاج إلى دليل.

٧- متى يدخل المعتكف ومتى يخرج؟

من نذر أن يعتكف أياماً معدودة، أو أراد أن يعتكف العشرة الأخيرة من رمضان فالسنة أن يدخل المعتكف بعد صلاة الفجر أول هذه الأيام (الحادى والعشرين) هكذا فعل النبي ﷺ، ففي حديث عائشة رضي الله عنها «كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان، فكنت أضرب له خباءً فيصلى الصبح ثم يدخله...»^(٢) وهو قول الأوزاعي والليث والثوري.

وذهب الأئمة الأربعة وطائفة إلى أنه يدخل قبيل غروب الشمس (يوم العشرين) وأولوا الحديث على أنه دخل أول الليل وإنما تخلص بنفسه في الخباء بعد صلاة الصبح، قالوا: لأن العشر اسم لعدد الليالي فليزِم أن يبدأ قبل ابتداء الليلة. قلت (أبو مالك): الحديث يلزم منه أحد أمرين: إما أن يكون شرع في الاعتكاف من الليل - كما قالوا - وإنما دخل خبائه بعد الفجر، فهذا يشكل على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها.

وإما أن يكون إنما شرع في الاعتكاف بعد الفجر، ويقوى هذا - عندى - حديث أبي سعيد الخدري: «اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط من رمضان، فخرجنا صبيحة عشرين...»^(٣).

ففيه أنه ﷺ لما كان يعتكف العشر الأوسط كان يخرج صبيحة العشرين فيكون دخوله فجر العاشر، فوافق حديث عائشة والله أعلم.

(١) «بداية المجتهد» (١/٤٦٨)، و«فتح الباري» (٤/٣١٩).

(٢) صحيح: تقدم تخريجه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٣٦) وقد تقدم.

وأما الخروج: فعلى القول الأول: يخرج بعد فجر يوم العيد إلى المصلى، وهذا استحبه مالك، وعلى القول الثاني يخرج بعد غروب الشمس آخر يوم من رمضان، والله أعلم.

٨- ما يبطل به الاعتكاف: يبطل الاعتكاف بواحد مما يلي:

(١) الخروج من غير عذر شرعى ولغير الحاجة الملحة: فلا يخرج من المسجد إلا لما لا بد منه حساً أو شرعاً، ومثال الأول: أن يخرج للحصول على الأكل والشرب وقضاء الحاجة إن تعذر هذا بدون الخروج.

ومثال الثانى: أن يخرج ليغتسل من جنابة أو ليتوضأ إذا تعذر فعله فى المسجد، فهذا مما لا بد منه شرعاً.

فمن عائشة قالت: «وإن كان رسول الله ﷺ ليدخل رأسه -وهو فى المسجد- فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفاً» (١).

وقد تقدم قولها: «السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً، ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة، ولا يباشرها، ولا يخرج لحاجة إلا ما لا بد منه».

ويؤيده حديث عمرة قالت: «كانت عائشة فى اعتكافها إذا خرجت إلى بيتها لحاجتها، تمر بالمريض فتسأل عنه وهى مجتازة لا تقف عليه» (٢).

• إذا اشترط فى نيته الخروج لشيء معين: كأن يشترط أن يخرج للجنازة أو إلى عمله نهاراً -كما يفعل بعض الموظفين- فأكثر الفقهاء على أن شرطه لا ينفعه، وأنه إن فعل بطل اعتكافه.

وقال الثورى والشافعى وإسحاق -وهو رواية عن أحمد- أنه إن اشترط فى ابتداء اعتكافه لم يبطل بفعله كالاشرط فى الحج.

(ب) الجماع: أجمع أهل العلم على أن من جامع امرأته فى فرجها وهو معتكف عامداً لذلك [ذاكراً اعتكافه] أنه يبطل اعتكافه (٣).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (٤).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٢٩)، ومسلم (٢٩٧).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق فى «المصنف» (٨٠٥٥).

(٣) تفسير القرطبى، و«بداية المجتهد» (١/ ٤٧٠)، و«الفتح» (٤/ ٢٧٢)، و«السيوطى» (١٣٦/٢).

(٤) سورة البقرة: ١٨٧.

فالجماع قد نهى عنه بخصوصه فى عبادة، ففعله يبطلها^(١).

وأما المباشرة بما دون الجماع: فإن كانت لغير شهوة فلا بأس بها، كأن تغسل رأسه أو فعليه أو تناوله شيئاً، لحديث عائشة قالت: «كان النبي ﷺ يُصغى إلى رأسه وهو مجاور فى المسجد فأرجله وأنا حائض»^(٢) وإن كانت عن شهوة فهى محرمة لهذه الآية، فإن فعل فأنزل فسد اعتكافه، وإن لم ينزل لم يفسد، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعى فى أحد قوليه، وقال فى الآخر: يفسد فى الحالين، وهو قول مالك، لأنها مباشرة محرمة فأفسدت الاعتكاف كما لو أنزل، قال ابن قدامة: ولنا أنها مباشرة لا تفسد صوماً ولا حجاً فلم تفسد الاعتكاف كالمباشرة لغير شهوة. اهـ^(٣).

٩- ما يجوز للمعتكف:

(أ) الخروج للحاجة التى لا بد منها: كالخروج للأكل أو الشرب أو قضاء الحاجة إذا تعذر فعله فى المسجد، كما تقدم.

(ب) اشتغال المعتكف بالأموال المباحة: من تشييع (توصيل) زائره والقيام معه إلى باب المسجد، والحديث مع غيره.

(ج) زيارة المرأة للمعتكف، وخلوة المعتكف بزوجه:

وهذه الأمور الثلاثة الأخيرة مستفادة من حديث صفية زوج النبي ﷺ:

«أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تزوره فى المسجد فى العشر الأواخر من رمضان، فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب، فقام النبي ﷺ معها يقلبها حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة...» الحديث^(٤).

(هـ) غسل المعتكف ووضوؤه فى المسجد:

فعن رجل خدّم النبي ﷺ قال: «توضأ النبي ﷺ فى المسجد وضوءاً خفيفاً»^(٥) وقد تقدم غسل عائشة وترجيلها رأس النبي ﷺ.

(١) «الشرح المتع» (٥٢٥/٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٢٩).

(٣) «المغنى» (١٩٩/٣).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٣٥)، ومسلم (٢١٧٥).

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (٣٦٤/٥) بسند صحيح.

(د) اتخاذ خيمة في مؤخرة المسجد يعتكف فيها: لأن عائشة رضي الله عنها كانت تضرب للنبي صلى الله عليه وسلم خباءً إذا اعتكف^(١)، وكان ذلك بأمر منه صلى الله عليه وسلم^(٢).

(هـ) أن يضع فراشه أو سريره في المسجد: فعن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اعتكف طُرح له فراش أو يوضع له سرير وراء إسطوانة التوبة»^(٣) ويشعر بهذا حديث أبي سعيد فيه: «... فلما كان صبيحة عشرين نقلنا متاعنا...» الحديث^(٤).

(ج) الخطبة وعقد الزواج للمعتكف^(٥): وهذا لا بأس لأن الاعتكاف عبادة لا تحرم الطيب فلم تحرم النكاح كالصوم وهذا مشروط بعدم الجماع كما تقدم.

(ط) ويجوز اعتكاف المرأة المستحاضة^(٦): لكن ينبغي لها أن تتحفظ لئلا تلوث المسجد، فلها أن تخرج لتتحفظ ونحوه، صيانة للمسجد.

فعن عائشة قالت: «اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة مستحاضة من أزواجه فكانت ترى الحمرة والصفرة وربما وضعنا الطست تحتها وهي تصلي»^(٧).

• هل يجوز للحائض الاعتكاف؟

اعتكاف الحائض مبنى على مسألتين، الأولى: هل يلزم للاعتكاف صوم؟ والثانية: هل تدخل الحائض المسجد؟

فمن رأى أنه يلزم للاعتكاف صوم منع اعتكافها لأنها لا تصوم، وكذلك من رأى أن الحائض لا تدخل المسجد يمنع اعتكافها فيه^(٨).

وقد تقدم تحرير المسألتين في موضعهما من هذا الكتاب فليراجع، والله أعلم.

• فائدة: إذا اعتكفت المرأة في المسجد استترت بشيء: فإن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لما أردن الاعتكاف أمرن بأبنيتهن فضربت في المسجد، ولأن المسجد يحضره

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٢٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١١٧٣).

(٣) حسن: أخرجه ابن ماجة (٦٤٢ - الزوائد).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٤٠).

(٥) «الموطأ» (٣١٨/١)، و«المحلى» (١٩٢/٥)، و«المغنى» (٢٠٥/٣).

(٦) «المجموع» (٥٢٠/٦)، و«المغنى» (٢٠٩/٣).

(٧) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٣٧)، ومسلم (٢٤٧٦).

(٨) «جامع أحكام النساء» (٤٣٠/٢) وما بعدها.

الرجال، وخير لهم وللنساء أن لا يرونهن ولا يرينهم، فإن كان للنساء مكان مخصص في المسجد فهو الأفضل^(١).

١٠- من آداب الاعتكاف:

يستحب للمعتكف أن يشغل نفسه بطاعة الله، كالصلاة وتلاوة القرآن، وذكر الله تعالى، واستغفاره والدعاء والصلاة على النبي ﷺ، وتفسير القرآن ودراسة الحديث ونحو ذلك.

ويكره أن يشغل نفسه بما لا يفيد من الأقوال والأفعال، أو أن يتخذ المعتكف موضع عشرة، ومجلبة للزائرين، وأخذ بأطراف الأحاديث بينه وبين مجالسيه، فهذا لون، والاعتكاف النبوي لون آخر.

(١) انظر كتابي: «فقه السنة للنساء» (ص: ٢٤٧) ط. التوفيقية.

٦

كتاب الحج والعمرة

أولاً: الحج

• تعريف الحج:

الحج - بفتح الحاء ويجوز كسرهما وهو شاذ - لغة: أصله القصد، فيقال (حَجَّه حَجًّا) أى: قصده، وقيل: هو من قولك: (حججته) إذا أتته مرة بعد أخرى، وقيل غير ذلك، والأول هو المشهور (١).

والحج - فى اصطلاح الشرع-: قصد بيت الله الحرام والمشاعر لأداء عبادة مخصوصة فى زمن مخصوص بكيفية معينة.

• حُكْمُ الْحَجِّ:

الحج فرض عين على كل مكلف مستطيع فى العمر مرة، وهو ركن من أركان الإسلام، وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والإجماع:

(١) أما الكتاب: فقد قال الله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (٢).

(ب) وأما السنة: فقد وردت أحاديث كثيرة جداً - بلغت حد التواتر - تفيد اليقين والعلم القطعى الجازم بثبوت هذه الفريضة (٣)، ومن ذلك:

١- حديث ابن عمر أن النبى ﷺ قال: «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان» (٤).

٢- حديث أبى هريرة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحجوا»، فقال رجل: أكلَّ عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلتُ نعم لوجب، ولما استطعتم...» (٥) الحديث.

(١) سورة آل عمران: ٩٧.

(٢) تاج العروس، و«المجموع» (٧/٧).

(٣) انظر «الترغيب والترهيب» (٢/٢١١).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٨)، ومسلم (١٦) وغيرهما.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٣٧).

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على وجوب الحج -على المستطيع- مرة واحدة في العمر^(١)، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة يكفر جاحده^(٢).

• هل يجب الحج على الفورية أو التراخي؟

ذهب جمهور العلماء: أبو حنيفة -في أصح الروايتين- وأبو يوسف، ومالك وأحمد^(٣) إلى أن من وجدت عنده شروط وجوب الحج -التي ستأتى- وتحقق فرض الحج عليه، فإنه يجب عليه الفور، وأنه يأثم بتأخيره واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(٤).

٢- وقوله ﷺ: «أيها الناس إن الله كتب عليكم الحج فحجوا»^(٥).

والأصل في الأمر أن يكون على الفور ما لم يصرفه صارف^(٦).

٣- قول النبي ﷺ: «من أراد الحج فليتمجل»^(٧).

٤- وبما روى مرفوعاً: «من ملك زاداً وراحلة تبلغ إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً»^(٨).

بينما هب الشافعي ومحمد بن الحسن وبعض السلف إلى أنه يجب على التراخي، فلا يأثم بتأخير الحج -مع الاستطاعة- بشرط العزم على فعله في

(١) هذا إذا لم ينذر أن يحج، فإن نذره وجب عليه أيضاً.

(٢) «المغنى» (٢١٧/٣)، و«المجموع» (١٣/٧).

(٣) «المغنى» (٢٤١/٣)، و«المجموع» (٨٥/٧)، و«الفروع» (٢٤٢/٣).

(٤) سورة آل عمران: ٩٧.

(٥) صحيح: تقدم قريباً.

(٦) ولهذا غضب النبي ﷺ -في غزوة الحديبية- حين أمرهم بالإحلال فتباطئوا كما عند البخاري (٢٧٣١).

(٧) ضعيف: أخرجه أحمد (١٧٣٧)، وابن ماجه (٢٨٨٣)، والطبراني (٢٨٧/١٨-٢٩٦)،

والبيهقي (٣٤٠/٤)، وغيرهم من طريق أبي إسرائيل الملائي عن فضيل بن عمرو عن ابن

جبير عن ابن عباس عن الفضل، وأبو إسرائيل فيه ضعف وله أغاليط، وقد تابعه -متابعة

ناقصة- مهرا بن صفوان عن ابن عباس بنحوه أخرجه أبو داود (١٧٣٢)، وابن أبي شبة

(٢٢٧/٣)، وأحمد (١٨٧١)، والدارمي (١٧٨٤)، والبيهقي (٣٣٩/٤) وغيرهم، لكن

مهرا بن مجهول، فلا تفيد متابعته، والله أعلم.

(٨) ضعيف: أخرجه الترمذي (٨١٢).

المستقبل، واستدلوا بأن النبي ﷺ فتح مكة سنة ثمان^(١)، ولم يحج إلا في السنة العاشرة، ولو كان واجباً على الفورية لم يتخلف رسول الله ﷺ عما فرض عليه لاسيما ولم يحبسه عذر ظاهر من حرب أو مرض! ^(٢). وبأنه إذا أخره ثم فعله بعد ذلك لم يكن قاضياً له، وهذا يدل على أنه على التراخي.

وأجابوا عن الآية الكريمة بأن الأمر بالحج فيها مطلق عن تعيين الوقت، فيصح أدائه في أى وقت فلا يثبت الإلزام بالفور لأنه تقييد للنص بغير دليل، وضعفوا الأحاديث الآمرة بالتعجيل.

قلت: مبنى الخلاف هنا على مسألة: الأصل في الأمر أنه على الفور أو التراخي؟ وعلى كل حال فالأولى التعجيل وعدم التأخير... مع الاستطاعة - احتياطاً، فإنه لا يدرى لعله لا يمتد به العمر حتى يحج. والله أعلم.

• من فضائل الحج:

١- الحج يمحق الذنوب المتقدمة:

(١) فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من حجَّ فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه» ^(٣).

(ب) ولما أراد عمرو بن العاص أن يبايع رسول الله ﷺ على الإسلام، اشترط أن يُغفر له، فقال ﷺ: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما قبله، وأن الهجرة تهدم ما قبلها، وأن الحج يهدم ما قبله؟» ^(٤).

٢- الحج سبب للمعتق من النار:

فعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو ثم يباهى بهم الملائكة...» ^(٥).

(١) والحج فرض سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع أو عشر من الهجرة على خلاف، انظر «المجموع» (٨٧/٧)، و«زاد المعاد» (١٧٥/١) و(٢٥/٣).

(٢) «الأم» (١١٨/٢)، و«المجموع» (٨٧/٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٢١)، ومسلم (١٣٥٠).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٤٨).

٣- الحج جزاؤه الجنة:

فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة» (١).

٤- الحج من أفضل الأعمال:

فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ - سئل: أى الأعمال أفضل؟ فقال: «إيمان بالله ورسوله» قيل: ثم ماذا؟ قال: «جهاد فى سبيل الله» قيل ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور» (٢).

٥- الحج أفضل جهاد النساء:

فعن عائشة أنها قالت: يا رسول الله، نرى الجهاد أفضل العمل، أفلا نجاهد؟ قال: «لا، ولكنَّ أفضل الجهاد: حج مبرور» (٣).

• شروط إيجاب الحج:

وهى صفات يجب توفرها فى الإنسان حتى يكون مطالباً بأداء الحج على سبيل الوجوب، فمن فقد أحد هذه الشروط لم يجب عليه الحج، وهى خمسة: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والحرية، والاستطاعة. قال ابن قدامة (٤) «لا نعلم فى هذا كله اختلافاً» اهـ.

- فأما الإسلام والعقل، فهما شرطاً صحة كذلك، فلا يصح الحج من كافر ولا مجنون.

- وأما البلوغ والحرية، فهما شرطان لاجزاء الحج عن الفريضة كذلك، وليس شرطين للصحة، فلو حج الصبى والعبد صح منهما لحديث المرأة التى: «... رفعت إلى النبى ﷺ صبياً فقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم، ولك أجر» (٥).

ولا يجزئهما عن حجة الإسلام على الراجح، لحديث: «من حج ثم عتق فعليه حجة أخرى، ومن حج وهو صغير ثم بلغ فعليه حجة أخرى» (٦).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٧٣)، ومسلم (١٣٤٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٢٦)، ومسلم (٨٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٢٠)، والنسائى (١١٤/٥)، وابن ماجه (٢٩٠).

(٤) «المغنى» (٢١٨/٣)، و«نهاية المحتاج» (٣٧٥/٢).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٣٦)، وأبو داود (١٧٣٦)، والنسائى (١٢٠/٥).

(٦) صححه الألبانى: أخرجه ابن خزيمة (٣٠٥٠)، والحاكم (٤٨١/١)، والبيهقى (١٧٩/٥)، وانظر «الإرواء» (٥٩/٤).

- وأما الاستطاعة فهي شرط للوجوب فقط، فلو تجشّم غير المستطيع المشقة وحج، كان حجة صحيحاً مجزئاً، كما لو تكلف القيام في الصلاة والصيام من يسقط عنه أجزأه^(١).

• بم تتحقق الاستطاعة؟

لا تتحقق الاستطاعة المشروطة لإيجاب الحج إلا بما يلي:

[١] صحة البدن وسلامته من الأمراض التي تعوقه عن أفعال الحج، لحديث ابن عباس: أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله، إن أبى أدركته فريضة الله في الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوى على الراحلة فأحج عنه؟ قال: «حجّي عنه»^(٢).

فمن وجدت فيه سائر الشروط وكان مريضاً مُرمئاً أو مُقعداً فلا يجب عليه أداء الفريضة بنفسه اتفاقاً.

لكن اختلفوا هل يلزمه أن ينوب من يحج عنه؟ فذهب الشافعية والحنابلة وصاحباً أبى حنيفة أنه يلزمه، بناء على أن صحة البدن شرط للأداء بالنفس لا شرط للوجوب.

وقال أبو حنيفة ومالك لا يلزمه^(٣)، قلت: والأظهر أنه يلزمه ويدل عليه حديث ابن عباس السابق، ففي بعض رواياته: «أرأيت إن كان على أهلك دين، أكنت قاضيته؟» قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق أن يقضى»^(٤).

[٢] ملك ما يكفيه في رحلته وإقامته وعودته، فاضلاً عن حاجاته الأصلية من دين ونفقة عيل ومن تلزمه نفقتهم عند جمهور العلماء^(٥) - خلافاً للمالكية - لأن النفقة حق للأدميين وهو مقدم، ولقوله ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»^(٦).

ويدخل في هذا ملك الزاد والراحلة، وقد فُسر السبيل في قوله تعالى:

(١) «المغني» (٢١٤/٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٥٥)، ومسلم (١٣٣٤).

(٣) «نهاية المحتاج» (٣٨٥/٢)، و«الكافي» (٢١٤/١)، و«فتح القدير» (١٢٥/٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٩٩)، والنسائي (١١٦/٥)، وانظر «المحلى» (٥٧/٧).

(٥) «المجموع» (٥٦/٧)، و«الموسوعة الفقهية» (٣١/١٧).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٧٦)، وانظر «الإرواء» (٩٨٩).

﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(١). بالزاد والراحلة وقد روى هذا التفسير مرفوعاً ولا يصح^(٢).

[٣] أمن الطريق: وهو يشمل الأمن على النفس والمال وقت خروج الناس للحج لأن الاستطاعة لا تثبت بدونه.

• ويشترط المحرم لوجوب الحج على المرأة:

يشترط لإيجاب الحج على المرأة الشروط الخمسة المتقدمة ويزاد عليها أن يصحبها زوج أو محرم^(٣)، فإن لم تجد فلا يجب عليها الحج: فعن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم» فقام رجل فقال: يا رسول الله، إن امرأتى خرجت حاجة، وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا، فقال: «انطلق فحج مع امرأتك»^(٤) وهذا مذهب الحنفية والحنابلة^(٥).

بينما ذهب المالكية والشافعية^(٥) إلى أن المحرم ليس شرطاً في الحج لكنهم اشترطوا أمن الطريق والرفقة المأمونة، وهذا في حج الفريضة وأما حج النفل فلا يجوز خروجها له إلا مع محرم اتفاقاً.

وأجاز الظاهرية للمرأة التي لا زوج لها ولا محرم أو أبى زوجها، أن تحج بغير محرم^(٦).

واستدلوا جميعاً بما روى من تفسير النبي ﷺ للاستطاعة بالزاد والراحلة وهو ضعيف كما تقدم، وبقوله ﷺ: «يوشك أن تخرج الطعينة من الحيرة تؤم البيت لا جوار معها، لا تخاف إلا الله»^(٧) ويجاب عن هذا بأنه إخبار عما سيقع من الأمن ولا تعلق لهذا بحكم سفر المرأة بلا محرم.

(١) سورة آل عمران: ٩٧.

(٢) «تفسير الطبري» (١٥/٤).

(٣) يأتي تعريف المحرم في «أبواب النكاح» من هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٠٦)، ومسلم (١٣٤١).

(٥) «البدائع» (١٠٨٩/٣)، و«المغني» (٢٣٠/٣)، و«بداية المجتهد» (٣٤٨/١)، و«المجموع» (٦٨/٧).

(٦) «المحلى» (٤٧/٧).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٩٥) وغيره، والطعينة: المرأة.

• إذا حجت المرأة بغير محرم:

إذا حجت المرأة بغير محرم صحَّ حَجُّها وأُثِّمَتْ لخروجها بدونه.

• تستأذن المرأة زوجها للحج وليس له منعها^(١):

١- إذا توفرت شروط وجوب الحج المتقدمة لدى المرأة - في حج الفريضة - فإنه يستحب لها أن تستأذن زوجها فإن أذن لها وإلا خرجت بغير إذنه، لأنه ليس للزوج أن يمنعها من الذهاب لحج الفريضة - عند الجمهور - لأن حق الزوج لا يقدم على فرائض الأعيان كصوم رمضان ونحوه.

٢- إذا كان حجبها حج نذر: فإن كانت نذرته بإذن زوجها، أو نذرته قبل الزواج ثم أخبرته به فأقره، فليس له منعها، أما إذا نذرته رغماً عنه فله منعها، وقيل بل ليس له منعها كذلك لأنه واجب كحجة الإسلام.

٣- إذا كان حجبها حج تطوع أو حجاً عن غيرها، فيجب عليها استئذان زوجها إجماعاً، ويجوز له أن يمنعها.

• هل تخرج المعتدة للحج؟^(٢).

المرأة المعتدة عن طلاق أو وفاة مدة إمكان السير للحج لا يجب عليها الحج - عند الجمهور - لأن الله تعالى نهى المعتدات عن الخروج بقوله: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾^(٣). ولأن الحج يمكن أدائه في وقت آخر، وأما العدة فتجب في وقت مخصوص فكان الجمع بين الأمرين أولى.

وفرق الحنابلة بين خروجها للحج في عدة الطلاق، وعدة الوفاة، فمنعوه في عدة الوفاة، وأجازوه في عدة الطلاق المبتوت، قالوا: لأن لزوم البيت فيه واجب في عدة الوفاة، والطلاق المبتوت لا يجب فيه ذلك. اهـ.

قلت: لا يظهر لى وجه والتفريق - في لزوم البيت - بين عدة الوفاة وعدة الطلاق، على أن الآية تتعلق بالمطلقات، والمعتدة للوفاة تقاس عليها - على أحد القولين^(٤) - فهلاً عكسوا هذا التفريق!!

(١) «المغنى» (٣/ ٢٤٠)، و«الأم» (٢/ ١١٧)، و«فتح القدير» (٢/ ١٣٠)، و«المحلى» (٧/ ٥٢).

(٢) «المغنى» (٣/ ٢٤٠)، و«مغنى المحتاج» (١/ ٥٣٦).

(٣) سورة الطلاق: ١.

(٤) والقول الثانى: أن المعتدة لوفاة زوجها تعتد حيث شاءت، وسيأتى هذا فى «العدد».

الحج عن الغير

١- الحج عن العاجز:

من استطاع السبيل إلى الحج ثم عجز عنه، بسبب كبر أو مرض لا يرجى برؤه ويسمى المعضوب، فإنه يلزمه أن يقيم من يحج عنه من ماله، لحديث ابن عباس عن الفضل بن عباس: «أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله، إن فريضة الحج أدركت أبى شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال: «نعم»^(١).

وفى رواية: قال ﷺ: أرأيت لو كان على أبلك دين، أكنت قاضيته؟ قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق أن يقضى»^(٢).

وبهذا قال الجمهور خلافاً لمالك.

• فائدة:

إذا حُجَّ عن المعضوب الذى لا يرجى برؤه ثم عافاه الله، فقد برئت ذمته ولا يطالب بالحج بنفسه بعد ذلك - فى أصح قولى العلماء - لأن النبى ﷺ قد أخبر - فى الحديث السابق - أن دين الله يقضى بالحج عنه ويسقط عنه، فلا يجوز أن يعود فرضه إلا بنص ولا نص ههنا بعودته ولو كان ذلك عائداً لبيّن النبى ﷺ لاسيما مع قيام احتمال أن يطبق الشيخ الركوب، فلا يجوز عودة الفرض عليه بعد صحة تأديته عنه. وهذا مذهب الحنابلة وإسحاق وابن حزم وذهب أبو حنيفة والشافعى وابن المنذر إلى أنه يلزمه الحج ولا بد، قالوا: لأنه لما برئ تبين أنه لم يكن مأبوساً منه فلزمه الأصل. والأول أرجح والله أعلم^(٣).

٢- الحج عن الميت الذى وجب عليه الحج من تركته:

من مات وهو مستطيع بأحد الوجوه التى قدمنا، حج عنه من رأس ماله مقدماً على ديون الناس - إن لم يوجد من يحج عنه تطوعاً - سواء أوصى بذلك أو لم يوص، لقوله تعالى فى المواريث: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾^(٤). فعم عز

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٥٥)، ومسلم (١٣٣٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٦٦٩٩)، والنسائى (١١٦/٥).

(٣) «المغنى» (٣/٤٤٩ - مع الشرح)، و«المحلى» (٦٢).

(٤) سورة النساء: ١١.

وجل الديون كلها، وقد تقدم أن دين الله أحق بالقضاء وهذا مذهب الشافعي وأحمد وطائفة من السلف^(١).

وقال أبو حنيفة ومالك: لا يحج عنه إلا أن يوصى بذلك فيكون من الثلث!!

٣- النائب عن غيره يحج عن نفسه أولاً:

يُشترط فيمن يريد الحج عن غيره أن يكون قد حج هو عن نفسه حجة الإسلام أولاً حتى يجزئ الفرض عن الأصيل، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة وأكثر أهل العلم وبه قال ابن عباس ولا يعلم له من الصحابة مخالف^(٢) واستدلوا بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول:

لبيك عن شبرمة، قال: «من شبرمة؟» قال: أخ لي - أو قريب لي - قال: «حججت عن نفسك؟» قال: لا، قال: «حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة»^(٣) وهو مختلف في رفعه ووقفه وصحته.

وقال أبو حنيفة ومالك: يجزئ الحج وإن لم يحج عن نفسه، واستدلوا بإطلاق حديث الثخعمية السابق «حجى عن أبيك» من غير استخبارها عن حجها لنفسها.

قلت: الأولى أن لا يحج عن غيره إلا بعد الحج عن نفسه خروجاً من الخلاف، ولأنه قول صحابي وهو أولى من قول غيره لاسيما ولا يعلم له من الصحابة مخالف، ثم إن النظر يقتضى أن يقوم الإنسان نفسه على غيره لعموم قوله ﷺ في النفقات: «أبدأ بنفسك»^(٤).

وعلى هذا يحمل ترك استفصال النبي ﷺ للثخعمية على أنه علم بحجها عن نفسها أولاً، إعمالاً للأدلة، كما قاله ابن الهمام. والله أعلم.

٤- حج النفل عن الغير:

يُشرع حج النفل عن الغير بإطلاق - وإن كان مستطيعاً - لأنها حجة لا تلزم المستطيع بنفسه، فجاز أن يستنيب فيها كالمعصوب، ولأنه يتوسع في النفل ما لا يتوسع في الفرض، فإذا جازت النيابة في الفرض ففي النفل أولى، وهذا مذهب جمهور العلماء من الحنفية والحنابلة، وكذلك المالكية لكن مع الكراهة.

(١) «المجموع» (٩٣/٧)، و«المحلى» (٦٢).

(٢) «المجموع» (٩٨/٧)، و«المغني» (٢٤٥/٣)، و«الفروع» (٢٦٥/٣)، وفتاوى ابن تيمية.

(٣) أعل بالوقف والاضطراب: أخرجه أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣) وغيرهما.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٩٩٧) عن جابر.

٥- المرأة تحج عن غيرها:

(١) يجوز للمرأة أن تحج عن امرأة أخرى باتفاق العلماء، سواء كانت بنتها أو غير بنتها^(١)، فعن موسى بن سلمة أن امرأة سألت رسول الله ﷺ أن أمها ماتت ولم تحج، أفيجزئ عن أمها أن تحج عنها؟ قال: «نعم، لو كان على أمها دين فقضته عنها ألم يكن يجزئ عنها؟ فلتحج عن أمها»^(٢).

(ب) ويجوز للمرأة أن تحج عن الرجل، عند جمهور العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم، لحديث الخثعمية الذي تقدم مراراً.

٦- الحج من مال حرام^(٣):

إذا حج بمال حرام أو راكباً دابة مغصوبة، أثم وصح حجه وأجزأه عند أكثر العلماء، قالوا: لأن أفعال الحج مخصوصة، والتحريم لمعنى خارج عنها. وخالفهم الإمام أحمد فقال: «لا يجزئ، واستدل له بحديث: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً»^(٤) وبما يروى مرفوعاً: «إذا خرج الحاج حاجاً بنفقة طيبة، ووضع رجله في الغرز فنادى: لبيك اللهم لبيك، ناداه مناد من السماء: لبيك وسعديك، زادك حلال وراحتك حلال، وحجك مبرور غير مأزور، وإذا خرج بالنفقة الخبيثة فوضع رجله في الغرز، فنادى: لبيك، ناداه مناد من السماء، لا لبيك ولا سعديك، زادك حرام، ونفقتك حرام، وحجك مأزور غير مبرور»^(٥).

قلت: والراجح قول الجمهور لما تقدم، وأما حديث «إن الله طيب...» فليس فيه حجة وأما حديث: «... وحجك مأزور غير مأجور» فضعيف لا يصح.

المواقيت

المواقيت: جمع ميقات، وهي زمانية ومكانية:

[١] المواقيت الزمانية: هي الأوقات التي لا يصح شيء من أعمال الحج إلا

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٣/٢٦).

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (١١٦/٥)، وأحمد (٢٧٩/١) بسند صحيح، ونحوه عند مسلم (١١٤٩)، والترمذي (٦٦٧) عن بريدة.

(٣) «المجموع» للنووي (٥١/٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٠١٥)، والترمذي (٢٩٨٦) وغيرهما.

(٥) ضعيف: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٢٢٨)، وأبو نعيم في «الحلية»، وانظر «العلل المنتاهية».

فيها، وقد ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(١). فهذا نص على أن للحج أوقاً منصوصة، فلا يحل الإحرام به إلا في أشهر الحج، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٢).

• فإن أحرم بالحج قبل أشهره^(٣): لم يصح منه، وهذا مذهب الصحابة رضي الله عنهم، وعن الشعبي وعطاء أنه يحل من إحرامه.

وقال الأوزاعي والشافعي: تصير عمرة ولا بد، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: يكره ذلك ويلزمه إن أحرم به قبل أشهر الحج.

والصواب أنه لا يصح بحال للآية الكريمة، وأما أنها تنعقد عمرة، ففيه نظر، إذ كيف يبطل عمله الذي دخل لأجل أنه خالف الحق، ثم نلزمه بذلك العمل عمرة لم يُردها قط ولا قصدها ولا نواها و«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٤)؟! فهذا كمن أحرم بصلاة قبل وقتها فإنها تبطل، ومن نوى صياماً قبل وقته فهو باطل.

• وأشهر الحج: هي شوال وذو القعدة وتسع من ذى الحجة - اتفاقاً - ثم حصل الخلاف في يوم النحر وبقية ذى الحجة، فصارت الأقوال في أشهر الحج ثلاثة:

١ - أنها شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة، وهو مذهب الحنفية والحنابلة وهو مروى عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وجماعة من السلف^(٥).

٢ - أنها شوال، وذو القعدة، وتسع من ذى الحجة فلا يدخل يوم النحر في أشهر الحج، وهو مذهب الشافعية^(٦)، وحجتهم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾^(٧). ولا يمكن فرضه [أى الإحرام به] بعد ليلة النحر.

(١) سورة البقرة: ١٩٧.

(٢) سورة الطلاق: ١.

(٣) «المحلى» (٦٥-٦٦/٧)، و«المجموع» (١٢٨/٧) وما بعدها.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، ومسلم (١٩٠٧) وغيرهما.

(٥) «شرح فتح القدير» (٢٢٠/٢)، و«المغنى» (٢٧٥/٣).

(٦) «المجموع» (١٣٥/٧)، و«نهاية المحتاج» (٢٥٦/٣).

(٧) سورة البقرة: ١٩٧.

٣- أنها شوال، وذو القعدة، وذو الحجة كله، وهذا مذهب مالك وابن حزم، وهو مروي عن عمر وابنه، وابن عباس رضي الله عنهما (١)، وحجتهم أن أقل الجمع ثلاثة، وأن رمى الجمار -وهو من أعمال الحج- يعمل يوم الثالث عشر، وطواف الإفاضة -وهو ركن في الحج- يعمل في ذي الحجة كله بلا خلاف.

قلت: الراجح القول الثالث فتكون أشهر الحج هي شوال وذو القعدة وذو الحجة كله، وهذا على معنى أنه يجب ألا يقع شيء من أعمال الحج قبل أو بعد هذه الأشهر، ولا يلزم أن يكون الحج يجوز في كل يوم من أيامها، فلا بد من الاحتفاظ بالآتي:

• أن من فاتته الوقوف بعرفة في جزء من ليلة النحر فلا حج له، وهذا هو الذي نظر إليه الشافعي -رحمه الله- حين أخرج يوم النحر (العاشر من ذي الحجة) من أشهر الحج، ويرد عليه بأن الله تعالى قد سمى يوم النحر: يوم الحج الأكبر في قوله تعالى ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ (٢).

[٢] المواقيت المكانية:

وهي أماكن وقتها الشرع -أي حددها- ليُحرم منها من أراد الحج أو العمرة ولا يجوز له أن يتجاوزها -إن كان قاصداً للحج أو العمرة- دون أن يحرم، وهذه المواقيت لكل من مرَّ بها -مريداً للنسك سواء كان من أهل تلك الجهات أو لم يكن، وهذه الأماكن:

١- ذو الحليفة: لأهل المدينة، وهي المعروفة الآن «بآبار علي».

٢- الجحفة: وهي لأهل الشام ومصر والمغرب، وهي قريبة من «رابغ» التي جعلت الآن الميقات.

٣- قرن المنازل: وهي لأهل نجد، وهي المعروفة الآن بـ«وادي السيل».

٤- يلملم: وهي لأهل اليمن.

وهذه المواقيت الأربعة متفق عليها، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن،

(١) «بداية المجتهد» (١/٣٥١)، و«الكافي في مذهب أهل المدينة» (١/٣٥٧)، و«المحلى» (٦٩/٧).

(٢) سورة التوبة: ٣.

ولأهل اليمن يللم قال: «فهنَّ لهنَّ ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن كان يريد الحج والعمرة، فمن كان دونهن مهله من أهله، وكذلك أهل مكة يهلون منها»^(١).

٥- ذات عرق: لأهل العراق والمشرق، وهذا المكان قريب من «العقيق» وقد اختلف فيمن وقته، فقليل عمر، لحديث ابن عمر قال: «لما فُتح هذان المصران (يعنى البصرة والكوفة) أتوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين: إن رسول الله ﷺ حدَّ لأهل نجد قرناً، وهو جور عن طريقنا، وإنا إن أردنا قرناً شق علينا؟ قال: فانظروا حدوها من طريقكم، فحدَّ لهم ذات عرق»^(٢).

وقيل: بل حدَّه النبي ﷺ، لحديث جابر: «مهَّلُ أهل المدينة من ذى الحليفة، والطريق الآخر الجحفة، وهل العراق من ذات عرق، ومهَّلُ أهل المدينة من ذى الحليفة، والطريق الآخر الجحفة، ومهَّلُ العراق من ذات عرق، ومهَّلُ أهل نجد من قرن، ومهَّلُ أهل اليمن من يللم»^(٣) وهو مختلف في رفعه، لكن يؤيد الرفع حديث عائشة رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ وقَّت لأهل العراق ذات عرق»^(٤). ويجمع بأن النبي ﷺ هو الذى وقته وخفى علمه على عمر رضي الله عنه فاجتهد فوافق السنة وكم له من موافقات للشرع!!

• المقيم بمكة ميقاته: منازل مكة، والمقيم بين مكة وأحد هذه المواقيت فميقاته منزله.

• من كان طريق لا تمر بشيء من هذه المواقيت، فإذا علم أنه حاذى أقربها منه أحرم منه، ومن كان فى طائرة فإنه يحرم إذا حاذى الميقات وكان فوقه، ويكون متأهباً قبل الإحرام بأن يلبس ثياب الإحرام قبل محاذاة الميقات، فإذا حاذاه نوى الإحرام فى الحال، لا أن يؤخره إلى أن يهبط^(٥).

سياق صفة حجة النبي ﷺ

عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: دخلنا على جابر بن عبد الله... فقلت: أخبرنى عن حجة رسول الله ﷺ فقال بيده فعقد تسعاً فقال إن رسول الله ﷺ

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٢٦)، ومسلم (١١٨١).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٣١)، والبيهقى (٢٧/٥).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١١٨٣)، ولرفعه شواهد فى «الإرواء» (٩٩٨).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٣٩)، والنسائى (٦/٢) وغيرهما، وانظر «الإرواء» (٩٩٩).

(٥) «أوضح المسالك إلى أحكام المناسك» للسلمان (ص: ٤٢، ٤٣) باختصار.

مكث تسع سنين لم يحج ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتمس أن يأتهم برسول الله ﷺ ويعمل مثل عمله فخرجنا معه حتى أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فأرسلت إلى رسول الله ﷺ كيف أصنع قال: «اغتسلي واستشفري بثوب واحرمي» فصلى رسول الله ﷺ في المسجد ثم ركب القصواء حتى إذا استوت به ناقته على البيداء نظرت إلى مد بصرى بين يديه من راكب وماش وعن يمينه مثل ذلك وعن يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك ورسول الله ﷺ بين أظهرنا وعليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله وما عمل به من شيء عملنا به فأهل بالتوحيد: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد رسول الله ﷺ عليهم شيئاً منه ولزم رسول الله ﷺ تلييته. قال جابر رضي الله عنه: «لنا نوى إلا الحج لسا نعرف العمرة حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (١) فجعل المقام بينه وبين البيت فكان أبي يقول ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا فلما دنا من الصفا قرأ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (٢) أبداً بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده. ثم دعا بين ذلك قال مثل هذا ثلاث ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادي سعى حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا حتى إذا كان آخر طوافه على المروة فقال لو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة، فقام سراقة بن مالك بن خثعم فقال يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد؟ فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال: دخلت العمرة في الحج -مرتين- لا، بل لأبد أبداً وقدم على من اليمن بيد النبي ﷺ فوجد فاطمة رضي الله عنها ممن حل ولبست ثياباً صبيغاً واكتحلت فأنكر ذلك عليها فقالت إن أبي أمرنى بهذا قال فكان على

(١) سورة البقرة: ١٢٥.

(٢) سورة البقرة: ١٥٨.

يقول بالعراق فذهبت إلى رسول الله ﷺ محرشاً على فاطمة للذي صنعت مستفتياً لرسول الله ﷺ فيما ذكرت عنه فأخبرته أنى أنكرت ذلك عليها فقال: صدقت صدقت ماذا قلت حين فرضت الحج؟ قال: قلت: اللهم إني أهل بما أهل به به رسولك، قال: فإن معي الهدى فلا تحل، قال: فكان جماعة الهدى الذي قدم به على من اليمن والذي أتى به النبي ﷺ مائة. قال: فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدى فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة فسار رسول الله ﷺ ولا تشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فزّل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال: إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع ودماء الجاهلية موضوعة وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعاً في بني سعد فقتلته هذيل، وربا الجاهلية موضوع وأول ربا أضع ربانا ربا عباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله وأنتم تسألون عني فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: اللهم اشهد اللهم اشهد - ثلاث مرات - ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام العصر ولم يصل بينهما شيئاً ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل حبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص وأردف أسامة خلفه ودفع رسول الله ﷺ وقد شق للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى: أيها الناس السكينة السكينة كلما أتى حبلًا من الحبال أرخى لها قليلاً حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر وصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعاه

وكبره وهله فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفع قبل أن تطلع الشمس وأردف الفضل بن عباس وكان رجلاً حسن الشعر أبيض وسيماً فلما دفع رسول الله ﷺ مرت به ظعن يجري فطفق الفضل ينظر إليهن فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل فحول الفضل وجهه إلى الشق الآخر ينظر حتى أتى بطن مُحسر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحرف فتمر ثلاثاً وستين بيده ثم أعطى علياً فنحر ما غبر وأشركه في هديه ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكلوا من لحمها وشربوا من مرقها ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر فأتى بنى عبد المطلب يسقون على زمزم فقال انزعوا بنى عبد المطلب فلولاً أن يغلبكم الناس على سقايتمكم لنزعت معكم، فناولوه دلوفاً فشرب منه .

وحدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا جعفر بن محمد حدثني أبي قال أتيت جابر بن عبد الله فسألته عن حجة رسول الله ﷺ وساق الحديث: بنحو حديث حاتم بن إسماعيل وزاد في الحديث وكانت العرب يدفع بهم أبو سيارة على حمار عري فلما أجاز رسول الله ﷺ من المزدلفة بالمشعر الحرام لم تشك قریش أنه سيقصر عليه ويكون منزله، ثم فأجاز ولم يعرض له حتى أتى عرفات فتر (١).

ملخص أفعال حج التمتع (٢)

لا ريب في أن المسلم حريص على أن يكون صفة حجته كحجة رسول الله ﷺ ، لتكون أخرى لقبولها، وأدعى أن ينال فضائلها التي تقدمت .

وهأنذا أُلخص أفعال «حج التمتع» من مجموع ما ثبت من الأحاديث عن رسول الله ﷺ ، ثم أتبع هذا السرد بتفصيلات هذه الأفعال وقسيماتها من حيث ما هو ركن وواجب ومستحب وغير ذلك، فأقول:

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، والدارمي (١٨٥٠) وغيرهم.

(٢) الحج يجوز على إحدى كيفيات ثلاث: الأفراد أو التمتع أو القران، على ما يأتي بيانه، وأفضلها التمتع وهو الأنسب للحاج من بلادنا والأيسر عليه.

ما قبل السفر

- ١- من استطاع الحج، واستقر عزمه وجزمه على أدائه، بادر بتوبة نصوح من كل المعاصي، واجتهد في الخروج من مظالم الخلق بردّها إلى أصحابها، ويجتهد في قضاء ما أمكنه من ديونه، ويجتهد في رضا والديه، ويسترضى أقاربه إن كان بينه وبينهم شيء، ويترك لأولاده ومن تلزمه نفقتهم ما يلزمهم مدة غيابه.
- ٢- يحرص على أن يكون زاده طيباً، ويحذر ما كان من المشتبهات والعُصوب، ليكون أقرب إلى القبول.
- ٣- يجتهد في تحصيل الرفقة الصالحة المرغوبة في الخير، المعينة عليه، المبغضة للشر، وإن تيسر أن تكون الرفقة من العلماء العاملين فهو أفضل.
- ٤- ويخرج إلى سفره ملتزماً الآداب الشرعية في السفر، وذلك في أشهر الحج.

الإحرام

- ٥- فإذا أتى الميقات فيتجرد من ثيابه ويغتسل كما يغتسل من الجنابة، ويتطيب بأطيب ما يجد من الطيب، وكذلك تفعل المرأة ولو كانت حائضاً أو نفساء، ولا يضرهما بقاء الطيب في الثوب والبدن بعد الإحرام.
- ٦- ويلبس الرجل ملابس الإحرام، وتلبس المرأة ما شاءت من الثياب.
- ٧- ويصلي إن حضر وقت فريضته، وإلا صلى ركعتين بنية سنة الوضوء، فإذا فرغ نوى الإحرام بعمرة، بعد أن يركب راحلته (سيارته) حامداً مكبراً مستقبلاً القبلة، ويقول: «ليبك اللهم عمرة».
- ٨- ومن كان في طائفة، فإنه يحرم إذا حاذى الميقات وكان فوقه، ويكون متأهباً قبل الإحرام بالغسل والطيب وملابس الإحرام.
- ٩- فإذا أهل بالعمرة لبيّ: «ليبك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»، ويرفع الرجل بها صوته، وترفع المرأة بقدر ما تسمع من جنبها.
- ١٠- وينبغي للمحرم أن يكثر من التلبية خصوصاً عند تغير الأحوال والأزمان مثل أن يعلو مرتفعاً أو أن ينزل منخفضاً، أو أن يقبل الليل أو النهار، وتلبى المرأة وإن كانت حائضاً، ولا تقطع التلبية إلا عند ابتداء الطواف^(١).

(١) لأنه في عمرة، وأما المفرد والقارن فلا يقطع التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة.

دخول مكة والطواف

١١- فإذا وصل مكة، أسرع إلى المسجد الحرام، ويتقدم إلى الحجر الأسود، فيستلمه (يلمسه) بيده اليمنى ويقبله - إن تيسر - وإلا استلمه وقبل يده، فإن لم يستطع أشار إليه بيده ويكبر ولا يقبل يده، والأفضل ألا يزاحم فيؤذى الناس ويتأذى بهم.

١٢- ثم يطوف - جاعلاً الكعبة عن يساره - فإذا بلغ الركن اليماني استلمه من غير تقبيل - إن تيسر - فإذا كان بين الركن اليماني والحجر الأسود قال: ﴿ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار﴾ فإذا بلغ الحجر الأسود فقد أتم شوطاً ويفعل عنده ما تقدم، ثم يطوف حتى يكمل سبعة أشواط.

١٣- وينبغي للرجل - دون المرأة - في هذا الطواف أن يضطبع^(١) من بداية الطواف إلى انتهائه، ويرمل (يسرع المشى) في الأشواط الثلاثة الأولى فقط، ويمشي كعادته في الأربعة الأخرى.

١٤- فإذا أتم طوافه صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم، يقرأ فيهما ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾.

١٥- ثم يذهب إلى زمزم فيشرب منها ويصب على رأسه.

١٦- ثم يرجع إلى الحجر الأسود فيستلمه إن تيسر.

السعي بين الصفا والمروة

١٧- ثم يخرج إلى المسعى، فإذا دنا من الصفا قرأ ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾ ويقول: أبدأ بما بدأ الله به.

١٨- ويرقى على الصفا حتى يرى الكعبة فيستقبلها قائلاً: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده» ويدعو بما شاء، ويفعل ذلك ثلاث مرات.

١٩- ثم ينزل من الصفا إلى المروة ماشياً، ويسرع الرجل - دون المرأة - بين العلمين الأخضرين.

(١) الاضطباع: أن يجعل وسط ردائه داخل إبطه الأيمن وطرفيه على كتفه الأيسر.

٢٠- فإذا وصل إلى المروة فعل مثلما فعل على الصفا، وهذا شوط، ثم ينزل إلى الصفا وهكذا حتى يكمل سبعة أشواط (الذهاب شوط والعودة شوط).

التحلل من الإحرام

٢١- إذا أتم سعيه حلق رأسه أو قصر شعره، والتقصير -هنا- أفضل لاسيما إذا كان وقت الحج قريباً، والمرأة لا تحلق وإنما تقصر.

- ثم يلبس ملابسه المعتادة ويحل له كل ما كان محرماً عليه بالإحرام، من جماع وغيره، حتى يأتي وقت الحج (١).

يوم التروية

٢٢- إذا كان يوم الثامن من ذي الحجة (يوم التروية) فإنه يستعد للإحرام كما تقدم -من منزله بمكة- ثم يحرم بالحج قائلاً: «لبيك اللهم بحجة» ويلبى، وإن كان يخشى أن يعوقه شيء ويمنعه من إتمام حجه فله أن يشترط فيقول: «وإن حبسني حابس فمحلى حيث حبستني».

٢٣- ثم يخرج إلى منى ضحى ويبيت بها يُصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، قصرًا من غير جمع.

يوم عرفة

٢٤- فإذا طلعت الشمس -يوم التاسع (عرفة)- سار من منى إلى عرفة، فنزل بنمرة فيقيم بها إلى الزوال (الظهر) إن تيسر.

٢٥- فإذا زالت الشمس صلى الظهر والعصر جمعًا وقصرًا (جمع تقديم) بأذان واحد وإقامتين -مع الإمام- بدون سنة.

٢٦- ثم يتفرغ بعد الصلاة للذكر والدعاء والتضرع إلى الله تعالى -على عرفة رافعاً يديه مستقبلاً القبلة- وليس الجبل!! -ويقف هكذا حتى تغرب الشمس.

٢٧- فإذا غربت الشمس، فإنه ينزل بهدوء وسكينة.

الإفاضة إلى مزدلفة والمبيت بها

٢٨- ثم يسير إلى مزدلفة، فإذا وصلها صلى المغرب والعشاء جمع تأخير بأذان وإقامتين وبدون سنة.

(١) وبهذا تكون قد تمت مناسك العمرة.

- ٢٩- ينَام بمزدلفة حتى الفجر، ولا يصلى بالليل.
- ٣٠- يصلى الفجر فى أول الوقت بأذان وإقامة، ثم يقف على المشعر الحرام^(١) مستقبِل القبلة، داعياً مكبراً مهلاً حتى يسفر الصبح جداً.
- ٣١- ويرخّص للضعفة من النساء وغيرهن فى الرحيل من مزدلفة بعد منتصف الليل وغياب القمر.

يوم النحر

• الإفاضة إلى منى ورمى الجمرّة:

- ٣٢- ثم يدفع إذا أسفر الصبح، قبل طلوع الشمس من مزدلفة إلى منى، ويسرع فى وادى محسر.
- ٣٣- فإذا وصل منى قطع التلبية عند الشروع فى رمى جمرة العقبة -وهى الأخيرة جهة مكة- بسبع حصيات متعاقبات واحدة بعد الأخرى، يكبر مع كل حصاة، ويكون الرمي بعد طلوع الشمس.
- ٣٤- فإذا رمى جمرة العقبة فقد حلّ له ما كان حراماً إلا الجماع^(٢).
- ٣٥- ثم يذبح هديّته بمنى أو مكة، وله الذبح فى أى من أيام التشريق، فإن لم يملك ثمن الهدى فإنه يصوم ثلاثة أيام فى الحج وسبعة بعد رجوعه إلى أهله.
- ٣٦- ثم يحلق رأسه، وتقصر المرأة شعرها ولو قدر أتملة.

• الرجوع إلى مكة وطواف الإفاضة:

- ٣٧- ثم يرجع إلى مكة، فيطوف سبعمائة، ويسعى بين الصفا والمروة^(٣)، وله تأخير الطواف آخر أيام التشريق، فإذا طاف حلّ له كل شئ حتى الجماع^(٤).
- ٣٨- وإذا كانت المرأة -أثناء المناسك- حائضاً، فإنها تفعل جميع المناسك إلا الطواف فتؤخره حتى تطهر إن استطاعت.
- ٣٩- فإذا كان فى انتظارها مشقة عليها -كأن لا تكون مرتبطه بموعد رحلة

(١) المشعر الحرام: جبل معروف بالمزدلفة.

(٢) وهذا يسمى التحلل الأول، فيلبس ما شاء من الثياب ويقلم أظفاره ويتطيب.

(٣) لأنه متمتع، فأما القارن فلا يطوف إلا طوافاً واحداً.

(٤) وهذا هو التحلل الأكبر.

العودة وتخشى الضرر إن بقيت- فإنها تطوف وهي حائض في أصح أقوال العلماء، لأن هذا غاية وسعها.

• الذهاب إلى منى:

٤٠- ثم بعد الطواف والسعى، يرجع إلى منى ليبيت بها ليلالي التشريق (ليلة الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر).

أيام التشريق

• رمى الجمرات الثلاث يوم الحادى عشر والثانى عشر:

٤١- ثم يرمى الجمرات الثلاث يوم الحادى عشر -بعد الظهر ولو إلى الليل- كل جمرة بسبع حصيات مكبراً مع كل حصاة، مبتدئاً بالصغرى ثم الوسطى، يتقدم بعد كل جمرة فيستقبل القبلة ويدعو دعاءً طويلاً -إن تيسر- ثم يأتى جمرة العقبة فيرميها بسبع حصيات، ولا يقف للدعاء بعدها، والحصاة التى لا تقع فى المرمى لا تعد.

٤٢- ثم يفعل فى اليوم الثانى عشر كما فعل فى الذى قبله تماماً.

فإذا أتم رمى الجمار -فى الثانى عشر- فإن شاء تعجل ونزل من منى، وإن شاء تأخر فبات بها ليلة الثالث عشر، والتأخر أفضل.

• الرمى فى اليوم الثالث عشر (آخر أيام التشريق):

٤٣- فإن اختار المبيت ليلة الثالث عشر أو غربت عليه الشمس يوم الثانى عشر وهو بمنى فيلزمه أن يبيت بمنى، ليرمى الجمرات الثلاث يوم الثالث عشر كما فعل فى اليومين السابقين بعد الظهر.

طواف الوداع قبل السفر

٤٤- إذا أراد الحاج السفر إلى بلده، فلا يخرج حتى يطوف للوداع، فيجعله آخر عهده بمكة، وأما الحائض والنفساء فيرخص لهن فى ترك طواف الوداع.

٤٥- ويستحب له أن يزور المسجد النبوى بالمدينة، لكنه ليس من مناسك الحج كما يظنه كثير من الناس.

٤٦- ثم يعود إلى بلده، وينحر ببِلْده بقرة أو جملًا لأهله وللفقراء والمساكين إن تيسر وإلا فلا يلزمه ذلك، والله تعالى أعلم.

تقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال.

أركان الحج

تنقسم الأفعال السابقة إلى أركان وواجبات ومستحبات، وهذا أوان ذكر أركان الحج التي دلَّ الدليل على ركنيتها، وما يتعلق بكل ركن منها من واجبات ومسئوليات ومكروهات وغير ذلك.

وأركان الحج عند الجمهور أربعة^(١): الإحرام، والوقوف بعرفة، وطواف الإفاضة والسعى بين الصفا والمروة.

• الركن الأول: الإحرام:

تعريف الإحرام: الإحرام هو نية الحج أو العمرة من الميقات المعتبر شرعاً، وهو ركن من أركان الحج عند جمهور العلماء، وشرط لصحته عند الحنفية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾^(٢). وقال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(٣).

• أنواع الإحرام:

يُؤدَّى الحج على كيفيات (أو أنساك) ثلاث:

١- الأفراد: وهو أن يهمل (أى ينوى) الحاجُّ بالحجِّ فقط عند إحرامه قائلاً: لبيك اللهم بحج، ثم يأتي بأعمال الحج وحده.

٢- القران: وهو أن يهمل (ينوى) بالحج والعمرة معاً قائلاً: لبيك حجاً وعمرة فيأتى بهما كى نسك واحد، أو أن يدخل الحج على العمرة قبل الطواف.

وقال الجمهور: إنهما يتداخلان، فيطوف طوافاً واحداً ويسعى سعياً واحداً، ويجزئه ذلك عن الحج والعمرة، وقال الحنفية: يطوف طوافين ويسعى سعيين والقارن يجب عليه أن ينحر هدياً بالإجماع كما سيأتى.

٣- التمتع: وهو أن يهمل (ينوى) بالعمرة فقط فى أشهر الحج، قائلاً: لبيك عمرة ويأتى مكة فيؤدى مناسك العمرة ويتحلل، ويمكن بمكة حلالاً، ثم يحرم بالحج ويأتى بأعماله، وذلك فى العام نفسه.

ويجب على المتمتع كذلك أن ينحر هدياً بالإجماع.

(١) وهذه الأركان عند الشافعية ستة: هذه الأربعة، والحلق أو التقصير، والترتيب بين معظم الأركان، وعند الحنفية: للحج ركنان هما الوقوف بعرفة وطواف الإفاضة.

(٢) سورة البينة: ٥.

(٣) صحيح: وقد تقدم كثيراً.

• مشروعية الأنساك الثلاثة:

١- لا خلاف في أن الحج كان عند ابتداء النبي ﷺ به جائزاً بأنواعه الثلاثة المتقدمة، وكذلك كان أصحابه رضوان الله عليهم: منهم المتمتع، ومنهم القارن، ومنهم المفرد، لأنه ﷺ خيرهم في ذلك كما في حديث عائشة رضي الله عنها: «خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: «من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعَل، ومن أراد أن يهل بحج فليهل، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل...» الحديث (١).

٢- ثم نقلهم النبي ﷺ -بعد هذا التخيير- إلى التمتع، دون أن يعزم عليهم: قالت عائشة: «... فنزلنا سرف (٢) فخرج إلى أصحابه فقال: «من لم يكن منكم أهدي، فأحب أن يجعلها عمرة فليفعَل، ومن كان معه هدى فلا» قالت: فالأخذ بها والتارك لها من أصحابه [من لم يكن معه هدى]...» (٣).

وفي حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لما وصل إلى (ذى طوى) -موضع قريب من مكة- وبات بها- «فلما أصبح قال لهم: «من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة» (٤).

٣- ثم أمرهم -من كان لم يسق الهدى منهم- أن يفسخوا الحج إلى عمرة ويتحللوا، فعن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج، فلما قدمنا مكة تطوفنا بالبيت، فأمر رسول الله ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يحل، قالت: فحل من لم يكن ساق الهدى، ونساؤه لم يسقن الهدى فأحلن...» (٥).

وفي رواية ابن عباس: «... فأمرهم أن يجعلوها عمرة، فتعاضم ذلك عندهم، فقالوا: يا رسول الله، أى الحل؟ قال: الحل كله» (٦). قلت:

لأجل هذه المراحل المتقدمة اختلف أهل العلم في مشروعية الأنساك الثلاثة:

فذهب الجماهير من السلف والخلف إلى أن الأنساك الثلاثة: الأفراد والقران

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١).

(٢) سرف: موضع قريب من التنعيم.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٦٠)، ومسلم (١٢١١) والزيادة له.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٦٤)، ومسلم (١٢٤٠).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٦١)، ومسلم (١٢١١).

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٦٤)، ومسلم (١٢٤٠).

والتمتع، كلها جائزة وأن الأمر فيها واسع، حتى إن بعضهم نقل الإجماع على ذلك^(١)، ثم اختلف هؤلاء -بعد الاتفاق على المشروعية- في أي هذه الأنساك أفضل على ما سيأتى.

بينما ذهب بعض العلماء إلى وجوب التمتع على من لم يسق الهدى، وأنه إذا طاف وسعى فقد حلَّ شاء أم أبى، وهذا مذهب ابن عباس وأبى موسى الأشعرى وبه قال أهل الظاهر وانتصر له ابن حزم ثم ابن القيم ببحثين ما تعين^(٢).

واستدلوا على ذلك بأمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ الحج إلى عمرة، وتحتيمه ذلك عليهم، وتعاضم ذلك عندهم مما يدل على أنهم فهموا من الأمر الإيجاب، وغضبه ﷺ لما تراخوا وراجعوه كما فى حديث عائشة: «... فدخل على وهو غضبان، فقلت من أغضبك يا رسول الله أدخله الله النار، فقال: أو ما شعرت أنى أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون...»^(٣).

واستدلوا بقوله ﷺ لما سأله عن الفسخ الذى أمرهم به «ألعاننا هذا، أم لأبد الأبد؟» فشبك ﷺ أصابعه واحدة فى الأخرى وقال: «دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة، لا بل لأبد أبداً، لا بل لأبد أبداً»^(٤).

● وقد كان ابن عباس رضيهما ينظر على هذه المسألة حتى يقول: «أقول لكم: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر، يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء»^(٥) لأن أبا بكر وعمر كانا يريان أن الأفراد أفضل من التمتع كما سيأتى.

وخلاصة هذا المذهب: «أن من أراد الحج وجاء إلى الميقات: فإن لم يكن معه هدى وجب عليه أن يحرم بعمرة مفردة ولا بد [يعنى يكون متمتعاً] فإن أحرم بحج، أو بقران حج وعمرة، وجب عليه أن يفسخ إهلاله بعمرة يحل إذا أتمها، ثم يبتدئ الإهلال بالحج مفرداً من مكة.

(١) انظر «المجموع» (١٤٤/٧)، و«المغنى» (٢٧٦/٣)، و«معالم السنن» للخطابى (٣٠١/٢). وقال النووي فى «شرح مسلم» بعد أن أورد خلاف بعض الصحابة فى المسألة: «وقد انعقد الإجماع بعد هذا على جواز الأفراد والتمتع والقران من غير كراهة» اهـ.

(٢) راجع «المحلى» (٩٩/٧ وما بعدها)، و«زاد المعاد» (١٧٧/٢ وما بعدها)، و«صفة حجة النبى».

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١)، وأحمد (١٧٥/٦).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨) وهو فى السنن مختصراً.

(٥) مسند أحمد (٣٣٧/١)، و«الفقيه والمتفقه» (١٤٥/١)، و«جامع بيان العلم» (٢٣٩/٢).

وإن كان ساق الهدى فإنه يقرن فيقول: «ليبك بعمره وحج معاً»^(١).

• أى الأنساك الثلاثة أفضل؟

وعلى قول الجماهير بجواز الأنساك الثلاثة، فقد اختلفوا فى أفضلها على أقوال، وسبب هذا الخلاف: الخلاف فى حج النبى ﷺ: هل كان مفرداً، أم قارناً أم متمتعاً؟.

[١] القول الأول: الإفراد أفضل: وهو مذهب مالك وظاهر مذهب الشافعى وهو مروي عن عمر وعثمان وابن عمر وجابر وعائشة رضي الله عنهم ^(٢) وحجتهم ما يلى:

١- ما ثبت عن جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة «أن النبى ﷺ أهل بالحج»^(٣).

وفى رواية: «أهل بالحج مفرداً».

٢- أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بعد النبى ﷺ أفردوا الحج وواظبوا عليه، كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان، واختلف فعل على.

٣- أن عمر قال: «افصلوا حجكم عن عمرتكم، فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم»^(٤).

٤- وقال عثمان رضي الله عنه لما ذكر له التمتع بالعمرة إلى الحج: «إنه أتم للحج والعمرة ألا يكونا فى شهر الحج، فلو أخرتم هذه العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورتين كان أفضل فإن الله تعالى قد وسع فى الخير...»^(٥).

٥- أن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع وذلك لكماله بخلاف التمتع والقران.

٦- أنه قد أجمعت الأمة -كذا قالوا؟! - على جواز الأفراد من غير كراهة بخلاف التمتع والقران، فكان أولى.

[٢] القول الثانى: القران أفضل: وهذا مذهب الحنفية والثورى، ورواية عن

أحمد - لمن ساق الهدى - وحجتهم:

(١) انظر «المحلى» (٧/ ٩٩).

(٢) «المدونة» (١/ ٣٦٠)، و«الأم» (٢/ ١٤٣)، و«المجموع» (٧/ ١٤٥ وما بعدها).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٦٢)، ومسلم (١٢١١) عن عائشة وفيهما عن الباقيين كذلك.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٧)، ومالك (٧٧٨).

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (١/ ٩٢)، وابن جرير (٢/ ٢٠٧) بسند صحيح.

١- ما ثبت أن النبي ﷺ أهل بحج وعمره، كحديث أنس: «سمعت النبي ﷺ يقول: «لبيك عمره وحجاً»^(١).

٢- قول علي بن أبي طالب لما نهى عثمان عن المتعة [يعنى هنا القرآن]: ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ؟ فقال عثمان: دعنا منك، فقال: «إنى لا أستطيع أن أدعك» فلما رأى على ذلك أهل بهما جميعاً^(٢).

٣- أن على القارن دم، وليس دم جبران لأنه لم يفعل حراماً بل دم عبادة، والعبادة المتعلقة بالبدن والمال أفضل من المختصة بالبدن.

٤- أن القارن مسارح إلى العبادة فهو أفضل من تأخيرها.

٥- أن القرآن تحصيل العمرة في زمن الحج، وهو أشرف.

[٣] القول الثالث: التمتع أفضل: وهو مذهب أحمد بن حنبل وأحد قولي الشافعي وهو مذهب أهل الظاهر وابن القيم، وهو مروى عن ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة وجماعة من السلف^(٣)، وحجتهم:

١- حديث عائشة قالت: «تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج وتمتع الناس معه» قال الزهري: مثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ^(٤).

٢- وعن عمران بن حصين قال: «تمتع النبي ﷺ وتمتعنا معه»^(٥).

٣- وعن أبي جمرة قال: تمتعت فنهاني ناس عن ذلك، فسألت ابن عباس فأمرني بها، فرأيت في المنام كأن رجلاً يقول لى: حج مبرور وعمرة متقبلة، فأخبرت ابن عباس، فقال: سنة النبي ﷺ^(٦).

٤- أمر النبي ﷺ أصحابه لما طافوا بالبيت أن يحلوا ويجعلوها عمرة - كما تقدم - فنقلهم من الأفراد والقران إلى التمتع، ولا ينقلهم إلا إلى الأفضل.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٤٣٥٤)، ومسلم (١٢٢٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٦٩)، ومسلم (١٢٢٢).

(٣) «المغنى» (٢٦٠/٣)، و«المجموع» (١٥٠-١٥٢/٧)، و«المحلى» (٩٩/٧)، و«زاد المعاد» (١٧٧/٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٩٢)، ومسلم (١٢٣٧) والظاهر أن التمتع هنا يراد به القرآن كما قال شيخ الإسلام.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى بمعناه (١٥٧٢)، ومسلم (١٢٢٦) واللفظ له.

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٦٧)، ومسلم (١٢٤٣).

٥- حديث جابر قال: حججنا مع النبي ﷺ يوم ساق البدن معه، وقد أهلوا بالحج مفرداً، فقال لهم: «حلوا من إحرامكم بطواف البيت، وبين الصفا والمروة، ثم أقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج، واجعلوا التي قدمتم بها متعة» قالوا: كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج؟ قال: «افعلوا ما أمرتكم به، فلولاً أنى سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم به»^(١).

٦- أن التمتع منصوب عليه في كتاب الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٢). دون سائر الأنساك!

٧- أن التمتع يجتمع فيه الحج والعمرة في أشهر الحج مع كمالهما ويسرهما.

٨- أن قوله ﷺ يقدم على فعله عند التعارض.

[٤] القول الرابع: التفصيل: وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -^(٣) وخلاصة كلامه، رحمه الله^(٣):

(أ) أنه إذا أفرد الحج بسفرة، والعمرة بسفرة، فهو أفضل من القران والتمتع الخاص بسفرة واحدة وهو إذا كان قد اعتمر قبل أشهر الحج. قال: وهذا هو الأفراد الذي فعله أبو بكر وعمر وكان يختاره للناس، وكذلك على.

(ب) وأما إذا أراد أن يجمع بين النسكين (الحج والعمرة) بسفرة واحدة، وقدم إلى مكة في أشهر الحج، ولم يسق الهدى، فالتمتع أفضل له.

(ح) وإذا أراد أن يجمع بين النسكين بسفرة واحدة، ويسوق الهدى، فالقران أفضل، اقتداء بالنبي ﷺ حيث قرن وساق الهدى.

ثم أيهما أفضل: أن يسوق الهدى ويقرن، أو أن يتمتع بلا سوق للهدى ويحل؟ قال: هذا موضع اجتهاد، لتعارض ما اختاره الله تعالى لنبه مع ما اختاره النبي ﷺ لأصحابه، ومال - رحمه الله - إلى الأول.

قلت: وهذا تفصيل وجيه، وقد أعمل فيه ابن تيمية كل النصوص الواردة كلاً في موضعه، ثم جعل أفضل الأنواع بحسب الصعوبة والمشقة، كما قال النبي ﷺ لعائشة لما قالت: يا رسول الله، يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك؟ فقال: «إذا

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٦٨)، ومسلم (١٢١٦).

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٦/٨٥ - ٩١).

طهرت فاخرجني إلى التمتع فأهلى ثم ائتين بمكان كذا، ولكنها على قدر نفقتك أو نصيبك»^(١).

وكذلك جعل أفضل الأنواع بحسب سوق الهدى، وقد جاءت السنة بكل هذا. وبذلك لم يقع فيما وقع فيه كثير من الفقهاء من الاضطراب بسبب التفضيل المطلق.

هذا، على أنه لا يخف قى قوة قول من ذهب إلى تفضيل التمتع بل ووجوبه، فالله أعلم.

• ليس لأهل الحرم إلا الإفراد^(٢):

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾^(٣).

فأباح الله تعالى التمتع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، أي: من لم يكن مسكنه في مكة أو الحرم -على الأصح- لأن التمتع شرع له أن لا يلزم بأهله، والمكي ملزم بأهله فلم يكن له ذلك، وهذا مذهب ابن عباس وأبي حنيفة، ويؤيده حديث ابن عباس الذي فيه «... ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة وقد تم حجنا وعلينا الهدى كما قال الله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾. إلى أمصاركم، الشاة تجزى، فجمعوا نسكين في عام بين الحج والعمرة، فإن الله تعالى أنزله في كتابه وسنة نبيه ﷺ وأباحه للناس غير أهل مكة، قال الله: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾^(٤). قلت: مبنى هذا المذهب على أن قوله تعالى في الآية (ذلك) وقول ابن عباس في الحديث -أنزله في كتابه وسنة نبيه) عائد على التمتع وهو الأظهر.

ويجوز أن يكون عائداً على الهدى، فيكون معنى الآية: فمن تمتع فعليه الهدى إذا لم يكن من حاضري المسجد، فإن كان فلا دم عليه، وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد وانتصر له ابن حزم.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٨٧)، ومسلم (١٢١١).

(٢) انظر: «المجموع» (١٦٥/٧ - ١٦٦)، و«فتح الباري» (٥٠٨/٣)، و«المحلى» (١٥٦/٧).

(٣) سورة البقرة: ١٩٦.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٧٢).

• هل يجوز إدخال الحج على العمرة^(١):

إذا أحرم بالعمرة وحدها في أشهر الحج، ثم بدا له أن يدخل عليها الحج فيصير قارئاً جاز له ذلك عند الجمهور (خلاقاً للحنفية) بشرط أن يكون قبل الشروع في الطواف، فإن شرع فيه ولو بخطوة فلا يجوز إدخال الحج على العمرة. ودليل ذلك أن النبي ﷺ، لما حاضت عائشة بسرف وهي محرمة بالعمرة أمرها أن تهل بالحج وقال: «طوافك بالبيت وبالصفا والمروة، يسمعك لعمرتك وحجك»^(٢) وهو دليل على أن أمره ﷺ لها بالإهلال بالحج لم يكن إبطالاً لعمرتها.

لكن... لقائل أن يقول: إن الدليل إنما وقع في حاله تشبه الضرورة، لأن عائشة لا يمكن أن تكمل عمرتها وهي حائض، فيكون الدليل هنا أخص من المدلول، وهذا في النفس منه شيء، ويؤيد هذا أن النبي ﷺ أمر من أحرم بالحج ولم يسق الهدى أن يجعله عمرة، فكيف نجعل العمرة حجاً وهو خلاف ما أمر به؟!

• هل يجوز إدخال العمرة على الحج^(٣):

- أما إذا أحرم بالحج، ثم أدخل عليه العمرة، فذهب مالك، والشافعي في الجديد، وأحمد، أنه لا يصح ولا يصير قارئاً، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية. - وخالف أبو حنيفة فجوز به بناء على أصله: أن عمل القارئ زيادة على عمل المفرد، فإذا أحرم بالحج وأدخل عليه العمرة صار قارئاً ولزمه طوافان وسعيان. قلت: وأنا أميل إلى قول أبي حنيفة - لا لأجل ما بنى عليه - ولكن لحديث عائشة: «أهل رسول الله ﷺ بالحج»^(٤) مع حديث ابن عمر مرفوعاً: «أتاني آت من ربي، فقال: صل في هذا الوادي المبارك وقل: عمرة في حجة»^(٥) واختاره العلامة ابن عثيمين، طيب الله ثراه.

• هل يصح إطلاق نية الإحرام:

من أحرم إحراماً مطلقاً من غير أن يعين نوعاً من هذه الأنواع الثلاثة لعدم

(١) «المجموع» (١٦٨/٧)، و«الشرح المتع» (٩٤/٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١).

(٣) «المجموع» (١٧٠/٧)، و«المغني» (٥١٢/٣)، و«المبسوط» (٤/١٨٠)، و«مجموع الفتاوى» (٨٨/٢٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٢)، ومسلم (١٢١١).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٣٤)، وأبو داود (١٧٨٣)، وابن ماجه (٢٩٧٦).

علمه بها، أو أحرم كإحرام شخص يعرفه، فهذا جائز ويصح إحرامه عند جمهور العلماء - خلافا للمالكية - لحديث أبو موسى «أن علياً قدم على النبي ﷺ فقال: «كيف قلت حين أحرمت؟» قال علي: قلت: لبيك بإهلال كإهلال النبي ﷺ» (١).

• لا يجوز مجاوزة الميقات بدون إحرام (٢):

من مر بالميقات - وهو قاصد للحج أو العمرة - فلا يجوز له مجاوزة الميقات بغير إحرام إجماعاً.

فإن جاوزه ثم أحرم بعده فقد أثم بذلك، ولا يذهب عنه الإثم إلا أن يعود إلى الميقات فيحرم منه ثم يتم سائر نسكه، ولا دم عليه إن كان عاد إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سواء كان ركناً كالوقوف والسعى أو سنة كطواف القدوم، وهذا مذهب الشافعية والثوري وأبي يوسف ومحمد وأبي ثور.

وقال مالك وابن المبارك وأحمد: لا يسقط عنه الدم بالعود، وقال أبو حنيفة: إن عاد مليئاً سقط الدم وإلا فلا، وحكى ابن المنذر عن الحسن والنخعي أنه لا دم على المجاوز مطلقاً. والله أعلم.

فإن لم يعد فنسكه صحيح، ويلزمه دم عند الجمهور.

• الإحرام قبل الميقات (٣):

أجمع من يعتد به من السلف والخلف من الصحابة فمن بعدهم على أنه يجوز الإحرام من الميقات وما فوقه (أي قبله) وقال داود: لا يجوز الإحرام قبله ولا يصح إحرامه، وهو مردود عليه بإجماع من قبله، لكن يكره الإحرام قبل الميقات على الأصح، والله أعلم.

• من مر بميقاتين:

إذا مر الشامي أو المصري بميقات أهل المدينة قبل الوصول إلى الجحفة (ميقاته الأصلي) فلا يجوز له أن يؤخر إحرامه، وعليه أن يحرم من ذى الحليفة عند الجمهور لعدم قوله ﷺ: «ولمن أتى عليهن من غير أهلهن» (٤).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٣٤)، ومسلم (١٢٢١).

(٢) انظر «المجموع» (٢١٢/٧-٢١٥).

(٣) «المجموع» (٢٠٥/٧) بتصرف.

(٤) صحيح: تقدم في المواقيت قريباً.

وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه لا يجب عليه، وأنه يجوز التأخير إلى ميقاته لأنه الأصل، واختاره شيخ الإسلام، والأول أحوط، والله أعلم.

• اشتراط المحرم التحلل بعذر:

يجوز للمحرم أن يشترط - عند إحرامه - التحلل متى حبسه عن إتمام النسك شيء من مرض أو نحوه قائلًا: «اللهم محلي حيث حبستني».

لحديث عائشة قالت: دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير، فقال لها: «أردت الحج؟» قالت: والله لا أجدني إلا وجعة، فقال لها: «حجى واشترطى، وقولى: اللهم محلي حيث حبستني»^(١).

فإذا اشترط جاز له أن يتحلل من إحرامه إذا حبس ولا دم عليه.

أما إذا لم يشترط فإذا حبسه عارض لزمه دم لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٢).

• سنن الإحرام:

١- الغسل عند الإحرام: لحديث زيد بن ثابت أنه «رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل»^(٣).

• وتغتسل المرأة وإن كانت حائضاً أو نفساء: ففي حديث جابر: «... حتى أتينا ذا الحليفة، فولدت أسماء بنت عميس، محمد بن أبي بكر، فأرسلت إلى رسول الله ﷺ: كيف أصنع؟ قال: «اغتسلي واستثفري»^(٤) بثوب وأحرمي»^(٥).

٢- التطيب على البدن قبل الإحرام: لحديث عائشة قالت: «كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه حين يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت»^(٦).

وكذلك تطيب المرأة: لحديث عائشة قالت: «كنا نخرج مع النبي ﷺ إلى مكة فنضمد جباهنا بالسك المطيب عند الإحرام، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراه النبي ﷺ فلا ينهانا»^(٧).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) حسن: أخرجه الترمذى (٨٣١).

(٤) الاستفارة: هو أن تضع المرأة خرقة (فوطه) على محل الدم وتشدها على وسطها.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٣٩)، ومسلم (١١٨٩).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨٣٠)، والبيهقى (٤٨/٥).

قلت: فأما بعد الإحرام فلا يجوز استعمال الطيب بإجماع العلماء كما نقله النووى فى «المجموع» (٢٧٠ / ٧).

٣- أن يحرم الرجل فى إزار ورداء أبيضين: فعن ابن عباس قال: «انطلق النبى ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وادهن ولبس إزاره ورداءه هو أصحابه» (١).
وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «البسوا من ثيابكم البيضاء، فإنها من خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم» (٢).

• أما المرأة: فإنها تلبس ما شاءت من الثياب، لكن لا تلبس النقاب ولا القفازين - كما سيأتى فى المحظورات - ولا يختص لباسها بلون معين كالأبيض أو غيره - كما يعتقد كثير من النساء خصوصاً المصرىات - فقد «كانت عائشة رضيا تلبس الثياب المعصورة وهى محرمة» (٣).

٤- الصلاة فى «وادي العقيق» لمن مرَّ به: وهو واد بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال (٤) وقد قال عمر: سمعت النبى ﷺ بوادى العقيق يقول: «أتانى الليلة آت من ربى فقال: صلِّ فى هذا الوادى المبارك وقل: عمرة فى حجة» (٥).
٥- الصلاة فى مسجد ذى الحليفة لمن مرَّ به:

لحديث ابن عمر قال: «كان النبى ﷺ يركع بذى الحليفة ركعتين» (٦).
وفى حديث جابر: «فلما أتى ذا الحليفة صلى وهو صامت حتى أتى البيداء» (٧).

• تنبيه: أخذ الجمهور من حديث ابن عمر استحباب صلاة ركعتين لأجل الإحرام، فقال النووى فى شرحه: «فيه استحباب صلاة الركعتين عند إرادة الإحرام ويصليهما قبل الإحرام، ويكونان نافلة، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضى وغيره عن الحسن البصرى: أنه استحباب كونها بعد صلاة

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٤٥).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذى (٩٩٩)، وأبو داود (٣٨٦٠).

(٣) إسناده صحيح: عزاه ابن حجر فى الفتح (٤٠٥ / ٣) إلى سعيد بن منصور وقال: إسناده صحيح.

(٤) «فتح البارى» (٤٥٩ / ٣) ط. السلفية.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٣٤) وغيره وقد تقدم.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١١٨٤).

(٧) حسن: أخرجه النسائى (٢٧٥٦).

فرض، قال لأنه روى أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، والصواب ما قاله الجمهور وهو ظاهر الحديث» اهـ.

قلت: بل ظاهر الحديث استحباب الصلاة لأجل المسجد لا لأجل الإحرام، ويؤيد هذا حديث ابن السمط: أنه خرج مع عمر إلى ذى الحليفة فصلّى ركعتين فسألته عن ذلك، فقال: «إنما أصنع كما رأيت رسول الله ﷺ»^(١) فليس فيه ذكر الإحرام. وإنما الذى قد يؤخذ من الحديث ما يأتى بعده:

٦- إيقاع نية الإحرام عقب صلاة فريضة أو نافلة:

فالأفضل أن يكون الإحرام عقب أداء فريضة أو نافلة لسبب مشروع، للأحاديث السابقة، ويؤيد هذا أيضاً أنه فى حديث ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ صلّى الظهر بذى الحليفة ثم دعا ببذنة فلما قعد عليها واستوت على البيداء أهل بالحج»^(٢).

قلت: فالأظهر أن الصلاة التى صلاها ﷺ قبل إحرامه كانت صلاة الظهر، ومعلوم أن النبى ﷺ كان يقصر بذى الحليفة - كما تقدم فى صلاة المسافر - فصلاة ركعتين.

وقد تقدم قول ﷺ «أتانى آت من ربي فقال: صلّ فى هذا الوادى المبارك وقل: عمرة فى حجة»^(٣) وهذه الصلاة يحتمل أن تكون فريضة أو نافلة، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤): «إن كان يصلى فرضاً أحرم عقيه، وإلا فليس للإحرام صلاة تخصه وهذا أرجح» اهـ.

٧- الحمد والتسبيح والتكبير - على الدابة - قبل الإهلال:

لما فى حديث أنس قال: «... ثم ركب حتى استوت به على البيداء، حمد الله، وسبح وكبر، ثم أهل بحج وعمرة»^(٥).

٨- استقبال القبلة عند الإهلال:

فعن نافع قال: «كان ابن عمر إذا صلى بالسغدة بذى الحليفة أمر براحلته

(١) حسن: أخرجه أحمد (٢٠٢).

(٢) حسن: أخرجه الدارمى (١٩١٢)، وأبو داود (١٧٥٢)، وأحمد (٢٩٨٢).

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) «مجموع الفتاوى» (١٠٨/٢٦) ونحوه فى «المحلى» لابن حزم (٧/٩٠).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٥١)، وأبو داود (١٧٧٩).

فرحلت ثم ركب، فإذا استوت به استقبل القبلة قائماً يلبي... وزعم أن رسول الله ﷺ فعل ذلك» (١).

٩- رفع الصوت بالتلبية:

لحديث السائب بن خلاد قال: قال رسول الله ﷺ: «جائني جبريل فقال: يا محمد، مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية» (٢).

وهذا أمر ندب عند الجمهور، وأمر وجوب عند الظاهرية (٣) وعن جابر وأبي سعيد قالا: «قدمنا مع النبي ﷺ ونحن نصرخ بالحج صراخاً» (٤).

• هل ترفع المرأة صوتها بالتلبية؟

أجمع أهل العلم على أن المرأة لا يلبي عنها غيرها، بل هي تلبي عن نفسها (٥).
أمّا: هل ترفع المرأة صوتها بالتلبية؟ فذهب الأكثرون (٦) إلى أنها لا ترفع صوتها بالتلبية واحتجوا بما يلي (٧):

- ١- أن المرأة مأمورة بالستر، فيكره لها رفع الصوت مخافة الافتتان بها.
 - ٢- قول النبي ﷺ: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» (٨) فدلّ على أنها لا ترفع صوتها بالتلبية إلحاقاً بحالها في الصلاة.
 - ٣- ما يروى عن ابن عمر أنه قال: «لا تصعد المرأة فوق الصفا والمروة، ولا ترفع صوتها بالتلبية» (٩) لكنه ضعيف.
- بينما ذهب آخرون -على رأسهم عائشة رضی اللہ عنہا- إلى أن المرأة ترفع صوتها لما يأتي:

- (١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٥٣).
- (٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٣٠)، وأبو داود (١١٩٧)، والنسائي (١٦٢/٥)، وابن ماجه (٢٩٢٢).
- (٣) حاشية السندی على النسائي (١٦٢/٥).
- (٤) صحيح: أخرجه مسلم (١١٤٨).
- (٥) نقله الترمذي في «الجامع» (٨٤٩) وأما حديث جابر «كنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان» فضعيف لا يصح.
- (٦) حتى نقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك، وهو منقوض بما يأتي عن عائشة وغيرها.
- (٧) «الأم» للشافعي (١٣٣/٢)، و«المغني» (٣٣٠/٣)، و«جامع أحكام النساء» (٤٩٩/٢).
- (٨) صحيح: تقدم في «الصلاة».
- (٩) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي في «سننه» (٤٦/٥).

١- لعموم قوله ﷺ : «جاءني جبريل فقال: يا محمد، مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية»^(١) وهو عام يشمل الرجال والنساء، وهذا ما فهمته عائشة رضي الله عنها.

٢- فعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: «خرج معاوية ليلة النفر، فسمع صوت تلبية، فقال: من هذا؟ قالوا: عائشة، اعتمرت من التعيم، فذكر ذلك لعائشة، فقالت: لو سألتني لأخبرته»^(٢).

قال ابن حزم في «المحلى» (٩٣/٧): وقد كان الناس يسمعون كلام أمهات المؤمنين ولا حرج في ذلك، وقد روى عنهن وهن في حدود العشرين سنة وفوق ذلك ولم يختلف أحد في جواز ذلك واستحبابه اهـ. ثم أورد آثاراً في هذا.

قلت: أعدل الأقوال ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية (١١٥/٢٦):

«والمرأة ترفع صوتها بحيث تسمع رفيقتها» اهـ.

• الحائض والنفساء تهل وتلبى:

تقدم أن الحيض والنفساء لا يمنعان الإحرام بالحج، وأنه يستحب لهما الاغتسال، وكذلك تهل الحائض والنفساء بعد اغتسالها، فعن عائشة قالت: «نفت أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر يأمرها أن تغتسل وتهل»^(٣).

وقال النبي ﷺ لعائشة - لما حاضت -: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت»^(٤) قال الشافعي في «الأم» (١٣٤/٢): والتلبية مما يفعل الحاج. اهـ.

• لفظ التلبية^(٥):

عن نافع عن ابن عمر أن تلبية رسول الله ﷺ : «لبك اللهم لبك، لبك لا شريك لك لبك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك».

(١) صحيح: تقدم قريباً.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٩/٤/١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٠٩)، وأبو داود (١٧٤٤)، وابن ماجه (٢٩١١).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١).

(٥) التلبية هي: إجابة دعوة الله تعالى لخلقه حين دعاهم إلى حج بيته، على لسان خليله إبراهيم عليه السلام، والملي هو: المستسلم المنقاد لغيره، كما ينقاد الذي لبب وأخذ بلبسته، والمعنى: (أنا مجيبك لدعوتك، مستسلم لحكمك، مطيع لأمرك، مرة بعد مرة، لا أزال على ذلك). ذكره شيخ الإسلام، رحمه الله تعالى. عن «حجة النبي» ص ٥٥.

قال: [وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها: لبيك وسعديك، والخير بيديك، والرغبة إليك والعمل]»^(١).

وفى حديث جابر الطويل: «... فأهلَّ بالتوحيد: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك، وأهلَّ الناس بهذا الذي يهلُّون به، فلم يردَّ رسول الله ﷺ -عليهم شيئاً منه، ولزم رسول الله ﷺ تليته...» الحديث^(٢).

وفى رواية: «وأهلَّ الناس بهذا الذي يهلُّون به: لبيك ذا المعارج، لبيك ذا الفواضل، فلم يردَّ رسول الله...»^(٣).

وقد صح عن أبي هريرة أنه «كان من تليته -علية الصلاة والسلام-: لبيك إله الحق»^(٤).

قلت: يستفاد من هذه الأحاديث أمران:

١- جواز الزيادة على تلبية النبي ﷺ لإقراره لأصحابه على ذلك، ولما ثبت عن ابن عمر وغيره.

٢- الاكتفاء بتلبية النبي ﷺ هو الأفضل لملازمته ﷺ لها، قال الشافعي -رحمه الله-: «وإن زاد في التلبية شيئاً من تعظيم الله، فلا بأس إن شاء الله، وأحب أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ اهـ. وذهب مذهب الجمهور كما في «الفتح» (٣/ ٤٨٠).

• مواطن التلبية:

يستحب الإكثار من التلبية من حين الإحرام فما بعده دائماً في حال الركوب والمشى، والنزول والصعود وعلى كل حال، حتى يرمى جمرة العقبة -عند الجمهور- خلافاً للمالكية، ومما يدل على ذلك أنه ثبتت مشروعية التلبية في المواطن الآتية:

١- أثناء الصعود والهبوط في الطريق:

فعن ابن عباس مرفوعاً -في حديث الدجال-: «أما موسى كآنى أنظر إليه إذا

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٤٩)، ومسلم (١١٨٤) والزيادة له.

(٢) صحيح: تقدم بتمامه.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨١٢)، وأحمد (١٣٩١٨).

(٤) صحيح: أخرجه النسائى (٢٧٥٢)، وابن ماجه (٢٩٢٠).

انحدر فى الوادى يلبى»^(١) قال الحافظ^(٢): وفى الحديث أن التلبية فى بطون الأودية من سنن المرسلين، وأنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصعود. اهـ.

٢- فى الطريق إلى عرفات:

فعن أنس بن مالك أنه سئل -وهو غاد من منى إلى عرفات- عن التلبية: كيف كنتم تصنعون مع النبى ﷺ؟ قال: «كَانَ يَلْبَى الْمَلْبَى لَا يَنْكُرُ عَلَيْهِ، وَيَكْبُرُ الْمَكْبُرُ فَلَا يَنْكُرُ عَلَيْهِ»^(٣).

٣- حين الإفاضة من عرفة حتى يرمى الجمرة:

فعن ابن عباس أن أسامة كان ردف النبى ﷺ من عرفة إلى المزدلفة، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى، قال: فكلاهما قال: «لم يزل النبى ﷺ يلبى حتى رمى جمرة العقبة»^(٤) قال النووى: وهو دليل على أنه يستديم التلبية حتى يشترع فى رمى جمرة العقبة^(٥) غداة يوم النحر، وهذا مذهب الشافعى وسفيان والثورى وأبى حنيفة وأبى ثور، وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ومن بعدهم... وقال أحمد وإسحاق وبعض السلف: يلبى حتى يفرغ من رمى جمرة العقبة... ويجب الجمهور بأن المراد: حتى شرع فى الرمي، ليجمع بين الرويتين. اهـ.

وعن ابن مسعود قال: «ونحن يجمع»^(٦): سمعت الذى أنزلت عليه سورة البقرة يقول فى هذا المقام: لبيك اللهم لبيك»^(٧).

• **تنبيه:** ذهب المالكية إلى أنه يقطع التلبية عند دخول مكة فيطوف ويسعى ثم يعاود حتى ظهر يوم عرفة، ودليلهم حديث نافع قال: «كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية، ثم بييت بذى طوى، ثم يصلى به الصبح ويغتسل، ويحدث أن النبى ﷺ كان يفعل ذلك»^(٨) قال الحافظ^(٩): قوله (كان)

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٥٥)، ومسلم (١٦٦).

(٢) «فتح البارى» (٤٨٥/٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٥٩)، ومسلم (١٢٨٤).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٤٤)، ومسلم.

(٥) يعنى رواية مسلم: «لم يزل يلبى حتى بلغ الجمرة».

(٦) أى: المزدلفة.

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٨٣)، والنسائى (٢٦٥/٥).

(٨) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٧٣) وغيره.

(٩) «فتح البارى» (٥٠٩/٣).

يفعل ذلك): يحتمل أن الإشارة به إلى الفعل الأخير وهو الغسل... ويحتمل أنها إلى الجميع وهو الأظهر. اهـ.

لكنه قال -رحمه الله-^(١): الظاهر أنه أراد: يمسك عن التلبية، وكأنه أراد بالحرم المسجد، والمراد بالإمساك عن التلبية التشاغل بغيرها من الطواف وغيره لا تركها أصلاً...، والظاهر أيضاً أن المراد بالإمساك: ترك تكرار التلبية ومواظبتها ورفع الصوت بها الذي يفعل في أول الإحرام لا ترك التلبية رأساً، والله أعلم. اهـ.

محظورات الإحرام

هي الأمور التي منع الشارع المُحَرَّم منها، وحرَّمها عليه ما دام مُحَرَّمًا، وهذه المحظورات على قسمين:

(١) محظور يُفسد الحج: وهو الجماع قبل التحلل الأول (قبل رمي جمره العقبة على الأرجح) وهو أشد المحظورات إثماً وأعظمها تأثيراً في النسك. قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٢). وقد صح عن ابن عباسي وابن عمر وقتادة أن الرفث في الآية: الجماع^(٣) وقيل الرفث: الإفحاش للمرأة في الكلام فيما يتعلق بالجماع وما أشبه ذلك، واختار ابن جرير أنه عام يشمل هذا كله.

قال ابن قدامة^(٤): «أما فساد الحج بالجماع في الفرج فليس فيه اختلاف، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء في حال الإحرام إلا الجماع» اهـ.

قلت: ههنا أمور:

الأول: أما الاستدلال بالآية الكريمة، فعلى القول بأن الرفث فيها: الجماع، فإن غاية ما تدل عليه المنع لا أنه يفسد الحج، وإلا لزم في الجدال أنه يفسد الحج ولا قائل بذلك^(٥) [غير ابن حزم].

الثاني: ليس في هذه المسألة حديث مسند صحيح مرفوع إلى رسول الله ﷺ.

(١) السابق (٤٨٣/٣).

(٢) سورة البقرة: ١٩٧.

(٣) انظر هذه الآثار في «تفسير الطبري» (١٢٥/٤-١٣٦) بأسانيد صحيحة.

(٤) «المغني» (٣/٣٣٤)، و«الإجماع» لابن المنذر (ص ١٤٤).

(٥) «الروضة الندية» (١/٢٥٤).

الثالث: أن الإجماع الذي نقله ابن المنذر وغيره، هل يتقضى بما نقله الشوكاني في «نيل الأقطار» عن داود الظاهري؟ على أن هذا الإجماع - لو سلم - لم يستقر انعقاده على شيء بعينه، وقد حصل اختلاف في تفاصيله:

فقال ابن عباس وأبو حنيفة: لا يبطل الحج بالوطء بعد عرفة.
وقال مالك: إن وطئ يوم النحر قبل رمى الجمرة بطل حجّه، وإن وطئ يوم النحر بعد رمى الجمرة لم يبطل حجّه، وإن وطئ بعد يوم النحر قبل رمى الجمرة لم يبطل حجّه؟!^(١)

وقال الشافعي: إن وطئ ما بين أن يجزئ إلى أن يرمى جمرة العقبة فسد حجّه، وإن وطئ بعد الرمي فحجّه تام.

ثم اختلفوا فيما يجب على من جامع اختلافاً كثيراً^(١)، كما سيأتى.

الرابع: ماذا على المجمع؟ وماذا يفعل؟

إذا جامع الرجل زوجته قبل التحلل الأول أثم وبطل حجّه - عند الأكثرين - ويلزما إتمام هذا لأحج - رغم فساده - لقوله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٢). وعليهما الحج في العام القابل والهدى (بدنة).

وبهذا أفتى ابن عمر وابن عمرو وابن عباس رضي الله عنهم فعن عمرو بن شعيب عن أبيه قال: «أتى رجل ابن عمر فسأله عن محرم وقع بامرأته؟ فأشار له إلى عبد الله ابن عمرو فسأله فقال: بطل حجّه، قال: فيقعد؟ قال: لا، بل يخرج مع الناس فيصنع كما يصنعون، فإذا أدركه قابل، حجّ وأهدى، فرجعا إلى عبد الله بن عمر فأخبراه، فأرسلنا إلى ابن عباس، فسأله فقال له مثل ما قال ابن عمرو، فرجع إليه فأخبره فقال له الرجل: ما تقول أنت؟ فقال: مثل ما قالوا»^(٣).

وزهدت الظاهرية^(٤) إلى أنه يفسد نسكه ويبطل وينصرف ولا يتمادى في حجّه لأنه عمل فاسد، قالوا: وقد صح عن رسول الله صلّى الله عليه وآله أن الحج إنما يجب مرة،

(١) انظر «المحلى» (١٨٩/٧).

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (١٤٢/٤/١)، والبيهقي (١٦٧/٥).

(٤) «المحلى» (١٨٩/٧) وما بعدها.

ومن ألزمه التماذى على ذلك الحج الفاسد ثم ألزمه حجاً آخر فقد ألزمه حجبتين وهذا خلاف أمر رسول الله ﷺ . اهـ .

وذهب بعض التابعين^(١) إلى أنه يتحلل بعمره ويقضى ، فيجعلونه بمنزلة من فاته الوقوف بعرفة ، فإنه يتحلل بعمره ويحل .

قلت: ولا شك أن الأرجح ما صح عن ثلاثة من علماء الصحابة^(٢) وأطبق عليه أكثر أهل العلم - إن لم يصح الإجماع - من أن المجمع يفسد حجه ويلزمه المضى فيه واتباع الصحابة فى هذا أولى ، لعمق عملهم وسداد رأيهم ، لاسيما وهو الأحوط فى الدين ، والله أعلم .

• فوائد:

١- إذا أكرهت المرأة على الجماع: فإن حجها صحيح ، ولا فدية عليها بخلاف زوجها على أصح القولين للعلماء^(٣) .

٢- إذا جامع بعد التحلل الأول: قبل أن يطوف ويسعى ، لم يفسد حجّه لكنه يأنم «ويجب عليه أن يخرج إلى الحل ويحرم - فى إزار ورداء - ليطوف الإفاضة محرماً لأنه أفسد ما تبقى من إحرامه فوجب عليه أن يجدده وعليه فدية»^(٤) .

٣- إذا جامع قبل التحلل الأول ناسياً لإحرامه^(٥):

إذا جامع المحرم قبل التحلل من العمرة ، أو قبل التحلل الأول من الحج ناسياً لإحرامه فالأصح أنه لا يفسد نسكه ولا شيء عليه لا كفارة ولا غيرها ، لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٦) .

(ب) محظورات لا تفسد الحج:

١- لبس الرجل المخيط من الثياب: يحرم على الرجل لبس المخيط ، وما هو

(١) «الشرح الممتع» (١٨٣/٧) .

(٢) وورد كذلك فساد الحج بالجماع عن عمر وعلى وأبى هريرة ، بأسانيد ضعيفة .

(٣) انظر «المجموع» (٤٠٤/٧) .

(٤) «الشرح الممتع» لابن عثيمين (١٨٤/٧) .

(٥) «المحلى» (١٨٦/٧) ، و«المجموع» (٣٦٤/٧) .

(٦) سورة الأحزاب: ٥ .

فى معناه مما هو على قدر عضو من البدن^(١)، فلا يلبس القميص ولا السراويل ولا العمائم ولا القلنسوة ولا الجبة ولا الخفين ولا الجوربين ولا القفازين ونحو ذلك.

لحديث ابن عمر: أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما يلبس المحرم من الثياب؟ قال رسول الله ﷺ: «لا يلبس القميص ولا العمائم ولا السراويلات ولا البرنس ولا الخفاف، إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسّه زعفران أو ورس»^(٢)

• **فائدة:** هذا اللبس المحرم على الرجل محمول على ما يعتاد فى كل ملبوس، فلو التحف بقميص أو ارتدى أو اتزر بسراويل مما ليس يعتاد لبسه عليه فلا شىء فيه، لأنه حيثئذ يكون من جنس الإزار والرداء^(٣).

• **من لم يجد إلا السراويل والخفين:**

من لم يجد الإزار والرداء، فوجد السراويل والخفين - واحتاج للمشى - فيجوز له أن يلبس ما يجده، لحديث ابن عباس قال: خطبنا النبى ﷺ بعرفات فقال: «من لم يجد الإزار فليلبس السراويل، ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين»^(٤) فدلّ على جواز لبس السراويل - إذا لم يجد إزاراً - كما هى ولا يلزمه أن يشقها فيتزر بها - كما يقول الأحناف - ولا شىء عليه، لا فدية ولا غيرها لأنها - أى الفدية - لو وجبت لبيّنها النبى ﷺ لأنه وقت حاجة، وهذا مذهب الجمهور خلافاً للأحناف.

وإذا لم يجد النعلين لبس الخفين، لكن هل يقطعهما - كما فى حديث ابن عمر - أم لا لحديث ابن عباس^(٥)؟ فذهب أحمد إلى أنه لا يلزم قطعهما، واختاره

(١) «المجموع» (٢٦٩/٧)، و«المحلى» (٨٠/٧) وليس المراد بالمخيّط ما فيه خيط فإن السنة أن يلبس الإزار والرداء وإن كانا مخيطين باتفاق الأئمة.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٤٢)، ومسلم (١١٧٧).

(٣) «المجموع» (٢٧٠/٧)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٠٩/٢٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٤٣)، ومسلم (١١٧٨).

(٥) فى رواية أحمد (٢٢٨/١) من طريق ابن جريج عن أبى الشعثاء (جابر بن زيد) عن ابن عباس نحوه ما ذكرت، وفى آخرها: «قلت: لم يقل ليقطعهما؟ قال: لا»، قلت: هذا القول يحتمل أن يكون قائله ابن جريج أو من هو دونه، فقد رواه عمرو بن دينار عن جابر عن ابن عباس بدونه فى الصحيحين، بل رواه أيوب عن عمرو عن جابر عن ابن عباس وزاده فى آخره: «.. وليقطعهما أسفل الكعبين» هكذا موافقاً لحديث ابن عمر، أخرجه النسائى (١٣٥/٥) ورجاله ثقات إلا أن هذه الزيادة شاذة، والله أعلم.

ابن تيمية حيث قال: «والأفضل أن يحرم في نعلين إن تيسر... فإن لم يجد نعلين لبس خفين، وليس عليه أن يقطعهما دون الكعبين، فإن النبي ﷺ أمر بالقطع أولاً، ثم رخص بعد ذلك في عرفات... وإنما رخص في المقطوع أولاً لأنه يصير بالقطع كالنعلين» اهـ.

وقال بعضهم: قطع الخفين إفساد للمال وقد نهى عنه. اهـ.

بينما ذهب الجمهور إلى أنه يجب قطع ما دون الكعبين^(١)، حملاً للمطلق في حديث ابن عباس على المقيد في حديث ابن عمر، قلت: وهذا أولى من الأول والله أعلم.

٢- تغطية الرجل رأسه بملاصق:

فلا يلبس على رأسه قلنسوة (طاقية) ولا عمامة ونحوها لقوله ﷺ في حديث ابن عمر المتقدم قريباً: «لا يلبس القمص ولا العمام...».

ويغطي رأسه بخمار (غتره ونحوها) لعموم قوله ﷺ فيمن وقصته دابته بعرفة: «لا تخمروا رأسه»^(٢) وهذا عام في كل غطاء ولا يقال: إنه يخصص بالعمائم دون سائر الأغطية، فإن العام لا يخصص بأحد أفرادها إلا عند التعارض - كما تقرر في الأصول - ولا تعارض هنا، والله أعلم.

فإن استظل بمنفصل عنه كمظلة أو شمسية أو سيارة أو شجرة ونحوها فلا بأس بذلك كما سيأتي.

٣- لبس المرأة النقاب والبرقع والقفازين:

لزيادة وردت في حديث ابن عمر المتقدم وهي قوله: «... ولا تتقب المحرمة، ولا تلبس القفازين»^(٣) وقد اختلف فيها: هل هي من قول النبي ﷺ أم هي مدرجة من قول ابن عمر؟ ورجح الأخير الحافظ في «الفتح»^(٤).

واختلف العلماء في لبسها النقاب، فمنعه الجمهور، وأجازه الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية^(٥).

(١) «فتح الباري» (٣/٤٧١)، والكعبان: هما العظمتان الناتتان عند مفصل الساق والقدم.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٥١)، ومسلم (١٢٠٦).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (١٨٣٨)، وأبو داود (١٨٢٥)، والترمذي (٨٣٣)، والنسائي (١٣٣/٥).

(٤) انظر «فتح الباري» (٤/٦٤)، وأيده شيخنا - حفظه الله - في «جامع أحكام النساء» (٢/٤٨٣).

(٥) «فتح الباري» (٤/٦٥).

قلت: على القول بالمنع من النقاب للمحرمة، فإنه يجوز لها أن تسدل خمارها من على رأسها على وجهها عند مرور الرجال الأجانب، سواء كان ماساً لوجهها أم لا، لأنها إنما نهيت عن النقاب، ولا يسمى السدل نقاباً^(١)، وسيأتى بعض الأدلة على ذلك قريباً.

٤- استعمال -المحرم أو المحرمة- الطيب على ثوب أو بدن:

لقوله ﷺ في حديث ابن عمر: «... ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس»^(٢).

ولقوله ﷺ في المحرم الذى وقصته ناقته: «لا تحنطوه، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة مليئاً»^(٣).

٥- حلق شعر الرأس:

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(٤).

وقد أجمع المسلمون على تحريم حلق الرأس، يستوى قى هذا الرجال والنساء، وتجب الفدية^(٥).

فإن تأذى المحرم ببقاء شعره جاز له إزالته، وفيه فدية، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾^(٦).

وقد نزلت هذه الآية فى كعب بن عجرة لما مر به النبي ﷺ -وهو محرم- والقمل يتهافت على وجهه، فقال ﷺ: «أتؤذيك هوامك هذه؟» قال: نعم، قال: «احلق رأسك، وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين، أو انسلك بشاة»^(٧).

• هل يُمنع من قص الشعر أو حلق غير الرأس؟

قال النووي^(٨): «قال أصحابنا: ولا يختص التحريم بالهلق ولا بالرأس، بل

(١) «المحلى» لابن حزم (٩١/٧)، و«فتاوى ابن تيمية» (١١٢/٢٦).

(٢) صحيح: تقدم قريباً.

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) سورة البقرة: ١٩٦.

(٥) «المجموع» للنووى (٢٦٢/٧).

(٦) سورة البقرة: ١٩٦.

(٧) صحيح: أخرجه البخارى (١٨١٤)، ومسلم (١٢٠١) وغيرهما.

(٨) «المجموع» (٢٦٢/٧).

تحرم إزالة الشعر قبل وقت التحلل، وتجب به الفدية سواء شعر الرأس والليحية والشارب والإبط والعانة وسائر البدن، وسواء الإزالة بالخلق والتقصير والإبانة بالتف أو الإحراق وغيرهما، ولا خلاف في هذا كله عندنا اهـ.

قلت: ولا شك أن الدليل أخص من الحكم، فلا يصح الاستدلال، إلا أن يقال: (الدليل هنا القياس)، فنقول: إذن لابد أن يتساوى الأصل والفرع في العلة، فمن جعل العلة في النهي عن حلق الرأس: منع الترف (وهو قول الأكثرين) منع حلق سائر الشعر، ومن جعل العلة: أن المحرم إذا حلق رأسه فإنه يسقط به نكاحاً مشروعاً وهو الحلق أو التقصير، قال: لا يحرم إلا حلق الرأس، وأيدوا هذا بأن الأصل الحل فيما يؤخذ من الشعور فلا يمنع إلا بدليل^(١).

قلت: وهذا القول له وجهه، لكن هل يعكّر عليه حديث.

وعلى كلٍّ فالأحوط العمل بقول الجمهور في هذه المسألة، فيمنع الأخذ من شعر رأسه وشاربه وإبطه وعانته، والله أعلم.

• **فائدة:** إذا حك المحرم رأسه فلا حرج عليه وإن سقط بعض شعره إذا لم يقصده.

٦- تقليم الأظفار:

نقل ابن المنذر إجماعاً على منع المحرم من أخذ الأظفار، وقال ابن قدامة:

«أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره، وعليه الفدية بأخذها في قول أكثرهم: حماد ومالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وروى عن عطاء، وعنه: لا فدية عليه، لأن الشرع لم يرد فيه بفدية» اهـ^(٢).

قلت: إن صح الإجماع فهو حجة ملزمة، وإلا فالبحث فيه كالذي تقدم في حلق سائر الشعور.

وقد خالف في هذا داود الظاهري فأجاز تقليم الأظفار كلها وقال: لا فدية فيها^(٣) قال النووي: (٤): «وقد نقل ابن المنذر وغيره إجماع المسلمين على تحريم

(١) أفاده العلامة ابن عثيمين - رحمه الله - كما في «المتع» (٧/ ١٣١-١٣٢).

(٢) «الإجماع» لابن المنذر (٥٧)، و«المغنى» (٥/ ٣٨٨).

(٣) «المجموع» (٧/ ٢٦٣).

(٤) «المجموع» (٧/ ٢٦٣).

قلم الظفر فى الإحرام، فلعلهم لم يعتدوا بداود، وفى الاعتداد به فى الإجماع خلاف... اهـ.

قلت: وخالف فى هذا أيضاً ابن حزم فى «المحلى» (٢٤٦/٧) فأجاز قص الأظفار.

● **فائدة:** احتج الشنقيطى - رحمه الله - فى «أضواء البيان» (٤٠٤/٥) على المنع من تقليم الظفر بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾^(١). بناء على تفسير بعض الصحابة والتابعين قضاء التفث بأنه: حلق الرأس وتقليم الأظفار وتنف الإبط... فقال - رحمه الله -: «وعلى التفسير المذكور فالآية تدل على أن الأظفار كالشعر بالنسبة للمحرم، لاسيما أنها معطوفة بـ«ثم» على نحر الهدايا، فدل على أن الحلق وقص الأظفار ونحو ذلك ينبغى أن يكون بعد النحر» اهـ.

● **فائدة:** إذا انكسر ظفره، فله إزالته، ولا شىء عليه.

٨- دواعى الجماع: قال النووي: «فتحرم المباشرة بشهوة كالمفاخذة والقبلة واللمس باليد بشهوة قبل التحللين، وفيما بين التحللين خلاف، ومتى ثبت التحريم فباشر عمداً بشهوة لزمته الفدية، وهى شاة أو بدلها من الإطعام أو الصيام، ولا يلزمه البدنة بلا خلاف سواء أنزل أم لا وإنما تجب البدنة فى الجماع، ولا يفسد نسكه بالمباشرة بشهوة بلا خلاف سواء أنزل أم لا، هذا كله إذا باشر عالماً بالإحرام، فإن كان ناسياً فلا فدية بلا خلاف...»^(٢).

قلت: ودليل تحريم ذلك أنه داخل فى عموم قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ كما تقدم.

لكن لا أعلم دليلاً من الكتاب أو السنة يوجب على من باشر بشهوة - فيما دون الجماع - دمًا، اللهم إلا القاعدة التى عند الفقهاء بأن فعل المحرم فى الإحرام يوجب الكفارة، وإن كانت غير مسلمة.

وقد ذهب مالك إلى أنه إن باشر أو قبل أو لمس فأنزل فقد فسد حجّه وعليه الحج من قابل، وإن قبل أو باشر أو تلذذ فلم ينزل ولم يولج فعليه دم^{(٣)؟}!

أما ابن حزم فأباح كل ما كان دون الجماع، بناء على أن الرفث: الجماع لا غير^(٤).

(١) سورة الحج:

(٢) «المجموع» (٣٠٦/٧).

(٣) «المدونة» (٣٢٧/١).

(٤) «المحلى» (٢٥٤/٧).

٩، ١٠ - الخطبة وعقد الزواج:

لحديث عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا يُنكح ولا يخطب»^(١) قال الترمذى: «والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبي ﷺ، وبه يقول مالك والشافعى وأحمد وإسحاق، ولا يرون أن يتزوج المحرم، وإن نكح فنكاحه باطل» اهـ.

وقد عارض هذا الحديث حديث ابن عباس رضيهما: «أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم»^(٢) وبه قال أبو حنيفة والثورى فأجازوا نكاح المحرم. لكن أجاب عنه الجمهور بعدة أجوبة، منها ما جرى على مسلك الترجيح^(٣) ومن ذلك:

١- أن قول ابن عباس هذا مما استدرك عليه، وعد من وهمه، قال سعيد بن المسيب: ووهم ابن عباس - وإن كانت خالته - ما تزوجها رسول الله ﷺ إلا بعد ما حل. وقال أحمد: هذا لحديث خطأ.

٢- أن ابن عباس كان حسيثاً ابن عشر سنين، وقد يخفى على مثله تفاصيل الأمور التي جرت فى زمنه.

٣- أن ميمونة نفسها وأبا رافع -سفير النبي ﷺ لزواجهما- أثبتا أنه تزوجها فى الحل: فعن يزيد بن الأصم قال حدثتنى ميمونة بنت الحارث «أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال» قال: وكانت خالتي وخالة ابن عباس^(٤).

وعن أبى رافع قال: «تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال، وبنى بها وهو حلال، وكنت أنا الرسول فيما بينهما»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٠٩)، والترمذى (٨٤٠)، وأبو داود (١٨٤١)، والنسائى (٢٩٢/٥)، وابن ماجة (١٩٦٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠).

(٣) انظر «المحلى» (٢٠٠/٧)، و«المغنى» (١٥٨/٣)، و«فتح البارى» (٦٢/٤)، و«زاد المعاد» (٣٧٢/٣)، و«شرح العمدة» لشيخ الإسلام (١٩٤/٢).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه مسلم (١٤١١)، وأبو داود (١٨٤٣)، والترمذى (٨٤٥)، وابن ماجة (١٩٦٤) وغيرهم.

(٥) ضعيف: أخرجه الترمذى (٨٤١) بسند ضعيف، وهو يتقوى بما قبله، وأعله الترمذى بالإرسال، ولا أراه هنا علة لأن يزيد قد أخذه عن ميمونة على أية حال، وقد صرح بالتحديث فى رواية مسلم.

٤- أن النبي ﷺ إنما تزوجها في عمرة القضاء -بلا خلاف- ومكة يومئذ دار حرب وإنما هادنهم ﷺ على أن يدخلها معتمراً ويبقى بها ثلاثة أيام فقط ثم يخرج فأتى من المدينة محرماً بعمرة ولا شك أنه تزوجها بعد ما أتم عمرته ثم رجع بها معه من مكة، وإنما كان يحرم من ذى الحليفة، فكان ظاهر الحال أنه تزوجها في إحرامه، أما من روى أنه تزوجها حلالاً فقد اطلع على حقيقة الأمر وأخبر به.

٥- على فرض صحة حديث ابن عباس^(١) فقد تعارض الفعل مع القول -في حديث عثمان- فيجب تقديم القول، لأن الفعل موافق للبراءة الأصلية، وهى كون النكاح حلالاً فى كل حال، والقول ناقل عن الأصل فيكون حديث ابن عباس منسوخاً ولا يجوز تقديم الفعل هنا لأنه يلزم منه تغيير الحكم مرتين وهو خلاف قاعدة الأحكام.

قلت: وهذا أقوى الأجوبة، لموافقته الأصول.

ويؤيده كذلك أن تحريم زواج المحرم قد ثبت العمل به عند الخلفاء الراشدين، فعن أبى غطفان عن أبيه: «أن عمر فرّق بينهما، يعنى: رجلاً تزوج وهو محرم»^(٢).

وعن على قال: «لا ينكح المحرم، فإن نكح ردّ نكاحه»^(٣).

١١، ١٢- إقرار المعاصي، والمخاصمة والجدال: لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٤).

ومن العلماء من سلك مسلك الخصوصية ورأى أن فعل النبي ﷺ لا يعارض الأمر الخاص بالأمة، لاسيما وللنبي ﷺ فى النكاح خصوصياته المعروفة، لكن الترجيح السابق أولى لافتقار الخصوصية إلى الدليل، والله تعالى أعلم.

(١) أشار الحافظ فى «الفتح» (١٦٦/٩) إلى أنه قد صح حديث ابن عباس عن أبى هريرة وعائشة رضي الله عنهما، قلت: بل فى كل منهما كلام، ولعله لأجل ذلك قال ابن عبد البر فى التمهيد (١٥٣/٣): «ما أعلم أحداً من الصحابة روى عنه أنه عليه السلام نكح ميمونة وهو محرم إلا ابن عباس» اهـ.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه مالك فى «الموطأ» (٨٦٩)، وعنه البيهقى (٦٦/٥)، وانظر «الإرواء» (١٠٣٨).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه البيهقى (٦٦/٥).

(٤) سورة البقرة: ١٩٧.

١٣- التعرض لصيد الحيوان البري: سواء بالقتل أو الذبح أو الإشارة أو الدلالة، لقوله تعالى: ﴿وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (١).
وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (٢).

ولحديث أبي قتادة الذي فيه: «... فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يُحرم، فبينما هم يسيرون إذ رأوا حُمُرَ وحش، فحمل أبو قتادة على الحُمُر فعقر منها أتاناً، فزلقوا فأكلوا من لحمها، وقالوا: أأكل لحم صيد ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحم الأتان، فلما أتوا رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله، إنا كنا أحرمن، وقد كان أبو قتادة لم يحرم، فرأينا حُمُرَ وحش، فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أتاناً، فزلقنا فأكلنا من لحمها، ثم قلنا: أأكل لحم صيد ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحمها، قال: «منكم أحدٌ أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟» قالوا: لا، قال: «فكلوا ما بقي من لحمها» (٣).

• جزاء قتل الصيد:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْغُلَبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا لِمَنْ غَدَا فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ (٤).

والآية الكريمة تدل على أن قاتل الصيد مخير في الجزاء بين أحد أمور ثلاثة، بأيها شاء كفر، سواء كان موسراً أو معسراً، وهذه الأمور هي:

[١] ذبح مثل ما قتل - إن كان له مثل من النعم - والتصدق به على فقراء الحرم، وله أن يذبحه في أي وقت شاء، ولا يختص ذلك بأيام النحر.

والمراد بالمثل: الأشبه في الصورة والخلقه لا في القيمة فيذبح أشبه النعم بما صاده من أغلب الوجوه، فيذبح في صيد الضبع كبشاً، وفي الغزال عنزاً وفي النعامة ناقة وهكذا فعن جابر قال: سألت رسول الله ﷺ عن الضبع؟ فقال: «هو صيد، ويجعل فيه كبش، إذا صاده المحرم» (٥).

(١) سورة المائدة: ٩٦.

(٢) سورة المائدة: ٩٥.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٢٤)، ومسلم (١١٩٦).

(٤) سورة المائدة: ٩٥.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٠١) وغيره وصححه في «الإرواء» (١٠٥٠).

وعن جابر: «أن عمر بن الخطاب قضى فى الضبيع بكبش، وفى الغزال بعنز، وفى الأرنب بعناق، وفى اليربوع بجفرة»^(١).

وقد قضى السلف من الصحابة والتابعين^(٢) فى النعامة ببذنة (ناقة) وهو قول مالك والشافعى، قال ابن حزم: «ولا شىء أشبه بالنعامة من الناقة فى طول العنق والهيئة والصورة» اهـ.

وفى حمار الوحش والإبل وبقر الوحش: بقرة.

وقد حكم عمر رضي الله عنه فى الحمامة بشاة^(٣)، وكذا حكم ابن عباس رضي الله عنه^(٤) فما كان من الصيد لم تحكم فيه الصحابة - مما تقدم وغيره - أقمنا حكمين عدلين خبيرين للحكم فى المثل فإن لم يجدا له شبيهاً من النعم، فيجب فيه قيمته، ولا يجوز أن يتصدق بها دراهم، بل يقوم بها طعاماً ثم يخير بين الأمرين الآخرين من الثلاثة.

[٢] أن يقوم المثل بالدراهم والدراهم بطعام ويتصدق به على المساكين لكل مسكين مداً، ولا يجرى إخراج القيمة^(٥).

[٣] أن يصوم بدل ذبح المثل والإطعام: عن كل مد يوماً عند جمهور العلماء. والإطعام والصيام يفعلا فى أى موضع شاء؛ لأن الله تعالى لم يحد لهما موضعاً^(٦).

(١) صحيح: أخرجه مالك (٩٤٧)، وعنه الشافعى (٩٨٧)، وعنه البيهقى (١٨٣/٥)، وانظر «الإرواء» (١٠٥١).

والعناق: من أولاد المعز وهى التى من حين تولد إلى أن ترعى. واليربوع: حيوان يشبه الفأر.

والجفرة: ما بلغ أربعة أشهر من الماعز وفصل عن أمه.

(٢) نقل ابن قدامة فى «المغنى» (٢٠٤/٥، ٤٠٤)، وشيخ الإسلام فى «شرح العمدة» (٢٨٣/٢) إجماع الصحابة على ذلك وعلى ما تقدم عن عمر، وانظر مصنف عبد الرزاق (٨٢١٣)، والمحلى (٢٢٦/٧).

(٣) حسنه الحافظ. أخرجه الشافعى فى «الأم» (٢١٤/٢)، والبيهقى (٥٠٢/٥) وقال ابن حجر فى «التلخيص» (٢٨٥/٢): «إسناده حسن».

(٤) إسناده صحيح: أخرجه البيهقى (٢٠٥/٥)، وانظر «الإرواء» (١٠٥٦).

(٥) انظر «المجموع» (٤٢٣/٧).

(٦) «المحلى» (٢٣٥/٧).

• إذا اشترك جماعة في قتل صيد: فليس عليهم إلا جزاء واحد لقوله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ (١). فليس في الصيد إلا مثله لا أمثاله، وعن عمار ابن أبي عمار أن موالى لابن الزبير قتلوا ضبعًا وهم محرمون فسألوا ابن عمر؟ فقال: اذبحوا كبشًا، فقالوا: عن كل إنسان منا؟ فقال: «بل كبش واحد عن جميعكم» (٢). وهذا في أول دولة ابن الزبير، ولا يعرف لابن عمر مخالف من الصحابة، وهو مذهب الشافعي وجماعة من السلف.

فالجزاء والإطعام يشترك فيه القاتلون، أما إذا اختاروا الصيام فعلى كل واحد منهم الصيام كله، لأن الصيام لا يُشترك فيه ولا يمكن ذلك بخلاف الأموال.

• من قتل صيداً بعد صيد: فعليه لكل مرة جزاء، وليس قول الله تعالى ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (٣). بمسقط للجزاء عنه، فإن الله تعالى لم يقل: لا جزاء عليه، بل قد أوجب الجزاء على القاتل للصيد عمدًا، فهو على كل قاتل مع النعمة على العائد (٤).

• من قتل الصيد ناسيًا؟

- ذهب جمهور العلماء: أبو حنيفة ومالك والشافعي، إلى أن العائد والناسي سواء في وجوب الجزاء عليه، وحجتهم في ذلك (٥):

١- قالوا: قد أوجب الله تعالى الكفارة على قاتل المؤمن خطأ، فقسمنا عليه قاتل الصيد خطأ.

٢- قالوا: لما كان متلف أموال الناس يلزمه ضمانها بالخطأ والعمد، وكان الصيد ملكًا لله تعالى، وجب ضمانه بالعمد والخطأ.

٣- قال بعضهم: إنما نص على المتعمد ليعلم إن حكم المخطئ مثله.

- بينما ذهب ابن حزم إلى أن الناسي لإحرامه وغير المتعمد لا جزاء عليه ولا إثم لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا...﴾ (٦). قال: لأن إذاقة الله تعالى وبال

(١) سورة المائدة: ٩٥.

(٢) إسناده حسن: أخرجه الدارقطني (٢/ ٢٥٠)، وابن حزم (٧/ ٢٣٧).

(٣) سورة المائدة: ٩٥.

(٤) «المحلى» (٧/ ٢٣٨)، و«المجموع» (٧/ ٤٣٧).

(٥) انظر «المحلى» لابن حزم (٧/ ٢١٤) وما بعدها، و«المجموع» (٧/ ٣١٦).

(٦) سورة المائدة: ٩٥.

الأمر وعظيم وعيده بالانتقام منه لا يختلف اثنان من أهل الإسلام فى أنه ليس على المخطئ البتة ولا على غير العاقد للمعصية القاصد إليها... وقال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (١). اهـ.

ونقل هذا المذهب عن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف وابن عباس وسعيد ابن جبير وابن المسيب وطاوس والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعطاء ومجاهد. ثم أجاب عن حجج الجمهور بكلام فى غاية السداد فليراجع، والله ولى التوفيق.

• ما لا يحرم قتله أو صيده للمحرم:

١- الحيوان الإنسى أصلاً: تقدم أنه يحرم قتل أو صيد الحيوان البرى، أما الإنسى كالإبل والبقر والغنم والدجاج فلا يحرم شئ منه إن لم يكن وحشياً، فإن ند بعير من صاحبه -وهو محرم- فأدركه وقتله رمياً فهو حلال، حتى لو توحش هذا البعير لأن الأصل أنه أنسى (٢).

٢- صيد البحر: لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (٣).

٣- قتل مُحَرَّم الأكل: كالسباع وذوات الناب والمخلب، لأنه لا قيمة له وليس بصيد، وهو مذهب الشافعى وقول للحنابلة خلافاً للجمهور الذين أوجبوا فيه الفدية (٤).

٤- ما أمر بقتله وما يؤذى: وقد نص النبى ﷺ على خمس يقتلن فى الحل والحرم، فعن عائشة رضی اللہ عنہا أن رسول الله ﷺ قال: «خمس فواسق تقتلن فى الحل والحرم: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور» (٥).

قال شيخ الإسلام (٦): «وجملة أن ما أذى الناس أو أذى أموالهم فإن قتله مباح سواء كان قد وجد منه الأذى كالسبع الذى قد عدا على المحرم، أو لا يؤمن أذاه مثل الحية والعقرب والفأرة والكلب العقور، فإن هذه الدواب ونحوها تدخل

(١) سورة الأحزاب: ٥.

(٢) «الشرح الممتع على زاد المستقنع» (١٦٧/٧) بتصرف يسير.

(٣) سورة المائدة: ٩٦.

(٤) «المحلى» (٢٣٨/٧)، وانظر «تفسير ابن كثير» (٩٨/٢).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٢٩)، ومسلم (١١٩٨).

(٦) «شرح العمدة» (١٣٦/١).

بين الناس من حيث لا يشعرون وتعم بلواهم بها، فأذاهم بها غير مأمون، قال أصحابنا: قتلها مستحب» اهـ.

وكذلك قتل البعوض والذباب والبراغيث والقمل إذا كانت تؤذيه لا حرج فيه ولا شيء عليه^(١).

٥- قتل الأدمى الصائل:

للإنسان أن يدفع عنه كل ما يؤذيه من الآدميين والبهائم، حتى لو صال عليه أحد ولم يندفع إلا بالقتال قاتله، فإن النبي ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد»^(٢).

١٤- الأكل مما صيد من أجله أو بإشارته أو إعانته:

لما تقدم في حديث أبي قتادة من قوله ﷺ: «أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها، أو أشار إليها؟ قالوا: لا، قال: فكلوا»^(٣).

فإذا صاد المَحْلُ صيداً فأطعمه المحرم، فإنه يجوز له الأكل منه إذا لم يكن قد صيد من أجله.

فعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال: «خرجنا مع طلحة بن عبيد الله -ونحن حرم- فأهدى له طير، وطلحة راقد، فمناً من أكل، ومناً من تورع، فلما استيقظ طلحة وفق من أكل وقال: أكلناه مع رسول الله ﷺ»^(٤) وهو محمول على أنه لم يُصَدَّ من أجله.

فإن كان صاده من أجل إطعامه المحرم لم يجز الأكل منه، وعليه يحمل حديث الصعب بن جثامة أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ حماراً وحشياً فردّه إليه رسول الله ﷺ فلما رأى رسول الله ﷺ ما فى وجهه قال: «إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم»^(٥) فهو محمول على أنه كان صاده من أجل النبي ﷺ وهو مُحْرَم فلم يجز.

(١) «مجموع الفتاوى» (١١٨/٢٦)، و«المحلى» (٢٤٥/٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١).

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١١٩٧) وغيره.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٢٥)، ومسلم (١١٩٣).

وهذا هو مذهب جمهور العلماء ورجحه ابن القيم^(١) وقال: آثار الصحابة كلها في هذا إنما تدل على هذا التفصيل. اهـ.

• أمور لا بأس بها للمُحَرَّم (المباحات):

وهذه أمور يتحرَّج منها بعض الحجاج، ولا حرج منها، فمن ذلك:
١ - الاغتسال لغير احتلام، وتغيير إزاره وردائه:

فعن عبد الله بن حنين عن عبد الله بن عباس والمسور بن مخرمة أنهما اختلفا بالأبواء، فقال ابن عباس: يغسل المحرم رأسه، وقال المسور: لا يغسل المحرم رأسه، فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري أسأله عن ذلك، فوجدته يغتسل بين القرنين، وهو يستتر بثوب، قال: فسلمت عليه، فقال: من هذا؟ فقلت أنا عبد الله بن حنين، أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب ﷺ يده على الثوب فطأه حتى بدا لى رأسه، ثم قال لإنسان يصب: صب، فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر ثم قال: هكذا رأيته ﷺ يفعل، [فقال المسور لابن عباس: لا أماريك أبداً]^(٢) وفيه دليل على جواز الاغتسال للمحرم.

وعن ابن عباس قال: «ربما قال لى عمر بن الخطاب ﷺ: تعال أباقيك فى الماء أينما أطول نفساً ونحن محرمون»^(٣).

٢ - الامتشاط: فقد أمر النبي ﷺ عائشة رضي الله عنها فقال: «انقضى رأسك وامتشطى»^(٤) وهو جائز إذا أمن من سقوط شيء من شعره، وأما إذا لم يأمن فهو محل نزاع واجتهاد، والأظهر جوازه لعدم الدليل على المنع.

٣ - حك الرأس والجسد: فعن عائشة أنها سئلت عن المحرم يحك جسده؟ فقالت: «نعم، فليحككه وليشد»^(٥).

ويدل لهذا حديث أبى أيوب المتقدم، ولذا قال شيخ الإسلام^(٦): «وله أن يحك بدنه إذا حكّه، وكذلك إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره» اهـ.

(١) انظر «زاد المعاد» (١/١٦٤)، و«تهذيب السنن» (٥/٢١٥ - مع عون المعبود).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٤٠)، ومسلم (١٢٠٥) والزيادة له.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه البيهقى (٥/٦٣).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٣١٦)، ومسلم (١٢١١).

(٥) صحيح: أخرجه مالك فى «الموطأ» (٨٠٣).

(٦) «المجموعة الكبرى» (٢/٣٦٨) عن «حجة النبى» (ص: ٢٧).

وقال النووي: «وأما حك المحرم رأسه فلا أعلم خلافاً في إباحته... لكن قالوا: يرفق لثلا ينتشف شعره»^(١).

٤- الاحتجام ولو بحلق الشعر مكان الحجم:

لحديث ابن بجينة رضي الله عنه قال: «احتجم النبي ﷺ وهو مُحرم بلحى جمل) - موضع بطريق مكة - في وسط رأسه»^(٢).

قال شيخ الإسلام^(٣): «وله أن يحك بدنه إذا حكَه، ويحتجم في رأسه وغير رأسه، وإن احتاج أن يحلق شعر الذكر جاز، فإنه قد ثبت في الصحيح (ثم ساق الحديث السابق وقال:) ولا يمكن ذلك إلا مع حلق بعض الشعر... اهـ.

وذهب الجمهور إلى جواز الاحتجام بشرط ألا يتضمن قطع الشعر، وإلا لزمه الفدية، ورده ابن حزم في «المحلى» (٢٥٧/٧) بقوله عقب الحديث السابق: «لم يخبر عليه السلام أن في ذلك غرامة ولا فدية، ولو وجبت لما أغفل ذلك، وكان عليه السلام كثير الشعر أفرع، وإنما نهينا عن حلق الرأس في الإحرام، والقفا ليس رأساً ولا هو من الرأس... اهـ.

● فائدة: ويدخل فيما تقدم نزع الضرس وفقء الدمل فإنه لا حرج فيه.

٥- شم الرياحان والطيب لحاجة لا للتلذذ به:

فعن ابن عباس قال: «المحرم يدخل الحمام، وينزع ضرسه، ويشم الرياحان، وإذا انكسر ظفره طرحه، ويقول: أमितوا عنكم الأذى، فإن الله عز وجل لا يصنع بأذاكم شيئاً»^(٤).

وشم الطيب له ثلاث حالات^(٥):

- ١- أن يشمه بلا قصد منه، فهذا لا حرج فيه.
- ٢- أن يقصد شمه، لكن لا للتلذذ به أو الترفيه، بل لاختباره ونحو ذلك، وهذا لا بأس كذلك.

(١) «المجموع» (٢٦٣/٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٣٦)، ومسلم (١٢٠٣).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١١٦/٢٦).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٦٢/٥-٦٣).

(٥) انظر «الشرح الممتع» (١٥٨-١٥٩/٧).

٣- أن يشمه قاصداً للتلذذ به، فيمنع منه في أقرب قولى العلماء، ولقائل أن يقول: إنه لا بأس لأنه ليس استعمالاً ولا تأثير للشم في الثوب أو البدن.

٦- طرح الظفر إذا انكسر:

ويدل عليه أثر ابن عباس السابق، وقد سئل سعيد بن المسيب عن ظفر انكسر وهو محرم؟ فقال: «أقطعه»^(١).

٧- تغطية الوجه للرجل:

لا بأس أن يغطي الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك، ليتقى الشمس أو الغبار أو نحوه وهو محرم، وهذا مروى عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن الزبير، وجابر، وابن عباس وجمهور التابعين وهو مذهب الثوري والشافعي^(٢). وأحد القولين في مذهب أحمد^(٣).

بينما ذهب أبو حنيفة وأصحابه ومالك إلى أن المحرم لا يغطي وجهه، وهو مروى عن ابن عمر، ويستدل له بزيادة وردت في حديث المحرم الذي وقصته ناقته فمات، فقال النبي ﷺ: «ولا تخمروا رأسه» ففي رواية «ولا تغطوا وجهه» بدل «ولا تخمروا رأسه» وفي رواية الجمع بينهما، وهذه الزيادة مختلف في صحتها^(٤)، فمن ضعفها قال: لا بأس بتغطية الوجه، ومن صححها: فمنهم من منع تغطية الرجل المحرم وجهه، ومنهم من خص المنع بالمحرم الميت دون الحي أخذاً بظاهر اللفظ وهو مذهب ابن حزم، ومنهم من قال: إنما نهى عن تغطية وجهه لصيانة رأسه لا يقصد كشف وجهه، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأس، ولا بد من تأويله، لأن مالكا وأبا حنيفة يقولان: لا يمتنع من ستر رأس الميت ووجهه، والجمهور يقولون: يباح ستر الوجه دون الرأس، فتعين تأويل الحديث، قاله في «المجموع» (٧/ ٢٨١).

٨- إسدال المرأة من على رأسها على وجهها^(٥):

وقد تقدم أنه لا يجوز للمرأة أن تلبس النقاب وما في معناه كالبرقع ونحوه،

(١) إسناده صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٨٠٥).

(٢) انظر الآثار عنهم في «المحلى» (٩١/ ٧)، وانظر «المجموع» (٧/ ٢٨٠).

(٣) «المبدع» (٣/ ١٤٠).

(٤) الحديث متفق عليه وقد تقدم، والزيادة عند مسلم، وانظر «الفتح» (٤/ ٤٧)، و«الإرواء» (٤/ ٢٠٠).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ١١٢)، و«المحلى» (٧/ ٩١)، و«المغنى» (٣/ ٣٢٥).

وأنه يجوز لها أن تسدل خمارها من على رأسها على وجهها عند مرور الأجنبي بها، سواء كان ماساً لوجهها أم لا، وهذا أصح قولي العلماء، لأن السدل لا يسمى نقاباً فعن أسماء بنت أبي بكر قالت: «كنا نغطي وجوهنا من الرجال، وكنا نمتشط قبل ذلك في الإحرام»^(١).

وقالت عائشة: «كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا حاذوا بنا، أسدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه»^(٢).

٩- لبس المرأة ما شاءت من الثياب من أى لون:

فعن القاسم بن محمد قال: «كانت عائشة تلبس الثياب المعصفرة وهي محرمة»^(٣). وعن أسماء بنت أبي بكر: «أنها كانت تلبس الثياب المعصفرات المشبعت وهي محرمة، ليس فيها زعفران»^(٤).

وعن يزيد الفقيير قال: «سافرت مع أم سلمة - زوج النبي ﷺ - فكان بعض من معها يلبس المعصفر»^(٥).

وعن عطاء - في قصة طواف عائشة رضي الله عنها مع الرجال - «... ورأيت عليها درعاً مُورداً»^(٦).

ولا يختص لباس المرأة المحرمة بالبياض كما يعتقد كثير من النساء - وخصوصاً المصريات - بل لها أن تلبس ما شاءت ما دام قد توفر فيه شروط اللباس الشرعى.

١٠- لبس المرأة السراويل والخفين:

يجوز للمرأة أن تلبس ما شاءت من سراويل وغيرها، وليس يمنع مما يمنع منه الرجل من لبس المخيط^(٧) - غير أنها لا تنتقب ولا تلبس القفازين كما تقدم -.

(١) إسناده صحيح: أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١/٤٥٤).

(٢) حسن لغيره: أخرجه أحمد (٦/٣٠)، وأبو داود (١٨٣٣) بسند ضعيف وله شواهد يحسن بها.

(٣) إسناده صحيح: عزاه الحافظ في «الفتح» (٢/٤٠٥) إلى سعيد بن منصور وصحح إسناده.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه مالك (٧١٩)، والشافعي في «الأم» (٢/١٢٦).

(٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف».

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٨)، وعبد الرزاق (٥/٦٧).

(٧) انظر «الأم» (٢/١٢٦)، و«المغنى» (٣/٣٢٨)، و«مجموع الفتاوى» (٢٦/١١٢)، و«فتح

الباري» (٣/٤٠٦)، و«جامع أحكام النساء» (٢/٤٩٠).

ولها كذلك أن تلبس الخفين، ولا تقطع ما فوق الكعبين منهما:
فعن ابن عمر قال: «لا بأس أن تلبس المحرمة الخفين والسرراويل» (١).
وعن سالم عن أبيه: أنه كان يفتي النساء إذا أحرمن أن يقطعن الخفين، حتى
أخبرته صفية عن عائشة أنها كانت تفتي النساء أن لا يقطعن فانتهى عنه» (٢).

١١- لبس المرأة المحرمة الحللي إن شاءت:

فعن صفية بنت شيبة أن امرأة قالت لعائشة: يا أم المؤمنين، إن ابنتي فلانة
حلفت أن لا تلبس حليها في الموسم (وفي رواية: في إحرامها)، فقالت عائشة:
قولي لها: «إن أم المؤمنين تقسم عليك ألا لبست حليك كله» (٣).

وعن نافع أن «نساء عبد الله بن عمر وبناته، كنَّ يلبس الحللي وهنَّ محرمات» (٤).

وعن مالك بن مغول قال: سألت ابن الأسود: تلبس المحرمة من لمحلي؟
فقال: «ما كانت تلبس وهي مُحَلَّة» (٥).

وقد صرح عن عطاء أنه كان يكره الحللي المشهور، أي الذي تشتهر به المرأة من
بين النساء (٦).

١٢- خضاب المحرمة بالحناء ونحوها إن شاءت:

للمحرمة أن تختضب بالحناء وغيرها لعدم ورود النهي عنه عن رسول الله
ﷺ، ولأن الحناء ليست بطيب وهو مذهب الشافعي والحنابلة (٧)، إلا أن بعضهم
كرهه لأنه من الزينة.

وقال الأحناف والمالكية: لا يجوز الخضاب للمحرم رجلاً كان أم امرأة.
قلت: الظاهر أنه لا دليل على المنع لا للرجل ولا للمرأة، وعليه فلو لفت المرأة
الخرق مع الحناء على يديها فإنه لا حرج فيه ولا فدية في أقرب أقوال العلماء.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢/٤).

(٢) إسناده صحيح موقوفاً: أخرجه الشافعي، وقد ورد مرفوعاً عند أبي داود (١٨٣١)،
والبيهقي (٥٢/٥)، وغير همام والصواب وفقه.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه الشافعي، ومن طريقه البيهقي (٥٢/٥)، وابن أبي شيبة
(٣١٩/٤/١).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٠/٤/١).

(٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٠/٤/١).

(٦) انظر «جامع أحكام النساء» (٤٩٥/٢) لشيخنا -حفظه الله-.

(٧) انظر «المجموع» (٢١٩/٧)، و«جامع أحكام النساء» (٤٩٧/٢).

لكن هل يعكّر على هذا قول النبي ﷺ : «طيب المرأة ما ظهر لونه وخفى ريحه»^(١)؟! فتكون الحناء طيباً بهذا النص؟! قلت: الأظهر: لا يعكّر كون الحناء من الطيب، لأن المنهى عنه ما له رائحة كما تقدم، والله أعلم.

١٣- الاكتحال للحاجة:

لا بأس أن يكتحل المحرم من وجع يجده في عينيه، وقد اتفق العلماء - كما نقله النووي - على أن للمحرم أن يكتحل بكحل لا طيب فيه إذا احتاج إليه ولا فدية عليه في ذلك^(٢).

وعن شميصة قالت: «اشتكت عيني وأنا محرمة، فسألت عائشة أم المؤمنين عن الكحل، فقالت: اكتحلي بأي كحل شئت غير الإثمد، أما إنه ليس بحرام ولكنه زينة ونحن نكرهه، وقالت: إن شئت كحلتك بصبر، فأبيت»^(٣).

وعن ابن عمر قال: «يكتحل المحرم بأي كحل شاء ما لم يكن فيه طيب»^(٤).

قلت: الأحوط أن يقيد جواز الاكتحال بالحاجة من وجع ونحوه، فقد ورد عن النبي ﷺ ما يشعر بكراهته، وإن لم يكن صريحاً، كحديث جابر في حجة النبي ﷺ فيه: «... وقدم على من اليمن بئد النبي ﷺ فوجد فاطمة رضي الله عنها ممن حلّ ولبست ثياباً صبيغاً واكتحلت فأنكر ذلك عليها، فقالت إن أبي أمرني بهذا...» الحديث^(٥).

قال في «المغنى» (٣/٣٢٧): وهذا يدل على أنها كانت ممنوعة من ذلك. اهـ. يعني حال الإحرام.

وفي صحيح مسلم أن عمر بن عبد الله اشتكى عينيه وهو محرم - وقد خرج أبان بن عثمان: «... فأراد أن يكحلها فنهاه أبان بن عثمان، وأمره أن يضمدها بالصبر، وحديث عن عثمان بن عفان أن النبي ﷺ فعل ذلك»^(٦).

(١) حسن: وسيأتى تخريجه في موضعه، إن شاء الله.

(٢) «شرح مسلم» (٣/٢٩٢)، وهذا مذهب مالك - كما في المدونة - (١/٣٤٢)، والشافعي في «الأم» (٢/١٢٩).

(٣) أخرجه البيهقي (٥/٦٣)، وشميصة هذه لم توثق إلا أنها صاحبة القصة.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١/٤٢٤).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم وقد تقدم بتمامه وتخريجه في «صفة الحج».

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٤/١٢٠).

١٤- الاستظلال بالخيمة أو المظلة (الشمسية) وفي السيارة:

وهذا لا حرج فيه، فعن أم الحصين رضي الله عنها قالت: «حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع، فرأيت أسامة وبلالاً رضي الله عنهما وأحدهما أخذ بخطام ناقته، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر، حتى رمى جمرة العقبة» (١).

قلت: فعلم أن ما يفعله بعض الحجاج من تكلف ركوب ما لا سقف له من السيارات، تنطع وتشدد لم يأذن به الله تعالى.

١٥- شد الحزام على إزاره، ولبس الخاتم والساعة والنظارة:

لعدم النهي عن ذلك، وورود بعض الآثار بجواز بعض ذلك، فعن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن الهميان للمحرم؟ فقالت: «وما بأس؟ ليستوثق من نفقته» (٢).

وعن عطاء قال: يتختم -يعنى المحرم- ويلبس الهميان (٣).

قال الألباني -رحمه الله تعالى-: «ولا يخفى أن الساعة والنظارة في معنى الخاتم والمنطقة [يعنى الحزام] مع عدم ورود ما ينهى عنهما ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾» (٤) اهـ.

١٦- قتل ما يؤذى من الحيوان كالقواصق وغيرها مما تقدم.

دخول مكة

• سنن دخول مكة:

١، ٢، ٣- المبيت بذي طوى، والاغتسال لدخولها، ودخولها نهاراً:

لحديث نافع قال: «كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية، ثم يبيت بذي طوى، ثم يصلى به الصبح ويغتسل، ويحدث أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك» (٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٩٨)، وأبو داود (١٨٣٤)، وأحمد (٢٥٩٩٨)، والبيهقي (٦٩/٥).

(٢) إسناده صحيح: انظر «حجة النبي ﷺ» للألباني (ص: ٣٠).

(٣) رواه البخاري تعليقاً.

(٤) سورة مريم: ٦٤.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٧٣)، ومسلم (١٢٥٩).

٤- دخول مكة من الثنية العليا:

لحديث ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يدخل من الثنية العليا، ويخرج من الثنية السفلى»^(١).

٥- تقديم رجله اليمنى عند دخول المسجد الحرام والدعاء بقوله:

«بسم الله، اللهم صل على محمد وسلم، اللهم افتح لي أبواب رحمتك»^(٢).

٦- رفع اليدين والدعاء عند رؤية الكعبة:

لثبوته عن ابن عباس^(٣)، فيدعو بما تيسر، وإن قال: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحيّا ربنا بالسلام»^(٤) فهو حسن لثبوته عن ابن عمر.

٧- أن يطوف بالبيت: وهو طواف القدوم وسيأتي عقبه.

الركن الثاني: الطواف (طواف الإفاضة)

• تعريف الطواف:

الطواف لغة: الدوران حول الشيء، وفي الاصطلاح: هو الدوران حول البيت الحرام على الوجه الذي يأتي الكلام عليه.

• أنواع الطواف:

الأطواف المشروعة في الحج ثلاثة:

١- طواف القدوم: ويسمى طواف الورد، وطواف التحية، لأنه شرع للقادم من غير مكة لتحية البيت، وهو مستحب للأفاقي القادم من خارج مكة عند جمهور العلماء -خلافًا للمالكية الذين أوجبوه وقالوا: من تركه لزمه دم- تحية للبيت العتيق.

والأصل في هذا فعل النبي ﷺ، ففي حديث جابر: «حتى أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثًا ومشى أربعًا»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٧٥)، ومسلم (١٢٥٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٧١٣)، والترمذي (٣١٤)، والنسائي (٧٢٩) بدون الصلاة، وهي عند أبي داود (٤٦٥).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٦/٣)، وانظر «مناسك الحج» للألباني (٢٠).

(٤) إسناده حسن: أخرجه البيهقي (٧٢/٥)، وانظر «مناسك الحج» (٢٠).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨) وقد تقدم.

وعن عائشة رضي الله عنها: «أن أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ مكة أنه توضأ ثم طاف... الحديث» (١).

فاستدل المالكية على الوجوب بذلك مع قوله ﷺ: «خذوا عني مناسككم» (٢). وقال الجمهور: إن القرينة قد قامت على أنه غير واجب، لأن المقصود التحية، فأشبهه تحية المسجد فيكون سنة، وهو الراجح، والله أعلم.

● **فائدة:** من ذهب من الميقات رأساً إلى منى أو عرفات ولم يدخل مكة قبله، فلا يستحب في حقه - ولا في حق المتمتع - أن يطوف للقدوم بعد الوقوف بعرفة (٣). فإن طواف القدوم يفوت بالوقوف بعرفة.

٢- طواف الإفاضة (طواف الركن): ويسمى طواف الزيارة، وهو ركن من أركان الحج بالاتفاق، ولا يتحلل الحاج بدونه التحلل الأكبر، ولا ينوب عنه شيء البتة، وقد ثبتت ركنية بالكتاب والسنة والإجماع (٤).

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (٥).

وقد أجمع العلماء على أن هذه الآية في طواف الإفاضة.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها أن صفية بنت حيي رضي الله عنها حجت مع النبي ﷺ فحاضت، فقال رسول الله ﷺ: «أحابتنا هي؟» قالوا: إنها قد أفاضت، قال: «فلا، إذن» (٦).

فدل على أن طواف الإفاضة فرض لا بد منه، ولو لا فرضيته لم يمنع من لم يأت به عن السفر.

● وقت طواف الإفاضة (٧):

(١) أول وقته: لا يصح طواف الإفاضة قبل الوقت المحدد له شرعاً، وهو وقت موسع يتدئ من طلوع الفجر يوم النحر عند الحنفية والمالكية، وذهب

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٥)، ومسلم (١٢٣٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٩٧)، والنسائي (٣٠٦٢)، وأبو داود (١٩٧٠).

(٣) نحوه في «مجموع الفتاوى» (١٣٩/٢٦).

(٤) «المغنى» (٤٤٠/٣)، و«البدائع» (١٢٨/١)، و«التمهيد» (٦/١٣٣ - فتح المالك).

(٥) سورة الحج: ٢٩.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٣٣)، ومسلم (١٢١١).

(٧) «الهداية» (١٨٠/٢)، و«حاشية ابن عابدين» (٢/٢٥٠)، و«نهاية المحتاج» (٢/٤٢٩)،

و«شرح الزرقاني» (٢/٢٨١)، و«المغنى» (٣/٤٤١، ٤٤٣)، و«الموسوعة الفقهية»

(١٧/٥٣).

الشافعية والحنابلة إلى أن وقته يبدأ من بعد منتصف ليلة النحر لمن وقف بعرفة قبله .

(ب) آخر وقته: ذهب الحنفية إلى أن آخر وقت لطواف الإفاضة هو آخر أيام التشريق، وعند المالكية: وقته شهر ذى الحجة فإن أخره ففيه دم، وأما الشافعية والحنابلة وصاحباً أبي حنيفة

فقالوا: الأصل عدم التأقيت وليس هناك ما يوجب فعله في أيام النحر، ولا يلزمه فدية إذا أخره بعد أيام النحر أو بعد شهر ذى الحجة، ولا يسقط عنه أبداً ولا يكفى الفداء عنه لأنه ركن ويظل محرماً عن النساء أبداً إلى أن يعود فيطوف .

قلت: القول بأنه لا يجوز تأخيره عن شهر ذى الحجة - لغير عذر - متجه؛ لأنه تقام فيه أعمال الحج، وإن كان الأحوط ألا يؤخره إلى ما بعد أيام النحر خروجاً من الخلاف، ولذا قال شيخ الإسلام في «منسكه»: «يدخل مكة فيطوف طواف الإفاضة - إن أمكنه ذلك يوم النحر - وإلا فعله بعد ذلك، لكن ينبغي أن يكون في أيام التشريق، فإن تأخيره عن ذلك فيه نزاع» (١) اهـ .

(ح) أفضل وقته: يستحب أن يكون طواف الإفاضة يوم النحر (يوم العيد) لأنه فعل النبي ﷺ كما في حديث جابر الطويل وغيره .

• يشترط في طواف الإفاضة خاصة: أن يكون مسبوقاً بالوقوف بعرفة، فلو طاف للإفاضة قبل الوقوف بعرفة، لا يسقط به فرض من الطواف، إجماعاً .

• إذا حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة:

فإن استطاعت - من غير مشقة - أن تنتظر حتى تطهر ثم تطوف، لزمها ذلك، لقول النبي ﷺ لعائشة لما حاضت: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» (٢) قال شيخ الإسلام (٣): «أما الذي لا أعلم فيه نزاعاً أنه ليس لها أن تطوف مع الحيض إذا كانت قادرة على الطواف مع الطهر، فما أعلم منازعاً أن ذلك يحرم عليها وتأثم به، وتنازعوا في إجزائه: فمذهب أبي حنيفة: يجزئه ذلك، وهو قول في مذهب أحمد...» اهـ .

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣٨/٢٦)، وذهب ابن حزم (١٧٢/٧) إلى أنه إن أخره إلى ما بعد شهر ذى الحجة بطل حجه .

(٢) صحيح: تقدم تخريجه .

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٦/٢٠٥ - ٢٠٦) .

لكن... إذا كانت غير قادرة على الانتظار حتى تطهر كي تطوف، لارتباطها بموعد رحلة العودة ونحو ذلك -وهو وارد جداً في هذه الأيام- فلا تخلو هذه المرأة من ثمانية أقسام^(١):

١- أن يقال لها: أقيمي بمكة -وإن رحل الرجال حتى تطهري وتطوفى؟! وفي هذا من الفساد وتعريضها للمقام وحدها في بلد الغربة مع حقوق غاية الضرر ما فيه.

٢- أن يقال لها: يسقط طواف الإفاضة للعجز عن شرطه؟! وهذا لا قائل به، فإنه ركن الحج الأعظم وهو المقصود لذاته، والوقوف بعرفة وتوابعه مقدمات له.

٣- أن يقال لها: إذا خشيت مجيء الحيض في وقت الطواف جاز لك تقديمه على وقته؟! وهذا لا يعلم قائل به وهو كتقديم الوقوف بعرفة على يوم عرفة.

٤- أن يقال: إذا كانت تعلم بالعادة أن حيضها يأتي في أيام الحج، فيسقط عنها فرضه حتى تصير آيسة من الحيض وينقطع بالكلية؟! ولازم هذا سقوط الحج عن كثير من النساء وهو باطل، ثم إن من لم يجب عليه الحج لو تكلفه صح منه فماذا يقال حينئذ؟!

٥- أن يقال: ترجع على إحرامها -تمتنع من الجماع والنكاح- حتى تعود إلى البيت فتطوف وهي طاهرة ولو بعد سنين؟! وهذا مما ترده أصول الشريعة، وما اشتملت عليه من الرحمة والحكمة والمصلحة، ولا يخفى ما فيه من المشقة.

٦- أن يقال: بل تتحلل حتى تطهر كما يتحلل المحصر مع بقاء الحج في ذمتها، فمتى قدرت على الحج لزمها، وتطوف طاهراً؟! وهذا ضعيف لأن الإحصار أمر عارض للحاج يمنعه من الوصول إلى البيت في وقت الحج، وهذه متمكنة من البيت، ثم إن عذرهما لا يسقط فرض الحج عليها ابتداءً، فلا يكون عروضة موجباً للتحلل كالإحصار.

٧- أن يقال: يجب عليها أن تستنيب من يحج عنها كالمعضوب العاجز عن الحج بنفسه؟! وهذا لا قائل به، ثم إن المعضوب يكون آيساً من زوال عذره، وهذه لا تياس من زوال عذرهما لجواز أن ينقطع دمها زمن اليأس أو قبله، فليست كالمعضوب.

فبطلت هذه التقديرات السبع، فتعين التقدير الثامن وهو:

(١) مختصر من بحث رائق للعلامة ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١٩/٣) وما بعدها.

٨- أن يقال: تطوف بالبيت -وهي حائض- للضرورة، وهذا هو الموافق لروح الشريعة السمحة، ولرفع الحرج عن الأمة.

وأما ما ورد في كلام الأئمة وفتاويهم في اشتراط طهارة المرأة من الحدث الأكبر في طوافها- إنما هو في حال القدرة والسعة، لا في حال الضرورة والعجز، فالإفتاء بهذا لا ينافي الشرع ولا قول الأئمة.

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-^(١) الذي قال في خاتمة بحثه: «هذا هو الذي توجه عندي في هذه المسألة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولو لا ضرورة الناس واحتياجهم إليها عملاً وعلماً لما تمسكت الكلام، حيث لم أجد فيها كلاماً لغيري، فإن الاجتهاد عند الضرورة مما أمرنا الله به...» اهـ.

قلت: إن استطاعت المرأة أن تتناول دواءً يمنع الحيضة وقت الحج، فلها أن تفعل -إن لم يكن يضرها- خروجاً من الخلاف، والله تعالى أعلم.

٣- طواف الوداع: ويسمى طواف الصدر، وطواف آخر العهد، وهو واجب من واجبات الحج عند جمهور العلماء -خلافًا للمالكية فهو عندهم سنة- لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض»^(٢).

وفى لفظ: «كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله ﷺ: لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت»^(٣).

وهو دليل على وجوب طواف الوداع، وعلى أن المرأة إذا حاضت بعد ما طافت طواف الإفاضة فإنها لا يلزمها البقاء حتى تطهر وتطوف للوداع، لكن يرخّص لها في ترك طواف الوداع والسفر إلى بلدها، ولا يلزمها دم بذلك، ويدل على ذلك ما تقدم قريباً أن صفية لما حاضت، فقال النبي ﷺ: «أحابتنا هي؟» قالوا: إنها قد أفاضت، قال: «فلتنفر إذن»^(٤).

(١) «مجموع الفتاوى» (١٧٦/٢٦ - ٢٤١) ورجّحه شيخنا في «جامع أحكام النساء» (٥٧٢/٢) وما بعدها.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٢٧).

(٤) «الأم» للشافعي (١٥٤/٢).

قلت: وقد صرف المالكية أمره ﷺ بطواف الوداع بالترخيص للحائض في تركه دون فداء؟! وهذا ليس بشيء، فليس في سقوطه عن المعذور ما يجوز سقوطه لغيره، كالصلاة تسقط عن الحائض وتجب على غيرها، بل تخصيص الحائض بإسقاطه عنها دليل على وجوبه على غيرها، والله أعلم.

• تنبيه: إن طهرت المرأة قبل أن تسافر فعليها الطواف للوداع: إذا لم تكن قد خرجت من بيوت مكة، فإن طهرت وهي لا تزال في بيوت مكة لزمها أن تطوف طواف الوداع^(١).

• المكى لا وداع عليه:

لا يجب طواف الوداع إلا على الحاج من أهل الآفاق، فأما المكى فلا وداع عليه عند الحنفية والحنابلة - وألحق الحنفية بالمكى من كان منزله داخل المواقيت - لأن الطواف وجب توديعاً للبيت، وهذا المعنى لا يوجد في أهل مكة لأنهم في وطنهم. وعند المالكية والشافعية يُطلب طواف الوداع في حق كل من قصد السفر من مكة، ولو كان مكياً إذا قصد سفرًا تقصر فيه الصلاة، لعموم الأمر بأن يكون آخر العهد بالبيت^(٢).

أحكام في الطواف عامة

• شروط الطواف:

١- هل تشترط الطهارة للطواف؟

ذهب جمهور العلماء - خلافاً للحنفية ورواية عن أحمد وابن حزم - إلى أن الطهارة من الأحداث والأنجاس شرط لصحة الطواف، فإذا طاف فاقداً أحدهما فطوافه باطل لا يعتد به.

وحجتهم في هذا حديث ابن عباس عن النبي ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام...»^(٣) وهو مختلف في رفعه والصواب وقفه.

(١) «الأم» للشافعي (١٥٤/٢).

(٢) «الموسوعة الفقهية» (٥٨/١٧).

(٣) أخرجه الترمذى (٩٦٠)، والنسائي (٢٩٢٢)، والحاكم (٦٣٠/١) وغيرهم، ولا يصح مرفوعاً، والصواب وقفه كما بينه شيخنا - حفظه الله - في «جامع أحكام النساء» (٥٢١-٥١٥/٢) خلافاً للعلامة الألباني - رحمه الله - حيث صحح رفعه في «الإرواء» (١٥٦/١).

وهذا الاستدلال مردود لأمر:

(أ) أن الحديث لا يصح مرفوعاً، فالصواب أنه موقوف من كلام ابن عباس، كما رجَّحه الترمذى والبيهقى وابن تيمية وابن حجر، وشيخنا مصطفى العدوى.
(ب) على فرض صحته، فلا يلزم منه أن الطواف يشابه الصلاة في كل شيء حتى يشترط له ما يشترط للصلاة!! (١).

(ح) أنه قد كانت أعداد من المسلمين - لا يحصيهم إلا الله عز وجل - يطوفون على عهد رسول الله ﷺ ولم يرد أنه أمر أحداً منهم بالوضوء لطوافه مع احتمال انتقاض وضوء الكثيرين ودخول كثير منهم الطواف بلا وضوء، لاسيما مع شدة الزحام في طواف القدوم والإفاضة (٢).

ولذا قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١٩٨/٦): «وتبين أن طهارة الحدث لا تشترط في الطواف ولا تجب فيه بلا ريب، ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى، [يعنى الوضوء] فإن الأدلة الشرعية إنما تدل على عدم وجوبها فيه، وليس في الشريعة ما يدل على وجوب الطهارة الصغرى فيه...» اهـ. وقال ابن حزم (١٧٩/٧): «والطواف بالبيت على غير طهارة جائز» اهـ. وهو اختيار العلامة ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - في «الممتع» (٣٠٠/٧).

قلت: ومع ترجيحنا لجواز الطواف على غير وضوء، فلا شك أنه يستحب ذلك لحديث عائشة قالت: «أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ أنه توضأ ثم طاف ثم...» (*) الحديث. لعموم الأدلة على استحباب الذكر على طهارة.

لكننا لا نستطيع أن نلزم من انتقض وضوؤه في الطواف بالذهاب للوضوء لاسيما مع شدة الزحام - بغير دليل واضح، والله أعلم.

هذا كله في الطهارة من الحدث الأصغر، فأما الحدث الأكبر كالحيض والنفاس والجنابة، فالظاهر أنه يجب الطهارة منه للطواف لقول النبي ﷺ لعائشة - وقد حاضت - : «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» (٣) فمن طاف محدثاً

(١) انظر أوجه التفريق بين الصلاة والطواف في «جامع أحكام النساء» (٥٢٢/٢).

(٢) «جامع أحكام النساء» (٥١٥/٢) بتصرف يسير وانظر «مجموع الفتاوى» (٢٧٣/٢١).

(*) صحيح: أخرجه البخارى (١٦/٥)، ومسلم (١٢٣٥).

(٣) صحيح: تقدم تخريجه.

حدثنا أكبر -بغير عذر- ثم خرج إلى بلده، فقال مالك والشافعي: حكمه حكم من لم يطف أصلاً، وقال أبو حنيفة: يبعث بدم ويجزيه^(١).

٢- ستر العورة: فلا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عريان، فإن فعل لم يجزئه عند الجمهور، لقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٢).

ولحديث أبي هريرة: أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس: «ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان»^(٣).

وقال الحنفية ستر العورة واجب في الطواف وليس شرطاً لصحته، فمن طاف عريان بطل طوافه عند الجمهور وصح عند الحنفية لكن يلزمه دم.

٣- أن يكون الطواف خارج البيت (الكعبة): قال تعالى ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٤). فلو طاف في الحجر^(٥) لم يصح طوافه، لقوله ﷺ: «الحجر من البيت»^(٦) وقد تركته قريش لضيق النفقة وأحاطته بالجدار، فيشترط لصحة الطواف أن يكون خارج الحجر وإلا بطل عند الجمهور، وعند الحنفية يجب إعادته ما دام في مكة فإن رجع إلى بلده فعليه هدى يرسله إلى مكة.

٤، ٥- أن يبدأ طوافه من الحجر الأسود وينتهي إليه ويجعل البيت عن يساره: لحديث جابر: «لما قدم رسول الله ﷺ مكة أتى الحجر الأسود فاستلمه ثم مشى عن يمينه، فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً»^(٧) وهذا شرط للطواف عند الجمهور، لمواظبة النبي ﷺ عليه، لأنه بيان لمجمل الأمر القرآني بالطواف فكان من حقيقته، ولقوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٨).

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (١٩/٢٦٢).

(٢) سورة الأعراف: ٣١.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧).

(٤) سورة الحج: ٢٩.

(٥) الحجر: هو الموضع المحاط بجدار مقوس تحت ميزاب الكعبة في الجهة الشمالية منها ويسمى الحطيم والجندر.

(٦) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٧٦)، وأبو داود (٢٠٢٨)، وابن ماجه (٢٩٥٥)، وأصله في الصحيحين عن عائشة.

(٧) صحيح: تقدم بتمامه وتخريجه.

(٨) صحيح: أخرجه البخاري تعليقاً (في البيوع)، ومسلم (١٧١٨).

٦- أن يكون سبعة أشواط كاملة:

لأنه فعل النبي ﷺ المبين للقدر الذي يحصل به امتثال قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ فيكون فرضاً، وهو مذهب الجمهور، فلو ترك خطوة في أى شوط لم يجزئ هذا الشوط، وأما الحنفية فجعلوا الركن: الإتيان بأكثر السبعة، والأقل الباقي واجباً لا ركناً، وهذا مردود بأن مقادير العبادات لا تعرف بالرأى والاجتهاد، وإنما بالتوقيف والنص، فهي كمن نقص من الصلاة ركعه فلا تصح، ولذا خالف الكمال بن الهمام -وهو من الحنفية- المذهب فقال: «الذين ندين به أنه لا يجزئ أقل من سبع، ولا يجبر بعضه بشيء» (١) اهـ.

• الشك في عدد الأشواط:

من شك في عدد أشواط طوافه وهو في الطواف بنى على اليقين، وهو الأقل، عند جمهور الفقهاء (الشافعية والحنابلة) ونقل ابن المنذر الإجماع على ذلك (٢). قلت: لكن لو ترجح عنده الأكثر بنى عليه، والله أعلم.

٧- المواالة بين الأشواط: بمعنى عدم الفصل الطويل بين الأشواط، وهو شرط للطواف عند المالكية والحنابلة، وفي قول عند الشافعية أنه واجب، وعند الحنفية والشافعية سنة.

ومن قطع طوافه لعذر كقضاء حاجة أو وضوء -لمن يراه شرطاً- أو أداء الصلاة المكتوبة، أو ليستريح من تعب ونحوه، فإنه يبنى على ما طاف، ولو قطع طوافه عابثاً لغير عذر بطل طوافه (٣).

• سنن الطواف:

١- الوضوء قبل الطواف: لحديث عائشة رضي الله عنها: «إن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت» (٤) وهذا مجرد فعل يدل على الاستحباب ولا يتتبع للوجوب، وليس الوضوء بداخل في عموم المناسك حتى يقال أنه بيان لقوله «خذوا عني مناسككم»، ثم يحتمل أنه توضأ لأجل ما يعقب الطواف من الصلاة.

(١) «نهاية المحتاج» (٢/٤٠٩)، و«بدائع الصنائع» (٢/١٣٢)، و«فتح القدير» (٢/٢٤٧).

(٢) «المغنى» (٣/٣٧٨)، و«المجموع» (٨/٢٥).

(٣) انظر «المحلى» لابن حزم (٧/١٨٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٥)، ومسلم (١٢٣٥).

وعلى كلِّ فالطواف ذكر فتستحب له الطهارة لحديث الرجل الذي سلَّم على النبي ﷺ «فلم يردَّ عليه حتى أقبل فمسح بوجهه ويديه ثم ردَّ عليه السلام» (١).

٢- الاضطباع [للرجال فقط]: وهو أن يجعل وسط إزاره تحت إبطه الأيمن ويردَّ طرفه على منكبه الأيسر، فيكون منكبه الأيمن مكشوفاً، لحديث يعلى بن أمية: «أن النبي ﷺ طاف مضطبعاً» (٢).

والاضطباع سنة -عند الجمهور- للرجال دون النساء، في جميع الأشواط، ويسنُّ الاضطباع في كل طواف بعده سعى، كطواف القدوم لمن أراد أن يسعى بعده، وطواف العمرة، وطواف الزيارة لمن أصر السعى إليه، في مذهب الحنفية والشافعية، ومذهب الخابلة أنه لا يضطبع في غير طواف القدوم (٣).

• تنبيه: الاضطباع إنما يشرع في الطواف دون سائر المناسك، لا كما يفعل كثير من الناس، من الاضطباع من حين يحرم ويستمر كذلك حتى يُحلَّ، وهذا من الجهل بالسنة، حتى إنه ليصلي مكشوف العاتق، وهذا منهي عنه، كما تقدم في «مكروهات الصلاة».

وعلى هذا فينبغي له أن يسوي رداءه فيغطي عاتقه الأيمن كذلك بعد إنهاء طوافه، لأن الاضطباع محله الطواف فقط.

٣- الرَّمْل في الأشواط الثلاثة الأولى [للرجال]:

ومعناه: إسراع المشي مع تقارب الخطى وهزُّ الكتفين من غير وثب، ويكون في الأشواط الثلاثة الأوَّل فقط، ويمشي في الأربعة الأخرى.

والرَّمْل سنة في كل طواف بعد سعى، فعن ابن عباس رضيهما الله عنهما قال: «قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة وقد وهتهم حمى يثرب، فقال المشركون: إنه يقدم عليكم غداً قوم قد وهتهم الحمى، ولقوا منها شدة، فجلسوا مما يلي الحجر، وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط، ويمشوا ما بين الركنين (٤) ليرى المشركون جلدَهم، فقال المشركون: هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهتهم؟ هؤلاء أجلد

(١) حسن: أخرجه أبو داود (١٨٧٥) وغيره.

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (١٨٨٣)، والترمذي (٨٥٩)، وابن ماجه (٢٩٥٤) وحسنه الألباني.

(٣) «الموسوعة الفقهية» (٢٩/١٣٤).

(٤) أى الحجر الأسود والركن اليماني، وذلك لأنهم بينهما يغيبون عن نظر المشركين، قاله في

«الفتح» (٥٥١/٣) قلت: فأراد النبي ﷺ أن يستريحوا ليبقوا على قوتهم.

من كذا وكذا»^(١) وهذا في عمرة القضاء في السنة السابعة، لكن الرَّمْل ظل سنة في الأشواط الثلاثة الأولى بتمامها، فقد فعله النبي ﷺ في حجته - وكانت بعد فتح مكة ودخول الناس في دين الله أفواجاً - كما في حديث جابر . . . فرمل ثلاثاً، ومشى أربعاً»^(٢) وفي حديث ابن عمر «سعى النبي ﷺ ثلاثة أشواط ومشى أربعة في الحج والعمرة [من الحجر إلى الحجر]»^(٣) وسعى - هنا - يعني: أسرع.

ويؤيد أن الرمل سنة باقية - بعد زوال العلة من إغاطة المشركين - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان هم أن يتركه «قال: ما لنا وللرمل؟ إنما كنا راءينا به المشركين، وقد أهلكهم الله، ثم قال: شيء صنعه النبي ﷺ، فلا نحب أن نتركه»^(٤).

• لا يشرع تدارك الرمل: فلو تركه في الثلاثة الأوّل لأجل الزحام ونحوه، فلا يقضه في الأربعة الأخرى، لأن هيئتها السكينة فلا تغير^(٥).

• لا يشرع الرمل للنساء^(٦): وهو يقول أكثر أهل العلم، حتى نقل بعضهم الإجماع عليه.

قالت عائشة رضي الله عنها: «يا معشر النساء، ليس عليكم رمل بالبيت، لكنّ فينا أسوة»^(٧) وصح نحو هذا عن ابن عمر^(٨) وروى عن ابن عباس^(٩) وغيرهما من السلف.

٤، ٥ - استلام الحجر الأسود وتقبيله في كل شوط إن أمكن:

استلام الحجر هو: مسحه باليد، وهو سنة لحديث ابن عمر قال: «رأيت رسول الله ﷺ حين قدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يخب ثلاثة أطواف من السبع»^(١٠).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٠٢)، ومسلم (١٢٦٦).

(٢) صحيح: تقدم كثيراً.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٠٤)، ومسلم (١٢٦١) وغيرهما بدون الزيادة، وهى عند ابن ماجة (٢٩٥٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٠٥)، ومسلم (١٢٧٠).

(٥) «فتح البارى» (٣/٥٥١).

(٦) «الأم» (٢/١٥٠)، و«المغنى» (٣/٣٩٤)، و«فتح البارى» (٣/٥٥١)، و«شرح مسلم» (٣/٣٩٧).

(٧) حسن لغيره: أخرجه البيهقى (٨٤/٥)، وابن أبى شيبه (٨٠٩).

(٨) صحيح: أخرجه البيهقى (٨٤/٥)، وابن أبى شيبه (١٢١/٤/١).

(٩) إسناده لئى: أخرجه ابن أبى شيبه (١٢٢/٤/١) وفى سنده محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى.

(١٠) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٠٣)، ومسلم (١٢٦١).

وعن نافع قال: رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل يده، وقال: ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله» (١).

وقد قبل عمر بن الخطاب الحجر، وقال: «لولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك» (٢).

• إذا لم يستطع تقبيله أو استلامه:

المستحب أن يستلم الحجر بيده ويقبله إن أمكنه، فإن استلمه وشقَّ عليه تقبيله قبل يده، فإن شقَّ عليه استلامه بيده، فله أن يستلمه بعصا ونحوها ويقبلها: لحديث ابن عباس قال: «طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن» (٣) زاد مسلم في روايته من حديث أبي الطفيل: «ويقبل المحجن» (٤).

فإن عجز عن استلامه فإنه يشير إليه بيده ويكبر، لحديث ابن عباس قال: «طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير، كلما أتى الركن أشار إليه بشيء كان عنده وكبر» (٥).

وصح عن ابن عمر: «أنه كان إذا استلم الركن قال: بسم الله، الله أكبر» (٦).

٦- السجود على الحجر الأسود: فعن ابن عمر قال: «رأيت عمر بن الخطاب قبل الحجر، وسجد عليه، ثم عاد فقبله وسجد عليه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ» (٧)، وقد ثبت هذا أيضاً عن ابن عباس من فعله، قال الألباني -رحمه الله- في الإرواء (٣١٢/٤): «فيبدو من مجموع ما سبق أن السجود على الحجر الأسود ثابت، مرفوعاً وموقوفاً والله أعلم» اهـ.

٧- استلام الركن اليماني: لحديث ابن عمر قال: «لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين» (٨).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٦٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٦٥)، ومسلم (١٢٧٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٠٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٧٥).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٣).

(٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٨٩٤)، والبيهقي (٧٩/٥) وصححه الحافظ في «التلخيص» (٢٤٧/٢).

(٧) حسنه الألباني: كما في «الإرواء» (٣١٢/٤).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٠٩)، ومسلم (١٢٦٧).

• لا تزاحم المرأة الرجال:

لا ينبغي للمرأة أن تزاحم الرجال في الطواف لاستلام الركنين أو تقبيل الحجر الأسود، فعن عطاء قال: «كانت عائشة رضي الله عنها تطوف حجرة^(١) من الرجال لا تخالطهم، فقالت امرأة: انطلقى نستلم يا أم المؤمنين، قالت: انطلقى عني، وأبت [قال عطاء:] يخرجن متكررات بالليل فيطفن مع الرجال، ولكنهن كن إذا دخلن البيت قمن حتى يدخلن وأخرج الرجال...»^(٢).

ولما اشتكت أم سلمة رضي الله عنها قال لها النبي صلى الله عليه وسلم: «طوفي من وراء الناس وأنت راكبة»^(٣).

• لا يُستلم الركنان الشاميان:

لحديث ابن عمر المتقدم قريباً، لأن الركن الشمالي والغربي (جهة الحجر) ليسا على قواعد إبراهيم عليه السلام كما تقدم.

٨- الدعاء بين الركنين اليمانيين:

عن عبد الله بن السائب قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول بين الركن والحجر: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾^(٤).

قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١٢٢/٢٦): «... ويستحب له في الطواف أن يذكر الله تعالى، ويدعوه بما يُشرع، وإن قرأ القرآن سرّاً فلا بأس، فليس فيه ذكر محدود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بأمره، ولا بقوله، ولا بتعليمه، بل يدعو فيه بسائر الأدعية الشرعية، وما يذكره الناس من دعاء معين تحت الميزاب ونحو ذلك، فلا أصل له، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يختم طوافه بين الركنين بقوله ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾^(٥). كما كان يختم سائر دعائه بذلك» اهـ.

٩- الانتهاء إلى مقام إبراهيم -بعد الطواف- وقراءة: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(٦).

(١) حجرة أي: ناحية معتزلة عن الرجال (الفتح ٥٦٢/٣ - سلفية).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٨)، وعبد الرزاق (٦٧/٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٩)، ومسلم (١٢٧٦).

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (١٨٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (٣٩٣٤)، وأحمد (٤١١/٣).

وغيرهم، وقد ثبت كذلك من فعل عمر وابنه عند عبد الرزاق (٨٩٦٦، ٨٩٦٤).

(٥) سورة البقرة: ٢٠١.

(٦) سورة البقرة: ١٢٥.

١٠- صلاة ركعتين خلف مقام إبراهيم بعد الطواف إن تيسر.

١١- أن يقرأ في هاتين الركعتين: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وهذه السنن الثلاث الأخيرة ثابتة في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ والركعتان بعد الطواف خلف المقام سنة عند الجمهور، خلافاً للحنفية فتجب عندهم، وهو رواية عن أحمد وقول عند الشافعية ووافقهم المالكية في طواف الركن دون غيره^(١).

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إذا صلى المكتوبة بعد طوافه أجزأته عن ركعتي الطواف.

وتصلي ركعتا الطواف في أى وقت من غير كراهة ولو في أوقات النهي، لحديث جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار»^(٢).

❖ لا يجوز المرور أمام المصلي في الحرم ولا في غيره:

وأما قول شيخ الإسلام رحمه الله: فلو صلى المصلي في المسجد والناس يطوفون أمامه، لم يكره، سواء مرَّ زمانه رجل أو امرأة، وهذا من خصائص مكة^(٣). اهـ. فلا أعرف دليلاً على هذه الخصوصية، والأصل عدم جواز المرور أمام المصلي كما تقدم في أبواب الصلاة. والله أعلم.

١٢- الشرب من ماء زمزم وصبه على الرأس بعد الطواف والركعتين:

ففي حديث جابر: «أن النبي ﷺ رمل ثلاثة أشواط من الحجر إلى الحجر، وصلى ركعتين ثم عاد إلى الحجر، ثم ذهب إلى زمزم فشرب منها، وصب على رأسه ثم رجع فاستلم الركن...»^(٤).

١٣- هل يلتزم^(٥) ما بين الحجر الأسود والباب (الملتزم)؟

رؤى أن النبي ﷺ فعله يوم الفتح، فعن عبد الرحمن بن أبي صفوان قال: «لما فتح رسول الله ﷺ مكة، انطلقت، فرأيت رسول الله ﷺ قد خرج من

(١) «فتح القدير» (٢/ ١٥٤)، و«حاشية العدوى»، (١/ ٤٦٧)، و«مغنى المحتاج» (١/ ٤٩٢)، و«المغنى» (٣/ ٣٩٤).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذى (٨٦٩)، والنسائى (٢٢٣/٥)، وابن ماجه (١٢٥٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ١٢٢).

(٤) إسناده حسن: أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٤)، وفي مسلم (١٢١٨) الشرب فقط.

(٥) أى: يلصق صدره وخذه الأيمن بجدار الكعبة بين بابها والحجر الأسود، ويدها مبسوطتان قائمتان.

الكعبة هو وأصحابه وقد استلموا الركن من الباب إلى الحطيم ووضعوا خدودهم على البيت، ورسول الله ﷺ وسطهم» (١).

وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «طُفَّت مع عبد الله بن عمرو، فلما حاذى دُبُر الكعبة قلت: ألا تتعوذ؟ قال: نعوذ بالله من النار، ثم مضى حتى استلم الحجر، فقام بين الركن والباب، فوضع صدره ووجهه وذراعيه هكذا -ويسطها بسطاً- وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل» (٢).

قلت: في كلا الحديثين ضعف، لكن هل يتقوى أحدهما بالآخر؟ هذا محل نظر، ثم هذا الالتزام يحتمل أن يكون وقت الوداع، وأن يكون في غيره، لكن قال الجمهور: يستحب أن يقف في الملتزم بعد طواف الوداع ويدعو، لأنه من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء كما ورد عن ابن عباس (٣)، والله أعلم.

• الكلام والتعليم والإفتاء في الطواف (٤):

يجوز الكلام في الطواف، ولا يبطل به ولا يكره، لكن الأولى تركه إلا أن يكون كلاماً في خير، كأمر بمعروف أو نهى عن منكر أو تعليم جاهل أو جواب فتوى ونحو ذلك، فعن ابن عباس أن النبي ﷺ مرَّ -وهو يطوف بالكعبة- بإنسان ربط يده إلى إنسان بسير أو بخيط أو شيء غير ذلك، ففقطعه النبي ﷺ بيده ثم قال: قَدْ بَيَّدهُ (٥).

• **الطواف ركباً:** يجوز الطواف ركباً -ولو مع القدرة على المشي- للحاجة الداعية إليه، فقد «طاف النبي ﷺ على بعير يستلم الركن بمحجن» (٦). ليراه الناس، لحديث جابر قال: «طاف رسول الله ﷺ في حجة الوداع على راحلته بالبيت، بين الصفا والمروة ليراه الناس وليشرف، وليسألوه، فإن الناس قد غَشَوْه» (٧) أي: ازدحموا عليه.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (١٨٩٨).

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (١٨٩٩)، وابن ماجه (٢٩٦٢)، والبيهقي في «السنن» (٩٣/٥)، وفي «الشعب» (٤٠٥٨) بسند ضعيف.

(٣) «زاد المعاد» (٢٩٨/٢)، و«شرح ابن عابدين» (١/١٧٠-١٨٧)، و«روضة الطالبين» (١١٨/٣)، و«كشف القناع» (٥١٣/٢).

(٤) «المجموع» للنووي (٦٢/٨ - ٦٣).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٢٠).

(٦) صحيح: تقدم قريباً.

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٥).

وبهذا قال الشافعية، وهو رواية عن أحمد، ولا شيء على الراكب - ولو لغير عذر - عندهم، بينما أوجب الحنفية والحنابلة المشى مطلقاً، وكذا المالكية - لكن في الطواف الواجب فقط - فلو طاف راكباً مع القدرة على المشى لزمه دم عندهم^(١)، والأظهر أنه ليس عليه شيء والله أعلم.

الركن الثالث: السعى بين الصفا والمروة:

• **تعريفه:** السعى هو المشى بين الصفا والمروة ذهاباً وحيثاً، بنية التعبد، وهو سبعة أشواط تبدأ من الصفا وتنتهى بالمروة.

• حكمه:

السعى بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج فى أصح أقوال العلماء، وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد - فى إحدى الروايتين - وإسحاق وأبى ثور وبه قال ابن عمر، وجابر وعائشة رضي الله عنهن ومن نسيه أو نسى شوطاً منه فعليه أن ينصرف إليه حيث ذكره فى بلده أو غير بلده حتى يأتى به كاملاً، وإلا بطل حجه بتركه له ولا يجبره دم ولا غيره^(٢)، والأدلة على ذلك:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾^(٣).

وقد بينت عائشة رضي الله عنها معنى نزول الآية ومخرجها، وجاءت بالعلم الصحيح فى ذلك:

٢ - قال عروة: سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها: أرايت قول الله تعالى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة؟ قالت: بشى ما قلت يا بن أختى، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت لا جناح عليه أن لا يطوف بهما، ولكنها أنزلت فى الأنصار كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التى كانوا يعبدونها عند المسلل فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفا والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول

(١) «البدائع» (٢/ ١٢٨)، و«حاشية العدوى» (١/ ٤٦٨)، و«المغنى» (٣/ ٣٩٧)، و«نهاية المحتاج» (٣/ ٢٧٥).

(٢) «فتح القدير» (٢/ ١٥٦)، و«حاشية العدوى» (١/ ٤٧٠)، و«المجموع» (٨/ ٧١)، و«المغنى» (٣/ ٣٨٥).

(٣) سورة البقرة: ١٥٨.

الله ﷺ عن ذلك قالوا يا رسول الله إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة، فأنزل الله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله الآية قالت عائشة رضي الله عنها وقد سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما^(١).

٣- وقال النبي ﷺ: «اسعوا، فإن الله كتب عليكم السعي»^(٢).

٤- وقالت عائشة رضي الله عنها: «طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون -تعني بين الصفا والمروة- فكانت سنة، ولعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة»^(٣).

٥- وقال النبي ﷺ لعائشة: «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يجزيك أو يكفيك لحجك وعمرتك»^(٤) فلو لم يكن واجباً لما قال: يجزيك، والله أعلم.

٦- عن عمرو بن دينار قال: سألتنا ابن عمر عن رجل طاف بالبيت في عمرة ولم يطف بين الصفا والمروة أيأتي امرأته؟ فقال: قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين فطاف بين الصفا والمروة سبعاً ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ وسألنا جابر بن عبد الله فقال: «لا يقربنها حتى يطوف بين الصفا والمروة»^(٥).

وللعلماء في حكم السعي قولان آخران:

- فذهب أبو حنيفة والثوري والحسن البصري إلى أن السعي واجب، وليس بركن، فمن تركه فعليه دم، وحجه صحيح.

- وذهب أنس بن مالك وعبد الله بن الزبير ومحمد بن سيرين إلى أن السعي سنة وليس بواجب، وليس في تركه شيء، وروى هذا عن ابن عباس، ويشبه أن يكون مذهب أبي بن كعب وابن مسعود، لأن في مصحف أبي وابن مسعود «فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما».

قال ابن عبد البر: ليس فيما سقط من مصحف الجماعة حجة، لأنه لا يقطع

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦١).

(٢) صحيح بطريقه: أخرجه أحمد (٤٢١/٦)، والحاكم (٧٠/٤)، وانظر «الإرواء» (١٠٧٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٧٧)، وابن ماجه (٢٩٨٦).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨٩٧)، والبيهقي (١٠٦/٥)، والبغوي (٨٤/٧)، وهو عند

مسلم (١٢١١) بلفظ «يسعك طوافك لحجك وعمرتك».

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٤٦)، وأخرج مسلم (١٢٣٤) أثر ابن عمر.

به على الله عز وجل، ولا يحكم بأنه قرآن: إلا بما نقلته الجماعة بين اللوحين، وأحسن ما روى في تأويل هذه الآية [ما ذكرته] عائشة^(١)، والله تعالى أعلم.

• طواف وسعى القارن والمتمتع:

اختلف العلماء في طواف القارن والمتمتع على ثلاثة مذاهب^(٢):

[١] أن على كل منهما طوافين وسعيين: وهو مروى عن علي وابن مسعود، وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة وأهل الكوفة والأوزاعي وإحدى الروايات عن أحمد.

[٢] أن على كل منهما طوافًا واحدًا وسعيًا واحدًا: وهذا نص عليه الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله، واختاره شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم.

[٣] أن على المتمتع طوافين وسعيين، وعلى القارن سعي واحد: وهو قول عطاء وطاوس والحسن، وهو مذهب مالك والشافعي وظاهر مذهب أحمد.

فأما القول الأول فضعيف إذ لم يثبت عن النبي ﷺ ما يدل عليه، وغاية ما عند القائلين به قوله تعالى ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ﴾ ولا دليل في ذلك، فإن التمام حاصل وإن لم يطف - القارن - إلا طوافًا واحدًا، كما هو واضح من أدلة الفريقين الآخرين، وأما القولان الآخران فسبب الخلاف بينهما تعارض الأحاديث الواردة في ذلك:

- فعن جابر قال: «لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافًا واحدًا، طواف الأوّل»^(٣) يعنى بالطواف: السعي.

- وعن عائشة أن النبي ﷺ قال لها: «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك»^(٤) وكانت قارئة على الأصح.

- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «... فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٩٨/٢).

(٢) «الزاد» (٢٧١/٢)، و«تهذيب السنن» (٢٤٣/٥ - مع العون)، و«مجموع الفتاوى» (١٠٤/٢٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٥)، والترمذي (٩٤٧)، وأبو داود (١٨٩٥)، والنسائي (٢٩٨٦)، وابن ماجه (٢٩٧٢).

(٤) صحيح: تقدم قريباً.

وبين الصفا والمروة ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً^(١).

قال ابن القيم: فإما أن يقال عائشة أثبتت وجابر نفى والمثبت مقدم على النافي، أو يقال: مراد جابر من قرن مع النبي ﷺ وساق الهدى - وهم قلة - فإنهم إنما سعوا سعيًا واحدًا ولم يرد عموم الصحابة، أو يُعَلَّل حديث عائشة بأن قولها: (فطاف... إلخ) مُدرج في حديثها، فهذه ثلاث طرق للناس في حديثها. اهـ^(٢).

قلت: أما دعوى الإدراج فيلزم منها تخطئة جبال الحفظ الثقات بغير بينة كالزهرى وغيره، فحديثها ثابت لا شك فيه وله طرق تؤيده^(٣)، وهو دليل على أن المتمتع عليه طوافان وسعيان وعائشة قد حفظت ما لم يحفظ جابر ويشهد له حديث ابن عباس أنه سئل عن متعة الحج فقال: «أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ في حجة الوداع، فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ: «اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة، إلا من قلده الهدى» طفنا بالبيت، وبالصفا والمروة، وأتينا النساء لبسنا الثياب، وقال: «من قلده الهدى فإنه لا يحل حتى يبلغ الهدى محله، ثم أمرنا عشية التروية أن نهلّ بالحج، فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت، وبالصفا والمروة، فقد تم حجنا وعلينا الهدى...»^(٤).

وهذا مؤكد لما دلّ عليه حديث عائشة من أن المتمتع يلزمه طواف وسعى لعمرة ثم يحلّ ويلزمه طواف وسعى آخران بعد الإفاضة من عرفة، وأما القارن فعليه طواف واحد وسعى واحد عند الجمهور.

• هل يجوز تقديم السعى على الطواف بالبيت؟

ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم إلى أن من سعى قبل الطواف أنه لا يجزئه، وعليه أن يعيد، إلا أن مالكا وأبا حنيفة قالوا: يعيد الطواف والسعى جميعاً، وقال الشافعي: يعيد السعى وحده ليكون بعد الطواف^(٥).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٥٦)، ومسلم (١٢١١).

(٢) «زاد المعاد» بتصرف يسير.

(٣) انظر «حجة النبي» للألباني (ص: ٩٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري تعليقاً مجزوماً ومسلم خارج صحيحه موصولاً وكذا الإسماعيلي في مستخرجه ومن طريقه البيهقي (٢٣/٥) ورجاله رجال الصحيح.

(٥) «التمهيد» (١٢/٦ - فتح المالك)، و«المجموع» (١٠٥/٨).

قلت: يُستدل لهم بحديث عائشة أن النبي ﷺ قال لها - لما حاضت -: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري»^(١) وموضع الدلالة منه أنه ﷺ أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت، ولم تَسعَ كما لم تطف، فلو لم يكن السعي متوقفاً على تقدم الطواف قبله لما أخرته، لاسيما والحائض لا تمنع من السعي - على الصحيح - كما سيأتي قريباً.

لكن لقائل أن يقول^(٢): ليس معنى تأخير عائشة للسعي إلى أن تطوف أن هذا ملزم لغيرها، وخصوصاً أن النبي ﷺ ما سئل عن شيء قدم أو أخر يوم النحر إلا قال: «افعل ولا حرج» كما سيأتي، وهذا عطاء والأوزاعي وطائفة من أصحاب الحديث.

• هل يجوز للحائض أن تسعي بين الصفا والمروة؟

وردت زيادة في حديث عائشة المتقدم: «افعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت [ولا بين الصفا والمروة] حتى تطهري» لكن قوله (ولا بين الصفا والمروة) زيادة شاذة لا تصح^(٣)، وعلى فرض أنها محفوظة فلا تدل على اشتراط الطهارة للسعي، لأن السعي يتوقف على تقدم طواف قبله - عند الجمهور - فكان المانع من السعي عدم الطواف.

وليس هناك دليل على اشتراط الطهارة للسعي، بل صح عن ابن عمر أنه قال: «إذا طافت بالبيت ثم حاضت قبل أن تسعي بين الصفا والمروة، فلتسع بين الصفا والمروة»^(٤).

وقد صح نحوه عن الحسن وعطاء والحكم وحماد وغيرهم من السلف، وهو مذهب الشافعي^(٥).

(١) صحيح: تقدم تخريجه.

(٢) قاله شيخنا المبارك مصطفى بن العدوى - أمتع الله بحياته - في «جامع أحكام النساء» (٥٣٥/٢).

(٣) انظر «فتح الباري» (٥٨٩/٣)، و«جامع أحكام النساء» (٥٣٤/٢).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٣/٤/١).

(٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٤٤/٤/١) بأسانيد صحيحة، وانظر «المجموع» (١٠٦/٨).

أحكام السعى بين الصفا والمروة

• شروط السعى:

يشترط لصحة السعى بين الصفا والمروة أمور:

- ١- أن يكون بعد طواف صحيح - عند الجمهور - كما تقدم.
- ٢- أن يكون سبعة أشواط: من الصفا إلى المروة شوط، ومن المروة إلى الصفا شوط وهكذا^(١) فلو شك في العدد قبل فراغه لزمه البناء على الأقل كما في الطواف.
- ٣- أن يبدأ من الصفا وينتهي بالمروة: لو نكسه وبدأ شوطه الأول بالمروة لم يُعتد بهذا الشوط، فلو بدأ أشواطه بالمروة وختم السابع بالصفا، لم يجزه الأول وبقي عليه السابع^(٢).
- ٤- أن يكون السعى في المسعى: وهو الطريق الممتد بين الصفا والمروة. وذلك كله لفعله ﷺ وهو القائل: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٣).

• سنن السعى:

- ١- أن يكون على طهارة: لأنه ذكر كما في الطواف.
- ٢- أن يستلم الركن قبل خروجه للمسعى: كما في حديث جابر.
- ٣، ٤- إذا اقترب من الصفا، يقرأ: «إِنَّ الصفا والمروة من شعائر الله» ويقول: أبدأ بما بدأ الله به. وهذا في حديث جابر.
- ٥، ٦- استقبال الكعبة وهو على الصفا، ويقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده» ويدعو بما شاء، يفعل هذا ثلاث مرات.
- ٧- أن يمشى إلى المروة وله الركوب لمصلحة: ففي حديث جابر: «ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصب قدماه في بطن الوادي سعى حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا...».

(١) وقد وهم ابن حزم فزعم أنه يرمل في الثلاثة ويمشي في الأربعة، ووهم غيره فجعلها أربع عشرة مرة، وكلاهما غلط، كما بينه ابن القيم في «الزاد» (٢/ ٢٣١).

(٢) «المجموع» (٨/ ٩٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٩٧)، وأبو داود (١٩٧٠)، والنسائي (٣٠٦٢).

وقال ابن عباس لما سئل عن سعى النبي ﷺ بين الصفا والمروة راكباً: «إن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس يقولون: هذا محمد هذا محمد، حتى خرج العواتق من البيوت... فلما كثر عليه ركب، والمشي والسعى أفضل»^(١).

٨- شدة السعى (الإسراع) بين العلمين الأخضرين، وهذا خاص بالرجال دون النساء كما في الطواف.

٩- وله الدعاء بين الصفا والمروة: كما ثبت عن ابن مسعود أنه كان يقول: «رب اغفر وارحم، إنك أنت الأعز الأكرم»^(٢).

١٠- أن يفعل على المروة كما فعل على الصفا: من القراءة والتلهيل والتكبير واستقبال البيت والدعاء.

• الحلق والتقصير للمتمتع:

إذا فرغ الحاج المتمتع من السعى بين الصفا والمروة، فإنه يتحلل من عمرته بالحلق أو التقصير، والأفضل في حقه أن يقصر من شعره، ولا يحلقه، وإنما يحلقه يوم النحر بعد فراغه من أعمال الحج، ففي حديث جابر قال النبي ﷺ: «حلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة، وقصروا، وأقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج...»^(٣) فإن فعل صار حلالاً يحل له كل شيء حتى الجماع حتى يأتي يوم التروية.

• سنن الخروج إلى منى:

١- أن يحرم الحاج [المفرد من أهل مكة أو المتمتع الذي كان قد حلّ] من منزله يوم التروية (الثامن من ذي الحجة).

٢- أن يتوجه الجميع -ومعهم القارن والمفرد الآفاقي- يوم التروية إلى منى قبل الظهر.

٣- أن يصلوا الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، يوم التروية.

٤- أن يبيتوا بمنى حتى يصلوا الفجر وتطلع الشمس (يوم عرفة).

٥- أن يتنقل في هذه المواطن راكباً، وهو أفضل من المشي.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٦٤) من حديث أبي الطفيل.

(٢) صحيح مرفوعاً: أخرجه ابن أبي شيبة (٦٨/٤)، والطبراني في «الدعاء» (٨٧٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٨)، ومسلم (١٢١٦).

٦- أن يضرب له قبة (خيمة) بنمرة، إن شاء اقتداء بالنبي ﷺ.

ودليل هذه السنن ما جاء في حديث جابر: «... فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى، فأهلوا بالحج، وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس، وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة فصار رسول الله ﷺ... حتى أتى عرفة...» (١).

٧- أن يلبي أو يكبر في طريقه من منى إلى عرفة: لحديث محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك -وهما غاديان من منى إلى عرفة- كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله ﷺ؟ فقال: «كان يهلُّ المهل منا فلا ينكر عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه» (٢) وعن ابن عمر قال: «غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات، فمنا الملبى ومنا المكبر» (٣).

٨- أن يخطبهم الإمام: فبيّن لهم المناسك ويحرضهم على الإكثار من الدعاء والابتهاال، ويبيّن لهم ما يهمهم من الأمور الضرورية لشئون دينهم واستقامة أحوالهم، كما في حديث جابر، وهذه الخطبة سنة بالاتفاق، والسنة أن تكون خطبة واحدة لا خطبتين يجلس بينهما، وهو المشهور في كتب الفروع.

٩- أن يصلي الظهر والعصر جمعاً وقصرًا مع الإمام بنمرة (يوم عرفة) (٤) ولا يصلي بينهما شيئاً.

الركن الرابع: الوقوف بعرفة:

• تعريفه:

المراد من الوقوف بعرفة: وجود الحاج في أرض (عرفة) بالشروط والأحكام المقررة.

• حكمه: الوقوف بعرفة ركن أساسي من أركان الحج، ويختص بأنه من فاته الوقوف بعرفة فقد فاته الحج.

وقد ثبتت ركنيته بالأدلة القاطعة من الكتاب والسنة والإجماع.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٥٩)، ومسلم (١٢٨٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٨٤).

(٤) ومن فاته الصلاة مع الإمام جاز أن يصليهما منفرداً جامعاً بينهما عند الجمهور، وقال أبو حنيفة: لا يجوز.

(أ) أما الكتاب: فقال تعالى ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾^(١).

وقد ثبت أنها نزلت تأمر الناس بالوقوف بعرفة: فعن عروة عن أبيه عن عائشة أن هذه الآية نزلت في الخمس^(٢)، قال: كانوا يفيضون من جمع فدفعوا إلى عرفات^(٣).

(ب) وأما السنة فعدة أحاديث أشهرها: حديث عبد الرحمن بن يعمر أن النبي ﷺ أمر منادياً ينادى: الحج عرفة، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج^(٤).

(ح) وقد نقل عدد من العلماء الإجماع «على أنه ركن من أركان الحج، وأنه من فاته فعليه حج قابل»^(٥).

• وقته:

١ - يبدأ وقت الوقوف بعرفة بعد الزوال (الظهر) يوم عرفة عند الجمهور^(٦)، لفعله ﷺ، فإنه لم يقف بعرفة إلا بعد الزوال - كما في حديث جابر الطويل - وقد قال: «خذوا عني مناسككم».

وذهب الإمام أحمد - رحمه الله - إلى أن وقت الوقوف يبدأ من فجر يوم عرفة، وحجته حديث عروة بن مضرس أن النبي ﷺ قال: «من شهد صلاتنا هذه، ووقف معنا حتى يدفع، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً - فقد تم حجه وقضى تفته»^(٧) لكن قوله «أو نهاراً» مطلق، فيقيّد بفعل النبي ﷺ ويكون المراد من بعد الزوال، وهذا هو الأحوط والله أعلم.

٢ - ومن وقف بالنهار بعرفات فعليه أن يمدّ وقوفه إلى ما بعد الغروب، فإن

(١) سورة البقرة: ١٩٩.

(٢) الخمس هم قريش وما ولدت، وقد كانوا في الجاهلية يفيضون من جمع ويفيض الناس من عرفات، فأمروا أن يفيضوا من عرفات.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٦٥)، ومسلم (١٢١٩).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٣٣)، والترمذي (٥٩٠)، والنسائي (٢٦٤/٥)، وابن ماجه (٣٠١٥).

(٥) «بداية المجتهد» (٣٣٥/١).

(٦) «البدائع» (١٢٥/٢)، و«المغني» (٤١٤/٣).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٥٠)، والترمذي (٨٩١)، والنسائي (٢٦٣/٥)، وابن ماجه (٣٠١٦)، وانظر «الإرواء» (١٠٦٦).

دفع منه قبل الغروب: فذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد^(١) إلى أن حجة صحيح وعليه دم يجبر ما نقص من جمع جزء من الليل إلى النهار في الوقوف.

وفى رواية عن الشافعي: لا يجب عليه دم، وبه قال أهل الظاهر^(٢)، وهو الراجح مع قولنا بالوجوب وذهب مالك إلى أن حجه لا يصح حتى يجمع بين الليل والنهار في وقوفه^(٣)، وحجته حديث ابن عمر قال: «من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج، ومن فاتته عرفات بليل فقد فاتته الحج، فليتحلل بعمره، وعليه الحج من قابل»^(٤).

وقد أجيب عن الحديث بأنه إنما خص الليل لأن الفوات يتعلق به، وغاية ما يدل عليه أن:

٣- القدر المجزئ للوقوف أن يقف جزءاً من الليل قبل الفجر - ولو لحظة - فإن طلع الفجر قبل وقوفه فاتته الحج، وقد دل على هذا أيضاً حديث عروة بن مضرس المتقدم، والله أعلم.

• سنن وآداب الوقوف بعرفة والإفاضة منها:

١- الوقوف عند الصخرات: يجوز للحاج أن يقف في أى مكان من عرفة، ويستحب أن يقف عند الصخرات المفترشات في أسفل جبل الرحمة، وهو الجبل الذى بوسط أرض عرفات، لما فى حديث جابر: «... حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات، وجعل حبل المشاة بين يديه...» قال النووي: فهذا هو الموقف المستحب، وأما ما اشتهر بين العوام من الأغبياء بصعود الجبل، وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط.

٢، ٣- استقبال القبلة ورفع اليدين بالدعاء: لما فى حديث جابر: «واستقبل القبلة...»، وقال ﷺ: «خير الدعاء عرفة، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلى: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير»^(٥) وقد ورد عن النبي ﷺ فى دعاء عرفة عدة صيغ لكن فى أسانيدها لين^(٦).

(١) «البدائع» (١٠٩٨/٣)، و«المجموع» (١٢٣/٨)، و«المغنى» (٣٧٠/٣).

(١) «المحلى» (١١٨/٧).

(٣) «المدونة» (٤١٣/١)، و«بداية المجتهد» (٣٧٥/١).

(٤) صحيح مرفوعاً: أخرجه مالك فى «الموطأ» (٨٨٦ موقوفاً)، والدارقطنى (٢٤١/٢) مرفوعاً.

(٥) حسن: أخرجه الترمذى (٣٥٨٥)، وابن أبى شيبه (٣٦٩/١)، وانظر «الصحيحة» (١٥٠٣).

(٦) انظر «زاد المعاد» (٢٣٧/٢).

٤- التلبية: لحديث سعيد بن جبير قال: كنا مع ابن عباس، فقال لى: يا سعيد ما لى لا أسمع الناس يلبون؟ فقلت: يخافون من معاوية، قال: فخرج ابن عباس من فسطاطه فقال: لبيك اللهم لبيك، فإنهم قد تركوا السنة من بغض على ﷺ^(١). قلت: وإن كان قد ذكر ابن تيمية (١٣٦/٢٦) أن التلبية بعرفة لم تنقل عن النبى ﷺ وإنما نقلت عن الخلفاء الراشدين وغيرهم، لكن حديث ابن عباس -إن صح- فهو حجة عليه، والله أعلم.

• تنبيه: هكذا ينبغى أن يكون حال الحاج على عرفة، ذكر ودعاء وحضور قلب وقراءة وتضرع وسؤال وإتهال وخضوع لله سبحانه، فليت شعرى أين هذا ممن يفضى يوم عرفة فى لهوه ولعبه معرضاً عن ربه مُشغلاً بمحادثة رفاقه فيما لا ينفع، بل ربما يلعب الورق «الكوتشينة» والتدخين وسماع الأغاني وغير ذلك من المحرمات، نعوذ بالله من الخذلان!!

٥- أن يكون مفطراً لا صائماً: لحديث ميمونة: «أن الناس شكوا فى صيام النبى ﷺ يوم عرفة، فأرسلت إليه بحلاب -وهو واقف فى الموقف- فشرب منه والناس ينظرون»^(٢).

٦- الإفاضة من عرفة (النزول) بعد الغروب بسكينة: أى برفق وطمأنينة لقول النبى ﷺ -لما دفع من عرفة بعد غروب الشمس-: «أيها الناس عليكم السكينة، فإن البر ليس بالإيضاع»^(٣) أى: الإسراع.

لكن إذا وجد أمامه فجوة فإنه يسرع قليلاً، لحديث.....: «كان ﷺ يسير العنق، فإذا وجد فجوة نص»^(٤).

٧- السير إلى المزدلفة مع التلبية: وقد تقدم الحديث فى هذا عند «مواطن التلبية».

• المبيت بمزدلفة ليلة النحر:

• حكمه: اختلف أهل العلم فى حكم الوقوف بالمزدلفة^(٥) والمبيت بها على ثلاثة أقوال:

(١) صحيحه الألبانى: أخرجه الحاكم (١/٤٦٤-٤٦٥)، والبيهقى (٥/١٠٣)، وانظر «حجة النبى» (ص: ٧٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٨٩)، ومسلم (١١٢٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٧١)، ومسلم (١٢١٨)، والنسائى (٥/٢٥٧).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٦٦)، ومسلم (١٢٨٦).

(٥) وتسمى أيضاً (جَمْعاً).

الأول: أنه ركن ومن فاتته فقد فاتته الحج: وهو مذهب ابن عباس وابن الزبير من الصحابة، وإليه ذهب النخعي والشعبي وعلقمة وأهل الظاهر، وفي مذهب مالك ما يدل عليه، وهو اختيار ابن القيم - رحمهم الله تعالى -^(١) وحجتهم:

١ - قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾^(٢).

والمشعر الحرام: قيل جبل بالمزدلفة معروف بـ«قزح»، وقيل: جميع المزدلفة.

٢ - حديث عروة بن المضرس أن النبي ﷺ قال: «من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد أتم حجه وقضى تفته»^(٣) ففهم منه أن من لم يقف بالمزدلفة لم يتم حجه.

٣ - فعل النبي ﷺ الذي خرج مخرج البيان للذكر المأمور به في الآية الكريمة.

القول الثاني: أنه واجب، ومن تركه عليه دم وحجه صحيح، وهذا مذهب جمهور العلماء^(٤) واستدلوا بما يأتي:

١ - قوله ﷺ: «الحج عرفة، من جاء قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك»^(٥).

وهذا يقتضي أن من وقف بعرفة قبل طلوع الفجر بأيسر زمان، صح حجه، ولو كان الوقوف بمزدلفة ركنًا لم يصح حجه.

٢ - أنه لو كان ركنًا لاشتراك فيه الرجال والنساء، فلما قدم رسول الله ﷺ النساء بالليل علم أنه ليس بركن.

وأجابوا عن الآية وحديث عروة بن مضرس، بأن المنطوق فيهما ليس بركن إجماعًا، فإنه لو بات بالمزدلفة، ولم يذكر الله تعالى ولم يشهد الصلاة فيها صح حجه، فما هو من ضرورة ذلك أولى، ثم إن المبيت ليس من ضرورة ذكر الله تعالى بها، وكذلك شهود صلاة الفجر، فإنه لو أفاض من عرفة في آخر ليلة النحر

(١) «المغني» (٣/٣٧٦)، و«المحلى» (٧/١١٨)، و«بداية المجتهد» (١/٣٧٦)، و«زاد المعاد» (٢/٢٥٣).

(٢) سورة البقرة: ١٩٨.

(٣) صحيح: تقدم قريبًا.

(٤) «المغني» (٣/٤١٧)، و«الزاد» (٢/٢٥٣).

(٥) صحيح: تقدم قريبًا.

أمكنه ذلك، فتعين حمل ذلك على مجرد الإيجاب أو الفضيلة أو الاستحباب^(١) قلت: فيكون المراد بإتمام الحج في الحديث الإتمام الذي يصح الشيء بدونه مع التحريم، ويؤيد هذا أن من أدرك عرفة والمزدلفة ولم يطف طواف الإفاضة فلم يتم حجه بالإجماع، والله أعلم.

والقول بوجوب الوقوف بالمزدلفة والمبيت بها هو أعدل الأقوال وأرجحها، إلا أنني أتخفظ على إلزامه بدم الجبران، لأن الأصل حرمة مال المسلم إلا بحق، والحق يعرف بالدليل، ولا يصح القياس في الكفارات على الأصح، وإن كان هذا خلاف الجماهير.

القول الثالث: أنه سنة، وهو قول ضعيف، وهو رواية عن أحمد، رحمه الله.

• فائدة: حد المبيت الواجب^(٢):

ذهب الحنفية إلى أن من حصل قدر لحظة من طلوع الفجر - يوم النحر - إلى طلوع الشمس بمزدلفة فقد أدرك الوقوف سواء بات أو لا، وإلا لزمه دم إلا إن تركه لعذر كالزحام فلا شيء عليه.

وذهب المالكية إلى أنه زمن حط الرحل في أي جزء من الليل ما بين وصوله إلى طلوع الفجر وعند الشافعية والحنابلة: يجب الوقوف قدر لحظة من وصوله إلى منتصف الليل - إن وصلها قبل منتصفه - فإن وصلها بعد منتصف الليل أجزأه قدر لحظة قبل طلوع الفجر.

قلت: الذي يظهر أن الواجب أن يبيت بمزدلفة حتى الفجر، سواء وصلها قبل منتصف الليل أو بعده، لأن اسم المبيت لا يتناولها إلا إذا بقى بها حتى الفجر، وإنما رخص للضعفة من النساء وغيرهن في النفر بعد منتصف الليل، وهذا تشعر به ألفاظ الأحاديث في المسألة، كحديث عائشة قالت: «نزلنا المزدلفة فاستأذنت النبي ﷺ سودة أن تدفع قبل حطمة الناس، وكانت امرأة بطيئة فأذن لها، فدفعت قبل حطمة الناس، وأقمنا حتى أصبحنا...»^(٣).

وهو ظاهر في أن من لم يرخص له لزمه أن يبقى بالمزدلفة حتى الصباح، لأنه فعل في مقابل الرخصة فأشبهه العزيمة.

(١) «اختيارات ابن قدامة الفقهية» للغامدي (١/٦٧٥).

(٢) «رد المحتار» (٢/٢٤١)، و«حاشية العدوى» (١/٤٧٥)، و«مغنى المحتاج» (١/٤٩٨)، و«المغنى» (٣/٤١٧)، و«الفروع» (٣/٥١٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٨١)، ومسلم (١٢٩٠).

وكحديث أسماء «أنها نزلت عند المزدلفة فقامت تصلى ساعة ثم قالت: يا بُنَيَّ هل غاب القمر؟ قلت: «لا، فصلت ساعة ثم قالت: يا بني هل غاب القمر؟ قلت: نعم، قالت: فارتحلوا. ومضيئا حتى رمت الجمرة ثم رجعت فصلت الصبح من منزلها، فقلت لها: يا هنتاه، ما أرانا إلا قد غلَّسنا، قالت: يا بُنَيَّ إن رسول الله ﷺ أذن للظعن» (١). تعنى: النساء.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضعفة أهله» (٢).

فهذه الأحاديث وغيرها تفيد أن الواجب المبيت حتى الفجر إلا للضعفة فيجوز لهم النزول منها قبل الفجر بعد غياب القمر.

● **فائدة:** الرخصة في عدم المبيت بمزدلفة خاصة بالضعفة من الأهل والصبيان، فهل يدخل فيها جملة النساء أم تخص بالضعفة منهم؟ هذا محل نظر والأظهر أنه خاص بالضعفة من النساء خاصة لأن النبي ﷺ قدّم ضعفة أهله وبقيت معه عائشة رضي الله عنها، وإنما استأذنت سودة لأنها كانت ثقيلة ثبطة، والله أعلم.

● **السنن في المزدلفة والدفع منها** (٣):

- ١- صلاة المغرب والعشاء: جمع تأخير بمزدلفة.
- ٢- الأذان لهما بأذان واحد وإقامتين.
- ٣- ترك النافلة بين الصلاتين.
- ٤- النوم حتى طلوع الفجر، وعدم إحياء الليل بالصلاة.
- ٥- صلاة الفجر في أول وقتها بأذان وإقامة.
- ٦- الوقوف على المشعر الحرام من المزدلفة مستقبل القبلة داعياً حامداً مكبراً مهلاً حتى إسفار الصبح جداً.
- ٧- الدفع بسكينة من مزدلفة قبل أن تطلع الشمس.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٧٩)، ومسلم (١٢٩١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٧٨)، ومسلم (١٢٩٣).

(٣) هذه السنن كلها ثابتة عن النبي ﷺ في حديث جابر الطويل، وحديث أسامة بن زيد في الصحيحين.

٨- الإسراع قليلاً في بطن مُحَسَّر^(١)، إلا أن يكون راكباً سيارة لا يقودها فإنه يعجز عن ذلك وإن كان الأولى أن ينوى بقلبه أنه لو تيسر له أن يسرع أسرع.

٩- الذهاب إلى الجمرة من طريق أخرى غير طريق الذهاب إلى عرفات.

• رمى الجمرات بمنى:

• **تعريفه:** الرمي لغّة: القذف، والجمرات أو الجمار: الأحجار الصغيرة، جمع جمرة: وهي الحصاة.

• **حكمه:** ذهب جمهور العلماء إلى أن رمى الجمرات واجب، لا يجوز تركه، فمن تركه لزمه دم عندهم. ودليل إيجابه:

١- حديث جابر قال: رأيت النبي ﷺ يرمي الجمرة على راحلته يوم النحر ويقول: «لتأخذوا عني مناسككم، فإنني لا أدري لعلى لا أحج بعد حجتي هذه»^(٢).

٢- قوله ﷺ: «إنما جعل الطواف بالبيت وبالصفاء والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله»^(٣).

٣- ولأنه عمل يترتب عليه الحل فكان واجباً، ليكون فاصلاً بين الحل والإحرام.

• موضع الجمار التي ترمى وعددها:

الجمار التي ترمى بمنى، وهي ثلاث:

١- جمرة العقبة الكبرى: وهي الأولى جهة مكة وتكون على يسار الداخل إلى منى.

٢- الجمرة الوسطى: وهي التي تلي جمرة العقبة جهة مزدلفة.

٣- الجمرة الصغرى: وهي التي تلي مسجد الخيف بمنى.

(١) مكان بين منى والمزدلفة - وهو من منى على الأصح - وسمى كذلك لأن فيل أصحاب الفيل حُسر فيه، أي: أعشى وكل، ولعله لأجل ذلك كان ﷺ يسرع فيه كعادته في مواضع المعذنين.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٩٧)، والنسائي (٣٠٦٢)، وأبو داود (١٩٧٠).

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (١٨٨٨)، والترمذي (٩٠٢)، وأحمد (٦٤/٤).

• صفة الحصيات:

يستحب أن تكون الحصيات التي يرمى بها مثل حصى الخذف، والمراد أنها قدر حب الباقلاء (القول) وقيل: تكون أكبر من الحمص ودون البندق:

ففى حديث جابر: «... ثم سلك الطريق الوسطى التى تخرج على الجمرة الكبرى عند الشجرة، فرماها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة منها، مثل حصى الخذف...» وقد أمر النبى ﷺ أن يلتقط له حصى الجمار فالتقط له سبع حصيات من حصى الخذف، فجعل يتفضهن فى كفه وقال: «بأمثال هؤلاء فارموا، وإياكم والغلو فى الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو فى الدين»^(١) فماذا يقال فيما يفعله بعض الجهال من رميهم الجمرات بالنعال؟! أصلح الله شأن المسلمين وعرفهم بسنة نبيهم الكريم، هذه هى السنة.

• من أين تُلْتَقَطُ الحصيات؟

يجوز للحاج أن يلتقط الحصى من حيث شاء، لأن النبى ﷺ لم يحدد لذلك مكاناً كما فى حديث ابن عباس السابق، وبه قال أحمد وعطاء واختاره ابن المنذر وابن تيمية رحمهم الله.

واستحب الشافعى^(٢) أن يأخذها من مزدلفة، وهو مروى عن ابن عمر وسعيد ابن جبير، قلت: لكن لا يخفى ما فيه من التكلف والمشقة، وفى الأمر سعة.

• هل يجوز الرمى بحصى رمى به قبل؟

ذهب الجمهور إلى جواز الرمى بحصى رمى به من قبل مع الكراهة، وذهب ابن حزم إلى الجواز من غير كراهة، وقال^(٣) - رحمه الله -: أما رميه بحصى قد رمى به فلائنه لم ينه عن ذلك قرآن ولا سنة، وهو قول أبى حنيفة وأصحابه، فإن قيل: قد روى عن ابن عباس «أن حصى الجمار ما تقبل منه رفع، وما لم يتقبل منه ترك، ولولا ذلك لكان هضاباً تسد الطريق» قلنا: نعم، فكان ماذا؟ وإن لم يتقبل رمى هذه الحصا من عمرو فسيقبل من زيد، وقد يتصدق المرء بصدقة فلا يقبلها الله تعالى منه، ثم يملك تلك العين آخر فيتصدق بها فتقبل منه. اهـ.

(١) صحيح: أخرجه النسائى (٢٦٨/٥)، وابن ماجه (٣٠٢٩)، وأحمد (٢١٥/١)، (٣٤٧).

(٢) «المجموع» (١٥٥/٨).

(٣) «المحلى» (١٨٨/٧).

• لا يغسل حصي الرمي:

استحب الشافعي - رحمه الله - غسل حصي الجمار، ولا دليل على هذا الغسل، قال ابن المنذر: لا يعلم في شيء من الأحاديث أن النبي ﷺ غسلها أو أمر بغسلها، ولا معنى لغسلها، وكان عطاء والثوري ومالك وكثير من أهل العلم لا يرون غسلها، وقال: وروينا عن طاوس أنه كان يغسلها(*)، قلت: الأظهر أن غسلها لا يشرع والله أعلم.

• رمي الجمار راكمًا:

ويجوز أن يرمى الجمار راكمًا لحديث قدامة بن عبد الله قال: «رأيت رسول الله ﷺ يرمي جمرة العقبة يوم النحر على ناقة له صهباء، لا ضرب، ولا طرد، ولا إليك إليك»^(١).

• توقيت الرمي وعدده:

أيام الرمي أربعة: يوم النحر (العاشر من ذي الحجة)، وثلاثة أيام بعد وتسمى أيام التشريق (الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة).

ويرمى - يوم النحر - جمرة العقبة الكبرى وحدها بسبع حصيات.

ويرى في أيام التشريق الجمار الثلاث - كل يوم منها - على الترتيب: الجمرة الصغرى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة، يرمى كل جمرة منها بسبع حصيات.

فيصير مجموع الحصيات المرمية سبعين: سبع يوم النحر وإحدى وعشرون في كل يوم من أيام التشريق.

فإن تعجل الحاج، فلم ينتظر إلى الثالث عشر - وهذا جائز له - فيكون عدد الحصى المرمية تسعًا وأربعين.

١- الرمي يوم النحر:

تقدم أنه يجب رمي جمرة العقبة وحدها يوم النحر بسبع حصيات، ولكن...

• من أين يرمى جمرة العقبة؟

يستحب أن يرمى من (بطن الوادي) بحيث تكون مكة عن يساره ومنى عن

(*) «المجموع» (١٥٦/٨، ١٦٤).

(١) حسن: أخرجه النسائي (٢٧٠/٥)، والترمذي (٩٠٣)، وابن ماجه (٣٠٣٥).

وقوله (لا ضرب...) تعريض للأمر بأنهم أحدثوا هذه الأمور، وقوله (إليك إليك) معناه ابتعد وتنج.

يمينه إن تيسر له ذلك، لفعل النبي ﷺ كما في حديث جابر، ولحديث ابن مسعود «أنه حين رمى جمرة العقبة استبطن الوادي حتى إذا حاذى بالشجرة، اعترضها فرمى بسبع حصيات، يكبرُ مع كل حصاة، ثم قال: من ها هنا -والذي لا إله غيره- قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ» (١).
فإن لم يتيسر هذا -لاسيما في الوقت الحاضر- فلا بأس أن يرميها من أى مكان تيسر.

• وقت الرمي:

عن جابر رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ يرمى يوم النحر ضحى، وأما بعد ذلك فبعد الزوال» (٢) فالسنة أن لا يرمى جمرة العقبة يوم النحر إلا بعد طلوع الشمس، ولا يجب هذا عند الجمهور، وأما روى عن ابن عباس: قدمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أغيلمة بنى عبد المطلب على حُمُرَات فجعل يلطخ أفخاذنا ويقول: «أبني لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس» (٣) فحديث ضعيف فإن آخر الرمي إلى ما قبل الغروب جاز وإن لم يكن مستحباً بالإجماع (٤).

فإن شق عليه الرمي قبل الغروب فإنه يرخّص أن يرمى ولو بالليل لحديث ابن عباس قال: «كان النبي ﷺ يُسأل يوم النحر بمنى فسأله رجل: ... قال: رميت بعد ما أمسيت، قال: لا حرج» (٥).

ويتبدئ وقت الرمي عند الحنفية والمالكية من طلوع الفجر يوم النحر، وعند الشافعية والحنابلة من منتصف ليلة النحر لمن وقف بعرفة قبله.

وآخر وقت رمي جمرة العقبة عند الحنفية إلى فجر اليوم التالي (الحادى عشر)، وعند المالكية إلى المغرب، ويجب في المذهبين الدم بتأخير الرمي عن ذلك. وأما الشافعية والحنابلة فأخير وقت الرمي عندهم آخر أيام التشريق.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٥٠)، ومسلم (١٢٩٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى تعليقاً مجزوماً (٦٧٧/٣ - فتح)، ومسلم (١٢٩٩).

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٩٤٠)، والنسائى (٢٧١/٥)، وابن ماجه (٣٠٢٥)، وله طرق لا تخلو من مقال وقد صححه الحافظ فى «الفتح» (٥٢٨/٣) بطرقه وكذا الألبانى فى «حجة النبى» (ص ٨٠).

(٤) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٥٥/١٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٣٥) وغيره.

• متى يرمى الضعفة الذين دفعوا من مزدلفة قبل الفجر؟

لا خلاف في أن المستحب للضعفة من النساء وغيرهن الرمي بعد طلوع الشمس اقتداءً بالنبي ﷺ، أما ما قبل طلوع الشمس، فأجازه الشافعي - رحمه الله - ولو قبل الفجر، وأجازه الجمهور بعد الفجر إلى طلوع الشمس.

قال شيخنا - حفظه الله تعالى - (١): «والذي يظهر لي في شأن النساء خاصة أن لهن الرمي إذا وصلن إلى منى، فقد أذن لهن رسول الله ﷺ في الدفع بليل (٢)، ورمت أسماء رضي الله عنها قبل صلاة الصبح (٣)، وتقدم في حديث سالم: «فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر، ومنهم من يقدم بعد ذلك، فإذا قدموا رموا الجمرة، وكان ابن عمر يقول: أرخص في أولئك رسول الله ﷺ» (٤).

هذا، وإن صح حديث ابن عباس رضي الله عنهما فالنهي فيه للغلمان ليس للنساء، أو يحمل الأمر فيه على التدب جمعاً بين الأدلة كما قال ابن حجر في «الفتح» والله أعلم اهـ.

• سنن الرمي يوم المنحر:

١ - قطع التلبية قبل الشروع في الرمي: لحديث الفضل بن عباس: «إن رسول الله ﷺ لم يزل يلبى حتى بلغ الجمرة» (٥) وبه قال الجمهور (٦).

٢ - التكبير مع كل حصاة يرميها: لما في حديث جابر: «... حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها...»

٣ - أن يرميها من أسفلها من بطن الوادي: وقد تقدم هذا قريباً.

٤ - أن يرمى بعد طلوع الشمس: وقد تقدم كذلك.

٥ - الانصراف بعد الرمي وعدم الوقوف: لما في حديث جابر: «... رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر» فلا يقف عند جمرة العقبة لا للدعاء ولا لغيره، قال الحافظ في الفتح (٦٧٩/٣): «وتمتاز جمرة العقبة عن الجمرتين

(١) «جامع أحكام النساء» لشيخنا مصطفى بن العدوي - حفظه الله - (٥٦٣/٢) بتصرف يسير.

(٢، ٣، ٤) تقدمت هذه الأحاديث في «الميت بالمزدلفة» وهي صحيحة.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٧٠)، ومسلم (١٢٨١).

(٦) «فتح الباري» (٦٢٣/٣)، و«المجموع» (١٧٧/٨)، و«نهاية المحتاج» (٣٠٣/٣)،

و«المبدع» (٣٤٠/٣)، عند ابن حزم في «المحلى» (١٨٠/٧): يقطع التلبية إذا أتم الرمي.

الأخرين بأربعة أشياء: اختصاصها بيوم النحر، وأن لا يوقف عندها، وترمى ضحى، ومن أسفلها استحباباً» اهـ.

• الأعمال في يوم النحر وترتيبها:

الأعمال المشروعة للحاج يوم النحر بعد وصوله منى أربعة، وهى: رمى جمرة العقبة، ثم ذبح الهدى، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة، وترتيب هذه الأربعة هكذا سنة، وليس بواجب، فلو طاف قبل أن يرمى أو ذبح فى وقت الذبح قبل أن يرمى أو حلق قبل الرمى والطواف جاز، ولا فدية عليه، لكن فاته الأفضل^(١)، وهذا مذهب الشافعى وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث^(٢).

ويدلّ له حديث ابن عباس «أن النبى ﷺ قيل له فى الذبح والحلق والرمى والتقديم والتأخير، فقال: لا حرج»^(٣) وهو ظاهر فى رفع الإثم والفدية معاً، لأن اسم الحرج والضيق يشملها.

وقال بعض العلماء كالإمام أحمد وغيره إن الرخصة فى عدم الترتيب تختص بمن نسى أو جهل لا بمن تعمد^(٤)، لما فى حديث عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ وقف فى حجة الوداع فجعلوا يسألونه، فقال رجل: لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، قال: «اذبح ولا حرج» فجاء آخر فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمى، قال: «ارم ولا حرج» فما سئل يومئذ عن شئ قدم ولا أخر إلا قال: «افعل ولا حرج»^(٥).

قال ابن دقيق العيد فى «شرح عمدة الأحكام» (٧٩/٣): ما قاله أحمد قوى من جهة أن الدليل دلّ على وجوب اتباع الرسول فى الحج بقوله: «خذوا عنى مناسككم» وهذه الأحاديث المرخصة فى تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرنت بقول السائل: «لم أشعر» فيختص الحكم بهذه الحالة، وتبقى حالة العمد على أصل وجوب الاتباع فى الحج، وأيضاً فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً، لم يعجز أطراحه، ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذه،

(١) «المجموع» (١٦٨/٨).

(٢) «فتح البارى» (٦٦٨/٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٣٤) وغيره.

(٤) «المفنى» (٤٤٧/٣)، و«فتح البارى» (٦٦٨/٣).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٣٦، ١٧٣٧)، ومسلم (١٣٠٦).

وقد علق به الحكم، فلا يمكن اطراحه بإلحاق العمد به، إذ لا يساويه، وأما التمسك بقول الراوى «فما سئل عن شيء... إلخ» فإنه يشعر بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى، فجوابه أن هذا الإخبار من الراوى يتعلق بما وقع السؤال عنه، وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل، والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه، فلا يبقى حجة في حال العمد. اهـ.

قلت: هذا الكلام يكون في غاية السداد لو اقتصر النبى ﷺ على قوله: «لا حرج» في جواب للسائل، فلما قال: «افعل ولا حرج» وكان هذا دالاً على عدم الحرج في المستقبل، علم أنه لا فرق بين الناسى والجاهل والذاكر والعالم، وهذا كما أنه ظاهر الأدلة فهو الموافق لمقاصد الشريعة لا سيما في هذه الأيام^(١) والله أعلم.

يبقى إشكال في تقديم الخلق على الهدى لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(٢). وقد أُجيب بأن المراد ببلوغ الهدى محله: وصوله إلى الموضع الذى يحل ذبحه فيه وقد حصل، وإنما يقع الإشكال لو قال: ولا تخلقوا حتى تنحروا، فصح أنه لا يجب الترتيب وإن كان هو الأولى، والله أعلم.

• التحلل الأول والثانى:

للحج تحللان: أول وثان، يتعلقان برمى جمرة العقبة والخلق وطواف الإفاضة، وقد اختلف العلماء: هل يحصل التحلل الأول بالرمى وإن لم يحلق، أم بالرمى مع الخلق؟

والأصل في هذا حديث عائشة قالت: «طَبَّبت رسول الله ﷺ بيديَّ هاتين حين أحرم، ولحله حين أحلَّ قبل أن يطوف»^(٣).

وعائشة رضي الله عنها لم تكن مسأيرته لما أفاض ﷺ من مزدلفة، وقد ثبت أنه استمر راكباً إلى أن رمى جمرة العقبة، فدلَّ على أن تطييبها له وقع بعد الرمي، لكن هل كان هذا التطييب قبل الخلق أو بعده؟

فقال بعض العلماء^(٤): لو كان يحل بالرمى فقط لكانت: (ولحله قبل أن

(١) أشار إلى نحو هذا العلامة ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - كما في «المتع» (٣٦٧/٧).

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٥٤)، ومسلم (١١٨٩).

(٤) «الشرح المتع» (٣٦٥/٧).

(يحلّق) فهي فرواها جعلت الحل ما بين الطواف والذي قبله، والذي قبله هو الرمي والنحر والحلق، لاسيما وقد قال عليه السلام: «إن معي الهدى فلا أحلّ حتى أنحر»^(١).

وقد ورد حديث: «إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء»^(٢) لكنه لا يصح.

وقال آخرون: إن المحرم إذا رمى جمرة العقبة، حلّ له كل شيء إلا النساء، ولو لم يحلق، واستدلوا برواية لحديث عائشة المتقدم بلفظ: «طيبت رسول الله عليه السلام بيدي بذريعة لحجة الوداع للحل والإحرام، حين أحرم، وحين رمى جمرة العقبة يوم النحر، قبل أن يطوف بالبيت»^(٣).

وبحديث: «إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء»^(٤) بدون زيادة «وحلقتم» وهذا مذهب عطاء ومالك وأبي ثور وأبي يوسف وهو رواية عن أحمد واختاره ابن قدامة وإليه ذهب ابن حزم بل إنه قال: يحلّ له ذلك بمجرد دخول وقت الرمي ولو لم يرم.^(٥)

وذهب الشافعية إلى أن التحلل الأول يقع بأمرين من ثلاثة: الرمي والحلق والطواف، ويقع التحلل الثاني بالثالث^(٦).

وأما التحلل الثاني فيحصل بعد طواف الإفاضة، ففي حديث ابن عمر: «... ثم لم يحلل [أي النبي عليه السلام] من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت، ثم حلّ من كل شيء حرم منه...»^(٧).

٢- الرمي في أول وثاني أيام التشريق:

يجب في هذين اليومين (الحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة) رمي الجمار الثلاث على الترتيب: الجمرة الصغرى، ثم الوسطى، ثم جمرة العقبة، يرمى كل جمرة منها بسبع حصيات.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٦)، ومسلم (١٢٢٩).
(٢) ضعيف: أخرجه الطحاوي (٤١٩/١)، والبيهقي (١٣٦/٥)، وأحمد (١٤٣/٦)، وانظر «الإرواء» (١٠٤٦).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه أحمد (٢٠٠/٦).

(٤) صححه الألباني: وانظر «الإرواء» (٢٣٦/٤)، و«الصحيحة» (٢٣٩).

(٥) «المغني» (٤٣٩/٣)، و«المحلى» (١٣٩/٧)، و«حجة النبي» (ص: ٨١).

(٦) «المجموع» (٢٠٣/٨)، و«فتح الباري» (٦٨٤/٣).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٢٧) وغيره.

• وقت الرمي:

يبدأ وقت الرمي في هذين اليومين بعد الزوال، ولا يجوز قبله عند جمهور العلماء^(١)، والدليل:

١- لحديث جابر قال: «رأيت رسول الله ﷺ يرمي يوم النحر ضحى، وأما بعد ذلك فبعد الزوال»^(٢) وقد قال ﷺ: «خذوا عني مناسككم»^(٣).

٢- أن النبي ﷺ كان يترقب زوال الشمس حتى يرمي، فعن وبرة قال: سألت ابن عمر رضي الله عنهما «متى أرمي الجمار؟ قال: إذا رمى إمامك فارمه، فأعدت عليه المسألة، قال: كنا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا»^(٤) ولو جاز قبل الزوال لفعله ﷺ ولو مرة لبيان الجواز.

٣- أنه لو كان الرمي قبل الزوال جائزاً لفعله ﷺ، لما فيه من فعل العبادة في أول وقتها، ولما فيه من التيسير على العباد ولما فيه من تطويل الوقت^(٥).

يمتد الوقت المسنون من زوال الشمس إلى غروبها، فإن شق الرمي قبل المغرب، فلا حرج - على الأصح - أن يرمي بالليل كما سبق تحريره عند الرمي يوم النحر.

وأنه نهاية وقت الرمي، فمذاهب العلماء فيه مثل الذى تقدم فى الرمي يوم النحر.

• صفة الرمي فى اليومين:

عن سالم أن ابن عمر رضي الله عنهما: «كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلاً ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمى الوسطى، ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً، ثم يرمى الجمرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها، ويقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله»^(٦).

• النفر الأول: إذا رمى الحاج الجمار أول وثانى أيام التشريق، فإنه يجوز له أن ينفر - أى يرحل - إلى مكة، إن أحب التعجل فى الانصراف من منى، ويمس

(١) «المبسوط» (٢٣/٤)، و«الموطأ» (٤٠٩/١)، و«الفروع» (٥١٨/٣)، و«المجموع» (٢١١/٨).

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٤٦).

(٥) «الشرح الممتع» (٣٨٤/٧).

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٥١).

هذا اليوم يوم النفر الأول، وبه يسقط رمى اليوم الثالث من أيام التشريق اتفاقاً، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ (١).

وله أن ينفر -النفر الأول- قبل غروب الشمس ثانياً أيام التشريق في مذهب الجمهور، وعند الحنفية: له أن ينفر ما لم يطلع الفجر من ثالث أيام التشريق.

٣- الرمي ثالث أيام التشريق:

ويجب رمى الجمار الثلاث في هذا اليوم على من تأخر ولم ينفر من منى «النفر الأول» بعد الزوال عند الجمهور، وقال أبو حنيفة: يجوز الرمي قبل الزوال بعد الفجر، وحديث جابر يرده.

واتفقوا على أن آخر وقت الرمي في هذا اليوم غروب الشمس، وأن وقت الرمي لقضاء الأيام السابقة ينتهي أيضاً بغروب شمس ثالث أيام التشريق، لخروج وقت المناسك بغروب الشمس.

• النفر الثاني:

إذا رمى الحاج الجمار الثلاث في اليوم الثالث من أيام التشريق -وهو رابع أيام النحر- انصرف من منى إلى مكة، ولا يسن له أن يقيم بمنى بعد الرمي ويسمى «يوم النفر الثاني» وبه تنتهي مناسك منى.

• النيابة في الرمي (الرمي عن الغير):

من عجز عن الرمي بنفسه لمرض أو حبس ونحوهما، فإنه يستنيب من يرمي عنه، لأن وقته مضيق، وينبغي أن يكون النائب قد رمى عن نفسه أولاً.

ولا يصح الرمي عن النساء -غير العاجزات عن الرمي- وكذلك عن الصبيان، وأما حديث جابر: «حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان ورمينا عنهم» (٢) فهو حديث ضعيف لا يصح.

• المبيت بمنى أيام التشريق واجب:

يجب المبيت بمنى في ليالي أيام التشريق الثلاث (أو: ليلتي حادي عشر وثاني عشر لمن تعجل) عند جمهور العلماء، يلزم على من تركه بغير عذر دم عندهم، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(١) سورة البقرة: ٢٠٣.

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٣/٣١٤) ونحوه عند الترمذي (٩٢٧)، وابن ماجه (٣٠٣٨)، والبيهقي (٢٥٦/٥).

قال: «رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْعَبَّاسِ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ أَيَّامَ مَنْى مِنْ أَجْلِ سَقَايَتِهِ»^(١) وفيه دليل على وجوب المبيت بمنى وأنه من مناسك الحج، لأن التعبير بالرخصة يقتضى أن مقابلها عزيمة، وأن الإذن وقع للعلة المذكورة^(٢).
 وذهب الحنفية - وهو قول للشافعى ورواية عن أحمد - إلى أنه سنة^(٣)، والأول أصح، والله أعلم.

الْهَدْيُ

الْهَدْيُ: ما يهدى إلى الحرم من حيوان وغيره، والمراد هنا ما يهدى من الأنعام - خاصة - إلى الحرم تقريباً إلى الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ... وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٤).

• جنس الهدى:

اتفق العلماء على أنه لا يكون الهدى إلا من الأزواج الثمانية التى نصَّ الله سبحانه عليها، وأن الأفضل فى الهدايا: الإبل، ثم البقر، ثم الغنم، ثم المعز^(٥).
 فكلما كان أغلى ثمناً كان أفضل، فإن النبى ﷺ لما سئل عن الرقاب: أيها أفضل، قال: «أغلاها ثمناً، وأنفسها عند أهلها»^(٦).

• ما يشترط فى الهدى:

- ١- أن يكون من بهيمة الأنعام - كما تقدم - وهذا مجمع عليه.
- ٢- أن يكون جذع ضأن - أو ثنى - سواء، لا يجزئ دون ذلك، فلا يجزئ من الإبل ما له أقل من خمس سنين، ولا من البقر ما له أقل من سنتين، ولا من المعز أقل من سنة، ولا من الضأن أقل من ستة أشهر.
- فعن جابر أن النبى ﷺ قال: «لا تذبحوا إلا مسنةً، إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن»^(٧) والمسنة: الثنية.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٤٥)، ومسلم (١٣١٥).
 (٢) «المغنى» (٤٤٩/٣)، و«الفروع» (٥١٨/٣)، و«الشرح الممتع» (٣٩١/٧).
 (٣) «الهداية» (١٨٦/٢)، و«الإنصاف» (٤٧/٣).
 (٤) سورة الحج: ٣٦، ٣٧.
 (٥) «بداية المجتهد» (٥٥٩/٢) ط. الكتب العلمية، و«المجموع» (٣٦٨/٨).
 (٦) صحيح: أخرجه البخارى (٢٥١٨)، ومسلم (١٣٦) وغيرهما.
 (٧) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٣)، وأبو داود (٢٧٩٧)، والنسائى (٢١٨/٧)، وابن ماجه (٣١٤١).

وقال النبي ﷺ لأبى بردة فى شأن جذعة المعز - وهى ما له ستة أشهر - :
«تجزئ عنك، ولا تجزئ عن أحد بعدك» (١).

٣- أن يكون سليماً من العيوب: لقوله ﷺ: «أربع لا تجزئ فى الأضاحى: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ضلعها، والكسيرة التى لا تنقى» (٢) أى: من هزالها لا مخ لها.

والعيوب فى الأنعام يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام (٣):

(أ) أن تكون العيوب الأربعة المنصوصة فى الحديث السابق، فلا تجزئ.

(ب) أن يكون ورد النهى عنها دون عدم الأجزاء، وهى ما كان العيب فى أذنها وقرنها، ونحو ذلك، كحديث على بن أبى طالب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن، وألا نضحى بمقابلة، ولا مدابرة، ولا شرقاء، ولا خرفاء» (٤). فهذه يكره إهداؤها مع إجزائها.

(ح) أن تكون عيوبها لم يرد النهى عنها، ولكنها تنافى كمال السلامة، فهذه لا أثر لها، وتكره ولا تحرم، كمكسورة السن فى غير الثنايا ونحو ذلك. والله أعلم.

• الهدى نوعان:

أجمع العلماء على أن الهدى المسوق فى هذه العبادة منه واجب، ومنه تطوع.

١- الهدى الواجب: وهو أقسام:

(أ) هدى التمتع والقران: وهو الذى يجب على الحاج الذى لى بعمره متمتعاً بها إلى الحج، أو لى بحج وعمره قارناً بينهما، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَةً إِذَا رَجَعْتَ﴾ (٥). وهذا الهدى يجب على المتمتع بالإجماع، وعلى القارن عند الجمهور.

(ب) هدى الفدية: وهو الذى يجب على الحاج إذا حلق شعره لمرض أو شىء

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٥٦)، ومسلم (١٩٦١).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٧٨٥)، والترمذى (١٥٣٠)، والنسائى (٢١٤/٧)، وابن ماجه (٣١٤٤).

(٣) «الشرح الممتع على زاد المستنقع» (٤٧٦/٧ - ٤٧٧) باختصار.

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٢٨٠٤)، والترمذى (١٥٤٣)، والنسائى (٢١٧/٧)، وابن ماجه (٣١٤٢).

(٥) سورة البقرة: ١٩٦.

مؤذ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ (١). ويكون مخيراً بين الهدى وبين الإطعام والصيام كما تقدم.

وقد ألحق الجمهور بهذا النوع إيجاب الهدى على من ترك واجباً من واجبات الحج، وعلى من ارتكب محظوراً من محظورات الإحرام.

(ح) هدى الجزاء: وهو الذى يجب على المحرم الذى يقتل صيد البر، وقد تقدم، وقاسوا على هذا دمًا على من ارتكب محظوراً من المحظورات فى الحرمين كقطع شجره ونحوه.

(د) هدى الإحصار: وهو ما يجب على من حبس عن إتمام المناسك لمرض أو عدو أو نحوه، ولم يكن قد اشترط عند إحرامه - كما تقدم - لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (٢).

(هـ) هدى الوطء: وهو الذى يجب على الحاج إذا جامع أثناء الحج، وقد تقدم.

(و) هدى النذر: وهو واجب على من نذره.

٢- هدى التطوع: وهو ما يتطوع الحاج المفرد - أو المعتمر المفرد - بإهدائه، وما يتطوع به غيرهما فوق ما يجب عليه.

• بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه:

من كان فى بلده ولم يذهب إلى الحرم، فيستحب له أن يبعث هدى تطوع مع غيره، ويستحب أن يقلّده ويشعره - كما سيأتى - فإذا بعثه فلا يصير بذلك محرماً ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم وهو قول الجمهور.

فعن عائشة قالت: «فتلت قلائد بُدن رسول الله ﷺ بيديّ، ثم أشعرها ولّدها، ثم بعث بها إلى البيت، وأقام بالمدينة، فما حرم عليه شيء كان له حلالاً» (*).

• كم يجزئ من الهدى:

• ليس فى أكثر الهدى حدٌ معلوم، وقد كان هدى النبي ﷺ مائة، فعن على قال: «أهدى النبي ﷺ مائة بدنة...» (٣).

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(*) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٩٦)، ومسلم (١٣٢١).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٧١٨).

وأقل ما يجزئ عن الواحد شاة، فعن أبي أيوب الأنصاري قال: «كان الرجل في عهد النبي ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويطعمون، ثم تباهى الناس فصاروا كما ترى» (١).

وفى حديث عائشة أن النبي ﷺ: «... أخذ الكبش فأضجعه ثم قال: اللهم تقبل من محمد وآل محمد...» الحديث (٢) وهذا في الأضحية.

وقد أجمعوا على أن الكبش لا يجزئ إلا عن واحد - في الهدايا - إلا ما روى عن مالك من أنه يجزئ أن يذبحه الرجل على نفسه وعن أهل بيته لا على جهة الشركة بل إذا اشتراه مفرداً (٣).

ويجزئ أن يشترك سبعة في بعير أو بقرة، وهو قول الشافعي المشهور عن أحمد لحديث جابر أنه قال: «نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة» (٤). وعنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج... وأمرنا أن نشترك في الإبل والبقرة كل سبعة منا في بدنة» (٥).

وقد نقل ابن رشد الإجماع على أنه لا يجوز أن يشترك في النسك أكثر من سبعة (٦).

قلت: بل ذهب إسحاق إلى أن البدنة والبقرة تجزئ عن عشرة، وفي حديث عائشة: «... فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ قالوا: ضحي رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقرة» (٧) وأزواجه تسع وقد جاء في بعض الروايات أنها كانت بقرة واحدة بينهن (٨).

وقد ثبت أن النبي ﷺ قسم المغانم، فعَدَلَ الجزور بعشرة شياه (٩)، وعن ابن

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٥٤١)، وابن ماجه (٣١٤٧) وصححه الألباني.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٧).

(٣) «بداية المجتهد» (٦٥٥/١).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٣١٨).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٣١٨).

(٦) «بداية المجتهد» (٦٥٦/١).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٢٣)، ومسلم (١٢١١).

(٨) مرسل: أخرجه مالك (٤٨٦/٢ - ٤٨٧) مرسلًا.

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٠٧)، ومسلم (١٩٦٨) وغيرهما.

عباس قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فحضر الأضحى، فاشترطنا في الجزور عشرة، والبقرة عن سبعة» (١).

وهذه الأحاديث تُخرج على أحد وجوه ثلاثة (٢):

١- إما أن يقال: أحاديث السبعة أكثر وأصح.

٢- وإما أن يقال: عدل البعير بعشرة من الغنم، تقويم في الغنائم لأجل تعديل القسمة، وأما كونه عن سبعة في الهدايا، فهو تقدير شرعى.

٣- وإما أن يقال: إن ذلك يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والإبل، ففي بعضها كان البعير يعدل عشر شياه فجعله عن عشرة، وفي بعضها يعدل سبعة فجعله عن سبعة، والله أعلم. اهـ.

• وقت الذبح أو النحر:

يستحب الذبح يوم النحر (العاشر من ذى الحجة) بعد رمى جمرة العقبة وقبل الحلق والطواف -كما تقدم- وأما وقت الجواز فقد اختلف أهل العلم فيه على أقوال (٣).

١- أنه يجوز الذبح يوم النحر وثلاثة أيام بعده: وبه قال على بن أبى طالب وهو مذهب الحسن البصرى وعطاء الأوزاعى والشافعى واختاره ابن المنذر وابن تيمية وابن القيم، وحثهم حديث: «كل أيام التشريق ذبح» (٤) ولأن الثلاثة تختص بكونها أيام منى، وأيام الرمى، وأيام التشريق، ويحرم صيامها، فهي إخوة في هذه الأحكام، فلا تفرق في جواز الذبح بغير نص ولا إجماع.

٢- أن وقته: يوم النحر ويومان بعده: وهو مذهب أحمد ومالك وأبى حنيفة، وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس وغير واحد من الصحابة، وحثهم أنه قد نُهى عن ادخار لحوم الأضاحى فوق ثلاث، قالوا: فهو دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط، وفيه نظر (٥) لأن النهى عن الادخار فوق ثلاث لا يلزم منه النهى عن التضحية بعد ثلاث!!

(١) صحيحه الألبانى: أخرجه الترمذى (٩٠٧)، والنسائى (٢٢٢/٧)، وابن ماجه (٣١٣١).

(٢) «زاد المعاد» لابن القيم (٢٦٦/٢ - ٢٦٧).

(٣) «المبسوط» (٩/١٢)، و«الأم» (٢١٧/٢)، و«الإنصاف» (٨٧/٤)، و«المجموع» (٣٩٠/٨)، و«الزاد» (٣١٨/٢).

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٨٢/٤)، وابن حبان (١٠٠٨) بسند منقطع.

(٥) «زاد المعاد» (٣١٨/٢).

٣- أن وقت النحر يوم واحد، وهو قول ابن سيرين، لأنه اختص بهذه التسمية فدل على اختصاص حكمها به.

٤- أنه يوم واحد في الأمصار وثلاثة أيام في منى: وهو قول سعيد بن جبير وجابر بن زيد، لأنها هناك أيام أعمال المناسك من الرمي والطواف والحلق فكانت أياماً للذبح بخلاف أهل الأمصار.

٥- أنه من يوم النحر إلى آخر ذى الحجة: وهو محكى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن والنخعي.

٦- أنه لا يختص بوقت معين: وهو وجه عند الشافعية، وضعفه النووي^(١).

قلت: الأظهر أن أيام الذبح أربعة: يوم النحر وثلاثة بعده، وقد قرر هذا مجلس هيئة كبار العلماء بالسعودية (قرار رقم (٤٣) بتاريخ ١٣/٤/١٣٩٦) بالأكثرية^(٢).

• مكان الذبح والنحر: قال الله تعالى ﴿ثُمَّ مَحَلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٣). وقد نحر النبي ﷺ بمنحره بمنى، وقال: «نحرت هاهنا، ومنى كلها منحر، فانحروا في رحالكم...»^(٤) وفي لفظ: «وكل منى منحر، وكل المزدلفة موقف، وكل فجاج مكة طريق ومنحر»^(٥).

فالهدى لا يذبح إلا في الحرم، ومن ذبح أى مكان من الحرم - فى مكة أو غيرها - أجزأه عند الجمهور، وقال مالك: لا يجزئ فى الحرم إلا بمكة تمسكاً بظاهر قوله تعالى ﴿هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ﴾^(٦) وفعل النبي ﷺ حجة عليه والله أعلم.

• هل يجوز نقل لحوم الهدايا خارج الحرم؟

قال مجلس هيئة العلماء بالسعودية فى قراره (٧٧) بتاريخ ٢١/١٠/١٤٠٠:

«فإن ما يذبحه الحاج ثلاثة أنواع:

١- هدى التمتع أو القران، فهذا يجوز النقل منه إلى خارج الحرم، وقد نقل الصحابة -رضوان الله عليهم- من لحوم هداياهم إلى المدينة، ففى صحيح البخارى

(١) «المجموع» (٨/٣٤٨ - ٣٤٩).

(٢) «توضيح الأحكام» للبسام (٣/٣٧٤).

(٣) سورة الحج: ٣٣.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨) عن جابر.

(٥) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (١٩٣٧)، وابن ماجه (٣٠٤٨)، وأحمد (٣/٣٢٦).

(٦) سورة المائدة: ٩٥.

عن جابر بن عبد الله قال: كنا لا نأكل من لحوم بُدُننا فوق ثلاث ببنى، فرخص لنا النبي ﷺ فقال: «كلوا وتزودوا، فأكلنا وتزودنا» (١).

٢- ما يذبحه الحاج داخل الحرم جزاء لصيد أو فدية لإزالة أذى أو ارتكاب محظور أو ترك واجب، فهذا النوع لا يجوز نقل شيء منه، لأنه كله لفقراء الحرم.

٣- ما ذبح خارج الحرم من فدية الجزاء أو هدى الإحصار - أو غيرهما ما يسوغ ذبحه خارج الحرم، فهذا يوزع حيث ذبح ولا يمنع نقله من مكان ذبحه إلى مكان آخر (٢).

• سَوْقُ الْهَدْيِ (الإشعار والتقليد):

يجوز للحاج أن يشتري هديه من الحرم، كما يجوز له أن يسوقه من خارج الحرم. فإن ساقه استحب أن يقلده ويشعره - إن كان من الإبل أو البقر - بلا خلاف والتقليد: هو أن يجعل في عنق الهدى نعلًا أو نعلين (أو قطعة جلد) ليعرف أنه هدى، والإشعار: هو أن يشق أحد جنبى سنام البدنة أو البقرة - ويستحب الأيمن عند الشافعى وأحمد - حتى يسيل دمها فيكون علامة على أنها من الهدى.

فعن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بذى الحليفة، ثم دعا بيدنة، فأشعرها من صفحة سنامها الأيمن، ثم سلت الدم عنها، وقلدها بنعلين، ثم ركب راحلته، فلما استوت على البيداء أهل بالحج» (٣).

• هل تقلد الغنم؟

قال مالك وأبو حنيفة: لا تقلد الغنم، وقال الشافعى وأحمد وأبو ثور وداود: تقلد، لحديث عائشة «أن النبي ﷺ أهدى إلى البيت مرة غنمًا، فقلدها» (٤).

• توقيف الهدى بعرفة (التحريف) (٥):

ذهب مالك إلى أنه لا يجزئ من الهدى الذى يتاع فى الحرم إلا أن يوقف بعرفة، فإن ابتيع فى الحل ثم أدخل الحرم أجزأ وإن لم يوقف بعرفة!! وقال

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٧١٩)، ومسلم (١٩٧٢).

(٢) «توضيح الأحكام» (٣/٣١١، ٣١٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٤٣)، وأبو داود (١٧٥٢)، والنسائى (١٧٠/٥)، (١٧١).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٠١)، ومسلم (١٣٣١).

(٥) «المحلى» (٧/١٦٦، ١٦٧)، و«بداية المجتهد» (١/٥٦١ - ٥٦٢).

الليث: لا يكون هدياً إلا ما قلّد وأشعر ووقف بعرفة!! وحجته حديث طاوس «أن رسول الله ﷺ عرف بالبدن»^(١). ولا يصح.

وقال الشافعي والثوري وأبو ثور: وقوف الهدى بعرفة سنة، ولا حرج في تركه سواء كان داخلاً من الحل أو لم يكن.

وقال أبو حنيفة: التعريف ليس بسنة، قلت: والصواب أنه إن وقف بالهدى فهو حسن وإلا فلا حرج في تركه، قال ابن حزم: «لم يأت أمر بتعريف شيء من ذلك في قرآن ولا سنة، ولا يجب إلا ما أوجب الله تعالى في أحدهما، ولا قياس يوجب ذلك أيضاً، لأن مناسك الحج إنما تلزم الناس لا الإبل» اهـ. وعلى كل حال فتعريف الهدى - في هذه الأيام - فيه حرج شديد، فلا يتكلف والله أعلم.

• النحر والذبح^(٢) في الأنعام:

اتفق أهل العلم على أن الذكاة في بهيمة الأنعام نحر وذبح، وأن من سنة الغنم الذبح، وأن من سنة الإبل النحر، وأن البقر يجوز فيها الذبح والنحر^(٣).

• من سنة النحر:

من سنة نحر الهدى أن تنحر وهي قائمة ومقيّدة، قال تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾^(٤). قال ابن عباس: أي قياماً على ثلاث.

وعن زياد بن جبير: أن ابن عمر رضي الله عنهما أتى على رجل، وهو ينحر بدنته باركة، فقال: «ابعثها قياماً مقيدة، سنة نبيكم ﷺ»^(٥).

وعن جابر: «أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى، قائمة على ما بقي منها»^(٦).

وأما البقر والغنم فيستحب ذبحها مضطجعة على جنبها الأيسر وتترك رجلها اليمنى وتشد قوائمها الثلاث على النحو الذي يأتي في «الذبايح» إن شاء الله.

(١) ضعيف: وانظر «المحلى» (١٦٦/٧).

(٢) يأتي الفرق بين الذبح والنحر في «الذبايح» إن شاء الله تعالى.

(٣) «بداية المجتهد» (١/٦٧٠) ط. العلمية.

(٤) سورة الحج: ٣٦.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٧١٣)، ومسلم (١٣٢٠)، وأبو داود (١٧٦٨).

(٦) أخرجه أبو داود (١٧٦٧).

• انتفاع صاحب الهدى به:

١- الأكل من الهدى إذا بلغ محله:

قال الله سبحانه: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ (١).

وقد اختلف أهل العلم فى الأكل من الهدى الواجب: فقال أبو حنيفة: لا يؤكل من الهدى الواجب إلا هدى المتعة وهدى القران (٢)، وهو قول أكثر الحنابلة (٣) وقال مالك: يؤكل من كل الهدى الواجب إلا جزاء الصيد ونذر المساكين وفدية الأذى (٤).

وقال الشافعى: لا يؤكل من الهدى الواجب كله، ولحمه كله للمساكين (٥).

قلت: ما كان من الهدى أشبه بالكفارة فلا يأكل منه، لاتفاقهم على أنه لا يأكل صاحب الكفارة منها، وهذا ظاهر فى هدى جزاء الصيد وفدية الأذى وسائر دماء الجبران، وأما ما كان دم نسك، فهو عبادة مبتدأة وليس دم جبران، فهذا يأكل منه، وهدى التمتع والقران هو هدى نسك -على الراجح- شرع شكرًا لله تعالى على ما أنعم به على الحاج من تيسير الحج والعمرة له فى سفرة واحدة، ويؤيد هذا أن سبب الجبران محذور فى الأصل، والتمتع جائز مطلقًا ولو كان دمه دم جبران لم يجز مطلقًا، فعلم أنه دم نسك وهدى، وهذا مذهب الحنفية وأكثر الحنابلة واختاره ابن تيمية (٦)، وعند الشافعية والمالكية أنه دم جبران (٦) إلا أن المالكية أجازوا الأكل، والأول أظهر، فقد ثبت أن النبى ﷺ أكل من هديه، وقد كان قارئًا ففى حديث جابر: «... ثم أمر من كل بدنة بيضعة فجعلت فى قدر فطبخت، فأكلا من لحمها، وشربا مرقها...» (٧) والله أعلم.

• وأما هدى التطوع: فأجمعوا أنه يأكل منه -إذا بلغ محله- كسائر الناس.

وإذا عطب قبل أن يبلغ محله: خلى بينه وبين الناس ولم يأكل منه، فعن ابن

(١) سورة الحج: ٢٨.

(٢) «الهداية» (١/١٨٦).

(٣) «المبدع» (٣/١٢٤)، و«الإنصاف» (٣/٤٣٩)، و«الفروع» (٣/٣١٠).

(٤) «بداية المجتهد» (١/٥٦٥)، و«الخرشى» (٢/٣٧٨).

(٥) «روضة الطالبين» (٣/١٩١).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٢٦/٨٢).

(٧) «المجموع» (٧/١٧٦)، و«الروضة» (٣/٤٧)، و«الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي»

(٢/٨٤).

عباس أن أبا قبيصة حدثه: أن رسول الله ﷺ كان يبعث معه البدن ثم يقول: «إن عطب منها شيء، فخشيت عليه موتاً فانحرها، ثم اغمس نعلها في دمها، ثم اضرب به صفحتها، ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقك»^(١).
والسبب في نهيه ورفقته من الأكل منه خوف تعطيهم الهدى لأجل نحره قبل أوانه.

٢- ركوب الهدى لمن احتاج إليه:

يجوز أن يركب الهدى إذا احتاج، بالمعروف من غير إضرار بها وهو مذهب الشافعي، لقوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحْلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٢).
ومن المنافع فيها الركوب، وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة، فقال: «اركبها»، قال: يا رسول الله إنها بدنة، فقال: «اركبها ويلك» في الثانية أو في الثالثة^(٣).

وعن جابر بن عبد الله -وسئل عن ركوب الهدى- فقال سمعت النبي ﷺ يقول: «اركبها بالمعروف إذا أُلجئت إليها، حتى تجد ظهراً»^(٤).

وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وإسحاق والظاهرية إلى أنه يركب ولو من غير حاجة، وحديث جابر حجة عليهم^(٥) والله أعلم.

• لا يُعطى الجزار أجرته من الهدى:

لا يجوز أن يعطى الجزار أجره نحره أو ذبحه من الهدى، وإنما يجوز أن يتصدق عليه منه بعد إعطائه أجرته، لحديث عليّ رضي الله عنه قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنة، وأقسم جلودها وجلالها، وأمرني ألا أعطى الجزار منها شيئاً، وقال: «نحن نعطيهم من عندنا»^(٦).

• الصيام لمن لم يستطع الهدى:

من كان قارئاً أو متمتعاً فإنه يجب عليه هدى -كما تقدم-، فإن لم يملك

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٢٦)، وابن ماجه (١٠٣٦)، وأبو داود (١٧٦٣).

(٢) سورة الحج: ٣٣.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٨٩)، ومسلم (١٣٢٢) وغيرهما.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٢٤)، وأبو داود (١٧٦١)، والنسائي (١٤٧/٢).

(٥) «شرح مسلم» للنووي (٨٠٦/٤) ط. قلعي.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٧١٧)، ومسلم (١٣١٧) وغيرهما.

ثمن الهدى ولم يستطعه، فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى بلده، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(١). وفي حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «... فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله...»^(٢).

• متى يصوم الأيام الثلاثة؟

اختلف العلماء في الأيام الثلاثة التي تصام في الحج على أقوال، أشهرها قولان:
١- أنه يشرع صيامها من حين الإحرام بالعمرة في أشهر الحج، واختاره ابن تيمية. ويستحب أن يجعلها السابع من ذى الحجة ويوم التروية ويوم عرفة، وهذا مذهب الحنفية والحنابلة، وعن أحمد أن الأفضل أن يكون آخرها يوم التروية^(٣) فإن قيل إن الله تعالى قال: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾^(٤). فيقال: نعم، وقد قال النبي ﷺ: «دخلت العمرة في الحج»^(٥).

٢- أنه لا يجوز الصيام إلا بعد الإحرام بالحج: وهو مذهب المالكية والشافعية^(٦) لقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ وهو مروي عن ابن عمر.
قلت: كلا القولين متجه يحتمله معنى الآية الكريمة، والأول لا مانع منه، على أن يلاحظ الآتي^(٧):

(أ) لا ينبغي تقديم الإحرام بالحج قبل يوم التروية لأجل الصيام، فإنه خلاف السنة كما تقدم، والغالب على الظن أن من الصحابة الذين أحرموا مع النبي ﷺ يوم التروية من كان فقيراً لم يسق الهدى ولم يقدم الإحرام بالحج.
(ب) أنه لا ينبغي أن يصوم الحاج يوم عرفة لأنه خلاف السنة كما تقدم، فإن شاء صام السادس والسابع والتروية كما قال أحمد واختاره ابن باز، رحمه الله.

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٩١)، ومسلم (١٢٢٧).

(٣) «فتح القدير» (٥٢٩/٢)، و«الإنصاف» (٥١٢/٣)، و«المبدع» (١٧٥/٣).

(٤) سورة البقرة: ١٩٦.

(٥) صحيح: تقدم تخريجه.

(٦) «الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي» (٨٤/٢)، و«المجموع» (١٨٦/٧).

(٧) مستفاد من «الشرح المتع» (٢٠٨/٧) بتصرف.

(ح) الذي يظهر أن الصحابة كانوا يصومونها في أيام التشريق، كما يفهم من حديث ابن عمر وعائشة: «لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى»^(١). وهذا هو الأحوط، وبه يخرج من الخلاف السابق.

(د) لا يجوز أن يؤخر صيام الثلاثة عن أيام التشريق، لأن ما بعد أيام التشريق ليست من أيام الحج.

(هـ) إذا صام قبل أيام التشريق فلا يشترط أن يصومها متتابعة، لأن الآية لم تقيّد الصيام بالتتابع، والأصل إطلاق ما أطلقه الله ورسوله، فإه ابتداء صيامه في أول أيام التشريق لزمه التتابع لإيقاع الصيام في أيام الحج، والله أعلم.

• المحصر إذا لم يستطع الهدى:

اتقدم أن من أحصر - ولم يكن اشترط في إحرامه - يجب عليه هدى، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٢). ويذبحه في مكان الإحصار ثم يحلق رأسه، فعن ابن عمر قال: «خرجنا مع النبي ﷺ معتمرين فحال كفار قريش دون البيت، فبحر رسول الله ﷺ بدنه وحلق رأسه»^(٣).

فإن لم يستطع أو لم يجده، فالصواب أنه يحل ولا شيء عليه لا صيام ولا غيره، وأما من قاسه على هدى التمتع^(٤)، ففيه نظر من أوجه^(٥):

١- أنه كان معه النبي ﷺ في عمرة الحديبية وغيرها عدد كبير من أصحابه وفيهم الفقراء، ولم يرد أنه أمر من لم يجد الهدى بالصوم عشرة أيام، والأصل البراءة.

٢- أن حكم التمتع والإحصار آية واحدة، فذكر البذل عن الهدى في التمتع ولم يذكره في الإحصار ثم انتقل إلى حكم آخر، فقال ﴿... وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ...﴾ فدل على أن لا شيء على المحصر الذي لا يجد هدياً، فكان القياس مخالفاً للنص.

٣- أن هذا القياس قياس مع الفارق، فإن بين التمتع والإحصار فرقاً عظيماً،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٩٧).

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٨١٢).

(٤) كما هو مذهب الحنابلة كما في «الإنصاف» (٦٩/٤)، والشافعية كما في «المجموع» (١٨٦/٧).

(٥) مستفاد من «الشرح المتع» (٧/٢١٢، ٤٤٨).

فالمتمتع ترفه بالتحلل من العمرة وحصل له مقصوده بالحج، والمحصر لم يحصل له مقصوده. والله أعلم.

الحلق والتقصير

• **حكمهما:** اتفق جمهور العلماء على أن حلق شعر الرأس أو تقصيره واجب من واجبات الحج، وهو مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة^(١).
وذهب الشافعي في المشهور عنه -والراجح في مذهبه- أنه ركن^(٢).

وسبب اختلافهم عدم الدليل على هذا أو ذاك، وقد ثبت الحلق والتقصير بالكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾^(٣). وقد عبر عن الحج بالحلق فعلم أنه واجب فيه.

وعبد ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «اللهم ارحم المحلقين» قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: «اللهم ارحم المحلقين» قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: «اللهم ارحم المحلقين» قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: «والمقصرين»^(٤).

• **والحلق أفضل من التقصير:** لحديث ابن عمر السابق، ولا يجب الحلق إلا إذا نذره، فإذا قصر فإنه يجمع شعره فيقص من جميعه بقدر الأتملة أو أقل أو أكثر.

• **ليس على النساء حلق بل يُقصرن:**

عن ابن عباس قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «ليس على النساء حلق، إنما على النساء التقصير»^(٥).

وقد حكى غير واحد الإجماع على أن النساء لا يحلقن وإنما يقصرن.

• **قدركم تأخذ المحرمة من شعرها؟**

لم يرد في هذا نص من كتاب أو سنة، وقد قال بعض أهل العلم: تأخذ قدر

(١) «فتح القدير» (١٧٨/٢)، (٢٥٢)، و«شرح الرسالة بحاشية العدوي» (٤٧٨/١)، و«المغنى» (٤٣٥/٣)، و«الفروع» (٥١٣/٣).

(٢) «المجموع» (١٨٩/٨).

(٣) سورة الفتح: ٢٧.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٢٧)، ومسلم (١٣٠١).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٨٥)، والدارمي (١٩٠٥) وغيرهما.

أتملة من كل قرن (ضفيرة) وهو قول ابن عمر والشافعي وأحمد وأبى ثور، وقال بعضهم: تأخذ من جوانبها شيئاً، وقال بعضهم: لا تكثر الشابة، وأما الكبيرة فتأخذ من شعرها ولا تزيد عن الربع^(١).

قلت: الظاهر أن لها أن تقصر ما شاءت بحيث لا تشابه الرجال وإلا لم يجز والله أعلم.

• وقت الحلق والتقصير:

السنة أن يحلق -أو يقصر- يوم النحر، بعد رمي جمرة العقبة ونحر الهدى، اقتداء بالنبي ﷺ.

والجمهور على أن الحلق أو التقصير لا يختص بزمان ولا مكان، لكن السنة فعله في الحرم أيام النحر.

وذهب الحنفية إلى أن الحلق يختص بأيام النحر وبمنطقة الحرم، فلو أخل بأى من هذين حصل له التحلل ولزمه الدم^(٢).

• من آداب الحلق:

١- ألا يحلقه بنفسه: بل يحلق له غيره.

٢- أن يبدأ الخالق بشق رأسه الأيمن: والدليل عليهما حديث أنس «أن رسول الله ﷺ أتى منى، فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى، ونحر، ثم قال للحلاق: خذ، وأشار إلى جانبه الأيمن، ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس»^(٣).

٣- أن يأخذ من ظفره وشاربه بعد الحلق: فقد صح عن ابن عمر رضي الله عنهما «أنه كان إذا حلق في حج أو عمرة، أخذ من لحيته وشاربه».

وقال ابن المنذر: ثبت أن رسول الله ﷺ لما حلق رأسه قلّم أظفاره^(٤).

• ما يفعل الأصلع؟

الأصلع الذى لا شعر له، ليس عليه حلق ولا فدية، ويستحب إمرار موسى

(١) انظر الآثار بهذا فى «مصنف ابن أبى شيبة» (١١٥/٤ - ١١٧)، عن «جامع أحكام النساء» لشيخنا أمتع الله بحياته (٥٦٦/٢).

(٢) انظر المراجع السابقة فى حكم الحلق.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٠٥).

(٤) انظر «المجموع» (١٨٦/٨، ١٩٥).

على رأسه ولا يجب عند الجمهور - خلافاً للحنفية - وقد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على أن الأصلع يمر موسى على رأسه^(١).

الفوات والإحصار

١- الفوات: ما يفوت به الحج، ومن فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر، فقد فاته الحج، وقد تقدم الدليل عليه في «ركن الوقوف».

• من فاته الحج، ماذا يفعل؟

من فاته الوقوف بعرفة فقد فاته الحج، ويتحلل بعمرة من طواف وسعى وحلق أو تقصير، ولزمه أن يقضيه من قابل، ولزمه الهدى في وقت القضاء، ويسقط عنه ما بقي من المناسك كالنزول بالمزدلفة والرمي ومنى ونحوها، وهذا قول الجمهور، خلافاً للحنفية فإنهم لا يوجبون عليه الهدى^(٢).

وإن اختار من فاته الحج، البقاء على إحرامه ليحج من قابل، فله ذلك، لأن تطاول المدة بين الإحرام وفعل النسك لا يمنع إتمامه، كالعمرة والمحرم بالحج في غير أشهره.

• إذا أخطأ في الوقوف بعرفة:

إذا أخطأ الناس، فوقفوا في اليوم الثامن أو العاشر، فإنه يجزئهم، ولا يجب عليهم القضاء^(٣)، لأنهم فعلوا ما أمروا به.

فإن اختلفوا فأصاب بعضهم وأخطأ بعضهم لم يجزئهم، لأنهم غير معذورين في ترك ما عليه الجماعة.

٢- الإحصار: منع المحرم من إتمام النسك. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٤).

• الإحصار المعتبر^(٥):

اختلف أهل العلم في السبب المعتبر به الإحصار، لاختلافهم في فهم الآية

(١) «المجموع» (٨/١٩٢، ١٩٣).

(٢) «البدائع» (٢/٢٢٠)، و«الهداية» (٢/١٣٦)، و«القوانين الفقهية» (ص ٩٥)، و«التاج والإكليل» (٣/٢٠٠)، و«روضة الطالين» (٣/١٨٢)، و«الكافي» (٣٦٠).

(٣) «المجموع» (٨/٢٨١).

(٤) سورة البقرة: ١٩٦.

(٥) «المجموع» (٨/٢٨٣) وما بعدها، و«بداية المجتهد» (١/٥٢٨)، و«الإنصاف» (٤/٧١).

السابقة، فقال قوم: المحصر هو المحصر بالعدو فقط، وهو مذهب الشافعية والحنابلة.

قالوا: لأن الآية نزلت في إحصار المشركين وصدّهم النبي ﷺ عن عمرة الخديية واحتجوا كذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَمْتُمْ﴾ بعد قوله: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ وبقوله تعالى بعده: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا...﴾ قالوا: فلو كان المحصر هو المحصر بمرض لما كان لذكر المرض بعد ذلك فائدة، وهذا مذهب ابن عمر وابن عباس.

وقال آخرون: بل المحصر هو المحصر بمرض وبعده وبكل ما يمنع من إتمام النسك وبه قال مالك وهو رواية عن أحمد واختاره شيخ الإسلام وهو الراجح^(١) لعموم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ وأما كون سبب نزولها أن النبي ﷺ أحصره العدو، فهذا قصر للدليل على سببه ولا يصح، وأما الاستدلال بقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَمْتُمْ﴾ فهو من باب ذكر حكم بعض أفراد العام، وهذا لا يقتضى التخصيص كما هو مقرر في الأصول، هذا على أنه قوله تعالى ﴿فَإِذَا أَمْتُمْ...﴾ الأظهر أنه في غير المحصر، بل في التمتع الحقيقي، فكأن المعنى: فإذا لم تكونوا خائفين لكن تمتعتم بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى، ويدل على هذا التأويل قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ والمحصر يستوى فيه حاضر المسجد الحرام وغيره بإجماع!!

قلت: «أبو مالك»: وأصرح من هذا كله حديث عائشة ؓ في قول النبي ﷺ لضباعة بنت الزبير: «أردت الحج؟» قالت: والله لا أجدني إلا وجعة، فقال لها: «حجى واشترطى، وقولى: اللهم محلى حيث حبستنى»^(٢) وهو صريح في اعتبار النبي ﷺ الوجع والمرض سبباً للإحصار، والله أعلم.

• من أحصر ماذا يصنع؟

من أحصر عن إتمام نسكه، فإن كان اشترط أن محله حيث حبس، فإنه يحل ولا شيء عليه، لحديث عائشة المتقدم.

وإن لم يكن قد اشترط، فإنه يتحلل بعمرة ويجب عليه هدى عند الجمهور لقوله تعالى ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٣).

(١) «بداية المجتهد» (٥٢٩/١)، و«الإنصاف» (٧١/٤)، و«الاختيارات» (ص ١٢٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).

(٣) سورة البقرة: ١٩٦.

• هل يجب على المحصر القضاء؟

ذهب الجمهور إلى أن المحصر لا يجب عليه قضاء نسكه إن تحلل - خلافاً للحنفية - إلا أن يكون واجباً في الأصل كحجة الإسلام فيطالب به بالوجوب السابق. والله أعلم.

ثانياً: العمرة

• تعريفها: العمرة لغة: الزيارة، وقيل القصد إلى مكان عامر، وسميت بذلك لأنها تفعل في العمر كله.

وشرعاً: قصد الكعبة للنسك وهو الطواف والسعى^(١).

• حكمها:

اختلف أهل العلم في حكم العمرة على من وجب عليه الحج، على قولين:
الأول: تجب العمرة في العمر مرة: وهو مذهب الشافعي في أحد قوليهِ، وإحدى الروايتين عن أحمد، وهو مروى عن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وجماعة من السلف، وبه قال أهل الظاهر^(٢) وحجتهم:
١ - قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٣). ومقتضى الأمر الوجوب ثم عطفها على الحج.

٢ - حديث عائشة أنها قالت: يا رسول الله، هل على النساء جهاد؟ قال: «نعم، عليهن جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة»^(٤) وظاهر قوله (عليهن) الوجوب.
٣ - حديث الصُّبِّي بن معبد قال: أتيت عمر رضي الله عنه فقلت يا أمير المؤمنين، إني

(١) «مغنى المحتاج» (١/ ٤٦٠)، و«كشاف القناع» (٢/ ٤٣٦) وما بعدهما.

(٢) «الأم» (٢/ ١٣٢)، و«المجموع» (٧/ ٣، ٧)، و«المغنى» (٣/ ٢١٨)، و«الإنصاف» (٣/ ٣٨٧)، و«المحلى» (٧/ ٣٦٠).

(٣) سورة البقرة: ١٩٦.

(٤) صححه الألباني: أخرجه أحمد (٦/ ٧١)، وابن ماجه (١/ ٢٩٠)، وقال في «الإرواء» (٩٨١): «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين»، قلت: الحديث عند البخاري (١٥٢٠)، والنسائي (٥/ ٨٦) بدون ذكر العمرة، ومخرج الحديث واحد، فيبحث في ثبوت هذه اللفظة، والله أعلم.

أسلمت، وإنى وجدت الحج والعمرة مكتوبين علىَّ فأهللت بهما، فقال: «هُدِيتَ لسنة نبيك»^(١).

٤- أن العمرة هي الحج الأصغر عند الجمهور^(٢).

الثاني: العمرة مستحبة وليست واجبة: وهو مذهب أبي حنيفة ومالك^(٣)، والقول القديم للشافعي والرواية الأخرى عن أحمد وهو مروي عن ابن مسعود، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، واحتجوا بما يلي:

١- ما روى عن جابر أن النبي ﷺ سئل عن العمرة: أواجبة هي؟ قال: «لا، وأن تعتمروا فهو أفضل»^(٤).

٢- ما روى عن طلحة مرفوعاً: «الحج جهاد، والعمرة تطوع»^(٥).

٣- أن العمرة والحج عبادتان من جنس واحد، فإذا فعلت الكبرى لم تجب الصغرى كالوضوء مع الغسل، وإن كان الوضوء مع الغسل أفضل وأكمل^(٦)، وهكذا فعل النبي ﷺ لكن أمرهم بالتمتع، وقال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»^(٧).

٤- أن العمرة ليس فيها عمل غير أعمال الحج -وأعمال الحج إنما فرضها الله مرة واحدة لا مرتين- فعلم أن الله لم يفرض العمرة^(٨).

قلت: أما الأحاديث التي استدلت بها الفريق الثاني فلا يصح منها شيء، ومع هذا فآدلة الموجبين كذلك ليست صريحة في الإيجاب، فقوله تعالى ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ إنما هو في وجوب الإتمام لمن شرع فيهما، وأما في الابتداء فقد أوجب الحج فقط، حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(٩). ولم يوجب

(١) صحيح: أخرجه النسائي (١٣/٢-١٤)، وأبو داود (١٧٩٩)، وابن ماجه (٢٩٧٠)، وانظر «الإرواء» (٢٩٧٠).

(٢) انظر «الفتح» (٦/٣٢٢، ٨/١٧٢)، و«تفسير الطبري» (١٠/٧٥).

(٣) «المدونة» (١/٣٧٠)، و«فتح القدير» (٢/٣٠٦)، و«البدائع» (٣/١٣٢٠).

(٤) ضعيف: أخرجه الترمذي (٩٣٩).

(٥) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٩٨٩).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٩/٢٦).

(٧) صحيح: تقدم تخريجه.

(٨) «مجموع الفتاوى» (٨/٢٦).

(٩) سورة آل عمران: ٩٧.

العمرة، وأما كون العمرة: الحج الأصغر، فقد جعله ابن تيمية حجة على الموجبين لا لهم، لأنه يلزم منه إيجاب حجٍّ وهو ممتنع. وعلى كلِّ فالأحوط فعلها وعدم التفريط لاحتمال ثبوت زيادة «العمرة» في حديث عائشة، ولا احتمال أن يكون المراد من قوله ﷺ: «دخلت العمرة في الحج كهاتين..» وجوبها كالحج، ولأن العمل بأدلة الوجوب تبرأ بها الذمة بالإجماع. والله أعلم.

• فضل العمرة^(١):

العمرة من أجلِّ العبادات، وأفضل القربات التي يرفع الله بها لعباده الدرجات، ويحط عنهم بها الخطيئات، وقد حضَّ عليها النبي ﷺ قولاً وعملاً:

١ - فقال ﷺ: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما»^(٢).

٢ - وقال: «تابعوا بين الحج والعمرة، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب، كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة»^(٣).

٣ - واعتمر - عليه الصلاة والسلام - واعتمر معه أصحابه في حياته وبعد مماته.

• وقت العمرة:

يجوز إيقاع العمرة في جميع أيام السنة - عند جمهور العلماء - إلا أنها في رمضان أفضل منها في غيره، لقوله ﷺ: «عمرة في رمضان تعدل حجة معي»^(٤).

• تجوز العمرة قبل الحج:

فعن عكرمة بن خالد «أنه سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن العمرة قبل الحج، فقال: لا بأس بها، قال عكرمة: قال ابن عمر: اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج»^(٥).

• هل يشرع تكرار العمرة؟

تكرار العمرة يكون على حالتين:

١ - تكرار العمرة في السنة الواحدة بأسفار متعددة: فهذه المسألة اختلف فيها أهل العلم على قولين^(٦):

(١) «إرشاد الساري» عن «الوجيز» (ص: ٢٦٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٧٣)، ومسلم (١٣٤٩).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٠٧)، والنسائي (١١٥/٥)، وانظر «صحيح الجامع» (٢٨٩٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٨٢)، ومسلم (١٢٥٦).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٧٤).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٢٦٧/٢٦) وما بعدها، (٢٩٠/٢٦)، و«المجموع» للنووي (١٤٠/٧).

(أ) أنه يكرهه، وبه قال الحسن وابن سيرين والنخعي، وهو مذهب مالك، واختاره شيخ الإسلام، وحجتهم أن النبي ﷺ وأصحابه لم يعتمروا في عام مرتين، ففكره الزيادة على فعلهم، ولأن العمرة هي الحج الأصغر، والحج لا يشرع في العام إلا مرة واحدة، فكذلك العمرة.

(ب) أنه جائز ومستحب، وهو مذهب الجمهور، منهم عطاء وطاوس وعكرمة والشافعي وأحمد، وهو المروي عن عليّ وابن عمر وابن عباس وعائشة، وحجتهم أن عائشة اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي ﷺ: عمرتها التي كانت مع الحجة، والعمرة التي اعتمرتها من التنعيم، وهذا على القول بأنها لم ترفض عمرتها وأنها كانت قارئة كما ذهب إليه الجمهور.

وكذلك استدلوا بحديث «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما...» (١)، وبحديث عائشة «أن رسول الله ﷺ اعتمر عمرتين: عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال» (٢).

قلت: والظاهر لي أن مذهب الجمهور أرجح، والعمرة عمل خير لم يأت ما ينهى عن تكراره، وقياسها على الحج - في كونه مرة - لا يصح؛ لأن العمرة ليس لها وقت تفوت به بخلاف الحج، ثم إن الحج لا يتصور تكراره في عام واحد، فبطل القياس عليه، والله أعلم.

٢- تكرار العمرة في سفرة واحدة:

الخلاف في هذه المسألة مثل الخلاف في التي قبلها، لكن الراجح هنا أنه لا يشرع تعدد العمر في السفرة الواحدة كما يفعله كثير من الناس اليوم من الخروج إلى التنعيم - بعد الحج مثلاً - ثم الاعتمار، فهذا لم يفعله النبي ﷺ «وإنما كانت عمر النبي ﷺ كلها داخلاً مكة، وقد أقام بعد الوحي بمكة ثلاث عشرة سنة لم ينقل عنه أنه اعتمر خارجاً من مكة تلك المدة أصلاً، فالعمرة التي فعلها رسول الله ﷺ وشرعها: عمرة الداخل إلى مكة لا عمرة من كان بها فخرج إلى الحل ليعتمر، ولم يفعل هذا عل عهده أحد قط إلا عائشة وحدها من بين سائر من كان

(١) صحيح: تقدم قريباً.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٩١)، والبيهقي (١١/٥).

وقال ابن القيم في «تهذيب السنن» (٣٢٥/٥ - العون): وهو وهم، فإن رسول الله ﷺ لم يعتمر في شوال قط... اهـ. فليراجع.

معه، لأنها كانت أحرمت بالعمرة فحاضت، فأمرها فأدخلت الحج على العمرة، فصارت قارنة، فوجدت في نفسها أن يرجع صواجباتها بحج وبعمره مستقلة، وترجع هي بعمره ضمن حجتها، فأمر أخاها أن يعمرها من التنعيم^(١).

ثم إن الطواف بالبيت أفضل من السعى يقيناً، وهو أولى من الاشتغال بالخروج إلى التنعيم للإلهال بعمره جديدة، ومعلوم أن الوقت الذي يصرفه في الخروج إلى التنعيم ليهل بعمره جديدة يستطيع أن يطوف فيه بالبيت مئات الأشواط.

قلت: هذا فيمن كان اعتمر قبل الحج فأراد -بعد الحج- أن يكرر عمرته، أو كان اعتمر وأراد التكرار، أما من كان في مثل حال عائشة رضي الله عنها، فلم يعتمر قبل الحج، فلا بأس أن يعتمر بعد فراغه من الحج، عملاً بالأدلة كلها^(٢)، وهذا أعدل الأقوال في المسألة، والله تعالى أعلم.

• أركان العمرة:

- ١- الإحرام ٢- الطواف ٣- السعى
- فمن ترك ركنًا من هذه الأركان، لم يتم نسكه.

• واجبات العمرة:

- ١- الإحرام من الميقات: يجب على من أراد العمرة أن يحرم بها من الميقات إن كان مقيمًا قبل الميقات (خارجة) فإن كان مقيمًا دون الميقات فيحرم من منزله، وأما المقيم بمكة فيخرج إلى الحل (التنعيم أو غيره) فيحرم منه كما فعلت عائشة رضي الله عنها.
- ٢- الحلق أو التقصير.

• زيارة المدينة المنورة^(*):

• فضل المدينة:

عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله تعالى سمى المدينة طابة»^(٣).

(١) «زاد المعاد».

(٢) وبهذا قال العلامة ابن باز -رحمه الله تعالى- كما في «توضيح الأحكام» للبرهان (٢٤٧/٣).

(*) إرشاد الساري عن «الرجيز» (٢٦٩ - ٢٧٣).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٨٥).

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إن المدينة كالكير، تخرج الخبيث، لا تقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها، كما ينفى الكير خبث الحديد»^(١).

• فضل مسجدها وفضل الصلاة فيه:

عن أبي هريرة، يبلغ به عن النبي ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى»^(٢).

وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد، إلا المسجد الحرام»^(٣).

وعن عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»^(٤).

• آداب زيارة المسجد والقبر الشريفين:

إن الأفضلية التي اختص بها المسجد النبوي الشريف، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى، هي تكريم من الله سبحانه لهذه المساجد الثلاثة، وتفضيل للصلاة فيها على الصلاة في غيرها، فمن جاءها فإنما يجيئها رغبة في تحصيل الثواب وتلبية لدعوة النبي ﷺ في الحث على شد الرحال إليها وزيارتها.

وليست لهذه المساجد الثلاثة آداب تختص بها من بين سائر المساجد، غير أن لبساً قد يخالط بعض الناس، فيجعلون للمسجد النبوي آداباً خاصة به، وما كان هذا اللبس ليكون لولا وجود القبر الشريف داخل المسجد.

وحتى يكون المسلم على بينة من أمره إذا قدم المدينة، وأراد أن يزور المسجد النبوي نورد آداب زيارته:

١ - إذا دخل فليدخل برجله اليمنى، ثم ليقل: «اللهم صل على محمد وسلم، اللهم افتح لي أبواب رحمتك»^(٥). أو «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم»^(٦).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٨١).

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧).

(٣) متفق عليه. أخرجه البخاري (١١٩٠)، ومسلم (١٣٩٤).

(٤) متفق عليه. أخرجه البخاري (١١٩٥)، ومسلم (١٣٩٠).

(٥، ٦) سبقا.

- ٢- ثم يصلى ركعتى تحية المسجد قبل أن يجلس .
- ٣- وليحذر الصلاة إلى جهة القبر الشريف ، والتوجه إليه حيثما يدعو .
- ٤- ثم يذهب إلى القبر الشريف ليسلم على النبي ﷺ ، وليحذر وضع يديه على صدره ، وطأأة الرأس ، والتدلل - الذى لا ينبغى إلا الله وحده - والاستغاثة بالنبي ﷺ . وليسلم على النبي ﷺ بالكلمات والألفاظ التى كان يسلم بها على أهل البقيع ، وقد صحت عنه ﷺ صيغ عدة ، منها : «السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون»^(١) ويسلم على صاحبيه : أبى بكر وعمر رضي الله عنهما بالسلام نفسه .
- ٥- وليس من الأدب أن يرفع صوته فى المسجد ، أو عند القبر الشريف ، فليكن صوته خفياً ، إذ الأدب مع الرسول ﷺ ميتاً كالأدب معه حياً .
- ٦- وليحرص على الصلاة فى جماعة فى الصفوف الأولى ، لما فى ذلك من الفضل الجم والثواب العظيم .
- ٧- ولا يحمله الحرص على الصلاة فى الروضة أن يتأخر عن الصفوف الأولى ، فليس للصلاة فى الروضة فضل يميزها عن الصلاة فى سائر أجزاء المسجد .
- ٨- وليس من السنة أن يحرص على الصلاة فى المسجد أربعين صلاة متوالية بناء على الحديث الذى اشتهر على ألسنة الناس تداوله : «من صلى فى مسجدى أربعين صلاة لا يفوته صلاة كتبت له براءة من النار، ونجاة من العذاب، وبرئ من النفاق»^(٢) . فهذا حديث ضعيف لا يصح .
- ٩- وليس مشروفاً أن يكثر التردد على القبر الشريف للسلام على الرسول ﷺ ، فالسلام عليه يبلغ حيثما كان ، ولو كان فى أقصى الأرض فهو ومن أمام القبر سواء فى الحصول على ثواب الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ .
- ١٠- وإذا خرج من المسجد لا يمشى القهقرى ، وليخرج برجله اليسرى قائلاً : «اللهم صل على محمد، اللهم إني أسألك من فضلك»^(٣) .
- ❦ مسجد قباء :
- يسن لمن أتى المدينة أن يؤم مسجد قباء فيصلى فيه ، اقتداء برسول الله ﷺ ،

(١) سبق .

(٢) انظر «الضعيفة» (٣٦٤) .

(٣) سبق .

حيث «كان - عليه الصلاة والسلام - يتعاهده بالزيارة ماشياً وراكباً، ويأتيه يوم السبت فيصلى فيه ركعتين» (١). وكان ﷺ يقول: «من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء فصلى فيه، كان له كأجر عمرة» (٢).

• البقيع وأحد:

البقيع مقبرة المسلمين بالمدينة، وفيه دفن خلق كثير من الصحابة، وما زال يدفن فيه المسلمون إلى أيام الناس هذه، وكثيرٌ هم أولئك الذين يأتون المدينة طمعاً في الموت بها ليدفنوا في البقيع.

و«أحد جبل يحبنا ونحبه» (٣)، وفي حضنه دفن بضعة وسبعون شهيداً، من شهداء الغزوة التي دارت رحاها في أحضانه، ونسبت إليه فسميت غزوة أحد.

فإذا أراد أحد قدم المدينة أن يزور البقيع أو شهداء أحد فلا مانع، فقد كان رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور ثم أذن بها، لتذكر الآخرة والاتعاظ بمصائر من فيها. ولكن يجب الحذر من التبرك بالقبور، والاستغاثة بأهلها، والاستشفاع بهم لدى الأحياء، والتوسل بهم إلى رب العباد.

ولا يشرع لمن يأتى أحداً أن يقصد ما يقال بأنه صلى النبي ﷺ في سفح الجبل ليصلى فيه، أو أن يصعد أحداً تبركاً، أو يصعد جبل الرماة تبعاً لآثار الصحابة، فذلك وغيره مما يكون من غير السلام والدعاء للشهداء ليس مشروعاً ولا مستحباً شرعاً، بل هو من الأمور المحدثنة المنهى عنها، وفي ذلك يقول عمر رضي الله عنه: «إنما هلك من كان قبلكم بتبعهم آثار أنبيائهم». فليكن لنا في كلام عمر رضي الله عنه مقنع ومقطع.

• المزارات:

هناك أماكن أخرى في المدينة المنورة تعرف بالمزارات، كالمساجد السبعة القريبة من موقع غزوة الخندق، ومسجد القبلتين، وبعض الآبار، ومسجد الغمامة، والمساجد التي تنسب لأبي بكر، وعمر، وعائشة، رضي الله عنهم جميعاً، فكل هذه الأماكن لا يشرع تخصيصها بالزيارة، ولا يحسن الزائر لها أنه بزيارتها يحصل على زيادة ثواب، فإن تتبع آثار الأنبياء والصالحين كانت سبباً في هلاك الأمم من قبلنا، ولا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٣)، ومسلم (١٣٩٩).

(٢) صحيحه الألباني: أخرجه ابن ماجه (١٤١٢).

(٣) متفق عليه. أخرجه البخاري (٤٠٨٣)، ومسلم (١٣٩٣).

يحسن بالمسلمين أن يخالفوا هدى نبيهم محمد ﷺ وهدى أصحابه -رضوان الله عليهم- فإن الخير كل الخير فى هديه وهديتهم، والشر كل الشر فى المخالفة عن هديه وهديتهم.

• تنبيهان مهمان جداً:

الأول: يحرص كثير من الحجاج على المكث فى المدينة المنورة أياماً أكثر من الأيام التى يمكنونها فى مكة، مع أن الصلاة فى المسجد الحرام تعدل مئة ألف فى غيره من المساجد، أما الصلاة فى المسجد النبوى فهى كآلف صلاة فيما سواه.

وهذا الفرق الكبير فى الفضل بين الصلاة فى مكة وبين الصلاة فى المدينة ينبغى أن يكون فيه مقنع لأولئك الحجاج أن يكون مكثهم فى مكة أكثر منه فى المدينة.

الثانى: كثير من الحجاج يظنون أن زيارة المسجد النبوى هى من مناسك الحج، ولذا فإنهم يحرصون عليها كحرصهم على مناسك الحج، حتى لو أن رجلاً حج ولم يأت المدينة فعندهم أن حجه ناقص!!

ويروون فى ذلك أحاديث موضوعة مثل من حج فلم يزرني فقد جفاني.

والأمر على غير ما يظن هؤلاء، فزيارة المسجد النبوى سنة شرعها الرسول ﷺ للصلاة فيه، لكن لا علاقة بين الزيارة وبين الحج، ولا يترتب على زيارة المسجد صحة للحج، بل ولا كمال له، لأن زيارة المسجد النبوى ليست من مناسك الحج، بل هى مشروعة لذاتها وحدها.

• محظورات الحرمين(*) :

جاء فى الصحيحين وغيرهما من حديث عباد بن تميم عن عمه أن رسول الله ﷺ قال: «إن إبراهيم حرم مكة ودعا لها، وإنى حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة».

فتحريمهما إنما كان بوحي من الله سبحانه لتبنيه ورسوليه الكريمين -صلوات الله وسلامه عليهما-. وإذا قيل الحرمان، فهما مكة والمدينة، ولا يجوز إطلاق لفظ الحرم شرعاً إلا عليهما وحدهما، ولا يجوز إطلاق لفظ الحرم شرعاً على المسجد الأقصى، ولا على مسجد إبراهيم الخليل، إذ لم يسم الوحي حرماً إلا مكة والمدينة، وهو تشريع لا مكان لعقل البشر فيه.

(*) نقلاً من «إرشاد السارى» لفضيلة الوالد الشيخ محمد إبراهيم شقرة -حفظه الله- عن «الوجيز» (ص ٢٦٠ - ٢٦١).

ويحظر في أرض الحرمين أمور لا يجوز فعلها لمن كان يحيا فيهما، أو أتاها
زائراً لحج أو لعمرة أو لغير ذلك، وهذه الأمور هي:

- ١- صيد الحيوان والطير، وتنفيره، والإعانة عليه.
- ٢- قطع النبات والشوك إلا ما دعت الحاجة والضرورة إليه.
- ٣- حمل السلاح.

٤- التقاط اللقطة في حرم مكة للحاج، أما من كان مقيماً في مكة التقطها
وعرفها، والفرق بين الحاج والمقيم ظاهر في ذلك. اهـ.

قلت: والدليل على هذه المحظورات قول النبي ﷺ يوم فتح مكة:

«إن هذا البلد حرّمه الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام بحرمة الله
إلى يوم القيامة، وإنه لم يحلّ القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحلّ لي إلا ساعة من
نهار، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يُعضد شوكة، ولا يُنفر صيده، ولا
يلتقط لقطته إلا من عرفها، ولا يختلي خلاها». فقال العباس: يا رسول الله، إلا
الإذخر، فإنه لقينهم وليوتهم، فقال: «إلا الإذخر»^(١).

وعن جابر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يحل لأحدكم أن يحمل بمكة
السلاح»^(٢).

وعن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال [يعنى في المدينة]: «لا يُختلّ خلاها،
ولا يُنفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلا لمن أشاد بها [أشدها] ولا يصلح لرجل أن
يحمل فيها السلاح لقتال، ولا يصلح أن يُقَطَّع منها شجرة إلا أن يعلف رجل
بعيره»^(٣).

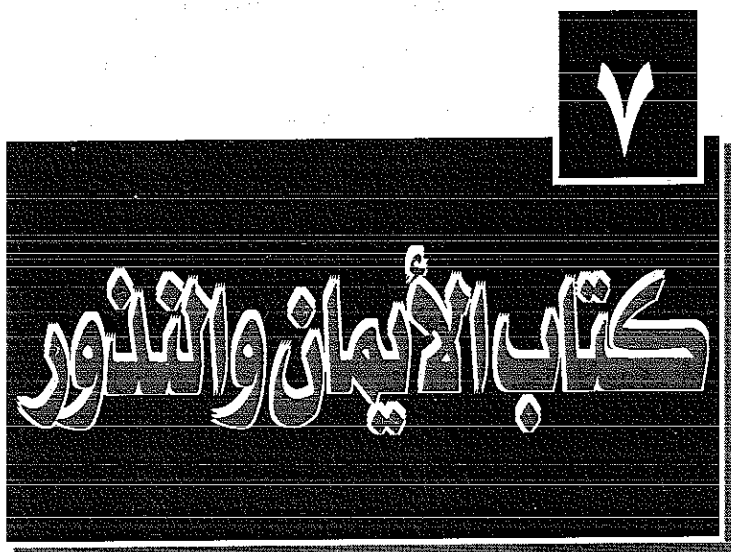
قال الشيخ شقرة:

فمن أتى شيئاً من هذه المحظورات فقد أثم، ويلزمه التوبة والاستغفار، إلا
الصيد فإن على المحرم فيه دم الجزاء زيادة على التوبة والاستغفار. اهـ.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١٣٥٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٥٦).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠١٨).



أولاً: الأيمانُ (*)

• تعريف الأيمان:

الأيمان لغةً: جمع يمين، وأصل اليمين في اللغة: اليد، وأطلقت على الحلف، لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه^(١). واليمين شرعاً: «توكيد الشيء بذكر اسم أو صفة لله»^(٢).

• مشروعية اليمين:

ثبتت مشروعية اليمين بالكتاب والسنة والإجماع:

١- فمن الكتاب: قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْضُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾^(٣)، وقوله سبحانه ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾^(٤)، وقد أمر الله عز وجل نبيه ﷺ بالقسم في ثلاثة مواضع من كتابه، فقال: ﴿وَيَسْتَعِينُكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُوبُ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾^(٥)، ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَأَتِيَنَّكُمْ﴾^(٦)، ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾^(٧).

٢- ومن السنة: قوله ﷺ: «والذي نفس محمد بيده، إنني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة...»^(٨).

وقوله ﷺ: «... [فوالذي لا إله غيره] إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب...»^(٩) الحديث.

(*) لأخينا الفاضل: عصام جاد - حفظه الله - كتاب نافع في «فقه الأيمان» وقد استفدت منه.

(١) «لسان العرب و«النهاية» لابن الأثير.

(٢) «فتح الباري» (١١/٥١٦).

(٣) سورة النحل: ٩١.

(٤) سورة التحريم: ٢.

(٥) سورة يونس: ٥٣.

(٦) سورة سبأ: ٣.

(٧) سورة التغابن: ٧.

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٦٥٢٨)، ومسلم (٢٢١).

(٩) صحيح: أخرجه بهذا اللفظ مسلم (٢٦٤٣)، والترمذي (٢١٣٧)، وهو عند البخاري

(٣٢٠٨) بدون لفظ القسم.

وقوله ﷺ: «ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه، فوالله إنى لأعلمهم بالله، وأشدّهم خشية»^(١).

وعن ابن عمر قال: «كانت يمين النبی ﷺ: لا، ومُقلَّبِ القلوب»^(٢) وغيرها كثير وسيأتى طرف من ذلك فى أثناء الباب، إن شاء الله.

٣- وقد أجمعت الأمة على مشروعية الأيمان، وثبتت أحكامها^(٣).

• أيمان المسلمين:

الأيمان التى يحلف بها المسلمون، مما قد يلزم بها حكم، يمكن إجمالها فى نوعين^(٤):

١- القسم: وهو ما يقصد به تعظيم المقسم به، وهذا النوع لا يكون إلا بالله تعالى، فهو المستحق للتعظيم بذاته على وجه لا يجوز هتك حرمة اسمه بحال.

٢- الشرط والجزاء: وهى يمين عند الفقهاء لما فيها من معنى اليمين، وهو المنع أو الإيجاب، وإن كان هذا النوع لا يعرفه أهل اللغة، ومن هذا النوع: اليمين بالنذر، واليمين بالطلاق، واليمين بالحرام، واليمين بالظهار، ونحو ذلك.

وسنهتم فى هذا البحث بالنوع الأول وبعض الصور من النوع الثانى، وباقى صورته مفرقة فى مواضعها من أبواب الفقه.

• لا ينفى الإكثار من الحلف^(٥):

قال الله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾^(٦)، والحلاف -على ما ذكره بعض المفسرين-: كثير الحلف فى الحق والباطل، وكفى به مزجرة لمن اعتاد الحلف، وقال عز وجل ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾^(٧) والمراد: الامتناع من الحلف -على أحد الأقوال- فإن بعد الحلف إنما يتصور حفظ البر، وحفظ اليمين يذكر لمعنى الامتناع.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٦١٠١)، ومسلم (٢٣٥٦).

(٢) «المغنى» (١١/١٦٠-مع الشرح الكبير).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٦٦٢٨)، والنسائى (٢/٧)، وأبو داود (٣٢٦٣)، والترمذى (١٥٤٠)، وابن ماجه (٢٠٩٢).

(٤) «المبسوط» (٨/١٢٦)، وانظر «مجموع الفتاوى» (٣٥/٢٤١).

(٥) «التفسير الكبير» للرازى (٦/٧٥، ٣٠/٨٣)، و«المبسوط» (٨/١٢٧).

(٦) سورة القلم: ١٠.

(٧) سورة المائدة: ٨٩.

وقد كان العرب يمدحون الإنسان بالإقلال من الحلف، كما قال كثير:
 قليل الألايا (١) حافظ ليمينه وإن سبقت منه الألية برت
 والحكمة في الأمر بتقليل الأيمان: أن من حلف في كل قليل وكثير بالله،
 انطلق لسانه بذلك، ولا يبقى لليمين في قلبه وقّع، فلا يؤمن إقدامه على اليمين
 الكاذبة فيختل ما هو الغرض الأصلي في اليمين، ولذا كره الحلف في البيع
 والشراء، لقوله ﷺ: «الحلف منقّة للسلعة، محقة للبركة» (٢).

• الحلف لا يكون إلا بالله: عن ابن عمر أن النبي ﷺ أدرك عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه وهو يسير في ركب يحلف بأبيه، فقال: «ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا
 بأبائكم، من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت» (٣).
 فدل على أمرين (٤):

الأول: الزجر عن الحلف بغير الله، وإنما خصّ في حديث عمر بالأباء لوروده
 على سببه المذكور، أو خص لكونه غالباً عليه لقوله ﷺ في الرواية الأخرى:
 «وكانت قريش تحلف بأبائها» (٥) ويدل على التعميم قوله: «من كان حالفاً فلا
 يحلف إلا بالله».

الثاني: أن من حلف بغير الله مطلقاً لم تنعقد يمينه، سواء كان المحلوف به
 يستحق التعظيم لمعنى غير العبادة كالأنبياء والملائكة والعلماء والصلحاء والآباء
 والكعبة، أو كان لا يستحق التعظيم كالأحاد، أو يستحق التحقير والإذلال
 كالشياطين وسائر من عبد من دون الله. . . ووجه الدلالة من الخبر أنه لم يحلف
 بالله، ولا بما يقوم مقام ذلك. اهـ.

• فائدة: إذا حلف المسلم لأخيه بالله فينبغي أن يصدقه: وإن علم منه ضده،
 فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «رأى عيسى ابن مريم عليه السلام رجلاً
 سرق، فقال عيسى: أسرقت؟ قال: كلا والذي لا إله إلا هو، فقال عيسى: آمنت
 بالله، وكذبت عيني» (٦).

(١) جمع ألية: وهي الحلف والقسم.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٨٧)، ومسلم (١٦٠٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٤٦)، ومسلم (١٦٤٦).

(٤) «فتح الباري» (١١/٥٣٣).

(٥) البخاري (٣٨٣٦)، ومسلم (١٦٤٦).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٤٤)، ومسلم (٢٣٦٨).

• الحلف بأسماء الله وصفاته:

١- الحلف بأسماء الله تعالى^(١): لا خلاف بين أهل العلم في أن من قال: (والله) أو (بالله) أو (تالله) فحنت - أن عليه الكفارة لانعقاد يمينه، وكذلك الحلف بأى اسم من أسمائه سبحانه التى لا يسمى بها غيره، كالرحمن، والأول الذى ليس قبله شىء، ورب العالمين، والذى لا يموت ونحو ذلك.

وأما ما يسمى به غير الله تعالى مجازاً، وينصرف إطلاقه إلى الله تعالى، مثل الخالق والرازق والرب والرحيم والقاهر ونحوه، فهذا يسمى به غير الله مجازاً بدليل قوله تعالى ﴿وَتَخْلُقُونَ أَفْكَاءَ﴾^(٢)، وقوله ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾^(٣)، وقوله ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾^(٤)، و﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾^(٥) فهذا إن نوى به اسم الله تعالى أو أطلق، كان يميناً لأنه بإطلاقه ينصرف إليه، وإن نوى به غير الله تعالى لم يكن يميناً، لأنه يستعمل فى غيره فينصرف إليه بالنية.

وأما ما يسمى به الله تعالى وغيره ولا ينصرف إليه بإطلاقه، كالحى والعالم والكريم ونحو ذلك، فهذا إن قصد به اليمين باسم الله تعالى كان يميناً، وإن أطلق أو قصد غير الله تعالى لم يكن يميناً.

٢- الحلف بصفات الله تعالى:

(١) يجوز - عند جمهور العلماء - القسم بصفة من صفات ذات الله سبحانه التى لا يراد بها غيره، مثل: جلاله وكبريائه وعظمته وعزته، وتنعقد بها اليمين: فعن أنس قال: قال النبى ﷺ: «لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فنقول: قط قط، وعزتك، ويؤزى بعضها إلى بعض»^(٦).

وفى حديث أبى هريرة - فى ذكر آخر من يخرج من النار -: «.. فلا يزال يدعو الله، فيقول: لعلك إن أعطيتك أن تسألنى غيره، فيقول: لا، وعزتك لا أسألك غيره»^(٧).

(١) «المغنى» (١١/١٨٢)، و«المجموع» (٢٢/١٨).

(٢) سورة العنكبوت: ١٧.

(٣) سورة الصافات: ١٢٥.

(٤) سورة يوسف: ٥٠.

(٥) سورة يوسف: ٤٢.

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨).

(٧) صحيح: أخرجه البخارى (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٣) وليس عنده موضع الشاهد.

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «بينما أيوب يغتسل عرياناً، فخرّ عليه جراد من ذهب، فجعل أيوب يحثي في ثوبه، فناداه ربه: يا أيوب، ألم أكن أغنيك عما ترى؟ قال: بلى وعزتك، ولكن لا غنى بي عن بركتك»^(١).

وعن ابن عباس رضيهما عن النبي ﷺ كان يقول: «أعوذ بعزتك الذي لا إله إلا أنت، الذي لا يموت، والجن والإنس يموتون»^(٢).

ووجه الدلالة منه أنه جازت الاستعاذة بصفة من صفات الله، فكذلك الحلف، لأن كليهما لا يكون إلا بالله.

(ب) وأما صفات أفعال الله تعالى، فقد تقدم في حديث ابن عمر: «كانت يمين النبي ﷺ لا، ومقلب القلوب»^(٣).

قال ابن العربي -رحمه الله-: «في الحديث جواز الحلف بأفعال الله إذا وُصف بها ولم يذكر اسمه، وإن حلف بصفة من صفاته أو بفعل من أفعاله مطلقاً لم تكن يميناً لما تقدم من قوله: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت، وإن حلف بصفة من صفاته كانت يميناً ووجب عليه الكفارة بالحنث...» كذلك قال العلماء من المالكية والشافعية من لدن مالك والشافعي إلى زماننا» اهـ^(٤).

• الحلف بالقرآن:

القرآن كلام الله وهو غير مخلوق، وكلامه سبحانه صفة من صفاته، ولذا ذهب جمهور العلماء -خلاقاً لأبي حنيفة- إلى جواز الحلف بالقرآن وأنه تنعقد به اليمين، ويؤيد هذا أن الحلف كالاستعاذة لا تكون إلا بالله، وقد ثبت عن النبي ﷺ الاستعاذة ببعض صفات الله تعالى، كقوله ﷺ: «أعوذ بوجهك...»^(٥) وقوله: «أعوذ بكلمات الله التامات...»^(٦) وقوله: «أعوذ برضاك من سخطك...»^(٧) ومثل هذا كثير^(٨).

(١) أخرجه البخاري (٢٧٩)، ومسلم (٢٨٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٨٣)، ومسلم (٢٧١٧).

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) «عارضة الأحوذى» (٢٣/٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٤٦٢٨) وغيره من حديث جابر.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٠٨) وغيره من حديث خولة بنت حكيم.

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٦) وغيره من حديث عائشة.

(٨) «المغنى» (١٩٣/١١)، و«مجموع الفتاوى» (٢٣٧/٣٥) وقد ذهب متأخرو الحنفية كابن

الهمام والعيني إلى ترجيح مذهب الجمهور من انعقاد اليمين بالقرآن، وانظر «الفقه الإسلامي وأدلتها» (٣/٣٧٩).

• تنبيه: من حلف بالمصحف: فإن كان يقصد به القرآن المسطور فيه الذي هو كلام الله جاز، وإن قصد الورق المكتوب فيه لم يجز والله أعلم.

• قول الحالف: «لَعَمْرُ اللَّهِ»:

جاء في حديث عائشة رضي الله عنها لما قال أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله، فقام النبي صلى الله عليه وسلم فاستعذر من عبد الله بن أبي، فقام أسيد بن حضير، فقال لسعد بن عباد: «لعمرك الله لنقتله» (١).

والعمر: الحياة، فمن قال: (لعمرك الله) كأنه حلف ببقاء الله، وهو جائز عند عامة أهل العلم (٢) وتنعقد به اليمين مطلقاً، للحديث المتقدم، وفيه إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لأسيد رضي الله عنه قوله «لعمرك الله» وعدم إنكاره عليه.

وقد قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (٣) فثبت له عرف الشرع، ثم لأن معناه: وبقاء الله أو: حياة الله، فهو قسم بصفة ذات الله فكان جائزاً.

• من قال: «وَعَهْدُ اللَّهِ»:

اختلف أهل العلم فيمن قال: (وعهد الله أو على العهد) هل تنعقد يمينه بذلك على ثلاثة أقوال (٤):

الأول: الحلف بعهد الله ينعقد يميناً مطلقاً: وهو قول الحسن وطاووس والشعبي والأوزاعي ومالك وأحمد، وحجتهم:

١- قوله تعالى ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ (٥) فقوله تعالى ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ لم يتقدمه غير ذكر العهد فعلم أنه يمين، وأجيب: بأنه لا يلزم من عطف الأيمان على العهد أن يكون يميناً.

٢- وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من حلف على يمين كاذبة ليقطع

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٦٢).

(٢) «المبسوط» (١٣٢/٨)، و«المدونة» (٢٩/٢)، و«الأم» (٨٧/٧)، و«المغنى» (١١)، و«الفتاوى» (٢٧٣/٣٥).

(٣) سورة الحجر: ٧٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سورة النحل: ٩١.

بها مال رجل مسلم - أو قال: أخيه - لقي الله وهو عليه غضبان» فأنزل الله تصديقه ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (١)(٢).

فخصَّ العهد بالتقدمة على سائر الأيمان، فدلَّ على تأكيد الحلف به، لأنَّ عهد الله ما أخذه على عباده، وما أعطاه عباده كما قال تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَأنَّهُ قَدِمَ عَلَى تَرْكِ الْوَفَاءِ بِهِ.

٣- أن العهد يطلق على اليمين، فصار كأنه قال: ويمين الله، وذلك يمين، فكذا هنا.

٤- أنه يحتمل أن يكون معناه: كلام الله، وهو صفة له.

٥- أنه قد ثبت له عرف الاستعمال، فيجب أن يكون يمينًا بإطلاقه.

الثاني: أنه تنعقد به اليمين إذا نواها: وهو قول الشافعي، وحجته أنه يستعمل في غير معنى اليمين - كوصية الله لعباده باتباع أوامره وغير ذلك - فلا ينصرف إلى اليمين إلا بنية.

الثالث: الحلف بعهد الله ليس يمينًا: وهو قول أبي حنيفة وابن حزم، وحجتهما:

١- أن الحلف بعهد الله ليس من الحلف بصفات الله التي يجوز الحلف بها.

٢- أن اليمين لا تكون إلا بالله.

المراجع:

• من قال: «أقسمت» أو «أقسم»:

١- من قال: «أقسم بالله» أو «أقسمت بالله» فهذا يمين بلا خلاف سواء نوى اليمين أو أطلق، لأنه لو قال: «بالله» ولم يقل أقسم، كان يمينًا، وإنما كان يمينًا بتقدير الفعل قبله، ثم قد ثبت له عرف الاستعمال، قال تعالى ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ (٣) وقال سبحانه ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ...﴾ (٤).

٢- وإذا قال: «أقسم» أو «أقسمت» فهل يعدُّ يمينًا؟ فيه ثلاثة أقوال (٥):

(١) سورة آل عمران: ٧٧.

(٢) «البدائع» (٨/٣)، و«المدونة» (٣٠/٢)، و«الأم» (٨٨/٧)، و«المغنى» (١١/١٩٦)، و«المحلى» (٨/٣٢).

(٣) سورة المائدة: ١٠٧.

(٤) سورة الأنعام: ١٠٩.

(٥) «البدائع» (٧/٣)، و«المدونة» (٣٠/٢)، و«الأم» (٨٧/٧)، و«المغنى» (١١/٢٠٥)، و«المحلى» (٨/٣٢).

الأول: أنه يمين مطلقاً: وهو مذهب الحنفية وأحمد في رواية واستظهرها ابن قدامة واستدلوا بما يلي:

١- حديث ابن عباس عن أبي هريرة - في قصة الرجل الذي قصَّ على النبي ﷺ رؤياه وأن أبا بكر أولها- فقال النبي ﷺ: «أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً» قال: أقسمتُ -بأبي أنت وأمي- لتخبرني ما الذي أخطأتُ، فقال النبي ﷺ: «لا تقسم»^(١) فاعتبر النبي ﷺ قول أبي بكر «أقسمتُ» يميناً، فثبت له عرف الشرع والاستعمال.

٢- وفي حديث الإفك، قال أبو بكر رضي الله عنه لعائشة: «أقسمتُ عليكِ أى بنية، إلا رجعت إلى بيتك»^(٢).

٣- وفي قصة عبد الرحمن بن أبي بكر مع ضيف أبي بكر لما امتنعوا عن تناول الطعام فجاء أبو بكر، وقد اختبأ عبد الرحمن خوفاً منه، فقال أبو بكر: «يا غثر، أقسمت عليك إن كنت تسمعنى...»^(٣).

٤- قوله تعالى: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ۚ وَلَا يَسْتَشُونَ﴾^(٤) ولم يقل (أقسموا بالله) فاعتبره يميناً والاستثناء في اليمين.

٥- أن القسم لم يجز إلا بالله عز وجل، فكان الإخبار عنه عما لا يجوز بدونه كما في قوله تعالى ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(٥) ولأن العرب تعارفت الحلف على هذا الوجه.

الثاني: أنه يمين إذا نوى اليمين بالله وإلا فلا: وهو مذهب زفر -من الحنفية- وإسحاق ومالك وابن المنذر، لأنه يحتمل القسم بالله وبغيره فلم يكن يميناً حتى يصرفه بنية إلى ما يجب به الكفارة.

الثالث: أنه ليس بيمين، نوى أو لم ينو: وهو قول الشافعي وابن حزم والحسن والزهرى وقتادة وأبى عبيد، لأن اليمين لا تنعقد إلا باسم معظم أو صفة معظمة ليتحقق له المحلوف عليه، وذلك لم يوجد.

(١) صحيح: أخرجه الترمذى (٢٢٩٣)، وأبو داود (٣٢٦٨)، وابن ماجه (٣٩١٨) بهذا اللفظ وهو في الصحيحين بلفظ «والله لتخبرني».

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٤٧٥٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٥٧).

(٤) سورة القلم: ١٧، ١٨.

(٥) سورة يوسف: ٨٢.

واستدلَّ الخطابي لهذا المذهب بحديث تأويل أبي بكر المتقدم، وذلك أن النبي ﷺ قد أمر بإبرار القسم [وسياتى قريباً] فلو كان قوله (أقسمتُ) يميناً لأشبهه أن يبره. **وَتُعَقَّبُ** بأنه قد جاء في رواية الصحيحين أن أبا بكر صرح باليمين فقال: «والله لتخبرني» فقال له: «لا تقسم» فدلَّ على أن إبرار المقسم ليس بواجب.

الراجح: الذى يظهر أن قول القائل (أقسمت أو حلفت) يعتبر يميناً منعقدة لكن ينبغي أن يقيد بأن يكون مختاراً وقاصداً للحلف لا حاكياً له ونحو ذلك، والله أعلم.

❦ **من قال: «أشهد بالله» أو «أشهد»:**

١- إذا قال القائل: (أشهد بالله) فإنه يُعدَّ يميناً عند عامة الفقهاء، إلا أن الشافعى قيده بما إذا نوى، لأن قوله (بالله) وحده يمين، فقوله (أشهد بالله) فى معنى: أقسم بالله، وقد تقدم أن قوله تعالى - فى اللعان- ﴿أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ...﴾^(٤) أن اللعان عند أكثر أهل العلم أيمان مؤكدة بالشهادة.

٢- أما إذا قال (أشهد) فاختلف العلماء فى اعتباره يميناً على ثلاثة أقوال كالتى فى المسألة السابقة تماماً، ومستند من جعل قول (أشهد) يميناً، قوله تعالى ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ...﴾ ثم قال بعدها ﴿اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢) قالوا: فسمى الله شهادتهم يميناً.

وأجاب الآخرون بأن الآيات ليست صريحة فى الدلالة على المطلوب، لاحتمال أن يكون قوله سبحانه ﴿اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ ليس راجعاً إلى قوله ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ وإنما يرجع إلى سبب نزول الآيات وهى أن عبد الله بن أبي حلف ما قال، قاله القرطبي.

قلت: وربما يتأيد هذا بحديث ابن مسعود أن النبي ﷺ سئل: أى الناس خير؟ فقال: «قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذى يلونهم ثم يجرى قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته»^(٣).

قال الحافظ: «وهو ظاهر فى المغايرة بين اليمين والشهادة» اهـ^(٤).

(١) سورة النور: ٨.

(٢) سورة المنافقون: ١، ٢.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٦٦٥٨)، ومسلم (٢٥٣٣).

(٤) «فتح البارى» (١١/٥٤٤).

• من قال: «وايم الله»:

فى انعقاد اليمين بذلك المذاهب المشهورة المتقدمة، والصحيح أنها تنعقد بذلك لثبوته عن النبى ﷺ، ففى حديث عائشة أن النبى ﷺ قال: «.. وايم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها»^(١).

وفى حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ - فى قصة سليمان عليه السلام وقسمه اليطوفن على تسعين امرأة- قال النبى ﷺ: «.. وايم الذى نفس محمد بيده، لو قال: إن شاء الله، لجاهدوا فى سبيل الله فرساناً أجمعون»^(٢).

ولأن «وايم الله» أصلها: وايمُنُ الله، وهو اسم وضع للقسم، بمعنى: يمين الله.

• الحلف بغير الله شرك:

عن ابن عمر أنه سمع رجلاً يقول: لا والكعبة، فقال ابن عمر: لا يحلف بغير الله، فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(٣).

ويؤيده حديث قتيلة - امرأة من جهينة-: «أن يهودياً أتى النبى ﷺ فقال: إنكم تنددون وإنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمرهم النبى ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة، ويقولون: ما شاء الله ثم شئت»^(٤).

وقد جاء النهى عن الحلف بغير الله تعالى فى غير ما حديث، منها:

١- حديث أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحلفوا بأبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد، ولا تحلفوا إلا بالله، ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون»^(٥).

٢- وعن عبد الرحمن بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحلفوا بالطواغى ولا بأبائكم»^(٦).

٣- وعن ابن الزبير: أن عمر لما كان بالمحصر من عسفان استبقي الناس،

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٦٧٨٨)، ومسلم (١٦٨٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٦٦٣٩)، ومسلم (١٦٥٤).

(٣) حسن بما بعده: أخرجه الترمذى (١٥٣٥)، وأبو داود (٣٢٥١).

(٤) صحيح: أخرجه النسائى (٦/٧)، وأحمد (٣٧١/٦).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٤٨)، والنسائى (٥/٧).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٤٨)، والنسائى (٧/٧)، وابن ماجه (٢٠٩٥).

فسبقهم عمر فقال ابن الزبير: فانتهزت فسبقت، فقلت: سبقت والكعبة، ثم انتهز فسبقتي فقال: سبقت والله... ثم أناخ فقال: «أرأيت حلفك بالكعبة، والله لو أعلم أنك فكرت فيها قبل أن تحلف لعاقبتك، احلف بالله فأثم أو أبر»^(١).

٤- وعن ابن مسعود قال: «لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلى من أن أحلف بغيره صادقاً»^(٢).

• شبهتان، والرد عليهما:

١- حديث: «أفلق وأبيه إن صدق» ونحوه:

جاء في بعض طرق حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه - في قصة الرجل الذي سأل النبي ﷺ عن الإسلام فأخبره بفرائضه، وفيه: «... فقال: هل على غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع» قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أريد على هذا ولا أنقص منه، فقال رسول الله ﷺ: «أفلق [وأبيه] إن صدق، أو: دخل الجنة [وأبيه] إن صدق»^(٣).

وقد ورد نحوه من حديث أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أي الصدقة أعظم أجراً؟ فقال: «أما [وأبيك] لتنبأه...» الحديث^(٤).

ونحوه من حديث أبي هريرة - أيضاً - قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: من أحق الناس بحسن صحبتي، فقال: «نعم [وأبيك] لتنبأ، أمك...» الحديث^(٥).

وقد استدلل بعض أهل العلم - منهم مالك والشافعي - بهذه الروايات على أن الحلف بغير الله مكروه وليس محرماً (!!) لكن أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة، منها^(٦):

١ - عدم ثبوت زيادة «أفلق [وأبيه]» وقد أشار ابن عبد البر إلى أنها غير

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٥٩٢٧)، والبيهقي (٢٩/١٠).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٥٩٢٩) وغيره، وانظر «الإرواء» (١٩٢/٨).

(٣) أخرجه بهذه الزيادة: مسلم (١١)، وأبو داود (٣٩٢) ولم يخرجها البخاري (٤٦).

(٤) أخرجه بهذه الزيادة: مسلم (١٠٣٢) وأخرجه بدونها: البخاري (١٤١٩)، وأبو داود (٢٨٦٥)، والنسائي (٣٦١١).

(٥) أخرجه مسلم (٢٥٤٨)، وابن ماجه (٢٧٠٦)، وأحمد (٣٢٧/٢) وفي سنده شريك بن عبد الله القاضي.

(٦) «فتح الباري» (١١/٥٣٤)، و«طرح الشريب» (١٤٥/٧).

محفوظة، وهو كما قال، وكذلك تكلم بعض العلماء فى ثبوت قوله «وأبيك لتنبأته» لكن قال شيخنا المبارك مصطفى بن العدوى -رفع الله قدره- فى شأن الزيادة الأخيرة: «إن فى النفس شيئاً من القول بشذوذ: أما وأبيك لتنبأته»^(١) قلت (أبو مالك): وعلى فرض ثبوت جميع هذه الزيادات، فإن لأهل العلم توجهات لهذه الرويات -على ندرتها- يجب المصير إلى بعضها لأجل مخالفتها للأحاديث الظاهرة المشتهرة التى تقدمت، فمن ذلك:

٢- أن هذا اللفظ كان يجرى على ألسنتهم من غير قصد حقيقة القسم، وإلى هذا جنح البيهقى، وقال النووى: إنه الجواب المرضى.

٣- أنه كان يقع فى كلامهم على وجهين: أحدهما للتعظيم والآخر للتأكيد، والنهى إنما ورد عن الأول.

٤- أن هذا كان جائزاً ثم نسخ، وردَّ بأنه لا يظن بالنبي ﷺ أنه كان يحلف بغير الله ولا يقسم بكافر، ثم إن دعوى النسخ ضعيفة لإمكان الجمع ولعدم تحقق التاريخ.

٥- أن فى الجواب حذفاً تقديره (أفلح ورب أبيه).

٦- أنه للتعجب، ويدل عليه أنه لم يرد بلفظ (وأبى) وإنما ورد بلفظ «وأبيه» أو «وأبيك» بالإضافة إلى ضمير المخاطب حاضراً وغائباً.

٧- أن ذلك خاص بالنبي ﷺ دون غيره من أمته، وتُعقَّب بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال.

قلت: فالأظهر أن الحلف بغير الله حرام للأدلة الصريحة فى ذلك، ومثلُ قوله ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك» لا يمكن أن يقال فيه: إنه مصروف إلى الكراهة، فهذا مما يستثنى من قاعدة «الجمع أولى من الترجيح» والله أعلم.

٢- قسم الله تعالى بمخلوقاته:

ومما استدل به القائلون بكراهة الحلف بغير الله -دون تحريمه- أن الله تعالى قد أقسم فى كتابه بمخلوقاته فقال: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾^(٢)، و﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾^(٣)، و﴿وَالْفَجْرِ﴾^(٤) وَلَيَالٍ عَشْرٍ^(٥) ونحو هذا.

(١) نقله عنه أخونا فى الله عصام جاد فى كتابه «فقه الإيمان» ص (٦٩).

(٢) سورة الطارق: ١.

(٣) سورة الشمس: ١.

(٤) سورة الفجر: ١، ٢.

وأجيب عن ذلك بجوابين:

الأول: أن هذه الأقسام فيها إضمار القسم برب هذه المخلوقات، كأنه قال: (ورب السماء)، (ورب الشمس) وهكذا.

الثاني: إنما أقسم الله بمخلوقاته دلالة على قدرته وعظمته، والله تعالى يقسم بما شاء من خلقه، ولا وجه للقياس على أقسامه.

قلت: فعلم أنه لا متعلق للقائلين بعدم تحريم الحلف بغير الله بشيء مما استدلوا به.

• من حلف بغير الله، ماذا يفعل؟

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من حلف فقال في حلفه: واللوات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك فليصدق» (١).

وسعد بن أبي وقاص قال: حلفت باللوات والعزى، فقال رسول الله ﷺ: «قل: لا إله إلا الله، ثم انفض عن يسارك ثلاثاً، وتعوذ، ولا تعد» (٢).

وهل هذا مختص بمن قال: واللوات والعزى؟ أم يلحق به كل من حلف بغير الله؟ الأظهر الثاني، ولذا قال شيخ الإسلام (٣): «... الحلف بالمخلوقات كالحلف بالكعبة والملوك والآباء والسيف وغير ذلك... فهذه الأيمان لا حرمة لها، بل هي غير منعقدة ولا كفارة على من حنث فيها باتفاق المسلمين، بل من حلف بها فينبغي أن يوحد الله تعالى كما قال النبي ﷺ...» ثم ذكر حديث أبي هريرة المتقدم.

• التحلف بالأمانة:

لا يجوز الحلف بالأمانة، لحديث بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف بالأمانة، فليس منا» (٤) أي: ممن اقتدى بطريقتنا، وقيل: أي من ذوى أسوتنا، بل هو من المتشبهين بغيرنا، فإنه من ديدن أهل الكتاب، ولعله أراد به الوعيد عليه (٥).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٦٦٥٠)، ومسلم (١٦٤٧).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٠٩٧)، وأحمد (١٨٣/١) وغيرهما وهو عند النسائي

(٧/٧) بزيادة «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ثلاث مرات...» الحديث. وهى

ضعفة كما فى «الإرواء» (١٩٢/٨).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢٢/٣٣).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٥٣)، وابن حبان (١٣١٨)، والبيهقى (٣٠/١٠).

(٥) «عون المعبود» (٧٩/٩، ٨٠).

فإن أضاف لفظ الأمانة إلى لفظ الجلالة فقال: «وأمانة الله» فمن العلماء من اعتبرها يمينًا موجبة للكفارة، لأن أمانة الله صفة من صفاته، فجاز الحلف بها(!!).

وفيه نظر: لعدم الدليل على أن الأمانة صفة من صفات الله، وإنما هي أمر من أوامره، وفرض من فروضه، فنهوا عنه لما في ذلك من التسوية بينها وبين أسماء الله تعالى وصفاته^(١)، ثم لثبوت النهي عن الحلف بالأمانة، فالصحيح أنه لا يجوز ذلك مطلقًا وهو قول الحنفية ونسبه ابن عبد البر وغيره إلى الشافعي^(٢).

• الحلف بملة غير الإسلام:

إذا أخبر الإنسان عن نفسه أنه إن فعل كذا، أو إن لم يفعل كذا، أو إن حصل كذا، أو إن لم يحصل، فهو يهودي أو نصراني أو كافر ونحو ذلك- فهذا حرام يقع فاعله في الإثم سواء صدق أو كذب، لحديث ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ قال: «من حلف بملة غير الإسلام كاذبًا متعمدًا فهو كما قال، ومن قتل نفسه بحديدة عُدَّ به في نار جهنم»^(٣).

وحديث بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف فقال: إني بريء من الإسلام، فإن كان كاذبًا فهو كما قال، وإن كان صادقًا فلن يرجع إلى الإسلام سالمًا»^(٤).

ثم اختلف أهل العلم: هل هذه يمين شرعية أم لا؟^(٥) فقال مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين والليث وأبو ثور وابن المنذر: ليست يمينًا، ويستدل لهم بأنه ليس حلفًا باسم الله ولا بصفته، فلا يكون يمينًا، ولا كفارة فيها. وقال الحنفية وأحمد -في الرواية الأخرى- والحسن والثوري والأوزاعي

(١) «معالم السنن» للخطابي.

(٢) «البدائع» (٦/٣)، و«المغنى» (٢٠٧/١١)، و«التمهيد» (٣٧٢/١٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٦٣)، ومسلم (١١٠).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٥٨)، والنسائي (٣٧٧٢)، وابن ماجه (٢١٠٠)، وأحمد (٣٥٦/٥).

(٥) «البدائع» (٨/٣، ٢١)، و«ابن عابدين» (٥٥/٣)، و«الشرح الصغير» (١/٣٣٠)، و«نهاية المحتاج» (١٦٩/٨)، و«المغنى» (١٩٨/١١-٢٠١)، و«الإنصاف» (٣١/١١)، و«مجموع الفتاوى» (٢٧٤/٣٥).

وإسحاق، وهو اختيار شيخ الإسلام: هي يمين بمنزلة قوله: وإلا لأفعلن، لأنه ربط عدم الفعل بكفره الذي هو براءته من الله فيكون قد ربط الفعل بإيمانه بالله، وهذا هو حقيقة الحلف بالله، فربط الفعل بأحكام الله من الإيجاب أو التحريم أدنى حالاً من ربطه بالله، وعلى هذا إذا حنث تجب الكفارة.

• ثم يبقى الحكم على الخالف نفسه: فإن كان كاذباً وكان يقصد بحلفه تبعيد نفسه عن الشيء أو حضنها عليه لم يكفر، لكنه داخل تحت الوعيد الشديد، وإن كان قصد بذلك الرضا بالكفر إذا فعله فهو كافر في الحال. وأما إن كان صادقاً (براً في يمينه) فلا يكون سالماً لأن فيه نوع استخفاف بالإسلام فيكون بنفس هذا الحلف آثماً، والله أعلم.

أنواع اليمين القسمية

تقدم أن أيمان المسلمين إما أن تكون قسمية، وإما أن تكون تعليلية (بالشرط والجزاء) والأيمان القسمية تكون على ثلاثة أنواع من جهة انعقادها ووجوب الكفارة بالحنث فيها، وإليك هذه الأنواع مع طرف من الأحكام المتعلقة بكل نوع:

أولاً: اليمين اللغو:

١- تضييفها: قال الله تعالى ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (١).

وقد اختلف العلماء في تفسير معنى «اليمين اللغو» على أقوال، أشهرها قولان كلاهما يحتمله معنى «اللغو» (٢).

الأول: اللغو ما جرى على اللسان من غير قصد معنى اليمين، كقولهم «لا والله»، «بلى والله» في نحو صلة كلام أو غضب سواء أكان ذلك في الماضي أم الحال أم في المستقبل، وهو قول الشافعية والحنابلة، ووجهه: قول عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ﴾ قالت: «أنزلت في قوله: لا والله، وبلى والله» (٣).

(١) سورة البقرة: ٢٢٥.

(٢) «البدائع» (٤/٣)، و«الصاوي» (١/٣٣١)، و«الأم» (٧/٨٩)، و«المغنى» (١١/١٨٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٦٣)، وعبد الرزاق (١٥٩٥٢).

وعنها قالت: «أيمان اللغو ما كان في الهزل والمرء والخصومة، والحديث الذي لا يعقد عليه القلب»^(١).

ولأن الله تعالى قابل اليمين اللغو في الآية الكريمة باليمين المكسوبة بالقلب، والمكسوبة هي: المقصودة، فكانت غير المقصودة داخلة في قسم اللغو بلا فصل بين ماضيه وحاله ومستقبله تحقيقاً للمقابلة.

الثاني: اللغو: أن يحلف على شيء يعتقد أنه على سبيل الجزم أو الظن القوي، فيظهر خلافه: وهو قول الحنفية والمالكية، ووجهه ما ثبت عن زرارة بن أوفى رضي الله عنه قال: «هو الرجل يحلف على اليمين لا يرى إلا أنها كما حلف»^(٢).

قلت: والقولان متقاربان، واللغو يشملهما، لأنه في الأول: لم يقصد عقد اليمين أصلاً، وفي الثاني: لم يعمد الحنث ولم يقصد إلا الحق، والله أعلم^(٣).

٢- حكم يمين اللغو:

قال الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٤) فدلَّ على عدم المؤاخذه بيمين اللغو، وهذا يعم الإثم والكفارة، فلا يجب الإثم ولا الكفارة.

ثانياً: اليمين الغموس:

١- تعريفها: أن يحلف على أمر ماضٍ^(*) متعمداً الكذب، ليهضم بها حق غيره، وتسمى: الزور، والفاجرة، وسميت في الأحاديث: يمين صبر (أي: التي يصبر فيها نفسه على الجزم باليمين الكاذبة) ويميناً مصبورة.

قال في النهاية: غموساً، لأنها تغمس صاحبها في النار.

٢- حكمها: هي كبيرة من الكبائر، وفاعلها آثم باتفاق المسلمين.

(١) فعن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «الكبائر: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه الطبري (٢/٢٤٥)، والبيهقي (١٠/٤٩).

(٢) صحيح: أخرجه الطبري (٢/٢٤٥).

(٣) «المحلى» (٨/٣٤)، و«المغنى» (١١/١٨١)، و«أضواء البيان» (٢/١٠٨).

(٤) سورة البقرة: ٢٢٥.

(*) تقييدها بالحلف على الأمر الماضي هو مذهب الشافعية والحنابلة، خلافاً للحنفية والمالكية.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (٦/٣٢٢)، والترمذي (٣٠٢١).

(ب) وعن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة» فقال رجل: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله؟ قال: «وإن كان قضياً من أراك»^(١).

(ح) وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين صبر، يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان»^(٢).

(د) وعن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم» -ثلاثاً- قال أبو ذر: خابوا وخسروا من هم يا رسول الله؟ قال: «المُسْبِل، والمُتَّان، والمنفِق سلعته بالخلف الكاذب»^(٣).

٣- هل يُرَخَّصُ في اليمين الغموس للضرورة؟^(٤)

لا شك أن الأصل في اليمين الغموس أنها حرام، لكن قد يعرض ما يخرجها عن الحرمة ما لم يكن حراماً، كأن يختفى مسلمٌ من ظالم، فيُسأل عنه، فإنه يجب الكذب بإخفائه، ولو استحلفه عليه لزمه أن يحلف، ويورى في يمينه، فإن حلف ولم يُورَ، فقل: يحث على الأصل، وقيل: لا يحث.

ومستند الترخيص للضرورة، قوله تعالى ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٥) فإذا كان الإكراه يبيح كلمة الكفر، فإباحته لليمين الغموس أولى.

وعن سويد بن حنظلة قال: خرجنا نريد النبي ﷺ ومعنا وائل بن حجر، فأخذه عدوُّ له، فخرج القوم أن يحلفوا، فحلفتُ أنا أنه أخي، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «صدقت، المسلم أخو المسلم»^(٦).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٧)، وابن ماجه (٢٣٢٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٧٦)، ومسلم (١٣٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦)، وأبو داود (٤٠٨٧)، والنسائي (٢٥٦٣)، والترمذي (١١٢١)، وابن ماجه (٢٢٠٨).

(٤) «حاشية الصاوي» (١/ ٤٥٠)، و«الأذكار» للنووي (٣٣٦)، و«المغني» (١١/ ١٦٦).

(٥) سورة النحل: ١٠٦.

(٦) صححه الألباني: أخرجه أبو داود (٣٠٧٠)، وابن ماجه (٢١١٩)، والحاكم (٤/ ٣٣٣) وغيرهم.

٤- هل تلزم الكفارة في اليمين الغموس؟ للعلماء في هذه المسألة قولان^(١):

الأول: لا كفارة فيها، وإنما تجب التوبة منها ورد الحقوق إلى أهلها: وهو مذهب الجمهور: الحنفية والمالكية والحنابلة، واستدلوا بما يلي:

١- الأحاديث المتقدمة في الترهيب من اليمين الغموس.

٢- قول الأشعث بن قيس -في حديث ابن مسعود المتقدم-: «في أنزلت هذه الآيات وهي قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾»^(٢).

قالوا: هذه النصوص أثبتت أن حكم الغموس العذاب في الآخرة، فمن أوجب الكفارة فقد زاد على المنصوص.

٣- حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «خمس ليس فيهن كفارة: الشرك بالله عز وجل، وقتل النفس بغير حق، وبهت المؤمن، والفرار من الزحف، ويمين صابرة يقطع بها مالا بغير حق»^(٣) وهو ضعيف.

(١) هذا على القول بأن اليمين الغموس مختصة بالخلف على الأمر الماضي، وإلا ففي المسألة قول ثالث بالتفريق بين الحنث على الأمر الماضي -فلا كفارة فيه- وبين الأمر المستقبل ففيه الكفارة وبه قال المالكية والحنابلة، وانظر: «فتح القدير» (٣/٤)، و«الصابي» (١/٣٣٠)، و«أسنى المطالب» (٤/٢٤٠)، و«المغني» (١١/١٧٧)، و«المحلى» (٨/٣٦)، و«مجموع الفتاوى» (٣٣/١٢٨-٣٥/٣٢٤)، و«فتح الباري» (١١/٥٥٧).

(٢) سورة آل عمران: ٧٧.

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (٢/٣٦٢)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١١٨٣)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢٧٨)، وفي «الدييات» (١/١٦) من طرق عن بقية عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن أبي المتوكل (وفي بعضها: المتوكل) عن أبي هريرة به، وهذا إسناد فيه علتان: الأولى: عنينة بقية، وهو مدلس تدليس التسوية، نعم في طريق ابن أبي عاصم المذكورة تصريحه بتحديث بحير دون من فوقه فلم يكف، إلا أن يصرح في بقية السند، لكن تابعه إسماعيل بن عياش عن بحير به فزال العلة الأولى، لكن بقي أن أبا المتوكل المذكور ليس هو الناجي (الشقة) كما توهم ابن الجوزي فاحتج به في التحقيق (٢٠٢٨)، وإنما قال فيه أبو حاتم: «شامي عن أبي هريرة» وقال ابن حبان في الثقات: لا أدري من هو ولا ابن من هو؟ قلت فهو مجهول، كما أشار الحافظ في «الفتح» (١١/٥٥٧-المعرفة)، وانظر: «تعجيل المنفعة» (٤/١٠٠)، و«الإكمال» للحسيني (٨١٩).

٤- وعن ابن مسعود قال: «كنا نعدُّ من الذنب الذي لا كفارة له: اليمين الغموس» فقيل: ما اليمين الغموس؟ قال: اقتطاع الرجل مال أخيه باليمين الكاذبة»^(١).

قالوا: ولا يعلم لابن مسعود مخالف من الصحابة بل نقل غير واحد من أهل العلم اتفاق الصحابة على ذلك.

٥- أن هذه اليمين أعظم من أن تُكفَّرَ، فالكبائر لا كفارة فيها، كما لا كفارة في السرقة والزنا وشرب الخمر.

الثاني: أن فيها الكفارة: وهو مذهب الشافعية، ورواية عن أحمد، وابن حزم، وحجتهم:

١- أن الغموس يمين مكسوبة معقودة (!!) إذ الكسب فعل القلب، والعقد: العزم، ومن أقدم على الحلف كاذباً متعمداً فهو فاعل بقلبه ومصمم، فهو مؤاخذ، لقوله تعالى ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٢).

٢- وقال تعالى ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ... ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾^(٣).

فهذا عموم يدخل فيه كل يمين يحث فيه صاحبه، ولا تسقط الكفارة إلا بنص.

٣- قوله ﷺ: «... فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه»^(٤) قالوا: فأمره ﷺ بتعمد الحنث وأوجب عليه الكفارة.

٤- أن اليمين الغموس أحق بالتكفير من سائر الأيمان المعقودة، لأن ظاهر الآيتين السابقتين ينطبق عليها من غير تقدير، لأنها حائثة من حين إرادتها والنطق بها، فالمؤاخذة مقارنة لها، بخلاف سائر الأيمان المعقودة، فإنه لا مؤاخذة عليها إلا عند الحنث فيها، فهي محتاجة في تطبيق الآيتين عليها إلى تقدير بأن يقال: ولكن يؤاخذكم بالحنث فيما كسبت قلوبكم، وفي قوله ﴿إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ أي: حلفتם وحنثتم.

الراجح:

الذي يظهر أن عدم إيجاب التكفير أقوى، ويردُّ على أدلة المخالفين^(٥) بأن

(١) إسناده حسن: أخرجه البيهقي (٣٨/١٠).

(٢) سورة البقرة: ٢٢٥.

(٣) سورة المائدة: ٨٩.

(٤) صحيح: تقدم في أول الباب.

(٥) مستفاد من «فقه الأيمان» لأخي في الله عصام جاد - حفظه الله - باختصار، وهناك بعض الردود الأخرى.

اليمين الغموس ليست بيمين حقيقة، لأن اليمين عقد مشروع، وهذه كبيرة محضه، والكبيرة ضد المشروع، وإنما سميت يمينًا مجازًا، لوقوعها في صورة اليمين، ثم إن اليمين تكون غموسًا لأن فيها تعدد الكذب لا تعدد الحنث، فلا يسلم الاستدلال بالحديث.

ويؤيد أن اليمين الغموس ليس فيها إلا التوبة، ما تقدم في «باب اللعان» من قول النبي ﷺ للمتلاعنين: «الله يعلم أن أحكما كاذب فهل منكما تائب»^(١) فلو كانت الكفارة واجبة على أحدهما بتعدد الكذب لكانت الحاجة إلى بيانها أشد من الحاجة إلى بيان التوبة كما لا يخفى، والله أعلم بالصواب.

ثالثًا: اليمين المنعقدة:

١- تعريفها: هي اليمين على أمر في المستقبل غير مستحيل عقلاً، سواء أكان نفيًا أم إثباتًا، نحو: والله لا أفعل كذا، أو: والله لأفعلن كذا. ويكون الخالف قد عزم بقلبه أن يفعل أو لا يفعل ثم يخبر لسانه عن ذلك باليمين. وقيل: ما لم تكن غموسًا أو لغوًا.

٢- شروط اليمين المنعقدة^(٢): يشترط لتكون اليمين منعقدة، شروط بعضها يرجع إلى الخالف، وبعضها إلى المحلوف عليه، وبعضها إلى الصيغة، فهذه الثلاثة أركان اليمين:

(أ) الشروط في الخالف: يشترط في الخالف لتنعقد يمينه ما يلي:

١- البلوغ.

٢- العقل.

٣- الإسلام (عند الحنفية والمالكية): فلا تنعقد اليمين بالله تعالى من الكافر ولو ذميًا - عندهم - وقال الشافعية والحنابلة: لا يشترط الإسلام لانعقاد اليمين أو بقائها، فلو حلف الذمي بالله ثم حنث - وهو كافر - لزمته الكفارة، لكن إن عجز عن الكفارة بالإطعام لم يكفر بالصوم حتى يسلم.

٤- التلفظ باليمين: فلا يكفي كلام النفس عند الجمهور خلافًا لبعض المالكية.

(١) صحيح: تقدم في «اللعان».

(٢) «البدائع» (٣/ ١٠)، و«الدسوقي» (٤/ ٣٠٧)، و«نهاية المحتاج» (٨/ ١٦٤)، و«المغنى» (١١/ ١٦١).

٥- القصد: لأنه لا مؤاخذه إلا بقصد ونية، ولذلك أسقط الله تعالى الكفارة في يمين اللغو.

٦- الاختيار: فلو أخطأ أو أكره لم ينعقد ولم يؤخذ على الراجح وهو قول الجمهور خلافاً للحنفية - لقوله ﷺ: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١).

(ب) الشروط في المحلوف عليه:

- ١- أن يكون أمراً مستقبلاً، لأن اليمين على الأمر الماضي ليس فيها كفارة على الأرجح - كما تقدم - ولقوله ﷺ: «فيكفر، وليأت الذي هو خير»^(٢).
- ٢- أن يكون المحلوف عليه أمراً متصوراً الوجود حقيقة عند الحلف (غير مستحيل).

(ج) شروط في صيغة الحلف:

- ١- أن لا يكون القسم بمخلوق، وقد تقدمت أدلة هذا الشرط في أول الباب.
- ٢- أن لا يفصل بين المحلوف به والمحلوف عليه بسكوت ونحوه.
- ٣- خلوها من الاستثناء، أي: التعليق على مشيئة الله تعالى ونحو ذلك مما لا يتصور معه الحنث، وسيأتي بيانه، إن شاء الله.

٣- حكم البرِّ والحنث فيها:

اليمين المتعقدة إما أن تكون:

- (أ) على فعل واجب أو ترك معصية، كقوله (والله لأصليّن الظهر) أو (والله لا أسرق الليلة) فيجب البر فيها، ويحرم الحنث بلا خلاف.
- (ب) وإما أن تكون على فعل معصية أو ترك واجب، فيحرم البر فيها ويجب الحنث.

ومن هذا الباب أن يحلف يميناً تتعلق بأهله ويتضررون بعدم حثه، ويكون الحنث ليس بمعصية، فينبغي له أن يحنث، فيفعل ذلك الشيء، ويكفر عن يمينه، فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «والله، لأن يلج أحدكم يمينه في أهله آثم له عند الله من أن يعطى كفارته التي افترض الله عليه»^(٣).

(١) حسن: تقدم تخريجه.

(٢) صحيح: وسيأتي بتمامه وتخريجه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٢٤)، ومسلم (١٦٥٥).

(ح) وإما أن تكون على فعل مستحب أو ترك مكروه، كـ «والله لأصلين سنة الصبح، أو: لا ألتفت في صلاتي» فيكون البر مستحباً والحنث مكروهاً، وقيل: بل يجب البر ولا يجوز الحنث لقوله تعالى ﴿وَأَحْضُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ (١).

(د) وإما أن تكون على فعل مكروه أو ترك مستحب: فيستحب الحنث والتكفير ويكره البر فيها، لقوله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها، فليكفر عن يمينه ويفعل» (٢).

وقال ﷺ لعبد الرحمن بن سمرة: «وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك واث الذي هو خير» (٣).

ومن هذا الباب: حلف أبي بكر رضي الله عنه ألا يتفق على مسطح -الذي قذف ابنته عائشة رضي الله عنها ظلماً وزوراً- فنزل قوله تعالى ﴿وَلَا يَأْتِلِ أَوْلُوا الْفُضْلَ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أَوْلِيَ الْقُرْبَى...﴾ (٤)(٥).

(هـ) وإما أن تكون على فعل مباح، فالبر أفضل، ما لم يكن فيه أذية، وما لم يكن في الحنث خيراً، للأحاديث المتقدمة، والله أعلم.

• الحلف على الغير، وإبرار المقسم:

قد يحلف الإنسان على فعل أو ترك منسويين إلى غيره، فيقول: والله لتفعلن أو لا تفعلن كذا، فإن كان حلف عليه أن يفعل واجباً أو أن يترك محرماً وجب إبراره، وإن حلف عليه أن يفعل محرماً أو يترك واجباً، لم يجز إبراره، ولو حلف على مكروه كره إبراره، أما إذا حلف عليه أن يفعل مندوباً أو مباحاً أو يترك مكروهاً أو مباحاً، فإنه يستحب إبرار قسمه لحديث البراء رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع: أمرنا بعبادة المريض، واتباع الجنائز، وتشميت العاطس، وإبرار المقسم، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي، وإفشاء السلام» (٦).

(١) سورة المائدة: ٨٩.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٥٠)، والترمذي (١٥٣٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).

(٤) سورة النور: ٢٢.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٥٠)، ومسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة الطويل في قصة الإفك.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٥٤)، ومسلم (٢٠٦٦).

وظاهر الأمر بإبرار المقسم للوجوب إلا أنه مصروف إلى الاستحباب بحديث ابن عباس في قصة تأويل أبي بكر لرؤيا رآها رجلٌ - في حضرة النبي ﷺ - وفيه قال أبو بكر: فوالله يا رسول الله لتحدثني بالذي أخطأتُ في الرؤيا، فقال ﷺ: «لا تقسم»^(١).

يعنى: لا تكرر القسم، لأنني لن أجيبك، ولعل هذا الصنيع من رسول الله ﷺ كان لبيان الجواز، فإنه ﷺ لا يفعل خلاف المستحسن إلا بقصد بيان الجواز، وإلا فقد كان ﷺ يبرر بقسم الناس، ففي حديث المغيرة بن شعبه: «... قلت: يا رسول الله، أقسمتُ عليك لما أعطيتني يدك، فناولني يده، فأدخلتها في كمي حتى انتهيت إلى صدرى فوجده معصوباً، فقال: «إن لك عذراً»^(٢).

• إذا لم يبرر قسم أخيه، فهل يلزم الحالف كفارة؟

١- إذا قال لأخيه: بالله افعل كذا، أو أسألك بالله لتفعلن، فهذا طلب محض وسؤال وليس بيمين، فلا كفارة فيه، وفي الحديث: «من سألكم بالله فأعطوه» ولا كفارة على هذا إذا لم يجب سؤاله.

٢- إذا قال: والله لتفعلن كذا، فأحثه، فقليل: يلزم الحالف كفارة، وهو منقول عن عمر وأهل المدينة وعطاء وقتادة والأوزاعي والشافعي^(٣)، وقال ابن حزم: لا كفارة عليه لأنه لم يقصد الحنث، ويؤيده حديث أبي بكر المتقدم، والله أعلم.

٤- ما يترتبُ على البرِّ والحنث:

اليمين المتعقدة إذا برَّ فيها الحالف - أى: فعل ما أقسم عليه - فلا شيء عليه ولا تلزمه كفارة.

أما إذا حنث - أى خالف المحلوف عليه، بثبوت ما حلف على عدمه، أو عدم ما حلف على ثبوته - لزمته الكفارة.

• هل يمنع الحنث: النسيانُ والخطأ والإكراه؟

من حلف أن لا يفعل أمراً ففعله ناسياً أو مخطئاً - أى: معتقداً فعل غيره - أو مكرهاً - فالصحيح أنه لا يحنث بشيء من ذلك، لحديث: «إن الله تجاوز لى عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٤).

(١) صحيح: أخرجه الترمذى (٢٢٩٣)، وأبو داود (٣٢٦٨)، وابن ماجه (٣٩١٨).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٢٦)، وأحمد (٢٤٩/٤)، والبيهقى (٧٧/٣).

(٣) «المغنى» (٢٤٧/١١)، وانظر «المحلى» (٣٥/٨).

(٤) حسن: تقدم تخريجه.

ولقوله تعالى ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (١) وفي الحديث أن الله تعالى قال: «قد فعلت» وفي رواية: «نعم» (٢).

ولقوله تعالى ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (٣).

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة - في الجملة - وبه قال ابن حزم (٤).

• الاستثناء في اليمين:

المراد بالاستثناء هنا: التعليق بمشيئة الله تعالى أو نحو ذلك من كل لفظ لا يتصور معه الحنث في اليمين، كما لو قال الحالف عقب حلفه: إن شاء الله، أو: إلا أن يشاء الله، أو: إن أعانني الله، أو: إن يسر الله، ونحو ذلك.

والاستثناء إذا كان متصلاً باليمين أبطله، فلا يحنث فيه، عند أكثر أهل العلم، بل نقل غير واحد الإجماع على ذلك (٥).

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين، فقال: إن شاء الله، لم يحنث» (٦) وقد أعل، لكن يشهد له حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في قصة سليمان عليه السلام إذ قال: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة كل تلد غلاماً يقاتل في سبيل الله فقال له صاحبه: «قل إن شاء الله... الحديث» فقال رسول الله ﷺ: «لو قال: إن شاء الله، لم يحنث، وكان دركاً لحاجته» (٧).

• فائدة (٨):

جوز بعض العلماء الاستثناء بعد انفصال اليمين بزمان يسير، لهذا الحديث، وأجيب عن ذلك: بأن يمين سليمان طالت كلماتها فيجوز أن يكون قول صاحبه له: «قل: إن شاء الله» وقع في أثناؤه، فلا يبقى فيه حجة.

(١) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٢) صحيح: تقدم كثيراً.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٥.

(٤) «الوجيز» للغزالي (٢/٢٢٩)، و«مطالب أولى النهي» (٦/٣٦٩)، و«المحلى» (٨/٣٥).

(٥) «التمهيد» (١٤/٣٧٢)، و«المغني» (١١/٢٢٦)، و«فتح الباري» (١١/٦٠٢).

(٦) إسناده صحيح وأعله البخاري: أخرجه الترمذي (١٥٣٢)، والنسائي (٧/٣٠)، وابن ماجه (٤/٢١٠).

(٧) وقد أعله البخاري بأن عبد الرزاق اختصره من حديث معمر في قصة سليمان - وهو الآتي بعده - قلت: ويحتمل أن يكونا حديثين، وانظر «الإرواء» (٨/١٩٧).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧٢٠)، ومسلم (١٦٥٤).

(٩) «الفتح» (١١/٦٠٥)، و«سبل السلام» (٤).

فالصحيح ما ذهب إليه الجماهير من أن قوله إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً، ولو جاز منفصلاً - كما قال بعض السلف - لم يحث أحد في يمين، ولم يحتج إلى كفارة، واختلفوا في زمن الاتصال، فقال الجمهور: هو أن يقول: إن شاء الله، متصلاً باليمين من غير سكوت بينهما، ولا يضره التنفس، والله أعلم.

والحاصل^(١): أن من استثنى في يمينه لم يحث، ويشترط في هذا الاستثناء ما يلي:

١- أن يكون متصلاً باليمين، فلا يفصل بسكوت يمكن الكلام فيه، ولا يفصل بكلام أجنبي.

٢- ويستثنى بلسانه، ولا ينفعه بقلبه.

٣- أن يقصد الاستثناء، ولا يشترط أن يقصده من أول الكلام.

٤- لا فرق بين تقديم الاستثناء على اليمين أو تأخيره.

• **اليمين على نية الحالف أم المستحلف؟^(٢)**

المتحصل من كلام أهل العلم في المسألة، أن الحالف له حالتان:

١- أن لا يكون هناك مستحلف له أصلاً: بل هو حلف على الشيء ابتداءً، فالمرجع إلى نيته، لعموم قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، فإذا نوي بيمينه ما يحتمله انصرفت يمينه إليه سواء كان ما نواه موافقاً لظاهر اللفظ أو مخالفاً له.

٢- أن يكون قد استحلفه القاضى أو غيره فيما يتعلق بالحقوق: فإن اليمين تنعقد على ما نواه المستحلف - لا الحالف - ولا تنفع الحالف التورية في هذه الحالة، لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك» وفي رواية: «اليمين على نية المستحلف»^(٣) وإلا لم تكن لليمين عند القاضى معنى، ولضاعت الحقوق.

(١) «فقه الأيمان» لعصام جاد (ص: ١٨٨-١٨٩) بتصرف يسير.

(٢) «المغنى» (٢٤٢/١١، ٢٨٣)، و«البدائع» (٩٩/٣)، و«الدسوقي» (١٣٨/٢)، و«شرح مسلم» للنووى.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٥٣)، وأبو داود (٣٢٥٥)، والترمذى (١٣٥٤)، وابن ماجه (٢١٢٠-٢١٢١) وغيرهم.

• ويستثنى من هذا: إذا كان المستحلف ظالماً للحالف أو غيره، فحينئذ يجوز للحالف التورية لحفظ حق أو نصره مظلوم:

كما فى حديث سويد بن حنظلة قال: خرجنا نريد رسول الله ﷺ ومعنا وائل بن حجر، فأخذه عدو له فتحرّج القوم أن يحلفوا، وحلفت أنه أخى فخلى سبيله، فأتينا رسول الله ﷺ، فأخبرته أن القوم تحرّجوا أن يحلفوا وحلفت أنه أخى، قال: «صدقت، المسلم أخو المسلم»^(١).

ولأن الظالم ليس له حق التحليف، فجازت التورية.

كفارة اليمين

• تعريفها ومشروعيتها:

الكفارة مشتقة من الكفر وهو الستر والتغطية، وكفارة اليمين ما يجب بالحنث فيها، وسميت بذلك لأنها تكفر أى تغطى إثم الحنث، فلا يؤاخذ به يوم القيامة.

وكفارة اليمين بالله تعالى إذا حنث فيها -وهى منعقدة- ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، وقد ذكرها الله تعالى فى كتابه، حيث قال:

﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٢).

فبيّنت الآية الكريمة أن كفارة اليمين المعقودة واجبة على التخيير -ابتداءً- فى:

١- الإطعام ٢- الكسوة ٣- تحرير الرقبة (العنق)

فإن عجز عن الثلاث وحب صيام ثلاثة أيام، ولا يجوز التكفير بالصيام إلا بعد العجز عن الثلاث الأولى، وعلى هذا إجماع العلماء.

وإليك أهم ما يتعلق بهذه الخصال من مسائل:

١- الإطعام:

(١) عدد المساكين الواجب إطعامهم^(٣): جاء فى الآية الكريمة أن الكفارة

(١) صححه الألبانى: وقد تقدم.

(٢) سورة المائدة: ٨٩.

(٣) «المبسوط» (٨/ ١٥٠)، و«الأم» (٧/ ٩١)، و«المغنى» (١١/ ٢٥٨)، و«المحلى» (٨/ ٧٢)، و«فقه الأيمان» (ص ٢١٤-٢١٦).

تكون بإطعام عشرة مساكين، فهل يجزئ أن يطعم مسكيناً واحداً عشر مرات أو مسكينين خمس مرات وهكذا؟ قولان للعلماء، والأظهر أنه يلزم إطعام عشرة لظاهر الآية الكريمة، وهو مذهب الشافعي وأحمد - في المشهور - وابن حزم، وقال أبو حنيفة - وهو الرواية الأخرى عن أحمد - يجزئ إطعام مسكين عشر مرات بشرط أن تدفع إليه جملة واحدة (!!).

(ب) نوع الطعام ومقداره^(١): اختلفت مذاهب الأئمة في تقدير الإطعام في الكفارة، فذهب الجمهور - خلافاً لمالك - إلى أن الكفارة بالإطعام مقدرة بالشرع، فمذهب أبي حنيفة: أنه يطعم كل مسكين صاعاً (أى من قمح أو تمر أو شعير أو دقيق)، ومذهب الشافعي: يجزئ المُدُّ، وهو قول الحنابلة، وحجتهم في التقدير بالمد، حديث نافع قال: «كان ابن عمر يعطى زكاة رمضان بمدَّ النبي ﷺ المدَّ الأول، وفي كفارة اليمين بمدَّ النبي ﷺ»^(٢) وحجة من قدر بالصاع أثر عمر بن الخطاب أنه كان: «يطعم عشرة مساكين - كل مسكين - صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو نصف صاع من قمح»^(٣).

• بينما ذهب الإمام مالك وابن حزم - واختاره شيخ الإسلام - إلى أن الإطعام مقدَّر بالعرف لا بالشرع فيطعم أهل كل بلد من أوسط ما يطعمون أهلهم قدرًا ونوعًا، لقوله تعالى ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ...﴾^(٤) قال شيخ الإسلام (٣٥/٣٤٩): «... والمنقول عن الصحابة والتابعين هذا القول، ولهذا كانوا يقولون: الأوسط خمير ولبن، خبز وسمن، خبز وتمر، والأعلى خبز ولحم، وقد بسطنا الآثار عليهم^(٥) في غير هذا الموضع، وبيننا أن هذا القول هو الصواب الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار...» اهـ.

وقال (٣٥/٣٥٣): «... والمختار أن يرجع في ذلك إلى عرف الناس

(١) «ابن عابدين» (٣/٤٧٨)، و«روضة الطالبين» (٨/٣٠٤)، و«المدونة» (٢/٣٩)، و«المحلى» (٨/٧٢)، و«مجموع الفتاوى» (٣٥/٣٤٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧١٣).

(٣) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٠٦٧٥)، والطبري (٥/١٣).

(٤) سورة المائدة: ٨٩.

(٥) انظر هذه الآثار في «تفسير الطبري» (٥/١٢-١٣)، و«مصنف عبد الرزاق» (٨/٥٠٧) وما بعدها، و«سنن البيهقي» (١٠/٥٥)، وقد أوردنا عصام ما صحَّ عنده منها في «فقه الأيمان» (ص ٢١٧-٢١٩).

وعادتهم، فقد يجزئ في بلد ما أوجهه أبو حنيفة، وفي بلد ما أوجهه أحمد، وبلد آخر ما بين هذا وهذا على حسب عادته عملاً بقوله تعالى ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ...﴾ (١).

قلت: وهذا هو الصواب لما تقدم، ولا يعارضه ما كُفِّرَ به بعض الصحابة فإن هذا كان عرف بلدهم، ولذا قال مالك: أما عندنا ههنا فليُكْفَرْ بِمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ في اليمين، وأما أهل البلدان فإن لهم عيشاً غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم.

(ح) هل يجزئ إطعام المساكين أو لا بد من تملكهم الطعام؟ (٢)

١- ذهب جمهور العلماء (مالك والشافعي وأحمد) أنه لا بد من تملك المساكين الطعام، ولو غداهم أو عشاهم لم يجزئه -عندهم- لأن المنقول عن الصحابة إعطاؤهم كل مسكين مداً، ولأنه مال وجب للفقراء شرعاً فوجب تملكهم إياه كالزكاة، ولأن التملك يسمى إطعاماً كما في الحديث: «أطعم رسول الله ﷺ الجدَّ السادس» (٣).

٢- بينما ذهب أبو حنيفة -ورواية عن مالك- والثوري والأوزاعي والحسن وغيرهم أنه يجزئ أن يُغَدِّيَهُمْ أو يَعِشِّيَهُمْ، وهو اختيار شيخ الإسلام، لأن المقصود حقيقة الإطعام لا التملك، وهو المنصوص عليه، ولأن التمكين من الطعام إطعام، قال تعالى ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (٤) فبأى وجه أطعمه دخل في الآية، نعم في التملك تمام الإطعام، فيتأدى الواجب بكل منهما.

قلت: وهذا أصحُّ، فلو غدَّى عشرة المساكين أو عشاهم من الطعام الذي يعتادون طبخه في المتوسط، فقد أدَّى الكفارة وأجزأت عنه، والله أعلم.

٢- الكسوة:

ويجزئ منها ما يصدق عليه مسمى الكسوة (اللباس) مما يلبسه المساكين عادة، وقدرها مالك وأحمد بأن تكون ساترة لعورته في الصلاة رجلاً كان أو امرأة (٥).

(١) سورة المائدة: ٨٩.

(٢) «المبسوط» (١٥/٧)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (٦٥١/٢)، و«روضة الطالبين» (٣٠٧/٨)، و«الفتاوى» (٣٣/٣٥٠).

(٣) حديث ضعيف: انظر «الإرواء» (١٢١/٦).

(٤) سورة الإنسان: ٨.

(٥) «المدونة» (٤٤/٢)، و«الأم» (٩٢/٨)، و«المغنى» (٢٦٠/١١)، و«المحلى» (٧٥/٨) وفيه كلام نفيس.

• **فائدة:** لا يجزئ إخراج القيمة بدلاً من الإطعام والكسوة: وبهذا قال الجمهور خلافاً لأبي حنيفة^(١).

٣- **تحرير الرقبة:** أى إعتاق العبد وتحريره، وقد اشترط الجمهور - خلافاً لأبي حنيفة - أن تكون رقبة مسلمة، حملاً للمطلق فى آية كفارة اليمين على المقيد فى كفارة القتل والظهار، إذ قال تعالى ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾^(٢).

قلت: حمل المطلق على المقيد عند اتفاق الحكم واختلاف السبب فيه نزاع أصولي^(٣)، والصحيح أنه لا يحمل عليه، فيترجح مذهب أبى حنيفة، فلا يشترط فى الرقبة المعتقة فى كفارة اليمين أن تكون مسلمة، والله أعلم.

٤- **الصيام (بعد العجز عن واحدة مما تقدم):**

فإن عجز عن الإطعام أو الكسوة أو العتق، فإنه يصوم ثلاثة أيام.

• وهل يلزم صيامها متتابعة؟^(٤)

ذهب أبو حنيفة والثورى وأحمد - فى ظاهر المذهب - إلى وجوب تتابع الأيام الثلاثة، واحتجوا بقراءة ابن مسعود وأبى^٥ أنهما قرآ قوله تعالى «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» قالوا: إن هذا قرآنًا فهو حجة، وإن لم يكن قرآنًا فهو رواية عن النبى ﷺ إذ يحتمل أنهما سمعاه من النبى ﷺ تفسيراً فظناه قرآنًا، وعلى كلا التقديرين فهو حجة (!!).

قالوا: ولأنه صيام فى كفارة فوجب فيه التتابع ككفارة القتل والظهار (!!).

• بينما ذهب مالك والشافعى - فى الأظهر - وأحمد فى رواية وابن حزم إلى عدم وجوب التتابع فى صيام كفارة اليمين، وحجتهم: أن الصوم غير مشروط بالتتابع فى المصاحف التى بين أيدينا، وقراءة ابن مسعود وأبى^٦ شاذة لا حجة فيها، فمن صام ثلاثة أيام على أى صفة أجزأه.

(١) «الأم» (٩١/٧)، و«المدونة» (٤٠/٢)، و«المحلى» (٦٩/٨)، و«المغنى» (٢٥٦/١١)، و«المبسوط» (١٥٤/٨).

(٢) سورة النساء: ٩٢.

(٣) راجع المسألة أصولياً فى «البحر المحيط» للزركشى (١٥/٥-٢٢) ط. دار الكتبى.

(٤) «المبسوط» (٧٥/٣)، و«المدونة» (٤٣/٢)، و«الأم» (٩٤/٧)، و«المغنى» (٢٧٣/١١)، و«المحلى» (٧٥/٨).

ولأن حمل المطلق على المقيد مع اختلاف السبب لا يصح كما تقدم الإشارة إليه، قلت: وهذا هو الراجح أنه لا يلزم التتابع في صيام كفارة اليمين، وقد كان يلزم مالكا والشافعي -رحمهما الله- يقولان بمثل هذا في تحرير الرقبة فلا يشترط أن تكون مسلمة، وقوفاً مع النص لا سيما مع اختلاف السبب.

• الكفارة تجزئ قبل الحنث وبعده:

لا خلاف بين أهل العلم في أن الكفارة لا تجب إلا بعد الحنث، ثم اختلفوا فيما لو قدم الكفارة على الحنث هل تجزئه؟ فالجمهور على أنها تجزئ، وإن كان الأولى تأخيرها لبعدها الحنث، وهذا القول منسوب لأربعة عشر صاحبياً وعدد كبير من التابعين.

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنها لا تجزئ قبل الحنث، وقال الشافعي: لا تجزئ بالصوم، وتجزئ فيما عداه^(١).

قلت: والصواب -هنا- قول الجمهور فلو كفر عن يمينه قبل الحنث -وبعد اليمين- أجزأه وألفاظ الأحاديث تؤيد هذا المذهب، ففي حديث عبد الرحمن بن سمرة: قال رسول الله ﷺ: «إذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك، ثم أتت الذي هو خير»^(٢).

وهو صريح في تقديم الكفارة على الحنث بل في وجوب ذلك، لولا الإجماع على خلافه، وإن كان الأولى تأخيرها خروجاً من الخلاف، والله أعلم.

• هل تتعدد الكفارة بتعدد اليمين؟^(٣)

١- لا خلاف في أن من حلف يميناً فحنث فيها، وأدى ما وجب عليه من الكفارة، أنه لو حلف يميناً أخرى وحنث فيها تجب عليه كفارة أخرى.

٢- إذا حلف أيماناً على أمور مختلفة، فالصواب أنه إذا حنث في واحدة منها فعليه كفارتها، وإذا حنث في أخرى لزمه كفارة أخرى وهكذا، ولا تتداخل الكفارات، لأنها أيمان لا يحنث في إحداها بالحنث في الأخرى فلم تتكفر إحداها بكفارة الأخرى.

(١) «المدونة» (٣٨/٢)، و«المغنى» (٢٢٢/١١)، و«المحلى» (٦٧/٨)، و«المبسوط» (١٤٨/٨)، و«شرح مسلم» للنووي.

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (١٠/٧)، وأبو داود (٣٢٧٨).

(٣) «ابن عابدين» (٤١٧/٣)، و«بداية المجتهد» (٥٧٨/١)، و«المغنى» (٢١٢/١١)، و«المحلى»

(٥٣/٨)، و«الإنصاف» (١٨٠/١١)، و«مجموع الفتاوى» (٣١٩/٣٣).

٣- إذا حلف أيمانًا متعددة على شيء واحد في مجلس واحد أو مجالس متفرقة، فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: يلزمه بكل يمين كفارة، وقال الشافعي: إذا نوى باليمين الثانية تأكيد الأولى لزمه كفارة واحدة، وقال أحمد -في الرواية الأخرى- واختاره شيخ الإسلام وابن حزم: يلزمه كفارة واحدة مطلقًا. قلت: وهو الأقرب، والله أعلم.

ثانيًا: النذور

• التعريف:

النذور: جمع نذر، وهو لغة: النحب (أى: العهد) وهو ما يجعله الإنسان نحبًا واجبًا على نفسه.

والنذر شرعًا: إلزام الإنسان نفسه بشيء من القرب (الطاعات) التي لم تكن واجبة عليه، فيجعله واجبًا عليه، بلفظ يشعر بذلك.

• حكم الإقدام على النذر:

الأحاديث الصحيحة الواردة في النذر تدل على أن النذر لا ينبغي وأنه منهي عنه، ولذا قال أكثر أهل العلم بكراهته^(١)، لكن إذا وقع وجب الوفاء به.

١- فعن ابن عمر قال: نهى النبي ﷺ عن النذر وقال: «إنه لا يردُّ شيئًا، ولكنه يستخرج به من البخل»^(٢).

٢- وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ: «لا تنذروا، فإن النذر لا يغنى من القدر شيئًا، وإنما يستخرج به من البخل»^(٣).

٣- وعنه أن النبي ﷺ قال: «إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئًا لم يكن الله قدره له، ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخل ما لم يكن البخل يريد أن يخرج»^(٤).

• وقد دلَّ الكتاب والسنة على وجوب الوفاء بالنذر -في الطاعة- والثناء على الموفين بنذورهم:

(١) «المحلى» (٢/٨)، و«سبل السلام» (١٤٤٦/٤)، و«نيل الأوطار» (٢٧٧/٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٣)، ومسلم (١٦٣٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٤٠)، والترمذي (١٥٣٨)، والنسائي (١٦/٧)، وأحمد (٤١٢/٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٤)، ومسلم (١٦٤٠) واللفظ له.

- ١- قال الله تعالى ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ (١).
- ٢- وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه» (٢).
- ٣- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم» - قال عمران: لا أدري ذكر ثنتين أو ثلاثاً بعد قرنه - «ثم يجيء قوم ينذرون ولا يوفون، ويخونون ولا يؤتمنون، ويشهدون ولا يستشهدون، ويظهر فيهم السمن» (٣) وهو ظاهر في إثم من لا يوفون بنذرهم.
- ٤- وقال سبحانه - في الثناء على الموفين بالنذر -: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴿٥﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴿٦﴾ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ (٤).
- ٥- وقال سبحانه ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ (٥) ولأجل هذه النصوص ذهب أكثر المالكية وبعض الشافعية - كالنووي والغزالي - إلى استحباب النذر.
- إشكالٌ وحلُّهُ (٦):

القول بكراهة النذر والقول باستحبابه كلاهما مُشكل بأدلة الآخر، وقول الجمهور - بكراهة النذر - فيه إشكال كذلك على القواعد، فإن القاعدة تقتضي أن وسيلة الطاعة طاعة، ووسيلة المعصية معصية، ولما كان النذر وسيلة إلى التزام قرينة لزم على هذا أن يكون قرينة!! لكن النصوص الأولى تدل على خلافه!! فكيف توجه هذه النصوص؟

وأحسن طريق لإزالة هذا الإشكال أن يقال: إن نذر القرينة على نوعين:

- (١) سورة الحج: ٢٩.
- (٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦)، وأبو داود (٣٢٨٩)، والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي (١٧/٧)، وابن ماجه (٢١٢٦).
- (٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥).
- (٤) سورة الإنسان: ٥-٧.
- (٥) سورة البقرة: ٢٧٠.
- (٦) «تفسير القرطبي»، و«إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (٢/٢٦٦)، و«نيل الأوطار» (٨/٢٧٧)، للشنقيطي (٦٧٧/٥) وفيه بحث مستفيض في أحكام النذر (٥/٦٥٩) وما بعدها.

١- مُعلِّقٌ على حصول نفع: كقوله (إن شفى الله مريضى فعلىَّ الله نذر كذا) ونحوه.

٢- نذر مطلق، غير مُعلِّق على نفع للناذر: كأن يتقرب إلى الله تقرباً خالصاً بنذر، فيقول ابتداءً: (الله علىَّ أن أتصدق بكذا) ونحوه.

ويقال: إن النهى فى الأحاديث متوجّه إلى النوع الأول، لأن النذر فيه لم يقع خالصاً للتقرب إلى الله، بل بشرط حصول نفع للناذر، وذلك النفع الذى يحاوله الناذر هو الذى دلت الأحاديث على أم القدر فيه غالب على النذر.

ويوضّحه أنه لو لم يُشفَ مريضه، لم يتصدّق بما علّقَه على شفائه، وهذه حالة البخيل، فإنه لا يُخرج من ماله شيئاً إلا بعوض عاجل يزيد على ما أخرج غالباً، وهذا المعنى هو المشار إليه بقوله: «وإنما يُستخرج به من البخيل».

وقد ينضمُّ إلى هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض، أو أن الله تعالى يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر، وإليهما الإشارة فى الحديث بقوله: «فإنه لا يردُّ شيئاً»، قلت: وهذا التفصيل متجه وقوى، وهو جمعٌ فيُقَدَّم على الترجيح، والله أعلم.

• أقسام النذر، وأحكامها:

ينقسم النذر الذى يفعله المسلمون - من جهة الأمر المنذور - إلى قسمين:

الأول: أن يكون فيه طاعة لله (نذر الطاعة): فيلزم الإنسان نفسه إما بفعل أمر ندب الشرع إلى فعله، كالصلاة (النافلة) والصيام والحج والصدقة والاعتكاف وسائر الطاعات، أو يلزم نفسه بفعل واجب إذا تعلّق النذر بوصف، كأن ينذر أن يؤدى الصلاة فى أول وقتها، ونحوه.

وأما لو نذر الواجب كالصلوات الخمس وصوم رمضان ونحو ذلك من الفرائض، فلا أثر لنذره، لأن إيجاب الله لذلك أعظم من إيجابه بالنذر.

وقد تقدم قريباً أن نذر الطاعة له صورتان: نذر ابتداءً غير مُعلِّق على منفعة للناذر، (نذر مطلق)، وهذا يشرع للإنسان الإقدام عليه.

ونذر مُعلِّق على منفعة للناذر، ويكون خارجاً مخرج طلب العوض وتوقيف العبادة على تحصيل الغرض، وهذا منهى عن الإقدام على فعله.

• حكم الوفاء بنذر الطاعة:

ونذر الطاعة بنوعيه: المطلق والمعلق، يجب على الناذر الوفاء به، بالكتاب والسنة والإجماع^(١)، وقد تقدم بعض الأدلة على ذلك، ومنها:

١- قوله تعالى ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾^(٢) وهذا أمر بالوفاء بالنذر، وهو يقتضى الوجوب.

٢- وذم الله سبحانه الذين يندرون ولا يوفون، فقال عز وجل: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٣) فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾

٣- وقال ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه...»^(٤).

٤- وعن عمر أنه قال للنبي ﷺ: إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام؟ فقال ﷺ: «أوف بنذرك»^(٥).

٥- وتقدم حديث عمران بن حصين - في ذم أقوام يأتون بعد القرون المفضلة - وفيه «... ثم يجيء قوم يندرون ولا يوفون...»^(٦).

• إذا نذر ما لا يطيقه، أو عجز عن الوفاء:

من نذر قربةً لزمه الوفاء بنذره - كما تقدم - إن قدر عليه، فإن عجز عن الوفاء أو كان المنذر مما لا يطيقه، فلا يجب عليه الوفاء به:

١- فعن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يهادى بين اثنين، فقال: «ما هذا؟» قالوا: نذر أن يمشي إلى البيت، فقال: «إن الله عز وجل لغنى عن تعذيب هذا نفسه» ثم أمره فركب^(٧).

٢- وعن عتبة بن عامر ﷺ: أن أخته نذرت أن تمشي إلى البيت الحرام حافية

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٢/٣٣-٨٧/٣٦).

(٢) سورة الحج: ٢٩.

(٣) سورة التوبة: ٧٥-٧٧.

(٤) صحيح: تقدم تخريجه قريباً.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٤٢)، ومسلم (١٦٥٦).

(٦) صحيح: تقدم قريباً.

(٧) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٦٥)، ومسلم (١٦٤٢).

غير مختمرة، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال ﷺ: «مُرْ أَخْتَكِ فَلْتَرْكَبْ، وَلْتَخْتَمِرْ، وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» (١).

وفى رواية من حديث ابن عباس - فى هذه القصة -: «فمرها فلتركب ولتُكفِّر» (٢).

وفى رواية: «فأمرها النبي ﷺ أن تتركب وتهدى هدياً» (٣).

وفى أخرى: «فلتركب، ولتُهدِ بَدَنَةً» (٤).

وفى رواية: لم يذكر هدياً ولا كفارة (٥).

٣- وعن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال: «كفارة النذر كفارة اليمين» (٦).

فهذه الأحاديث وغيرها اختلف أهل العلم فيما يلزم من نذر ما لا يطبق إن عجز عن الوفاء، كمن نذر أن يحج ماشياً -وعجز عنه- على أقوال (٧).

الأول: لا شيء عليه: لظاهر قوله ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (٨) وقوله

(١) إسناده لئى: أخرجه الترمذى (١٥٤٤)، والنسائى (٣٨١٥)، وابن ماجه (٢١٣٤)، والدارمى (٢٣٣٤)، وأحمد (١٦٦٦٨-١٦٧٠٩-١٦٧٣٥) من طريق عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر به وفى سنده عبيد الله بن زحر فيه ضعف، وأخرجه الطبرانى (٣٢٤/١٧) عن أبى تميم الجشائى عن عقبة به وسنده ضعيف.

(٢) إسناده لئى: أخرجه أبو داود (٣٢٩٥)، وأحمد (٢٦٨٥)، وابن خزيمة (٣٠٤٦-٣٠٤٧)، وابن حبان (٤٣٨٤) من طريق شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن كريب عن ابن عباس، وفى بعضها: (تكفر عن يمينها).

(٣، ٤) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٩٦-٣٣٠٣)، والدارمى (٢٣٣٥)، وأحمد (٢٠٣٢-٢٠٣٧-٢١٦٥-٢٦٩١-١٧١٢٥)، وابن خزيمة (٣٠٤٥)، والبيهقى (٧٩/١٠)، والطبرانى (٣٠٨/١١) من طرق يشد بعضها بعضاً عن عكرمة عن ابن عباس، لكن ذكر الحافظ فى «الفتح» (٥٨٩/١١) عن البخارى أنه قال: لا يصح فيه الهدى!!.

(٥) أخرجه أبو داود (٣٣٠٤)، والبيهقى (٧٩/١٠)، والطبرانى فى «الأوسط» (٩٣٨٠)، وأحمد (٦٦٥٣) وغيرهم من بعض الطرق المتقدمة لكنها مرجوحة.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٤٥)، والترمذى (١٥٢٨)، والنسائى (٣٨٣٢).

(٧) «فتح القدير» (١٧٣/٣)، و«المجموع» (٤٩٤/٨)، و«المغنى» (٧٤/١٠)، و«الإنصاف» (١٤٩/١١)، و«الكافى» لابن عبد البر (٤٥٨/١)، و«جامع العلوم والحكم» (ص: ٣٠٩-٣١٠).

ط. المعرفة، و«مجموع الفتاوى» (٣٢٧/٣٥).

(٨) سورة البقرة: ٢٨٦.

سبحانه ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(١) وقوله عز وجل ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾^(٢)، وقوله ﷺ: «وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»^(٣) وهو قول للشافعية ورواية عن أحمد والأوزاعي.

الثاني: عليه كفارة يمين: لحديث عقبة بن عامر المتقدم، ولقول النبي لعقبة - في شأن أخته: «فمرها فلتركب، ولتكفر» وهو مذهب أحمد والثوري وهو اختيار شيخ الإسلام.

الثالث: عليه صيام ثلاثة أيام: وهو رواية عن أحمد.

الرابع: عليه بدنة وهو قول للشافعية.

الخامس: عليه هدى وهو الأصح عند الشافعية، وهو رواية عن أحمد وهو قول الحنفية والليث وقد استند القائلون بالأقوال الثلاثة الأخيرة كل إلى رواية من روايات قصة أخت عقبة بن عامر المتقدمة والسادس: أنه لا يجزيه الركوب بل يحج من قابل فيمشى ما ركب ويركب ما مشى وعليه بدنة وهو قول مالك.

• التراجع: الذي يظهر لى بعد دراسة أسانيد هذا الحديث، أن أقوى الروايات - من جهة السند - رواية التكفير بالهدى (أو البدنة) ثم تليها رواية (صيام ثلاثة الأيام) ثم بدا لى أن الأرجح من جهة الدراية أنه يلزم كفارة يمين، وذلك لأمر:

١ - أن رواية البدنة أو الهدى - التي هي الأقوى سنداً - قد تُعلَّم بما ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٨٩/١١) من أن الترمذى نقل عن البخارى أنه قال: لا يصح ذكر الهدى في حديث عقبة بن عامر. اهـ. وكذا نقله البيهقى (٨٠/١٠).

٢ - أن رواية الصيام لا تعارض رواية (ولتكفر) و(ولتكفر عن يمينها) إذ صيام ثلاثة الأيام هو أحد أوجه كفارة اليمين كما تقدم.

٣ - أن هذا هو الموافق لحديث عقبة بن عامر نفسه - وهو المستفتى لأخته - في الصحيح، أن النبي ﷺ قال: «كفارة النذر كفارة يمين»^(٤) فلعله اختصره من فتوى النبي ﷺ في حال أخته.

(١) سورة التغابن: ١٦.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

(٤) صحيح: تقدم قريباً.

٤- أن المشى مما لا يوجبه الإحرام، فلم يجب الدم بتركه.

والحاصل: أن من نذر طاعة ثم عجز عن الوفاء، فلا يلزمه الوفاء، وعليه كفارة يمين.

٥- أن القول بأنه يلزمه كفارة يمين هو المتعين إذا كان النذر في غير الحج للحديث السابق ولا يتصور أن يقال في كل من نذر ثم عجز أنه يهدى بدنة!! والله تعالى أعلم.

والحاصل: أن من نذر طاعة ثم عجز عن الوفاء، فلا يلزمه الوفاء وعليه كفارة يمين.

• لا نذر لشخص في التقرب بما لا يملك:

ففي حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قصة المرأة الأنصارية التي أسرت: «ونذرت لله إن نجّأها الله لتحنّنها» [أى: العُصْبَاء] فلما قدمت المدينة، رآها الناس فقالوا: العُصْبَاء ناقة رسول الله ﷺ، قالت: إنها نذرت إن نجّأها الله عليها لتحنّنها، فأتوا رسول الله ﷺ فذكروا ذلك له، فقال: «سبحان الله، بئسما جزّتها، نذرت لله إن نجّأها الله عليها لتحنّنها، لا وفاء لنذر في معصية، ولا فيما لا يملك العبد»^(١).

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك...»^(٢) الحديث، وهل يلزمه كفارة؟ قولان، الأظهر: لا يلزمه، والله أعلم.

• من نذر التصدق بجميع ماله:

من نذر جميع ماله لله ليصرف في سبيل الله، فللعلماء في الوفاء بهذا النذر عشرة مذاهب، أكثرها لا يعتضد بالدليل، والذي يعتضد بدليل -منها- ثلاثة أقوال^(٣):

الأول: يلزمه التصدق بالمال كلّهُ: وهو مروى عن الشافعي والنخعي، وأبى حنيفة [إذا كان مالا زكويًا] وحجة هذا القول الأدلة المتقدمة على إيجاب الوفاء بنذر الطاعة كقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله، فليطعه»^(٤).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٤١)، وأبو داود (٣٣١٦)، والنسائي (١٩/٧)، وابن ماجه (٢١٢٤) وغيرهم.

(٢) حسن: أخرجه الترمذی (١١٨١)، وأبو داود (٢١٩٠)، وابن ماجه (٢٠٤٧) وغيرهم.

(٣) «المغنى» (٧٢/١٠)، و«كشف القناع» (٢٧٩/٦).

(٤) صحيح: تقدم قريباً.

بضميمة ما ثبت أن أبا بكر رضي الله عنه تصدق بكل ماله، وقبله النبي صلى الله عليه وسلم منه (١).
الثاني: يجرى عنه التصديق بثلاث ماله: وهو مذهب مالك وأحمد - في الرواية المشهورة - والليث والزهرى، وحجتهم:

حديث كعب بن مالك رضي الله عنه - في قصة توبة الله على الثلاثة الذين خلفوا - قال في آخره: يا رسول الله، إن من توبتي أن أنخلع من مالى صدقة إلى الله ورسوله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك» (٢).

وفى رواية: إن من توبتي أن أخرج من مالى كله لله ورسوله صدقة، قال: «لا» قلت: فنصفه؟ قال: «لا» قلت: فثلثه؟ قال: نعم، قلت: «فإنى أمسك سهمى الذى بخير» (٣).

قالوا: وظاهر الحديث أن كعباً جاء مريداً التجرد من جميع ماله على وجه النذر والتوبة، لم يكن مستشيراً، فأمره صلى الله عليه وسلم بأمساك بعض ماله وصرح بأن ذلك خير.

واعترض على هذا الاستدلال (٤): بأن اللفظ الذى أتى به كعب بن مالك ليس بتنجيز صدقة، حتى يقع فى محل الخلاف، وإنما هو لفظ عن نية قصد فعل متعلقة، ولم يقع بعد، فأشار صلى الله عليه وسلم بأن لا يفعل ذلك، وأن يمسك بعض ماله، وذلك قبل إيقاع ما عزم عليه، هذا هو ظاهر اللفظ أو هو محتمل له، وكيفما كان فتضعف الدلالة منه على مسألة الخلاف. اهـ.

وأجيب (٥): بأن ظاهره أنه جازم غير مستشير، لأن اللفظ مبدوء بجملته خبرية مؤكدة بحرف التوكيد، الذى هو «إن» المكسورة فى قوله (إن من توبتى...) واللفظ الذى هذه صفته لا يمكن حمله على التوقف والاستشارة.

قالوا: ويؤيد هذا أن أبا لبابة لما تاب الله عليه قال: يا رسول الله، إن من توبتى أن أهجر دار قومى وأساكنك وأن أنخلع من مالى صدقة لله عز وجل ورسوله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا، يجرى عنك الثلث» (٦).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٧٨)، والترمذى (٣٦٧٥)، والدارمى (١٦٦٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٢٧٥٨)، ومسلم (٢٧٦٩).

(٣) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (٣٣٣١).

(٤) «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (٢)، ح (٣٧٢).

(٥) «أضواء البيان» للشنقيطى (٦٨٥/٥).

(٦) فى سنده اختلاف: أخرجه أبو داود (٣٣١٩)، وأحمد (٤٥٢/٣-٥٠٢)، ومالك

(١٠٣٩)، والطبرانى (٣٣/٥)، والدارمى (١٦٥٨)، والبيهقى (٦٨/١٠)، والحاكم

(٧٣٣٣/٣) وفى سنده اختلاف شديد على الزهرى، فليحذر.

الثالث: لا يلزمه شيء، وهو رواية عن أبي حنيفة (في غير المال الزكوى) وهو مذهب أبي محمد بن حزم (إذا خرج مخرج اليمين) مستنداً إلى أن التصديق بكل المال ليس مشروعاً، واستدل بما يأتي:

- ١- قوله تعالى ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذِرْ أَمْوَالَكَ﴾ (١).
- ٢- قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٢) قال: فلام الله سبحانه وتعالى ولم يحب من تصدق بكل ما يملك. اهـ.
- ٣- حديث جابر بن عبد الله قال: «كنا عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل بمثل بيضة من ذهب فقال: يا رسول الله، أصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة ما أملك غيرها، فأعرض النبي ﷺ عنه مراراً، وهو يردد كلامه هذا، ثم أخذها ﷺ فحذفه بها، فلو أنها أصابته لأوجعته أو لعقرته، وقال ﷺ: «يأتي أحدكم بما يملك فيقول هذه صدقة ثم يقعد فيتكفف الناس!! خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى» (٣).

قال: وإن احتجوا بقوله تعالى ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ (٤). فليس فيه أنهم لم يُبقوا لأنفسهم معاشاً إنما فيه أنهم كانوا مقلين ويؤثرون من بعض قوتهم. اهـ.

• التراجع:

الذي يظهر لي أن إطلاق القول الأخير ضعيف، والتصديق بكل المال مشروع، فقد ثبت أن أبا بكر رضي الله عنه أتى بكل ماله فدفعه إلى رسول الله ﷺ فقبله منه، وأثنى عليه خيراً، وكذلك تصدق عمر بنصف ماله -وهو فوق الثلث!!- فقبله منه ﷺ (٥) فالظاهر أن من نذر كل ماله -وكان لا يتضرر ولا رعيته بذلك- يلزمه التصديق بالمال كله.

فإن كان في هذا ضرر عليه أو على رعيته، فحينئذٍ يلزمه التصديق بما لا يضر

(١) سورة الإسراء: ٢٦.

(٢) سورة الأنعام: ١٤١.

(٣) إسناده لين: أخرجه أبو داود (١٦٧٣)، والدارمي (١٦٥٩)، وعبد بن حميد (١١٢١)، وأبو يعلى (٢٠٨٤)، وابن حبان (٣٣٧٢) وفيه عن عتبة ابن إسحاق وهو مدلس.

(٤) سورة الحشر: ٩.

(٥) صحيح: تقدم قريباً.

به سواء كان الثلث أو أقل أو أكثر، لقوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ (١) وقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» (٢) وعلى هذه الحالة تحمل النصوص التي استدلت بها أصحاب المذهبين الأخيرين، وهذا قول سحنون من المالكية، والله أعلم.

• من نذر الصلاة في بيت المقدس أجزاء الصلاة في المسجد الحرام:

فعن جابر بن عبد الله: أن رجلاً قام يوم الفتح فقال: يا رسول الله، إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين، قال ﷺ: «صل هاهنا» ثم أعاد عليه، فقال: «صل هاهنا» ثم أعاد عليه، فقال: «شأنك إذا» (٣).

• تنبيه: لو نذر شد الرحال إلى غير المسجد الحرام أو المسجد النبوي أو المسجد الأقصى، فلا يجوز الوفاء به لأنه نذر معصية وتلزمه كفارة يمين كما تقدم، فقد قال ﷺ: «لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، ومسجد بيت المقدس» (٤).

• نذر اللجاج (نذر الغضب):

والمراد به: النذر الذي يراد به الامتناع من أمر أو الحث على فعله، لا التقرب إلى الله، كأن يقول: (إن فعلت كذا، فلسه على الحج أو صدقة أو صوم) ونحو ذلك.

وهذا يخرج مخرج اليمين، لأن الناذر هنا لم يرد القرية، والاعتبار في الكلام بمعناه لا بلفظه، وهذا مقصوده الخض على فعل أو المنع منه، وعلى هذا فإنه لا يلزمه الوفاء به، وعليه كفارة يمين إذا حنث، وهذا مذهب أحمد - في المشهور - والشافعي - في قول - وهو الذي رجع إليه أبو حنيفة، وبه قال إسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر، وهو اختيار شيخ الإسلام وهو قول عمر وابن عباس وعائشة وغيرهم من الصحابة (٥).

(١) سورة البقرة: ٢١٩.

(٢) صحيح بمجموع الطرق: وانظر «الإرواء» (٨٩٦).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣٠٥)، وأحمد (٣/٣٦٣)، والدارمي (٢٣٣٩) وغيرهم.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧).

(٥) «فتح القدير» (٩٣/٥)، و«المجموع» (٤٥٩/٨)، و«المغنى» (١١/١٩٤ - مع الشرح)،

و«مجموع الفتاوى» (٢٥٣/٣٥).

وقد روى عن عمران بن حصين مرفوعاً: «لا نذر في غضب، وكفارته كفارة يمين»^(١) لكنه ضعيف لا يصح.

وسئل ابن عباس: ما تقول في امرأة جعلت بردها عليها هدياً إن لبسته؟ فقال ابن عباس: «في غضب أم في رضا؟» قالوا: في غضب، قال: «إن الله - تعالى - لا يتقرب إليه بالغضب، لتكفر عن يمينها»^(٢).

• وذهب مالك، وأبو حنيفة - في قوله القديم - إلى أنه يلزمه الوفاء بالنذر.

• إذا نذر قربة وهو كافر ثم أسلم: فاختلف أهل العلم في وجوب الوفاء بنذره بعد إسلامه على قولين^(٣):

الأول: يجب عليه الوفاء بالنذر إذا أسلم: وهو مذهب الشافعي وداود الظاهري وابن حزم، واستدلوا بما يلي:

١ - حديث ابن عمر: أن عمر قال: يا رسول الله ﷺ إني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام في الجاهلية، فقال رسول الله ﷺ: «فأوف بنذرك»^(٤).

٢ - حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف، قال: «أوفي بنذرك» قالت: إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا - مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية - قال: «لصنم؟» قالت: لا، قال: «لوثن؟» قالت: لا، قال: «أوفي بنذرك»^(٥).

الثاني: لا ينعقد نذر الكافر، لا يلزمه الوفاء إذا أسلم: وهو مذهب الجمهور، واحتجوا:

١ - بقوله تعالى ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٦).

٢ - وقوله سبحانه ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾^(٧).

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٤/٤٣٣) وغيره، وانظر «الإرواء» (٢٥٨٧).

(٢) إسناده لين: عزاه شيخ الإسلام (٢٥٦/٣٥) إلى الأثرم قال: ثنا عبد الله بن رجاء أنا عمران عن قتادة عن رزارة بن أبي أوفى به.

(٣) «المحلى» (٨/٢٥)، و«نيل الأوطار» (٨/٢٨٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٣٢)، ومسلم (١٦٥٦).

(٥) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (٣٣١٢)، وانظر «الإرواء».

(٦) سورة الزمر: ٦٥.

(٧) سورة الفرقان: ٢٣.

وأجاب عن هذا ابن حزم بأنه لا حجة فيه، لأن هذا كله إنما نزل فيمن مات كافراً بنص كل آية منهما، وقال تعالى ﴿ومن يرد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك خبطت أعمالهم...﴾^(١) ثم إنهم مع هذا يجيزون بيع الكافر ونكاحه وهبته وصدقته وعتقه!!.

وفى حديث أبي هريرة - في قصة إسلام ثمامة بن أثال رضي الله عنه - أنه قال للنبي ﷺ : ... وإن خيلك أخذتني وأنا أريد العمرة فماذا ترى؟ فبشره رسول الله ﷺ وأمره أن يعتمر^(٢).

فهذا كافر خرج يريد العمرة فأسلم فأمره ﷺ بإتمام نيته.

قلت: فالراجح أنه يلزمه إذا أسلم أن يفى بنذر الطاعة الذي نذره في كفره، والله أعلم.

• قضاء نذر الطاعة عن الميت:

إذا نذر الإنسان طاعة مما يلزمه الوفاء به، ثم مات قبل أن يوفى، فإن وليه يقضى عنه نذره، فإن كان النذر مالاً، فإنه يؤدي عن الميت من رأس ماله قبل ديون الناس، لقوله تعالى ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾^(٣) فعم الله تعالى الدين ولم يخص وقال ﷺ : «دين الله أحق أن يقضى»^(٤). وإن كان النذر عبادة كالحج والصيام^(٥) والاعتكاف ونحو ذلك، فإن وليه يؤديه عنه:

١- فعن ابن عباس «أن سعد بن عبادة رضي الله عنه استفتى النبي ﷺ في نذر كان على أمه، فتوفيت قبل أن تقضيه، فأفتاه أن يقضيه عنها، فكانت سنة بعد^(٦) وفي لفظ أنه قال: «اقضه عنها».

٢- وعن ابن عباس أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي ماتت وعليها صوم من نذر أفأصوم عنها؟ فقال لها النبي ﷺ : «أرأيت لو كان على

(١) سورة البقرة:

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٤٣٧٢)، ومسلم (١٧٦٤).

(٣) سورة النساء: ١١.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤٨).

(٥) وقد تقدم حكم الصيام عن الميت في «كتاب الصيام» فليراجع.

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (٢٧٦١)، ومسلم (١٦٣٨).

أملك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها؟» قالت: نعم، قال: «فصومي عن أملك»^(١).

٣- وعن عائشة رضي الله عنها: «أنها اعتكفت عن أخيها بعد ما مات»^(٢).

• وهل يقضى الصلاة المنذورة عن الميت؟

ذهب جماهير العلم إلى أنه لا يصلى أحد عن أحد، بل حكى ابن بطال الإجماع على ذلك!! لكنه منقوض بأن ابن عمر أمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء فقال: «صلى عنها»^(٣) وقد أوجب داود وابن حزم^(٤) قضاء الصلاة المنذورة عن الميت.

القسم الثاني (من أقسام النذور): أن لا يكون فيه طاعة لله تعالى،

وهذا على نوعين:

١- ليس فيه معصية في ذاته (المباح):

إذا نذر ما ليس بمعصية، لكنه ليس من جنس الطاعة، كالمباح، فلا يجب الوفاء به، والجمهور على أن هذا ليس بنذر، لحديث ابن عباس قال: بينا النبي ﷺ يخطب إذ هو برجل قائم، فسأل عنه، فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم، فقال النبي ﷺ: «مره فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم صومه»^(٥) وفيه التصريح بأن ما كان من نذره من جنس الطاعة كالصوم أمره ﷺ بإتمامه وفاءً بنذره، وما كان من نذره مباحاً لا طاعة كترك الكلام، وترك القعود، وترك الاستظلال، أمره بعدم الوفاء.

وذهب أحمد إلى أن النذر بالمباح ينعقد، لكن يخير في الوفاء وعدمه، وحيثُ يلزمه كفارة.

واختار المحقق صديق خان أن النذر بالمباح يصدق عليه مسمى النذر، فيدخل تحت العمومات المتضمنة للأمر بالوفاء به، قال:

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤٨) واللفظ له.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه سعيد بن منصور (٤٢٤)، وابن أبي شيبة (٣٣٩/٢).

(٣) علقه البخارى (٥٨٤/١١-فتح) بصيغة الجزم ولم يصله الحافظ فى «التغليق» (٢٠٣/٥).

(٤) «المحلى» (٢٨/٨).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (٦٧٠٤)، وأبو داود (٣٣٠٠)، وابن ماجه (٢١٣٦) وغيرهم.

«ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود: أن امرأة قالت: يا رسول الله، إنني نذرت إذا انصرفت من غزوتك سالمًا أن أضرب على رأسك بالدف، فقال لها: «أوفى بنذرك»^(١).

وضرب الدف إذا لم يكن مباحًا فهو إما مكروه أو أشد من المكروه، ولا يكون قربة أبدًا، فإن كان مباحًا فهو دليل على وجوب الوفاء بالمباح، وإن كان مكروهًا فالإذن بالوفاء به يدل على الوفاء بالمباح بالأولى، وكذلك يجب الكفارة على من نذر نذرًا لم يسمه^(٢) يدل على وجوب الكفارة بالأولى في المباح، فالحاصل أن النذر بالمباح لا يخرج عن أحد القسمين: إما وجوب الوفاء به، أو وجوب الكفارة مع عدم الوفاء... اهـ^(٣).

وقال البيهقي -رحمه الله- (٧٧/١٠): «يشبه أن يكون ﷺ إنما أذن لها في الضرب لأنه أمر مباح، وفيه إظهار الفرح بظهور رسول الله ﷺ ورجوعه سالمًا، لا أنه يجب النذر، والله أعلم» اهـ.

قلت: لكن يشكل على ما ذكره البيهقي -رحمه الله- أن النبي ﷺ قال لها: «إن نذرت فافعلي، وإلا فلا»^(٤) فدل على أنه إنما أمرها بذلك إيفاء لنذرها، لكن يبقى أن ضرب المرأة بالدف عند رسول الله ﷺ وبحضر الرجال من الصحابة غير مشروع، فالظاهر أن هذا الحديث واقعة عين فلا عموم لها، ولا ينبغي الاستدلال به والأصل أن النذر إنما يكون بما فيه قربة، وهو عبادة فلا يكون إلا بما شرعه الله تعالى، فالذي يظهر أن المباح يُنظر فيه: فإذا كان وسيلة لواجب أو مستحب (طاعة) فينعقد النذر به، لأن للوسائل حكم المقاصد، وإن لم يكن كذلك فالصواب أنه لا ينعقد به النذر كما قال الجمهور، والله أعلم.

٢- أن يكون المنذور معصية في ذاته (نذر المعصية):

إذا نذر الإنسان معصية كشرب خمر أو قتل نفس مُحَرَّمَة أو ذبح على قبر أو شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة، أو مخالفة للتسوية بين الأولاد، أو تفضيل

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٦٩٠)، وأبو داود (٣٣١٢)، وأحمد (٣٥٦/٥)، وابن حبان (٤٣٨٦).

(٢) سيأتي الحديث بهذا قريبًا.

(٣) «الروضة الندية» (ص: ١٧٧-١٧٨).

(٤) هذا لفظ أحمد (٣٥٣/٥)، وابن حبان (٤٣٨٦).

بعضهم أو حرمانهم من ميراثه، ونحو ذلك من سائر المعاصي، فهذا لا يجب -بل يحرم- عليه الوفاء به.

١- فعن عائشة أن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»^(١).

٢- وعن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال: «لا وفاء لنذر في معصية، ولا وفاء لنذر في ما لا يملك العبد، أو: ابن آدم»^(٢).

٣- وعن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه قال: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلاً ببوانة، فأتى النبي ﷺ فقال: إني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة، فقال النبي ﷺ: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟» قال: لا، قال: «هل كان فيها عيد من أعيادهم؟» قال: لا، قال رسول الله ﷺ: «أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم»^(٣).

وفيه دلالة ظاهرة على أن النحر بموضع كان فيه وثن يعبد أو عيد من أعياد الجاهلية، معصية لله تعالى، وأنه لذلك لا يجوز الوفاء به.

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة:

«وهل تلزم الكفارة في نذر المعصية؟ للعلماء في هذا قولان»^(٤):

الأول: ليس على الناذر للمعصية كفارة: وهو مذهب مالك والشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد وحجتهم:

١- قوله ﷺ: «لا نذر في معصية...»^(٥) فلا ينعقد النذر بمعصية.

٢- أن النبي ﷺ قال: «... ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»^(٦) ولم يأمر بكفارة.

٣- الأحاديث المتقدمة: في المرأة التي نذرت أن تنحر العضباء، والرجل الذي نذر ألا يستظل أو يتكلم، ونحوها وفيها أن النبي ﷺ أمرهم بعدم الوفاء، وليس فيها أنه ألزمهم بكفارة.

(١) صحيح: تقدم قريباً في أول الباب.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٤١)، وأبو داود (٣٣١٦)، والنسائي (١٩/٧)، وابن ماجه (٢١٢٤).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣١٣).

(٤) «المغنى» (١٠/٦٩-الفكر)، و«المحلى» (٨/٤-٦)، و«نبيل الأوطار» (٨/٢٨١).

(٥) صحيح: تقدم قريباً.

(٦) صحيح: تقدم قريباً في أول الباب.

الثاني: تجب عليه الكفارة: وهو مذهب أبي حنيفة والثوري والرواية الأخرى عن أحمد، وهو مروى عن ابن مسعود وابن عباس وجابر وعمران بن حصين وسمرة بن جندب رضي الله عنهم، وحجة هذا القول:

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «النذر نذران، فما كان لله كفارته الوفاء، وما كان للشيطان فلا وفاء فيه، وعليه كفارة يمين»^(١).

٢- حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين»^(٢).

الراجح: لاشك أن دلالة هذين الحديثين -إذا صحّا وهو الأقرب- أقوى من دلالة الأحاديث التي استدل بها الفريق الأول، فإن الكفارة فيها مسكوت عنها، فيقدم المثبت لها، والله أعلم.

• إذا نذر نذراً لم يسمه:

إذا نذر الإنسان نذراً مطلقاً لم يعينه أو يسمه، كأن يقول (لله على نذر)، فعليه كفارة يمين، لقول ابن عباس رضي الله عنهما: «من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين»^(٣).

وقد روى نحوه مرفوعاً من حديث عقبة بن عامر بلفظ: «كفارة النذر [إذا لم يسم] كفارة يمين»^(٤) لكنه ضعيف، وقد صح بدون موضع الشاهد كما تقدم.

• النذر لغير الله شرك:

النذر عبادة، فلا يجوز صرفه لغير الله تعالى، من صرفه لغيره من ملك مقرب أو نبي مرسل، أو ولي من الأولياء -حياً أو ميتاً- أو لشمس أو قمر ونحو

(١) حسن: أخرجه ابن الجارود (٩٣٥) ومن طريقه البيهقي (٧٢/١٠) وأخرج نحوه أبو داود (٣٣٢٢) من طريق آخر عن ابن عباس وصوب وقفه، وقد صححه الألباني في «الصحيحة» (٤٧٩).

(٢) صححه الألباني: أخرجه أبو داود (٣٢٩٠)، والترمذي (١٥٢٤)، والنسائي (١٤٥/٢)، وابن ماجه (٢١٢٥)، وانظر «الإرواء» (٢٥٩٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شبة (١٧٣/٤) موقوفاً، وأخرجه أبو داود (٣٣٢٢) ورجح الوقف.

(٤) ضعيف بهذه الزيادة: أخرجه أبو داود (٢٣٢٤)، والترمذي (١٥٢٨)، والنسائي (٢٦/٧)، وانظر «الإرواء» (٢٥٨٦).

ذلك، مما يفعله عباد الأوثان والقبور وأشباههم، لمن يعتقدون فيهم ضرراً أو نفعاً، أو قضاء حاجة أو تفرّيج كربة - فقد ارتكب أعظم الذنوب، وهو الشرك بالله تعالى، وهو نظير ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (١).

قال شيخ الإسلام: «وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز لأحد أن ينذر لغير الله لا لنبي ولا لغير نبي، وأن هذا شرك لا يوفى به» (٢).

وقال - رحمه الله -: «وأما نذره (أى العبد) لغير الله كالنذر للأصنام والشمس والقمر والقبور، ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات» اهـ.

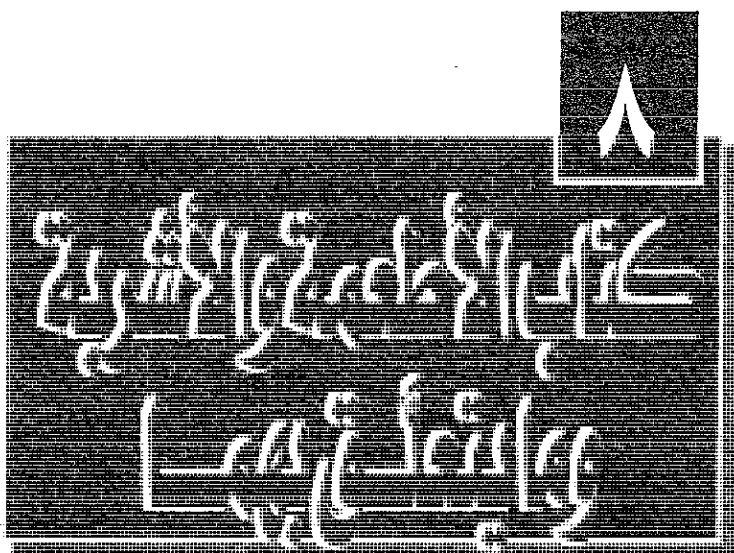
وقال الأمير الصنعاني - رحمه الله تعالى -: «وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموات فلا كلام» (٣) في تحريمها، لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر، ويجلب الخير، ويدفع الشر، ويعافي الأليم ويشفي السقيم وهذا هو الذى كان يفعله عباد الأوثان بعينه، فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لأنه تقرير على الشرك ويجب النهي عنه وإبانة أنه من أعظم المحرمات وأنه الذى كان يفعله عباد الأصنام، لكن طال الأمد حتى صار المعروف منكراً والمنكر معروفاً وصارت تعقد اللواتى لقباض النذور على الأموات ويجعل للقادمين إلى محل الميت الضيافات وينحر فى بابيه النحائر من الأنعام وهذا هو بعينه الذى كان عليه عباد الأصنام فإننا لله وإنا إليه راجعون، وقرأ شعبنا الكلام فى هذا فى رسالة تطهير الاعتقاد من درن الإلحاد» اهـ (٤).

(١) سورة الأنعام: ١٣٦.

(٢) «مجموع الفتاوى» (١/٢٨٦).

(٣) أى: لا خلاف.

(٤) «سبل السلام» (٤/١٤٤٨).



الْأَطْعِمَةُ

• تعريف الأطعمة^(١):

الأطعمة: جمع طعام، وهو فى اللغة: كل ما يؤكل مطلقاً، وكذا كل ما يتخذ من القوت كالحنطة والشعير والتمر، ويدخل فى هذا التعريف كل ما تخرجه الأرض من زروع وثمار، وكل الحيوانات التى تؤكل سواء البرية والبحرية. ويُقال: طعم الشيء يطعمه طُعْمًا، إذا أكله أو ذاقه، وقد يطلق الفقهاء لفظ «الأطعمة» على: «كل ما يؤكل وما يُشرب، سوى الماء والمسكرات».

وموضوع الأطعمة عنوان يدل على ما يباح وما يكره وما يحرم منها.

• الأصل فى الأطعمة الحل، حتى يدل دليل على تحريمها:

- ١ - قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (٢).
- ٢ - وقال سبحانه ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ (٣).
- ٣ - وقال سبحانه ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٤) ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ (٥).
- ولا يحرم من الأطعمة إلا ما حرّمه الله فى كتابه أو على لسان نبيه ﷺ:
- ٤ - قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ (٦).
- ٥ - قال سبحانه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (٧) ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (٨).
- ٦ - وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَفْلَحُونَ﴾ (٩).

(١) «اللسان العرب» مادة (طعم)، و«الموسوعة الفقهية» (١٢٣/٥)، و«المفصل» (٤٣/٣).

(٢) سورة البقرة: ٢٩.

(٣) سورة البقرة: ١٦٨.

(٤) سورة الأعراف: ٣١، ٣٢.

(٥) سورة الأنعام: ١١٩.

(٦) سورة يونس: ٥٩، ٦٠.

(٧) سورة النحل: ١١٦.

٧- وقال النبي ﷺ: «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً، من سأل عن شيء لم يحرم على الناس، فحرّم من أجل مسأله»^(١).

٨- وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه»^(٢).

٩- وعن أبي الدرداء مرفوعاً: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله العافية، فإن الله لم يكن نسياً» ثم تلا هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^{(٣)(٤)}.

• هل يعتبر استخبات العرب لما لم يرد فيه نص^(٥)

إذا لم يكن في الكتاب أو السنة نص يدل على حل أو حرمة حيوان ما، فقال بعض العلماء: نرجع إلى العرب، فإن استطابت هذا الحيوان فهو حلال، وإن استخبثه فهو حرام، لقوله تعالى: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾^(٦) قال ابن قدامة - رحمه الله - في معنى الآية: «يعنى: ما استطابته العرب فهو حلال، وما استخبثته فهو حرام... والذين تعتبر استطابتهم واستخبائهم هم أهل الحجاز من أهل الأمصار، لأنهم هم الذين نزل عليهم القرآن الكريم وخوطبوا به وبالسنة النبوية، فيرجع في مطلق ألفاظها إلى عرفهم دون غيرهم» اهـ.

• أسباب تحريم الأطعمة والأشربة^(٧):

يظهر بالاستقراء وتتبع تعليقات الفقهاء فيما يحكمون بحرمة أكله أنه يحرم أكل الشيء مهما كان نوعه لأحد أسباب خمسة:

- (١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣٥٨).
- (٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).
- (٣) سورة مريم: ٦٤.
- (٤) حسن: أخرجه الحاكم (٤٠٦/٢)، والدارقطني (١٣٧/٢) وله شواهد انظر «جامع العلوم والحكم» (٢٧٦/١).
- (٥) «المغنى» (٥٨٥/٨)، و«ابن عابدين» (١٩٤/٥)، و«مطالب أولى النهى» (٣١١/٦).
- (٦) سورة الأعراف: ١٥٧.
- (٧) «الموسوعة الفقهية» (١٢٥-١٢٧) باختصار.

١- الضرر اللاحق بالبدن أو العقل، قال تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (١).

٢- الإسكار أو التخدير أو الترقيد: فيحرم تناول ما يغيب العقل من المسكرات كالخمر وكل أنواع المواد المخدرة كالحشيش والأفيون ونحوها.

٣- النجاسة: فيحرم كل نجس ومتنجس بما لا يعفى عنه.

٤- الاستقذار عند ذوى الطباع السليمة: كالروث والبول والقمل والبرغوث.

٥- عدم الإذن شرعاً لحق الغير: فيحرم أكل الطعام غير المملوك لمن يزيد أكله ولم يأذن له مالكة ولا الشارع، كالمغصوب والمسروق والمأخوذ بالقمار أو البغاء ونحو ذلك.

• الأطعمة المحرمة شرعاً:

(١) المحرمات في كتاب الله:

قال الله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ...﴾ (٢).

فانتظمت هذه الآية بعض المحرمات، وهى:

١- الأطعمة بأنواعها: وهى كل حيوان مات حتف أنفه، بدون قتل أو ذبح شرعى:

(أ) المنخنقة: الحيوان الذى يُخنق فيموت.

(ب) الموقوذة: الحيوان الذى يُضرب بعضاً أو نحوها فيموت.

(ج) المتردية: الحيوان الذى تردى (سقط) من مكان عال فمات.

(د) النطيحة: الحيوان الذى نطحه آخر فمات نتيجة ذلك.

(هـ) ما أكل السبع: الحيوان الذى مات نتيجة جرح حيوان مفترس له وأكله منه.

فإذا أدرك أحد هذه الأشياء حياً فذبح صار حلالاً، لقوله تعالى ﴿... إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ (٣).

(١) سورة النساء: ٢٩.

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣) سورة المائدة: ٣.

• ويلحق بالميتة: ما قطع من البهيمة وهي حية:

لقول النبي ﷺ: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة»^(١) وعليه لا يجوز أكل ما قطع من أعضاء البهيمة وهي حية.

• ما يستثنى من الميتة:

تقدم أنه يحرم أكل الميتة بجميع أنواعها، إلا أنه دلت السنة على استثناء نوعين من الميتة يحل أكلهما، وهما: السمك والجراد، لقول ابن عمر رضي الله عنهما: «أحلت لنا ميتتان ودمان، أما الميتتان: فالخوت والجراد، وأما الدمان: فالكبد والطحال»^(٢) وله حكم الرفع.

• فائدتان:

١- حكم أكل ما طفا على سطح الماء من الأسماك وغيرها من

حيوان البحر:

لأهل العلم في هذا قولان^(٣):

الأول: أنه يحل أكله: وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والظاهرية، وعطاء ومكحول والنخعي وأبي ثور، وهو مروى عن أبي بكر وأبي أيوب رضي الله عنهما، واستدلوا بما يلي:

١- قوله تعالى ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلٍ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾^(٤).

٢- وقوله تعالى ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْيَارَةِ﴾^(٥) قال ابن عباس وغيره: «صيده ما صدتموه، وطعامه ما قذف».

فدلت هاتان الآيتان بعمومهما على حل جميع صيد البحر، ولم يخص الله تعالى شيئاً من شيء ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(٦).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٤١)، وابن ماجه (٣٢١٦).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٣٣١٤)، وأحمد (٥٦٩٠) وغيرهما، وانظر «الصحيحة» (١١١٨).

(٣) «البدائع» (٣٥/٥)، و«المحلى» (٣٩٣/٧)، و«المغنى» (٣٥/٩)، و«نيل الأوطار» (١٧٠/٨).

(٤) سورة فاطر: ١٢.

(٥) سورة المائدة: ٩٦.

(٦) سورة مريم: ٦٤.

٣- ولعموم قوله ﷺ - لما سئل عن ماء البحر-: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»^(١) فشمّل ذلك ميتة البحر على اختلاف أنواعها.

٤- ويقول ابن عمر فيما استثنى من الميتة: «أحلت لنا ميتتان... الحوت والجراد»^(٢).

٥- ويؤيده حديث جابر وفيه: «أن البحر قذف إلى الساحل بداية ضخمة تدعى العنبر، فأكلوا منها، ولما قدموا إلى المدينة سألوا رسول الله ﷺ عنها، فقال: «هو رزق أخرجه الله لكم، فهل معكم من لحمه شيئاً فتطعمونا؟» قال جابر: فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكله»^(٣).

الثاني: لا يحل أكل السمك الطافي: وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، واستدلوا بما يلي:

١- ما يروى عن جابر مرفوعاً: «ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه»^(٤) وأجيب: بأنه ضعيف باتفاق الحفاظ فلا يجوز الاحتجاج به ولو لم يعارضه شيء، فكيف وهو معارض بما تقدم من الأدلة؟!.

٢- بعض الآثار عن جابر، وعلي، وابن عباس رض عنهم، في النهي عن أكل الطافي، وكلها ضعيفة^(٥).

الراجح: لا شك أن أدلة الجمهور أقوى، لكن.. لو ثبت طيباً أن السمك الطافي يكون فاسداً مضرراً بالبدن - لا سيما إن مضى على موته زمن - فحيثئذ يكون التحرز عنه أليق بقواعد الشريعة التي حرمت الخبائث، والله أعلم.

٢- واختلف العلماء في أكل الجراد^(٦):

فذهب جماهير العلماء من السلف والخلف - خلافاً لما لك - إلى أنه حلال سواء مات باصطياده أو مات حتف أنفه، لما يلي:

١- ما تقدم من قول ابن عمر: «أحلت لنا ميتتان... الحوت والجراد».

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (١٧٦/١).

(٢) صحيح: تقدم قريباً.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٦٢)، ومسلم (١٩٣٥)، وابن ماجه (٣٨٦).

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٨١٥)، وابن ماجه (٣٢٤٧).

(٥) انظر «المحلى» لابن حزم (٣٩٤/٧).

(٦) «المجموع» (٢٤/٩)، و«المغنى» (٣١٥/٩)، و«سبل السلام» (٤/١٣٩٠).

٢- حديث عبد الله بن أبي أوفى قال: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات، نأكل الجراد» (١).

واشترط مالك - رحمه الله - لأكله أن يموت بسبب، بأن يقطع منه شيء أو يُسَلَق أو يُقلى حياً أو يشوى، وأما إذا مات حتف أنفه لم يؤكل!! والأول أرجح، والله أعلم.

٢- الدم المسفوح:

فلا يحل أكل الدم الذي يهراق، لقوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ...﴾ (٢) وأما الدم اليسير كالذي يكون في عروق الذبيحة مما لا يمكن الاحتراز منه، فمغفور عنه، فعن عائشة رضي الله عنها «كانت لا ترى السباع بأساً (!!) والحمرة والدم يكونان على القدر» (٣).

• ما يستثنى من الدم المحرم:

قال النبي ﷺ: «أحلت لنا ميتتان ودمان.... وأما الدمان: فالكبد والطحال» (٤).

٣- لحم الخنزير:

قال الله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ...﴾ (٥)، وقال عز وجل: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ...﴾ (٦).

ولا خلاف بين أهل العلم في تحريم الخنزير: لحمه وشحمه وجميع أجزائه (٧)، لكن خص اللحم بالذكر لأنه معظم ما يؤكل من الحيوان، وسائر أجزائه كالتابع له، ولإظهار حرمة ما استطابوه وفضلوه على سائر اللحوم، واستعظموا وقوع تحريمه (٨).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٥٤٩٥)، ومسلم (١٩٥٢).

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٧١/٨).

(٤) صحيح: تقدم قريباً.

(٥) سورة المائدة: ٣.

(٦) سورة الأنعام: ١٤٥.

(٧) وأما ما نسب بعضهم إلى داود الظاهري من حل ما عدا اللحم من الخنزير ففيه نظر، فقد نقل ابن حزم في المحلى (٧/ ٣٩٠-٤٣٠) حكاية الإجماع على تحريم كل أجزائه وهو من أعلم الناس بمذهب داود، ولو خالف في هذا لحكاه عنه، بل لرد الإجماع لأجله، فليتبه!!.

(٨) «روح المعاني» للألوسى (٤٢/٢)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (٥٤/١).

والضمير في قوله تعالى ﴿أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ في لغة العرب التي نزل بها القرآن راجع إلى أقرب مذكور إليه، وهو الخنزير نفسه، فصَحَّ بالقرآن أن الخنزير بعينه رجس، فهو كله رجس، والرجس حرام يجب اجتنابه، فالخنزير كله حرام، لا يخرج من ذلك شعره ولا غيره.

● فائدة:

قال صاحب «تفسير المنار» (٩٨/٢) في معرض بيانه لحكمة الشريعة في تحريم الخنزير:

«حرم الله لحم الخنزير فإنه قذر، لأن أشهى غذاء الخنزير إليه القاذورات والنجاسات، وهو ضار في جميع الأقاليم، كما ثبت بالتجربة، وأكل لحمه من أسباب الدودة القتالة، ويقال: إن له تأثيراً سيئاً في العفة والغيرة» اهـ.

٤- ما ذكر عليه غير اسم الله:

لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ...﴾ (١) وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ (٢) ولذلك لا يجوز الأكل من ذبيحة المشرك أو المجوسى أو المرتد، وأما ذبيحة النصرانى واليهودى فإنه يجوز الأكل منها ما لم يعلم أنه ذكر عليها غير اسم الله. لقوله تعالى ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَّكُمْ﴾ (٣) قال ابن عباس: «طعامهم: ذبائحهم» (٤).

● فائدتان:

(١) اللحوم المستوردة من البلاد غير الإسلامية:

إذا كانت المستوردة من البلاد غير الإسلامية لحوم حيوانات البحر كالسمك والحوث، فإنه يحل أكلها، لأنه يباح أكلها بلا تذكية (ذبح شرعى) وسواء كان اصطيادها مسلم أو غير مسلم.

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) سورة الأنعام: ١٢١.

(٣) سورة المائدة: ٥.

(٤) أخرجه البخارى تعليقاً (٩/٦٣٦-فتح)، ووصله الطبرى (١٠٣/٦)، والبيهقى (٩/٢٨٢).

بسند منقطع.

وأما إذا كانت هذه اللحوم من حيوانات البر المباح أكلها كالإبل والبقر والغنم والطيور، فإن كانت مستوردة من بلاد أهلها مجوس أو وثنيون أو ملاحدة كالشوعيين، فهذه اللحوم لا يحلُّ أكلها.

وإن كانت مستوردة من بلاد أهلها نصارى أو يهود (أهل كتاب) فإنه يحلُّ أكلها بشرطين:

١- أن لا يُعلم أنهم ذكروا عليها غير اسم الله كالصليب أو المسيح وغير ذلك.

٢- أن تُذكَى (تذبح) ذكاة شرعية على النحو الذى سيأتى بيانه.

«وقد كان يكفينا - فيما مضى - أن تدعى هذه الدول المصدرة أنها تذبح على الطريقة الإسلامية، إلا أنه قد ثبت من طرق متعددة أن هذه الدول لا تقوم بعملية الذبح الشرعى، وأن ما تقوم به من ختم على هذه اللحوم بأنها «مذبوحة على الطريقة الإسلامية» ليس إلا مجرد خداع لابتزاز الأموال، وقد وصلت بعض الصفقات من الدجاج المستورد إلى بعض البلاد العربية، وقد وجد أن رقبة الدجاجة سليمة وكاملة ليس فيها أثر الذبح؟! رغم كتابة العبارة التقليدية عليها: أنها ذبحت على الطريقة الإسلامية!! بل وبلغ الاستخفاف بقول المسلمين أن وُجد مكتوباً على صناديق السمك المستورد: إنه ذبح حسب الشريعة الإسلامية!!» (١).

(ب) الجبن المستورد من البلاد غير الإسلامية (٢):

إذا كان الجبن يُستورد من بلاد أهل الكتاب ويصنعون هذا الجبن من أنفحة الحيوانات المباح لنا أكلها، فهذا الجبن حلال لنا.

وأما إذا كان يستورد من بلاد مجوس أو شيعيين أو وثنيين، وكانوا يصنعون الجبن من أنفحة ذبائحهم، فإن ذبائح هؤلاء بالنسبة للمسلمين كالميتة، لكن هل يحلُّ أكل هذا الجبن المصنوع من أنفحة هذه الميتة؟ قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: فى جبن المجوس المصنوع بأنفحة ذبائحهم، قولان للعلماء... ثم قال: «والأظهر أن جبنهم حلال، وأن أنفحة الميتة ولبنها طاهر، وذلك لأن الصحابة لما فتحوا العراق أكلوا من جبن المجوس، وكان هذا ظاهراً شائعاً بينهم» اهـ (٣).

(١) «الفقه الواضح» د. محمد بكر إسماعيل (٢/ ٣٩٠-٣٩٥).

(٢) «المفصل» لعبد الكريم زيدان (٣/ ٥٤-٥٥).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢١/ ١٠٢-١٠٣).

٥- ما ذبح لغير الله: كصنم أو وثن أو قبر أو ميت كالسيد كالبدوى أو غير ذلك من الطواغيت لقوله تعالى ﴿وَمَا ذَبَحْ عَلَى النَّصْبِ﴾ (١).

(ب) المحرمات بالسنة النبوية:

١- لحم الحمر الأهلية:

ذهب جماهير أهل العلم (٢) إلى تحريم أكل لحم الحمر الأهلية لما ثبت بأسانيد كالشمس أن النبي ﷺ حرم الحمر الأهلية، ومن ذلك:

١- حديث أنس «أن رسول الله ﷺ أمر منادياً فنادى: إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية، فإنها رجس، فأكفشت القدور، وإنها لتفور باللحم» (٣).

٢- حديث جابر بن عبد الله: «أن رسول الله ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل» (٤).

وفى الباب عن عليّ وابن عمر والبراء بن عازب وابن أبي أوفى وأبي ثعلبة الخشني وغيرهم رضي الله عنهم.

وقد ذهب بعض المالكية -وهو القول الراجح عندهم- إلى أنه يؤكل مع الكراهة أى التنزيهية (!!).

وروى عن ابن عباس وعائشة أنهما كانا يقولان بظاهر قوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً...﴾ (٥).

والذى صح عن ابن عباس أنه توقف فيها فقال: «لا أدري أنهى عنها رسول الله ﷺ من أجل أنها كانت حمولة الناس فكره أن تذهب حمولتهم، أو حرم يوم خيبر لحم الحمر الأهلية» (٦).

وعلى كل حال، قال ابن عبد البر: «لا خلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمها» اهـ. قلت: وقد ثبت تحريمها ثبوتاً يكاد يكون متواتراً، فهو حجة على كل أحد، والله أعلم.

(١) «البدائع» (٣٧/٥)، و«الدسوقي» (١١٧/٢)، و«المجموع» (١١/٩)، و«المغني» (٦٥/١١)، و«المحلى» (٤٠٦/٧)، و«سبل السلام» (٨٧/٤)، و«نيل الأوطار» (١٢٨/٨).

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٢٨)، ومسلم (١٩٤٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٤٢١٩)، ومسلم (١٩٤١).

(٥) سورة الأنعام: ١٤٥.

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (٤٢٢٧)، ومسلم (١٩٣٩).

• فائدتان:

(١) لحم الحُمُر الوحشية حلال: وعلى هذا إجماع أهل العلم، وقد ثبت أكلها عن النبي ﷺ وأصحابه: ففي حديث أبي قتادة أنه كان مع قوم محرمين - وهو حلال - فَسَنَحَ لَهُمْ حُمُرٌ وَحْشٍ، فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أتاناً فأكلوا منها وقالوا: نأكل من لحم صيد ونحن محرمون؟ فحملوا ما بقي من لحمها، فقال رسول الله ﷺ: «كلوا ما بقي من لحمها»^(١).

وفى رواية: أن النبي ﷺ قال لهم: «هل معكم منه شيء؟» قالوا: معنا رجله، قال: فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها.

(ب) يجوز أكل لحم الخيل (٢):

ذهب جمهور العلماء: الشافعية والحنابلة، وهو قول للمالكية، وجمهور الصحابة والتابعين إلى إباحة أكل الخيل سواء كانت عرباً أو براذين (أى: خيولاً عربية أو غير عربية) وحبّتهم:

١ - حديث جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن فى لحوم الخيل»^(٣).

٢ - حديث أسماء بنت أبى بكر رضي الله عنها قالت: «نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه ونحن بالمدينة»^(٤).

وذهب الحنفية وهو قول ثان للمالكية، وهو قول ابن عباس، إلى كراهة أو تحريم أكل الخيل واحتجوا بما يلى:

١ - قوله تعالى ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾^(٥) قالوا: فالإقتصار على الركوب والزينة يدل على أنها ليست مأكولة، إذ لو كانت مأكولة لقال: ومنها تأكلون.

وأجيب: بأن الآية مكية بالاتفاق، والإذن فى الأكل كان بعد الهجرة، ثم إن الآية ليست نصاً فى منع الأكل لا سيما وأن الأحاديث صريحة فى الحل.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٢٤)، ومسلم (١١٩٦).

(٢) «البدائع» (٣٨/٥)، و«الدرر» (١١٧/٢)، و«المجموع» (٥/٩)، و«المغنى» (١١/٦٦-).

مع الشرح، و«سبل السلام» (٨٧/٤)، و«نيل الأوطار» (١٢٥/٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٤٢١٩)، ومسلم (١٩٤١).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥١٠)، ومسلم (١٩٤٢).

(٥) سورة النحل: ٨.

٢- ما يُروى عن خالد بن الوليد رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير، وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير»^(١) وهو ضعيف لا يحتج به.

فالصحيح قول الجمهور من إباحة أكل الخيل، والله أعلم.

٢- كل ذي ناب من السباع:

فكل حيوان له ناب يفترس به، سواء كان وحشياً كالأسد والذئب والنمر والفهد ونحو ذلك أو كان أهلياً كالكلب والسنور الأهلي (القط)، فلا يحل شيء منها عند الجمهور لما يلي:

١- حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «كل ذي ناب من السباع، فأكله حرام»^(٢).

٢- حديث ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي مخلب من الطير»^(٣).

٣- وعن أبي الزبير قال: سألت جابراً عن ثمن الكلب، السنور؟ قال: «زجر النبي ﷺ عن ذلك»^(٤).

وقد ثبت عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه»^(٥).

• **فائدة: الأرنب حلال:** يحل أكل الأرنب عند الجمهور، لحديث أنس أنه قال: «أنفجنا»^(٦) أرنباً فسعى القوم فلغبوا فأخذتها وجئت بها أبا طلحة، فذبحها وبعث بوركها - أو قال: بفخذها - إلى النبي ﷺ فقبله»^(٧).

(١) ضعيف: أخرجه النسائي (٤٣٣٢)، وأبو داود (٣٧٩٠)، وابن ماجه (٣١٩٨)، وأحمد (١٦٢١٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٣٣).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٣٤)، وأبو داود (٣٧٨٥)، والنسائي (٢٠٦/٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٦٩).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٤٨٨) وغيره، وله شاهد في الصحيحين.

(٦) أي: أثرناها.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٧٢)، ومسلم (١٩٥٣).

ولأنها من الحيوان المستطاب، وليست ذات ناب تفترس به، ولم يرد نص بتحريمها^(١).

٣- كل ذى مخلب من الطير (الطيور الجارحة): كالبارى والباشق والصقر ونحوها، لحديث ابن عباس المتقدم أن النبي ﷺ: «نهى عن كل ذى مخلب من الطير»^(٢) والمراد: مخلب يصيد به، إذ من المعلوم أنه لا يسمى ذا مخلب عند العرب إلا الصائد بمخلبه وحده، وأما الديك والعصافير والحمام وسائر ما لا يصيد بمخلبه فلا تسمى ذوات مخالب فى اللغة، لأن مخالبها للاستمسك والحفر بها، وليست للصيد والاقتراس.

وقد قال الجمهور -خلافًا للمالكية!!- بتحريم كل ذى مخلب من الطير^(٣).
٤- الجلالة: وهى الحيوانات التى تتغذى بالنجاسات -أو أكثر علفها النجاسة- من الإبل والبقر والغنم والدجاج ونحوها، وهذه الحيوانات لا يحل لحمها ولا لبنها، وبهذا قال أحمد -فى إحدى الراويتين- وابن حزم^(٤)، لحديث ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها»^(٥).

وذهب الشافعى إلى أنها مكروهة غير محرمة، وهو الرواية الأخرى عن أحمد.
• متى يحل أكل الجلالة؟

الجلالة إذا حُبست ثلاثة أيام وعُلِفَت بما هو طاهر، فإنه يحل ذبحها وأكلها ويشرب لبنها، فعن ابن عمر أنه: «كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثًا»^(٦).
وقد روى عن الإمام أحمد -رحمه الله- أنها تحبس ثلاثًا، سواء كانت طائرًا أو بهيمة، وفى رواية عنه: تحبس الدجاجة ثلاثًا، ويحبس البعير والبقرة ونحوهما أربعين يومًا.

(١) «البدائع» (٣٩/٥)، و«الصاوى» (٣٢٢/١)، و«نهاية المحتاج» (١٤٣/٨)، و«المغنى» (٨١/١١) مع الشرح الكبير، و«المحلى» (٤٣٢/٧).

(٢) صحيح: تقدم قريبًا.

(٣) «البدائع» (٣٩/٥)، و«نهاية المحتاج» (١٤٤/٨)، و«المقنع» (٥٢٧/٣)، و«المحلى» (٤٠٣/٧).

(٤) «المغنى» (٥٩٤/٨)، و«المحلى» (٤٢٩-٤١٠/٧).

(٥) صحيحه الألبانى: أخرجه أبو داود (٣٧٦٧)، والترمذى (١٨٨٤)، وابن ماجه (٣١٨٩).

(٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبى شيبة (٤٦٦٠-٨٨٤٧)، وانظر «الإرواء» (٢٥٠٤).

وعلى كل حال فإن الجلالة تحل بحبسها - على الطعام الطيب - بالاتفاق،
واختلفوا في مدة حبسها.

٦-١٠- ما أمر الشارع بقتله لا يحل أكله: الفأرة والعقرب والغراب
والحُديا^(١) والكلب العقور والوزغ^(٢) والحية.

١- فعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «خمس فواسق، يُقتلن في الحرم: الفأرة، والعقرب، والحُديا، والغراب، والكلب العقور»^(٣).

٢- وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «أمر النبي ﷺ بقتل الوزغ، وسماء فُوسقًا»^(٤).

٣- وعن عبد الله بن مسعود: كنا مع النبي ﷺ في غار، وقد أنزلت عليه ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾^(٥) فنحن نأخذها من فيه رطبة، إذ خرجت علينا حية، فقال: «اقتلوها» فابتدرناها لنقتلها فسبقتنا، فقال رسول الله ﷺ: «وقاها الله شركم كما وقاكم شرها»^(٦).

ولأن هذه الأشياء تعد من الخبائث لنفور الطباع السليمة منها.

١١-١٥- ما نهى الشارع عن قتله لا يحل أكله: النملة والنحلة والهدمد والصرد^(٧) والضفدع:

١- عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب: النملة والنحل، والهدمد، والصرد»^(٨).

٢- عن عبد الرحمن بن عثمان قال: «ذكر طيبٌ عند رسول الله ﷺ دواءً، وذكر الضفدع يُجعل فيه، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل الضفدع»^(٩).

(١) طائر يشبه الغراب.

(٢) نوع من الزواحف والهوام، وهي ما يعرف في بلادنا بالبرص.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣١٤)، ومسلم (١١٩٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٣٨)، وله شاهد عند البخاري (٣٣٥٩) من حديث أم شريك.

(٥) سورة المرسلات: ١.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٣٠)، ومسلم (٢٢٣٤).

(٧) الصرد: طائر ضخم الرأس، أبيض البطن أخضر الظهر، قيل: يصيد العصافير.

(٨) صحيح: أخرجه النسائي (١٨٩/٥)، وأحمد (٨٣/٦) وغيرهما.

(٩) حسن: أخرجه أحمد (١٥١٩٧)، والدارمي (١٩٩٨)، وابن ماجه (٣٢٢٣).

ووجه استفادة تحريم الأكل لما نُهي عن قتله: أن النهي عن قتله يعني النهي عن تذكيته، فلا تحلُّه التذكية للنهي عنها، ولو كان أكله حلالاً لما نهى عن قتله.

واعترض الشوكاني على كون الأمر بقتل الشيء أو النهي عن قتله، من أسباب تحريم أكله، وقال: «ولم يأت الشارع بما يفيد تحريم أكل ما أمر بقتله أو نُهي عن قتله حتى يكون الأمر والنهي دليلين على ذلك، ولا ملازمة عقلية ولا عرفية، فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم، بل إن كان المأمور بقتله أو المنهى عن قتله مما يدخل في الخبائث، كان تحريمه بالآية الكريمة، وإن لم يكن من ذلك، كان حلالاً عملاً بما أسلفنا من أصالة الحل، وقيام الأدلة الكلية على ذلك» اهـ (١).

• إباحة المحرمات عند الاضطرار:

أجمع المسلمون على إباحة أكل الميتة ونحوها للمضطر، وقد ذكر الله عز وجل الاضطرار إلى المحرمات في خمسة مواطن من القرآن الكريم:

١- قال الله -بعد ذكر تحريم الميتة ونحوها- ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢).

٢- وقال تعالى -بعد ذكر تحريم الميتة ونحوها-: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣).

٣- وقال سبحانه -بعد ذكرها- ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٤).

٤- وقال سبحانه ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ (٥).

٥- وقال عز وجل ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٦).

(١) «نيل الأوطار» (٨).

(٢) سورة البقرة: ١٧٣.

(٣) سورة المائدة: ٣.

(٤) سورة الأنعام: ١٤٥.

(٥) سورة الأنعام: ١١٩.

(٦) سورة النحل: ١١٥.

• حد الاضطرار المبيح للمحرّم:

معنى الضرورة في الآيات الكريمة، وحدُّ الاضطرار المبيح لأكل الميتة وسائر المحرمات هو خوف الهلاك على الأصح^(١).

• المقصود بالإباحة للمحرّم:

اختلف الفقهاء في المقصود بإباحة الميتة ونحوها على قولين^(٢).

الأول: جواز تناول وعيدمه: وهو قول بعض المالكية والشافعية والحنابلة، لظاهر قوله تعالى ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾.

الثاني: وجوب تناولها لمن أشرف على الهلاك: وهو مذهب الجمهور: الحنفية، والراجح عند المالكية الشافعية والحنابلة، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٣)، وقوله عز وجل ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٤).

قالوا: ولا شك أن الذي يترك تناول الميتة ونحوها حتى يموت، يُعتبر قاتلاً لنفسه، وملقىً بنفسه إلى التهلكة، لأن الكف عن تناول فعل منسوب للإنسان.

وأما قوله تعالى ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ فلا يتنافى مع القول بالوجوب، لأن نفى الإثم في الأكل عام يشمل حالتى الجواز والوجوب، فإذا وجدت قرينة على تخصيصه بالوجوب عمل بها، والقرينة هنا: الآيتان المتقدمتان.

• شروط إباحة الميتة ونحوها للمضطر:

اشتراط الفقهاء لإباحة أكل الميتة ونحوها من المحرمات للمضطر شروطاً، اتفقوا على بعضها واختلفوا في بعضها، فمما اتفقوا عليه:

١- أن لا يجد طعاماً حلالاً ولو لقمة، فإن وجدها وجب تقديمها، فإن لم تغنه حلّ له المحرم.

٢- أن لا يكون قد أشرف على الموت بحيث لا ينفعه تناول الطعام، فإن انتهى إلى هذه الحالة لم يحلّ له المحرم.

(١) «أحكام القرآن للجصاص» (١/١٥٠)، و«أضواء البيان» (١/٦٤-٩٥) والمراجع الآتية بعده.

(٢) «ابن عابدين» (٥/٢١٥)، و«الصاوى» (١/٣٢٣)، و«نهاية المحتاج» (٨/١٥٠)، و«المقنع» (٣/٥٣٠).

(٣) سورة النساء: ٢٩.

(٤) سورة البقرة: ١٩٥.

٣- أن لا يجد مال مسلم أو ذمی من الأطعمة الحلال، وفي هذا الشرط عندهم تفصيل.

• تنبيهان:

١- لا يجوز أن يتجاوز ما يسد به الرمق ويندفع به الضرر: وإلى هذا أشار الله تعالى بقوله ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾.

٢- ما حرم لكونه يقتل الإنسان (كالسموم) لا يحل للاضطرار: لأن تناوله استعجال للموت وقتل للنفس، وهو من أكبر الكبائر، وهذا متفق عليه.

من آداب الأكل

هذه جملة من الآداب الشرعية في الطعام، ينبغي الأخذ بها، لما فيها من إحياء لسنة النبي ﷺ، وما فيها من طرد وإبعاد وحرمان للشيطان، الذي يحرص على مشاركة المسلم في مأكله ومشربه وملبسه ومبيته، حتى يتمكن من إغوائه والسيطرة على قلبه وعقله وجوارحه، ولما فيها من تحقيق المصالح الدينية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه الآداب:

١- التسمية على الطعام:

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل: بسم الله، فإن نسي فليقل: بسم الله أوله وآخره» (١).

وعن حذيفة أن النبي ﷺ قال: «إن الشيطان يستحل الطعام أن لا يذكر اسم الله عليه...» (٢) وقال ﷺ لعمر بن أبي سلمة: «يا غلام، سم الله، وكل بيمينك...» (٣).

فإن نسي التسمية في أول الطعام:

قال النبي ﷺ: «من نسي أن يذكر الله عز وجل في أول طعامه، فليقل حين يذكر: بسم الله أوله وآخره، فإنه يستقبل طعاماً جديداً، أو يمتنع الخبيث» (٤) مما كان يصيب منه» (٥).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٦٧)، والترمذي (١٨٥٨)، وأحمد (١٤٣/٦).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠١٧)، وأحمد (٣٨٣/٥).

(٣) صحيح: يأتي بتمامه وتخريجه قريباً.

(٤) أي: الشيطان.

(٥) صحيح: أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٦١) بسند صحيح وله شاهد عن عائشة وقد تقدم.

٢، ٣- الأكل باليمين، وعدم الأكل مما أمام الغير - إذا كان في إناء واحد:-
فعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله» (١).

وعن عمرو بن أبي سلمة، قال: كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ، وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي رسول الله ﷺ: «يا غلام، سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك» فما زالت تلك طعمتي بعد (٢).

٤- الأكل من حافة الطعام لا من وسطه:

فعن ابن عباس رضيهما عن النبي ﷺ قال: «البركة تنزل في وسط الطعام، فكلوا من حافتيه، ولا تأكلوا من وسطه» (٣).

٥- عدم الأكل وهو متكئ:

لحديث أبي جحيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «أما أنا فلا أكل متكئاً» (٤).

٦- أن لا يعيب الطعام إن كرهه:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط، إن اشتهاه أكله، وإن كرهه تركه» (٥).

٧- الاجتماع على الطعام وعدم الأكل منفرداً: لأن كثرة الأيدي على الطعام تزيد بركته، كما قال النبي ﷺ: «طعام الاثنين كافي الثلاثة، وطعام الثلاثة كافي الأربعة...» (٦).

وقد ورد أن أصحاب النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله، إنا نأكل ولا نشبع، فقال: «فلعلكم تفترقون؟» قالوا: نعم، قال: «فاجتمعوا على طعامكم، واذكروا اسم الله، يبارك لكم فيه» (٧) وفيه ضعف.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٢٠)، والترمذي (١٨٠٠)، وأبو داود (٣٧٧٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٣٧٧٢)، وابن ماجه (٣٢٧٧)، وأحمد (٣٤٥-٣٤٣/١).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٣٩٨)، والترمذي في «الشمائل» (٦٤).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٠٩)، ومسلم (٢٠٦٤).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٥٣٩٢)، ومسلم (٢٠٥٨).

(٧) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٧٦٤) وغيره.

٨- أكل اللقمة - إذا سقطت - بعد مسح الأذى عنها:

فعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها، فليمط ما كان بها من الأذى، وليأكلها، ولا يدعها للشيطان» (١).

٩- لعق الأصابع والقصعة قبل غسل اليد أو مسحها:

فعن جابر أن النبي ﷺ: أمر بلعق الأصابع والصحفة، وقال: «إنكم لا تدرّون في أيّ البركة» (٢).

١٠، ١١- حمد الله، والدعاء بعد الفراغ من الطعام:

فعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها، أو يشرب الشربة فيحمده عليها» (٣).

وقد ثبتت عن رسول الله ﷺ عدة صيغ للحمد والدعاء بعد الفراغ من الطعام، ومن ذلك:

(أ) «الحمد لله الذي كفانا وأروانا، غير مكفئ ولا مكفور» (٤).

(ب) «الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه، غير مكفئ، ولا مودّع، ولا مُستغنى عنه ربّنا» (٥).

(ج) «الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوّغه وجعل له مخرجاً» (٦).

(د) «اللهم أطعمت وسقيت وأغنيت وأفنيّت وهديت وأحييت، فلك الحمد على ما أعطيت» (٧).

١٢- الدعاء لمن قدّم الطعام: وما ثبت في ذلك:

(أ) «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلّت عليكم الملائكة» (٨).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٣٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٣٣).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٢٤)، والترمذي (١٨١٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٥٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٥٨)، وأبو داود (٣٨٤٩)، وابن ماجه (٣٢٨٤)، وأحمد (٢٥٦/٥).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٥١)، وابن السني.

(٧) حسن: أخرجه أحمد في «المستند» رقم (١٦٠٠).

(٨) صحيح لشواهده: أخرجه أبو داود (٣٨٥٤)، وابن ماجه (١٧٤٧) وغيرهما.

(ب) «اللهم بارك لهم فيما رزقتهم، واغفر لهم وارحمهم»^(١).

١٣ - غسل اليد لإزالة أثر الطعام:

فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بات أحدكم وفي يده غمر^(٢)، فأصابه شيء، فلا يلومن إلا نفسه»^(٣).

الصَّيْدُ وَأَحْكَامُهُ

• تعريفه^(٤):

الصَّيْدُ: مصدر صَاد يصيد صيداً، وله إطلاقان في اللغة، فقد يراد به: الاصطياد ووضع اليد على الحيوان المصيد وقبضه وإمساكه، ومنه قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٥).

وقد يراد به الحيوان المصيد نفسه، كما قال تعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾^(٦) وعلى الإطلاق الأول يكون تعريف الصيد اصطلاحاً: «اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً غير مملوك ولا مقتدر عليه».

وعلى الإطلاق الثاني يُعرَّف الصيد اصطلاحاً على أنه: «حيوان مقتنص حلال متوحش طبعاً غير مملوك، ولا مقدور عليه».

• حكم الصيد:

أجمع أهل العلم على إباحة الاصطياد والأكل من الصيد، ودلَّ على ذلك الكتاب والسنة:

(١) فمن الكتاب:

١ - قوله تعالى ﴿أَحَلَّ لَكُم صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعاً لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرماً﴾^(٧).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٨٠٥)، والترمذي (٣٥٠٠)، وأبو داود (٣٢٤١).

(٢) الغمر: الدسومة التي تصيب اليد من أثر الطعام.

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (١٨٦٠)، وأبو داود (٣٨٥٢)، وابن ماجه (٣٢٩٧)، وأحمد (٨١٧٥).

(٤) «النهاية» لابن الأثير (٦٥/٣)، و«كشاف القناع» (١٢٦/٤)، و«ابن عابدين» (٤٦١/٦)، و«المفصل» (١٠/٣).

(٥) سورة المائدة: ٢.

(٦) سورة المائدة: ٩٥.

(٧) سورة المائدة: ٩٦.

٢- وقوله سبحانه ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (١).

٣- وقوله عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ يَعْلَمُونَ نَهْنٍ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فُكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (٢).

(ب) ومن السنة:

حديث عدى بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله، إنى أرسل الكلاب المعلّمة فيمسكن علىّ وأذكر اسم الله عليه، فقال: «إذا أرسلت كلبك المعلّم وذكرت اسم الله عليه فكلّ» قلت: وإن قتلن؟ قال: «وإن قتلن، ما لم يشركها كلب ليس معها» قلت له: فإنى أرمى بالمعراض (٣) الصيد فأصيب، فقال: «إذا رميت بالمعراض فخرق فكله، وإن أصابه بعرضه فلا تأكله» (٤).

• متى يكون الصيد محظوراً؟

الأصل في الصيد أنه حلال، لكنه يحظر في الحالات الآتية:

١- إذا قصد به اللهو والعبث: لا التذكية والانتفاع بلحم الحيوان، فحيث يكون حراماً، فعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لا تتخذوا شيئاً فيه روح غرضاً» (٥).

وعن سعيد بن جبير قال: مرّ ابن عمر بنفر قد نصبوا دجاجة يترامونها، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها، فقال ابن عمر: «من فعل هذا؟! إن رسول الله ﷺ لعن من فعل هذا» (٦).

٢- إذا كان الصائد مُحَرَّمًا بحج أو عمرة فيحرم عليه صيد البر: لقوله تعالى ﴿وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (٧) وقد تقدم هذا في «كتاب الحج».

(١) سورة المائدة: ٢.

(٢) سورة المائدة: ٤.

(٣) المعراض: عود محدّد، وربما جعل في رأسه حديدة، يحذف به الصيد كالسهم.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٥٤)، ومسلم (١٩٢٩).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٥٧)، والنسائى (٤٤٤٣)، وابن ماجه (٣١٨٧).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٥٨).

(٧) سورة المائدة: ٩٦.

٣- يحرم صيد الحرمين - مكة والمدينة - ولو الغير لمُحرم: وقد تقدم في «الحج».

٤- يحرم صيد المملوك للغير: لما فيه من الظلم والعدوان عليهم.

• وسائل الصيد:

إباحة الصيد تعنى تمكين الصائد من اقتناص الحيوان، ووضع يده عليه حياً إن أمكن، أو مقتولاً بفعل آلة الصيد، حيث يعتبر القتل بآلة الصيد بمنزلة تذكية الحيوان أو ذبحه بصورة مشروعة، ولكل وسيلة أو أداة للصيد شروط معينة حتى يعتبر قتل الحيوان بها بمنزلة التذكية الشرعية.

١- الصيد باستخدام الجوارح:

المقصود بالجوارح: السباع ذوات الأنياب، كالكلب والفهد، وجوارح الطير ذوات المخالب كالصقور والبازي، قال الله تعالى ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ (١).

• ما يشترط في الصيد بالجوارح (٢)، ليحل صيدها:

١- أن يكون معلماً: قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (٣).

ويعتبر في تعليم الجارحة ثلاثة شروط هي:

(أ) إذا أرسله الصائد استرسل.

(ب) إذا رجزه انزجر.

(ج) إذا أمسك الجارح صيداً لم يأكل منه، ويتكرر هذا منه حتى يصير معلماً في حكم العرف، وأقل ذلك ثلاث مرات، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة.

فإن أكل الجارح من الصيد لم يحل، لقول النبي ﷺ لعدي بن حاتم: «إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك، وإن قتلت، إلا أن يأكل الكلب، فلا تأكل، فإنني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه» (٤).

(١) سورة المائدة: ٤.

(٢) سورة المائدة: ٤.

(٣) «المغنى» (٢٩٢/٩) - الفكر، و«مغنى المحتاج» (٢٧٥/٤)، و«المفصل» (١٣/٣).

(٤) صحيح: تقدم قريباً.

• **تنبيه:** إذا صاد الكلب غير المعلم فأدركه الصائد حيًّا فذبحه ذبحًا شرعيًّا حلًّا أكله كذلك، لقول النبي ﷺ لأبي ثعلبة الخشني: «... وما صدت بكلبك غير المعلم فأدركت ذكاته فكلْ»^(١).

٢- أن يسمى الصائد عند إرساله: لعموم قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٢) وقوله عز وجل ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٣).

وفى حديث عدى بن حاتم قال النبي ﷺ: «إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل...»^(٤).

وفى حديث أبي ثعلبة قال ﷺ: «... وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل...»^(٥).

٣- أن لا يشارك كلبه كلب آخر:

فعن عدى بن حاتم قال: قلت يا رسول الله، أرسل كلبى وأسمي، فأجد معه علي الصيد كلبًا آخر لم أسم عليه، ولا أدري أيهما أخذ، قال: «لا تأكل، إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر»^(٦).

٤- أن يجرح الكلب الصيد: فإن خنقه أو قتله بصدمة لم يحل، لقول النبي ﷺ: «ما أنهر الدم، وذكر اسم الله فكلْ»^(٧).

• **فائدتان:**

١- يجوز اقتناء الكلب للصيد والماشية والحراسة فقط:

فعن عبد الله بن مغفل قال: «أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال: «ما بالهم وبال الكلاب» رخص في كلب الصيد وكلب الغنم»^(٨).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٥٤٧٨)، ومسلم (١٥٣٢).

(٢) سورة الأنعام: ١٢١.

(٣) سورة المائدة: ٤.

(٤) صحيح: تقدم قبله.

(٥) صحيح: تقدم قبله.

(٦) صحيح: تقدم قريبًا.

(٧) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٠٣)، ومسلم (١٩٨٦).

(٨) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٠)، والنسائى (٦٧)، وأبو داود (٧٤)، وابن ماجه (٣٢٠٠).

وأما اقتناء الكلاب لغير ذلك فلا يجوز، فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض، فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم»^(١) ونحوه من حديث ابن عمر.

٢- هل يجوز الصيد بالكلب الأسود البهيم؟^(٢)

الكلب الأسود البهيم الذي ليس فيه بياض، قد أمر النبي ﷺ بقتله، فعن جابر بن عبد الله قال: أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلبها فنقتله، ثم نهى النبي ﷺ عن قتلها، وقال: «عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين، فإنه شيطان»^(٣) ولذا لم يُجزِ الإمام أحمد وابن حزم وسائر أهل الظاهر صيد الكلب الأسود، لأن ما وجب قتله حرم اقتناؤه وتعليمه، فلم يباح صيده، ولأن النبي ﷺ سماه شيطاناً، ولأن إباحة الصيد المقتول رخصة فلا تستباح بمحرم كسائر الرخص. وقد كره ذلك طائفة من السلف منهم: الحسن والنخعي وقتادة وإسحاق.

وذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي إلى إباحة صيد الكلب الأسود البهيم، لعموم الأدلة المتقدمة في إباحة الصيد بالكلاب الملعنة من غير أن تخص كلباً دون آخر. قلت: الأظهر أنه لا يجوز والله أعلم.

٢- الصيد بألة الصيد كالقوس والسهم ونحوهما^(٤):

لا خلاف بين العلماء في إباحة أكل ما صيد بالقوس أو السهم إذا ذكر عليه اسم الله، ففي حديث عدي بن حاتم، قال النبي ﷺ: «... وما رميت سهمك فاذكر اسم الله، فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل ما شئت...»^(٥).

وفي حديث أبي ثعلبة قال ﷺ: «... فما أصبت بقوسك فاذكر اسم الله، ثم كُلْ...»^(٦).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٨٠)، ومسلم (١٥٧٤).

(٢) «المحلى» (٤٧٧/٧)، و«المغني» (٢٩٧/٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٧٢)، وأبو داود (٢٨٤٦).

(٤) «المغني» (٣٠١/٩ - الفكر)، و«المفصل» (١٤/٣).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٨٤)، ومسلم (١٩٢٩) واللفظ له.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٧٨)، ومسلم (١٩٣٠).

• الصيد بالمعراض:

المعراض: عود محدّد وربما كان في رأسه حديدة، يحذف به الصيد، فإن أصاب الصيد بحدّه فخرق (أى: جرح) وقتل فيباح الصيد، وإن أصاب المعراض بعرضه -لا بحدّه- فقتل بثقله فيكون موقوداً فلا يباح أكله، وبهذا قال الجمهور من الأئمة الأربعة وغيرهم، لحديث عدي بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ عن المعراض، فقال: «إذا أصاب بحدّه فكل، وإذا أصاب بعرضه فقتل فلا تأكل، فإنه وقيد...»^(١).

• وسائر آلات الصيد كالمعراض في أنها إذا قتلت بعرضها ولم تجرح لم يباح الصيد، كالسهم يصيب الطائر بعرضه فيقتله، وكالرمح والحرية والسيف، يضرب به صنفحاً -لا بحدّه- فكل ذلك حرام؛ وكذلك إذا أصاب بحدّه فلم يجرح وقتل بثقله لم يباح لقول النبي ﷺ: «إذا رميت بالمعراض فخرق فكله...»^(٢) فجعل نفوذه في الصيد وجرحه شرطاً، ولأنه إذا لم يجرحه فإنما يقتله بثقله فأشبهه ما إذا أصاب بعرضه^(٣).

٣- الصيد بالبندقية:

بنادق الصيد الحديثة يستعمل فيها الرصاص، ومنه المدور، ومنه المدبب، وكلاهما ينفذ في جسم الحيوان ويجرحه، فيباح الصيد بها.

وما تجدر الإشارة إليه أن جمهور العلماء يشترطون في الآلة أن تكون محددة (!!) فقد يشكل هذا علي إباحة الصيد بالبندقية ذات الرصاص المدور، إلا أن الذى يظهر أن مرادهم بالمحدد هو ما ينفذ في جسم الحيوان ويجرحه، فهذا هو المناط كما يظهر من الأدلة في المسألة، فيزول الإشكال، والله أعلم.

• هل يجوز الصيد بالحجر والحصى ونحوه؟^(٤)

الحجر الذى لا حدّ له بحيث لو رمى به الصيد لم يخزقه ولم يجرح، إذا قتل الحيوان لم يباح أكله لأنه موقود، وبهذا قال عامة الفقهاء، وقد تقدمت الأدلة على اشتراط نفوذ الآلة في جسم الصيد وجرحه حتى يحل.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٢٠٥٤)، ومسلم (١٩٢٩).

(٢) صحيح: تقدم قريباً.

(٣) «المغنى» (٣٠٥/٩) بنحوه مع شيء من الإضافة.

(٤) «المغنى» (٣١٣/٩)، و«المحلى» (٤٦٠/٧)، و«نيل الأوطار» (١٥٦/٨).

وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف وقال: «إنها لا تصيد صيداً، ولا تنكأ عدوًّا، ولكنها تكسر السنَّ وتفقد العين»^(١).
 * إذا وجد الصيد بعد أيام:

إذا رمى الصائدُ الحيوان ووقعت فيه الرمية وغاب، ثم وجده الصائد ولو بعد أيام - في غير ماء - كان حلالاً إذا لم ينتن أو يعلم أن الذي قتله غير سهمه: فعن عدى بن حاتم أن النبي ﷺ قال: «إذا أرسلت كلبك وسميت فأمسك وقتل فكل، وإن أكل فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه، وإذا خالط كلاباً لم يذكر اسم الله عليها فأمسك فقتل فلا تأكل، فإنك لا تدري أيها قتل، وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل، وإن وقع في الماء فلا تأكل»^(٢).

التذكية الشرعية

* تعريفها^(٣):

التذكية في اللغة: مصدر ذكيت الحيوان، والاسم هو الذكاة، وهي الذبح والنحر.
 وفي الاصطلاح: هي السبب الموصل لحل أكل الحيوان البري اختياراً.
 وعرفها الحنفية بأنها: «السييل الشرعية لبقاء طهارة الحيوان وحل أكله إن كان مأكولاً وحل الانتفاع بجلده وشعره إن كان غير مأكول».
 وعرفها الحنابلة بأنها: «ذبح أو نحر حيوان مقدور عليه مباح أكله، يعيش في البر، لا جراد ولا نحوه - بقطع حلقوم ومرىء، أو عقر حيوان ممتنع إذا تعذر قطع الحلقوم والمرىء».
 وهي نوعان (الذبح والنحر).

تعريف الذبح: أطلق الذبح في اللغة على الشق وهو المعنى الأصلي ثم استعمل في قطع الحلقوم من باطن عند النّصيل، و«النّصيل» بفتح النون وكسر الصاد مفصل ما بين العنق والرأس تحت اللحيين.

وأطلق في الاصطلاح على معان كثيرة، ومنها: (ما يتوصل به إلى حل الحيوان سواء أكان قطعاً في الحلق أم في اللبة من حيوان مقدور عليه أم إزهاقاً

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٧٩)، ومسلم (١٩٥٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٨٤)، ومسلم (١٩٢٩).

(٣) «الموسوعة الفقهية» (٢١/ ١٧٣)، و«المفصل» (٣/ ٢٠).

لروح الحيوان غير المقدور عليه بإصابته في أى موضع كان من جسده بمحدد أو بجارحة معلمة) والذبح يكون فيما عدا الإبل من الحيوانات.

تعريف النحر: يطلق النحر في اللغة على أعلى الصدر وموضع القلادة منه والصدر كله ويطلق على الطعن في لبة الحيوان لأنها مسامطة لأعلى صدره.

وفي الاصطلاح: هو الطعن في اللبة، ويكون النحر في الإبل خاصة.

• فائدة^(١):

تخصيص الإبل بالنحر وما عداها بالذبح مستحب عند الجمهور - خلافاً للمالكية - لا واجب، ووجه استحبابه أن الله تعالى ذكر في الإبل النحر، قال تعالى ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكِ وَأَنْحَرِ﴾^(٢) وذكر في البقر والغنم الذبح، فقال سبحانه ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾^(٣) وقال عز وجل ﴿وَقَدْ يَتَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾^(٤).

ولأن الأصل في الذكاة إنما هو الأسهل على الحيوان، وما فيه نوع راحة له فهو أفضل، والأسهل في الإبل النحر لخلو لبتها عن اللحم واجتماع اللحم فيما سواها، والبقر والغنم ونحوها جميع عنقها لا يختلف.

• حكم التذكية وحكمة اشتراطها^(٥):

التذكية شرط لإباحة أكل الحيوان مأكول اللحم والانتفاع به من سائر الوجوه، قال الله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^(٦).

وعن رافع بن خديج قال: يا رسول الله، إنا لاقوا العدو غداً وليس معنا مدى، فقال ﷺ: «أعجل - أو: أرني - ما أنهر الدم وذُكر اسم الله فكل، ليس السن والظفر، وسأحدثك، أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة»^(٧).

(١) «البدائع» (٤٠/٥)، و«الشرح الصغير» (٣١٤/١)، و«المقنع» (٥٣٨/٣)، و«مغنى المحتاج» (٢٧١/٤)، و«الموسوعة» (١٧٦/٢١) وأما المالكية فأوجبوا النحر في الإبل، وأجازوا الذبح والنحر - مع تفضيل الذبح - في البقر، وأوجبوا الذبح فيما عدا ذلك.

(٢) سورة الكوثر: ٢٠.

(٣) سورة البقرة: ٦٧.

(٤) سورة الصافات: ١٠٧.

(٥) «البدائع» (٤٠/٥)، و«مغنى المحتاج» (٢٦٧/٤)، و«حجة الله البالغة» (٨١٢/٢) ط. الكتب الحديثة.

(٦) سورة الأنعام: ١٢١.

(٧) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٤٣)، ومسلم (١٩٦٨).

وفيه أن إراقة الدم، وذكر اسم الله على الذبيحة شرط لإباحة أكل لحمها.

• وأما الحكمة في اشتراط التذكية: فهي أن الحرمة في الحيوان المأكول لمكان الدم المسفوح، ولا يزول إلا بالذبح أو النحر، وأن الشرع إنما ورد بإحلال الطيبات خاصة، قال تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾^(١)، وقال سبحانه ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾^(٢) ولا يطيب إلا بخروج الدم وذلك بالذبح أو النحر، ولهذا حرمت الميتة لأن المحرم - وهو الدم المسفوح - فيها قائم.

ومن الحكم كذلك: التنفير عن الشرك وأعمال المشركين، وتمييز مأكول الآدمي عن مأكول السباع، وأن يتذكر الإنسان إكرام الله له بإباحة إزهاق روح الحيوان لأكله والانتفاع به بعد موته.

• شروط الذبح:

يشترط ليحل أكل الحيوان المذكى شروط، بعضها يتعلق بالمذبوح، وبعضها بالذابح، وبعضها بألة الذبح.

(أ) شروط الحيوان المذبوح^(٣):

- ١- أن يكون حياً وقت الذبح: فلا يُذبح الحيوان الميت.
- ٢- أن يكون زهوق روحه بمحض الذبح.
- ٣- أن لا يكون من صيد الحرم لما تقدم في «كتاب الحج» من تحريم صيد الحرم، وقد قال ﷺ في مكة: «فلا ينفر صيدها»^(٤).

(ب) شروط الذابح:

- ١- أن يكون عاقلاً^(٥): سواء كان رجلاً أو امرأة، بالغاً أو غير بالغ إذا كان مميزاً، فلا تصح تذكية المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل، ولا السكران، لأن غير العاقل لا يصح منه القصد إلى الذبح والتسمية، وبهذا قال الجمهور: الحنفية والمالكية والحنابلة وهو قول عند الشافعية، والأظهر عندهم أنه يصح تذكيتهم جميعاً (!!).

(١) سورة المائدة: ٤.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٧.

(٣) «الموسوعة الفقهية» (١٧٩/٢١).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٤٩)، ومسلم (١٣٥٥).

(٥) «ابن عابدين» (١٨٨/٥)، و«الخرشي» (٣٠١/٢)، و«مغنى المحتاج» (٢٦٦/٤)، و«المغنى»

(٨/٥٨١)، و«المحلى» (٤٥٦/٧).

وقال ابن حزم: لا تصح تذكية غير البالغ كالمجنون والسكران لأنهم غير مخاطبين بخطاب الشرع في قوله تعالى ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ (١) إذ هم غير مكلفين.

٢- أن يكون مسلماً أو كتابياً (يهودياً أو نصرانياً): فلا تحل ذبيحة الوثني والمجوسى، وهذا متفق عليه، لأن غير المسلم والكتابي لا يخلص ذكر اسم الله، وذلك أن المشرك يُهل لغير الله أو يذبح على النصب، وقد قال تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ... وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ (٢) والمجوسى لا يذكر اسم الله على الذبيحة (٣).

وأما أهل الكتاب فإنما حلت ذبيحتهم لقوله تعالى ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ﴾ (٤) قال ابن عباس «طعامهم: ذبائحهم» (٥).

ويؤيد هذا، أنه لو لم يكن المراد بطعامهم: ذبائحهم، لم يكن للتخصيص بأهل الكتاب معنى، لأن غير الذبائح من أطعمة سائر الكفرة حلال، ولو فرض أن الطعام غير مختص بالذبائح فهو اسم لما يُطعم، فيدخل فيه الذبائح، وتكون حلالاً (٦).

• تنبيه: إنما تحل ذبيحة الكتابي إذا لم يعلم أنه ذكر عليها غير اسم الله تعالى، فإن ذكر عليه اسم غير الله كأن قال: باسم المسيح أو العذراء أو الصنم، لم يؤكل، لقوله تعالى في بيان المحرمات: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (٧).

٣- أن لا يكون مُحَرَّمًا إذا ذبح صيد البر: فإن المحرم يحرم عليه التعرض للصيد البرى سواء كان التعرض بالأصطياد أو الذبح أو القتل، ويحرم عليه كذلك أن يدلَّ الحلال على صيد البر أو يشير إليه، كما تقدم فى «الحج»، فما ذبحه المحرم من صيد البر فهو ميتة وكذلك ما ذبحه الحلال بدلالة المحرم أو إشارته، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ (٨) وقال سبحانه ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (٩).

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣) «الموسوعة الفقهية» (٢١/١٨٤).

(٤) سورة المائدة: ٥.

(٥) أخرجه البخارى تعليقا (٩/٦٣٦).

(٦) «البدائع» (٥/٤٥)، و«الخرشى» (٢/٣٠١)، و«نهاية المحتاج» (٨/١٠٦)، و«المقنع» (٣/٥٣٥).

(٧) سورة المائدة: ٣.

(٨) سورة المائدة: ٩٥.

(٩) سورة المائدة: ٩٦.

• تنبيهه: المحرم على المحرم ذبحه إنما هو الصيد، فأما المستأنس كالذجاج والغنم والإبل، فللمحرم أن يذكيها، لأن التحريم مخصوص بالصيد، أي: بما شأنه أن يصاد وهو الوحش فبقى غيره على عموم الإباحة، وهذا متفق عليه بين المذاهب (١).

٤- أن يسمى على الذبيحة إذا ذكر (٢): فإن تعمّد تركها - وهو قادر على النطق بها - لم تؤكل ذبيحته عند الجمهور ومن نسيها أو كان أخرس أكلت ذبيحته، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ (٣).
ولحديث رافع بن خديج أن النبي ﷺ قال: «ما أنهر الدم، وذكر اسم الله فكل...» (٤).

ولذا اشترط الجمهور التسمية على الذبيحة - عند التذكر والقدرة - وقال الشافعي - وهو رواية عن أحمد - أنها مستحبة وليست واجبة، لحديث عائشة: أن قومًا قالوا للنبي ﷺ: إن قومنا يأتوننا بلحم لا ندرى أذكر اسم الله عليه أم لا؟ فقال: «سموا عليه أنتم وكلوا» قالت: وكانوا حديثي عهد بالكفر (٥).
فلو كانت التسمية شرطًا لما حلت الذبيحة مع الشك في وجودها، لأن الشك في الشرط شك فيما شرطت له.

واستدلوا كذلك بأن الله أباح لنا ذبائح أهل الكتاب وهم لا يذكرونها، وأجابوا عن قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ (٦) بأن المراد: ما ذكر عليه اسم غير الله، يعني: ما ذبح للأصنام بدليل قوله تعالى ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (٧) وسياق الآية دال عليه، فإنه قال: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ والحالة التي يكون فيها فسقًا هي الإهلال لغير الله، كما قال تعالى ﴿أَوْ فَسَقًا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (٨).

(١) «البدائع» (٥٠/٥)، و«الشرح الصغير» (٢٩٧/١)، و«نهاية المحتاج» (٣٣٢/٣)، و«كشاف القناع» (٤٣٧/٢).

(٢) «البدائع» (٤٦/٥)، و«الشرح الصغير» (٣١٩/١)، و«البيجيري» (٢٥١/٤)، و«المغني» (٥٦٥/٨).

(٣) سورة الأنعام: ١٢١.

(٤) صحيح: تقدم قريبًا.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٥٧) وغيره.

(٦) سورة الأنعام: ١٢١.

(٧) سورة المائدة: ٣.

(٨) سورة الأنعام: ١٤٥.

٥- أن لا يهلّ بالذبح لغير الله:

والمقصود به: تعظيم غير الله سواء كان يرفع صوت أم لا، فهذا لا تحلّ ذبيحته بالاتفاق، لقوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ... وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (١).

والذبح لغير الله حرام لحديث أبي الطفيل قال: سئل على رضي الله عنه: أخصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثاً» (٢).

• شروط آلة الذبح:

يُشترط في آلة الذبح شرطان:

١- أن تكون قاطعة: سواء كانت حديداً أم لا، وسواء كانت حادة أم كليلية ما دامت قاطعة، لأن المقصود بالذبح: قطع الودجين والمرى والحلقوم، وجريان الدم.

٢- أن لا تكون عظماً أو ظفراً: لحديث رافع بن خديج، قال: قلت يا رسول الله، إنا لاقوا العدو غداً وليست معنا مدى، قال: «ما أنهر الدم، وذكر اسم الله فكل، ليس السن والظفر، أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة» (٣).

• الذبح بالآلات الكهربائية:

تقدم أنه يشترط في آلة الذبح أن تكون قاطعة وأن لا تكون عظماً أو ظفراً، ولا شك أن الآلات الكهربائية حادة وسريعة في إتمام عملية الذبح، فشروط الآلة محققة فيها، فهي إذن صالحة للتذكية.

وهنا شبهة: أنه ربما كانت هذه الآلات -لحدها وسرعتها- تقطع رأس الحيوان!! فنقول: هذا جائز، نص عليه أحمد -رحمه الله- وبه قال أبو حنيفة والثوري (٤)، لأنه اجتمع قطع ما تبقى الحياة معه، مع الذبح، فأبيح، وهذه الآلات حادة جداً فتأتى على قطع الرأس كله مرة واحدة فلا يتصور موت الحيوان وإزهاق روحه قبل قطع الأوداج حتى يقال: التذكية لا تجوز!! (٥).

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٧٨).

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) «المغني» (٥٧٨/٨).

(٥) «المفصل» د. عبد الكريم زيدان (٣/ ٣٠) بنحوه.

• آدابُ الذَّبْحِ: يُستحب في الذَّبْحِ أمور، منها^(١):

١- إحسان الذَّبْحِ: وذلك يتحقق بإحداد السكين - ونحوها - وسرعة القطع، لما في ذلك من إراحة الذبيحة وعدم تعذيبها:

فعن شداد بن أوس قال: ثنتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ، قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرَحْ ذبيحته»^(٢).

ويستحب أن يحدَّ الشفرة قبل إضجاع الشاة ونحوها، وقد كره الجمهور أن يحدَّ الذابح شفرته بين يدي الذبيحة وهي مهيأة للذَّبْح، لما جاء عن ابن عباس أن رجلاً أضجع شاة يريد أن يذبحها، وهو يحد شفرته، فقال له النبي ﷺ: «أتريد أن تميتها موتات؟ هلا حددت شفرتك قبل أن تضجعها؟!»^(٣).

٢- إضجاع الذبيحة: لأنه أرفق بها، وعليه أجمع المسلمون، لحديث عائشة: أن رسول الله ﷺ أمر بكبش أقرن يطاءً في سواد وبيرك في سواد وينظر في سواد، فأتى به ليضحى به، فقال لها: «يا عائشة، هلمى المديّة» ثم قال: «اشحذوها بحجر» ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه، ثم ذبحه، ثم قال: «بسم الله، اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به»^(٤).

«ويكون هذا الإضجاع على جانبها الأيسر، لأنه أيسر للذابح في أخذ السكين باليمنى، وإمساك رأسها باليسرى»^(٥).

٣- وضع قدمه على صفحة عنقه:

فعن أنس قال: «ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين، فرأيته واضعاً قدمه على صفاحهما، يُسمّى ويكبر، فذبحهما بيده»^(٦).

قال النووي: «وإنما فعل هذا ليكون أثبت له وأمكن، لئلا تضطرب الذبيحة برأسها فتمنعه من إكمال الذَّبْحِ أو تؤذيه» اهـ.

(١) انظر بعضها، وزيادة عليها في «بدائع الصنائع» (٥/ ٦٠)، وابن عابدين (١٨٨/ ٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٥٥).

(٣) أخرجه الحاكم (٤/ ٢٥٧)، والبيهقي (٩/ ٢٨٠)، وعبد الرزاق (٨٦٠٨) واختلف في وصله وإرساله.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٧) وغيره وسيأتي في «الأضحية».

(٥) «سبل السلام» للصنعاني (٤/ ١٦٢).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٥٨) وسيأتي.

٤- توجيه الذبيحة إلى القبلة: ويكون التوجيه بمذبحها لا بوجهها، فعن جابر ابن عبد الله قال: «ذبح النبي ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجئين، فلما وجههما قال: «إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض، على ملة إبراهيم حنيفاً، وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، اللهم منك ولك عن محمد وأمته، بسم الله، والله أكبر» ثم ذبح»^(١).

وعن نافع أن ابن عمر «... كان هو ينحر هديه بيده يصفهن قياماً»^(٢) ويوجههن إلى القبلة، ثم يأكل ويُطعم»^(٣).

• تنبيه: ليس هذا التوجيه بشرط في الذبح، إذ لو كان كذلك لما أغفل الله تعالى بيانه وإنما هو مستحب.

٥، ٦- التسمية والتكبير:

وقد تقدم في حديث عائشة أن النبي ﷺ لما أضجع الكبش «قال: بسم الله...»^(٤). وفي حديث أنس: «... فرأيتَه واضعاً قدمه على صفاحهما، يُسمي ويكبر، فذبحهما بيده»^(٥).

وفي حديث جابر المتقدم قريباً أن النبي ﷺ قال: «بسم الله، والله أكبر» ثم ذبح»^(٦).

وقد مرَّ في شروط الذبح جملة من الأدلة على اشتراط التسمية.

• آداب النحر:

يستحب في النحر كل ما يستحب في الذبح، إلا أن الإبل تُنحر قائمة على ثلاث، ومعقولة (مقيّدة) اليد اليسرى^(٧):

(١) صححه الألباني: أخرجه أبو داود (٢٧٧٨) وغيره، وصححه الألباني، وقد يتنازع فيه،

وانظر «العلل» لابن أبي حاتم (٣٩/٢، ٤٤)، وللدارقطني (٧/٢٠).

(٢) لأن السنة في نحر الإبل أن تكون قائمة كما سيأتي.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه مالك (٨٥٤).

(٤) صحيح: تقدم قريباً.

(٥) صحيح: تقدم قريباً.

(٦) تقدم قريباً.

(٧) «البدائع» (٥/٤١)، و«نهاية المحتاج» (٨/١١١)، و«المقنع» (١/٤٧٤).

١- قال الله تعالى ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ...﴾ (١) ومعنى صواف: قياماً، كما قال ابن عباس.

٢- وفي حديث أنس بن مالك - في حجة النبي ﷺ -: «... ونحر النبي ﷺ بيده سبع بُدْنَ قياماً، وضحى بالمدينة كبشين أملحين أقرنين» (٢).

٣- وعن زياد بن جبير قال: «رأيت ابن عمر رضيهما الله تعالى عنهما أتى على رجل قد أناخ بدنته ينحرها، قال: ابعثها قياماً مقيّدة، سنة محمد ﷺ» (٣).

• إذا لم يتمكن من الحيوان ليذبحه (٤):

إذا لم يتمكن من الحيوان، وتعذر ذبحه، لهربه ونحو ذلك، فيجوز طعنه ورميه بالسهم ونحوه في أى موضع من جسده بحيث يجرحه ويقتله، ويحلُّ أكله بذلك، وبهذا قال جمهور العلماء - خلافاً للمالك والليث!! - لحديث رافع بن خديج قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فندَّبَ بعير من إبل القوم، ولم يكن معهم خيل، فرماه رجل بسهم فحبسه، فقال رسول الله ﷺ: «إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش، فما فعل منها هذا، فافعلوا به هكذا» (٥).

وفي لفظ: «فإذا غلبكم شيء فاصنعوا به هكذا».

• ذكاة الجنين ذكاة أمه (٦):

إذا ذبحت الذبيحة ثم خرج من بطنها جنين ميتاً، فأصح قولى العلماء: أن الجنين يحلُّ أكله لأنه لا ذكاة أمه، وهو قول الجمهور خلافاً لأبى حنيفة، ويؤيد هذا القول حديث أبى سعيد قال: سألت رسول الله ﷺ عن الجنين؟ فقال: «كلوه إن شئتم» وفي رواية: قلت يا رسول الله، ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين، أنلقيه أم نأكله؟ قال: «كلوه إن شئتم، فإن ذكاته، ذكاة أمه» (٧).

(١) سورة الحج: ٣٦.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٧١٤)، ومسلم (٦٩٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٧١٣)، ومسلم (١٣٢٠).

(٤) «المحلى» (٧/ ٤٤٦)، و«نيل الأوطار» (٨/ ١٦٣)، و«السيلى الجرار» (٤/ ٦٨).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٤٣)، ومسلم (١٩٦٨).

(٦) «المجموع» (٩/ ١٤٧)، و«نيل الأوطار» (٨/ ١٦٤)، و«سبل السلام» (٤/ ١٤١٢).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٢٧)، والترمذى (١٤٧٦)، وابن ماجه (٣١٩٩).

أما إذا خرج الجنين حيّاً حياة مستقرة، لم يحلّ أكله إلا بذبحه، والله أعلم.

• ما قُطِع من البهيمة وهى حية^(١):

عن أبى واقد الليثى أن النبى ﷺ قال: «ما قُطِع من البهيمة وهى حية فهو ميتة»^(٢).

قال ابن حزم، رحمه الله:

«وما قطع من البهيمة وهى حية، أو قبل تمام تذكيته عنها، فهو ميتة لا يحل أكله، فإن تمت الذكاة بعد قطع ذلك الشيء أكلت البهيمة، ولم تؤكل تلك القطعة، وهذا ما لا خلاف فيه، لأنها زابت البهيمة وهى حرام أكلها فلا تقع عليها ذكاة كانت بعد مفارقتها لما قطعت منه» اهـ^(٣).

الأضحية^(٤)

• تعريفها:

الأضحية -بضم الهمزة ويجوز كسرهما ويجوز حذف الهمزة، وفتح الضاد- هى ما يُذكى تقريباً إلى الله تعالى فى أيام النحر بشرائط مخصوصة، وكأنها اشتقت من اسم الوقت الذى شرع ذبحها فيه، وبها سُمى اليوم يوم الأضحي^(٥).

• مشروعيتها:

الأصل فى مشروعية الأضحية: الكتاب والسنة والإجماع، فأما الكتاب: فقول الله سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾^(٦) قال بعض أهل العلم المراد به: الأضحية بعد صلاة العيد. وأما السنة، فعن أنس قال: «ضحى النبى ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده، وسمى وكبر، ووضع رجله على صفاحها»^(٧).

(١) «المحلى» (٤٤٩/٧)، و«المغنى» (٣٢٠/٩ - الفكر)، و«نيل الأوطار» (١٦٦/٨).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٢٨٥٨)، والترمذى (١٤٨٠) وله شواهد.

(٣) «المحلى» (٤٤٩/٧).

(٤) لأخينا فى الله محمد العلاوى -حفظه الله- كتاب نافع فى «فقه الأضحية» وقد قدّم له شيخنا بارك الله فيه، فليرجع إليه.

(٥) «سبل السلام» (١٦٠/٤)، و«ابن عابدين» (١١١/٥).

(٦) سورة الكوثر: ٢.

(٧) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٥٨)، ومسلم (١٩٦٦).

وأجمع المسلمون على مشروعية الأضحية (١).

• حكم الأضحية:

اختلف أهل العلم فى حكم الأضحية، على قولين (٢):

الأول: أنها واجبة على الموسر: وهو قول ربيعة والأوزاعي وأبى حنيفة والليث وبعض المالكية، واستدلوا بأدلة منها:

١- قوله تعالى ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ﴾ (٣) وأجيب بأن للعلماء فى تأويل الآية خمسة أقوال أظهرها أن المراد: صلِّ لله، وانحر لله.

٢- حديث جندب بن سفيان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «... من ذبح قبل أن يصلى فليعد مكانها أخرى، ومن لم يذبح فليذبح» (٤).

وأجيب بأن المقصود بيان شرط الأضحية المشروعة، فهو كما قال لمن صلى راتبة الضحى مثلاً قبل طلوع الشمس: إذا طلعت الشمس فأعد صلاتك، كذا فى الفتح (١٠/٦، ١٩).

٣- حديث البراء أن أبا بردة قال: يا رسول الله ذبحتُ قبل أن أصلى، وعندى جذعة خير من مُسنة، فقال ﷺ: «اجعلها مكانها، ولن تجزئ عن أحد بعدك» (٥).

وأجاب الخطابى عن الاستدلال به على الوجوب فقال: وهذا لا يدل على ما قاله لأن أحكام الأصول مراعاة فى أبدالها فرضاً كانت أو نفلًا، إنما هو على النذب كما كان الأصل على النذب، ومعناه أنها تجزئ عنك إن أردت الأضحية ونويت الأجر فيها. اهـ (المعالم ١٩٩/٢).

٤- حديث البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال: «أربعة لا يجزى فى الأضاحى: العوراء البين عورها و.....» (٦) الحديث وسيأتى.

(١) «المغنى» (٩/٣٤٥)، و«الحاوى» للماوردى (١٩/٨٣)، و«المحلى» (٧/٣٥٥).

(٢) «المبسوط» (٨/١٢).

(٣) سورة الكوثر: ٢.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٦٢)، ومسلم (١٩٦٠).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٦٠).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٠٢)، والترمذى (١٤٩٧)، والنسائى (٧/٢١٥)، وابن ماجة (٣١٤٤) وغيرهم.

قالوا: فقلوه «لا يجزى...» دليل على وجوبها!! لأن التطوع لا يقال فيه: لا تجزى، قالوا: والسلامة من العيوب إنما تراعى فى الرقاب الواجبة، وأما التطوع فجائز أن يتقرب إلى الله فيه بالأعور وغيره.

وأجيب: بأن الضحايا قربان سنة رسول الله ﷺ يتقرب به إلى الله عز وجل حسبما ورد به الشرع، وهو حكم ورد به التوقيت، فلا يتعدى به سنته ﷺ لأنه محال أن يتقرب إليه بما قد نهى عنه على لسان رسول الله ﷺ (١).

٥- حديث أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: «من كان له سعة ولم يضع فلا يقربن مصلانا» (٢) والصواب وقفه كما رجحه الأئمة (٣).

القول الثانى: أن الأضحية سنة وليست واجبة. وهو مذهب الجمهور: مالك والشافعى وأحمد وإسحاق وأبى ثور والمرنى وابن المنذر وداود وابن حزم وغيرهم، واستدلوا بما يلى:

١- حديث أم سلمة أن النبى ﷺ قال: «إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمسه من شعره وبشره شيئاً» (٤).

قالوا: فقلوه (وأراد أن يضحي) دليل على أن الأضحية ليست بواجبة.

٢- صح عن الصحابة أن الأضحية ليست بواجبة، ولم يصح عن أحد منهم أنها واجبة، قال الماوردى: «وروى عن الصحابة رض الله عنهم ما ينعقد به الإجماع على سقوط الوجوب» (٥) اهـ. قلت: من ذلك:

(أ) عن أبى سريحة قال: «رأيت أبا بكر وعمر، وما يضحيان» (٦).

(ب) عن أبى مسعود الأنصارى رضي الله عنه قال: «إنى لأدع الأضحي، وإنى لموسر، مخافة أن يرى جبرائى أنه حتم على» (٧).

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (١٦٧/٢٠).

(٢) ضعيف: أخرجه ابن ماجة (٣١٢٣)، وأحمد (٣٢١/٢)، والحاكم (٣٨٩/٢)، والدارقطنى (٢٨٥/٤)، والبيهقى (٢٦٠/٩) والصواب وقفه.

(٣) كالدارقطنى فى «العلل» (٣٤/١٠)، وابن عبد البر (١٩١/٢٣) والترمذى.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٧٧)، والنسائى (٢١٢/٧)، وابن ماجة (٣١٤٩)، وأحمد (٢٨٩/٦) وقد اختلف فى رفعه ووقفه، والأظهر رفعه.

(٥) «الحاوى» (٨٥/١٩)، وانظر «المحلى» (٣٥٨/٧).

(٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨١٣٩)، والبيهقى (٢٦٩/٩).

(٧) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨١٤٩)، والبيهقى (٢٦٥/٩).

قلت: الذى يظهر أن أدلة الموجين ليست قوية فى الدلالة على الوجوب، وعليه فالقول قول الصحابة رضي الله عنهم وجمهور أهل العلم.

ما يضحى به

١- لا يجزئ فى الأضحية إلا الأنعام: وهى الإبل، والبقر، والضأن، والمعز لقوله تعالى: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾^(١)، وقد نقل جماعة من أهل العلم الإجماع على أن الأضحية لا تصح إلا بها، لكن حكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه يجوز أن يضحى ببقر الوحش وبالضب، وبه قال داود فى بقر الوحش، وأجازاه ابن حزم بكل حيوان يؤكل لحمه من ذى أربع أو طائر (!!) واحتج بقول بلال رضي الله عنه: «ما كنت أبالي لو ضحيت بديك..»^(٢).

قلت: ومذهب الجماهير هو المتعين للآية الكريمة، ولأنه لم يؤثر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه ضحى بغير الإبل والبقر والغنم.

(١، ب) أما الإبل والبقر: فقد ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه ضحوا بها، والجمهور على أنه يجوز أن يشترك سبعة فى بقرة أو بدنة، وأنها تجزئ عنهم، لما يأتى:

١- حديث جابر بن عبد الله قال: «نحرننا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة»^(٣).

٢- وعنه قال: «كنا نتمتع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة، فنذبح البقرة عن سبعة نشترك فيها»^(٤).

• فوائد:

١- ذهب إسحاق وابن خزيمة وغيرهم إلى أن البدنة تجزئ عن عشرة، لحديث ابن عباس قال: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر فحضر الأضحى، فاشتركتنا فى البقرة سبعة وفى البعير عشرة»^(٥).

(١) سورة الحج: ٣٤.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨١٥٦)، وابن حزم فى «المحلى» (٣٥٨/٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٣١٨)، وأبو داود (٢٨٠٩)، والترمذى (٩٠٤)، وابن ماجه (٣١٣٢).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٣١٨)، وأبو داود (٢٨٠٧)، والنسائى (٢٢٢/٧).

(٥) إسناده حسن: أخرجه الترمذى (١٥٠١)، والنسائى (٢٢٢/٧)، وابن ماجه (٣١٣١).

وقال الشوكاني تجزئ البدنة عن عشرة في الأضحية، وعن سبعة في الهدى، جمعاً بين الأدلة، والجمهور اقتصروا على السبعة قياساً على الهدى، وقال شيخنا: «وإن صح حديث ابن عباس فالقول عليه إذ هو صريح في بابه، ولكن في نفسى منه شيء، وذلك لتفرد حسين بن واقد به، وهو وإن كان ثقة - على الإجمال - لكن قال فيه أحمد: في أحاديثه زيادة لا أدرى أيش هي» اهـ (١).

قلت: قد يتأيد حديث ابن عباس، بحديث رافع بن خديج قال: «كان النبي ﷺ يجعل في قسم الغنائم: عشراً من الشاء يبيع . . .» (٢).

٢- اشترط الإمام مالك - رحمه الله - خلافاً للجمهور - فيمن يشترك في البدنة أو البقرة أن يكونوا من بيت واحد!!

وفيه نظر لأن في حديث جابر المتقدم: «نحرنا بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة» وقد كانوا أشتاتاً من قبائل شتى، ولو اتفقت قبائلهم لم تتفق بيوتهم، ولو اتفقت لتعذر أن يستكمل عدد كل بيت سبعة حتى لا يزدوا عليهم ولا ينقصوا عنهم (٣).

٣- أجاز الجمهور - خلافاً لأبى حنيفة - أن يشترك بعض السبعة بنية القربة وبعضهم بنية إرادة اللحم، لأن كل ما جاز أن يشترك فيه السبعة إذا كانوا متقربين جاز أن يشتركوا فيه وإن كان بعضهم غير متقرب كالسبعة من الغنم، ولأن سهم كل واحد معتبر بنيته لا بنية غيره، لأنهم لو اختلفت قربهم فجعل بعضهم سهمه عن قران وبعضهم عن تمتع وبعضهم عن حلق وبعضهم عن لباس جاز، كذلك إذا جعل بعضهم سهمه لحماً، لأن نية غير المتقرب لا تؤثر في نية المتقرب (٤).

٤- السنن المجزئة في الإبل والبقرة:

عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن» (٥).

والمسنة: هي الشئ من كل شيء، من الإبل والبقرة والغنم فما فوقها، والثنية

(١) «فقه الأضحية» (ص: ٨٥) الحاشية.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٢٤٨٨).

(٣ و ٤) «الحاوى» للماوردي (١٤٥/١٩ - ١٤٦)، و«فقه الأضحية» (ص: ٨٩ - ٩٠).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٣)، وأبو داود (٢٧٩٧)، والنسائي (٢١٨/٧)، وابن ماجه (٣١٤١).

من البقر ما لها ستان ودخلت في الثالثة، والثنية من الإبل ما لها خمس سنين ودخلت في السادسة، فلا يجزئ ما دون ذلك فيهما»^(١).

(ح) وأما الضأن: فعن أنس أن النبي ﷺ: «ضحى بكبشين أملحين...»^(٢) وتجزئ الشاة الواحدة عن الرجل وأهل بيته، فعن عائشة أن رسول الله ﷺ أمر بكبش أقرن يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد، فأتى به ليضحى به، فقال لها: «يا عائشة هلمى المذية» ثم قال: «اشحذوها بحجر» ففعلت، ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه ثم قال: «بسم الله، اللهم تقبل من محمد وآل محمد، ومن أمة محمد، ثم ضحى به»^(٣).

وعن عطاء بن يسار قال: سألت أبا أيوب: كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: «كان الرجل يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويطعمون، حتى تباهى الناس فصارت كما ترى»^(٤).

عن عبد الله بن هشام، وكان قد أدرك النبي ﷺ، وذهبت به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله بايعه، فقال النبي ﷺ: «هو صغير» فمسح رأسه ودعا له، وكان يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله^(٥).

وقد ذهب إلى أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وأهله وإن كثرُوا: مالك والشافعي وأحمد، وكرهه أبو حنيفة والثوري^(٦).

• السنن المجزئة في الضأن:

تقدم قول النبي ﷺ: «لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن»^(٦).

فدل على أنه لا يجزئ في الأضحية ما دون المسنة -والمسنة هي الثنية، والثنية من الضأن: ما له سنة ودخل في الثانية- لكن إذا تعسر الشئ من الضأن أجزأ الجذع -وهو ما له ستة أشهر- وعلى هذا جماهير أهل العلم لكنهم أجازوا الجذع

(١) «المبسوط» (٩/١٢)، و«المدونة» (٢/٢)، و«الحاوي» (٨٩/١٩)، و«المغنى» (٣٤٨/٩).

(٢) صحيح: تقدم قريباً.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٧) بغيره.

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (١٥٠٥)، وابن ماجه (٣١٤٧)، والبيهقي (٢٦٨/٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢١٠)، وأبو داود (٢٩٤٢) مختصراً، وأحمد (٢٣٣/٤).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٣) وغيره وقد تقدم.

من الضأن مطلقاً ولو لم يعجز عن المسنة!! وحملوا هذا الحديث على الاستحباب، واستدلوا بجملة أحاديث تفيد جواز الأضحية بجذع الضأن مطلقاً، وأسانيداً ضعيفة، والأظهر أنه لا يجزئ الجذع من الضأن إلا عند العجز عن المسنة لظاهر الحديث وضعف المخالف، والله أعلم^(١).

(د) وأما المعز:

فيجزئ منه الثني فما فوقه، للحديث المتقدم، وأما الجذع من المعز فلا يجزئ في الأضحية بإجماع أهل العلم^(٢).

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: ضحى خال لى يقال له أبو بردة قبل الصلاة، فقال له رسول الله ﷺ: «شأنك شاة لحم» فقال: يا رسول الله، إن عندى داجناً جذعة من المعز، قال: «اذبحها ولا تصلح لغيرك»... الحديث^(٣).

وعن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ أعطاه غنماً يقسمها على صحابته ضحايا، فبقى عتود^(٤) فذكره للنبي ﷺ فقال: «ضح به أنت»^(٥) وهذا حملة العلماء على الخصوصية لعقبة بن عامر لقوله «ضح به أنت»، ويؤيده أن فى الحديث زيادة عند البيهقي، «.. ولا رخصة فيها لأحد بعدك»^(٦).

٢- العيوب التى تردُّ بها الأضحية:

تنقسم العيوب التى تكون فى الأضاحى إلى ثلاثة أقسام:

الأول: عيوب تردُّ بها الأضحية، ولا تجزئ معها: وهى أربعة، نصت السنة على عدم إجزائها:

١- العوراء البيّن عورها: فإن غطّى البياض أكثر ناظرها، بحيث بقى أقله لم تجزئ. ولا تجزئ العمياء من باب أولى.

٢- المريضة البيّن مرضها: فإن كان مرضها خفيفاً أجزأت.

(١) انظر: «المبسوط» (٩/١٢)، و«المدونة» (٢/٢)، و«الحاوى» (٨٩/١٩)، و«المغني» (٣٤٨/٩).

(٢) نقله الترمذى فى «السنن» (١٩٤/٤)، وابن عبد البر فى «المتهيد» (١٨٥/٢٣) لكن خالف عطاء والأوزاعى!!

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٥٦)، ومسلم (١٩٦١).

(٤) هو الجذع من المعز.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٥٥)، ومسلم (١٩٦٥).

(٦) انظر: «فتح البارى» (١٧/١٠)، و«مشكل الآثار» (٤١٦/١٤)، و«سنن البيهقي» (٧٠/٩).

٣- العرجاء البين عرجها: ومقطوعة ومكسورة الأرجل من باب أولى.

٤- الهزيمة التي لا تنقي: أى التي لا منح لها لضعفها وهزالها.

فعن البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أربعة لا يجزى في الأضاحي: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ظلمها، والكسيرة التي لا تنقي»^(١).

وهذه العيوب تُردُّ بها الأضحية ولا تجزى باتفاق أهل العلم^(٢).

الثاني: عيوب تُكره في الأضحية، لكنها تجزى:

١- مقطوعة الأذن أو جزء منه: والجمهور على أنها لا تجزى، وفيه نظر لأن النبي ﷺ قد حصر عدم الإجزاء في العيوب الأربعة المتقدمة، وإنما قال على ﷺ: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن»^(٣).

فدلَّ على أنه يُجتنب ما فيه ثقب أو شق أو قطع، وليس فيه عدم الإجزاء.

واختلفوا في السَّكَّاء، وهى التى خلقت بلا أذنين، فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعى إلى أنها إذا لم تكن لها أذن خلقة لم تجز، وإن كانت صغيرة الأذنين جازت^(٤).

٢- مكسورة القرن أو أكثره: وجمهور العلماء على جواز الأضحية بمكسورة القرن إن كان لا يدمى، فإن كان يدمى، فقد كرهه مالك، وكأنه جعله مرضاً بيتاً^(٥). قلت: قد ورد فى بعض روايات حديث على المتقدم النهى عن مكسورة القرن، وهى ضعيفة.

الثالث: عيوب لا أثر لها: لم يصح النهى عنها، لكنها تنافى كمال السلامة، فتجزى في التضحية ولا تحرم، وإن كان من أهل العلم من لم يجزها، كالهتماء (التي لا أسنان لها) والبتراء (مقطوعة الذنب أو الألية) والجدعاء (مقطوعة الأنف) والخصى وغير ذلك.

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٢١٥/٧)، وابن ماجه (٣١٤٤)، وأحمد (٢٨٤/٤).

(٢) «التمهيد» (١٦٨/٢٠)، و«المغنى» (٣٤٩/٩)، و«المجموع» (٤٠٤/٨).

(٣) حسن بطرقة: أخرجه النسائي (٢١٧/٧)، وأحمد (٩٥/١) ومواضع، والترمذى (١٤٩٨)، وأبو داود (٢٨٤)، وابن ماجه (٣١٤٢) وغيرهم.

(٤) «الاستذكار» (١٢٨/١٥)، و«ابن عابدين» (٤٦٧/٩)، و«المجموع» (٤٠١/٨).

(٥) «الاستذكار» لابن عبد البر (١٣٢/١٥).

٣- ما يستحب في الأضحية (صفات الكمال في الأضحية) (١):

(١) يستحب للتضحية الأسمن والأكمل: حتى إن التضحية بشاة سمينة أفضل من شاتين دونها، لأن المقصود اللحم، والسمين أكثر وأطيب، وكثرة اللحم أفضل من كثرة الشحم، ومما قد يدل على استحباب الأسمن:

١- قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُعْظِمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ (٢) فقد استدل به الشافعي -رحمه الله- على استحباب تعظيم الهدى واستسمانه (٣).

٢- وعن أبي أمامة بن سهل قال: «كنا نسمن الأضحية بالمدينة، وكان المسلمون يسمنون» (٤).

(ب) الأفضل في الأنعام:

ذهب الجمهور -خلافًا لمالك- إلى أن أفضل الضحايا: الإبل ثم البقر ثم الغنم، واستدلوا بجملة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن...» (٥).

٢- وحديث أبي ذر ﷺ أنه قال للنبي ﷺ: فأى الرقاب أفضل؟ قال: «أغلاها ثمنًا، وأنفسها عند أهلها...» (٦).

وقال المالكية: أفضلها الضأن ثم البقر ثم الإبل نظرًا لطيب اللحم، ولأن النبي ﷺ: «ضحى بكبشين أملحين...» (٧)، واستدلوا بقوله تعالى ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ (٨) قال: أى بكبش عظيم.

(١) «روضة الطالبين» (٤٦٥/٢)، و«الحاوي» (٩٢/١٩)، و«المغنى» (٣٤٧/٩)، و«المحلى» (٣٧٠/٧).

(٢) سورة الحج: ٣٢.

(٣) «الحاوي» (٩٤/١٩).

(٤) إسناده حسن: علقه البخاري (١٢/١٠) بصيغة الجزم، ووصله أبو نعيم في «مستخرجه» كما في «التعليق» (٦/٥).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥١٨)، ومسلم (٨٤).

(٧) صحيح: تقدم قريبًا.

(٨) سورة الصافات: ١٠٧.

قلت: والأول أظهر لكن قد يقال: إن التضحية بشاة أفضل من المشاركة في بدنة والله أعلم.

(ح) أفضلها البيضاء ثم العفراء ثم السوداء، لأن النبي ﷺ «ضحى بكبشين أملحين» والأملح: الأبيض الخالص البياض.

قال شيخ الإسلام (٣٠٨/٢٦): «والعفراء أفضل من السوداء، وإذا كان السواد حول عينيها وفمها وفي رجليها أشبهت أضحية النبي ﷺ» اهـ. قلت: يشير إلى حديث عائشة: «أن رسول الله ﷺ أمر بكبش أقرن يطاءً في سواد ويبرك في سواد فأتى به ليضحى به...» الحديث (١).

قال النووي: معناه أن قوائمه وبطنه وحول عينيه أسود، والله أعلم. اهـ.

(د) التضحية بالذكر أفضل من الأنثى، لعموم قوله ﷺ في أفضل الرقاب: «أغلاها ثمنًا وأنفسها عند أهلها...» وقد تقدم.

• تقليم الأظفار والأخذ من الشعر لمن أراد أن يضحى:

عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال: «إذا دخلت العشر، وأراد أحدكم أن يضحى، فلا يمس من شعره وبشره شيئاً» (٢).

وقد اختلف العلماء فيمن دخلت عليه عشر ذى الحجة وهو يريد أن يضحى (٣)، فقال ابن المسيب وربيعة وأحمد وإسحاق وداود وبعض أصحاب الشافعي: يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحى، لظاهر هذا الحديث.

وذهب مالك والشافعي وأصحابه إلى أن هذا مكروه - كراهة تنزيه - وليس مُحَرَّمًا، لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كنتُ أقتل قلائد بدن النبي ﷺ ثم يقلده ويبيعث به، ولا يحرم عليه شيء أحلَّه الله حتى ينحر هديه» (٤).

قالوا: وأجمعوا على أنه لا يحرم عليه اللباس والطيب كما يحرم على المُحَرَّم، فدلَّ ذلك على الاستحباب والندب، دون الحتم والإيجاب.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٧) وغيره.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٧٧) وغيره وقد تقدم.

(٣) «شرح مسلم للنووي» (١٣٨/٣)، و«المغنى» (٣٤٦/٩)، و«معالم السنن» (١٩٦/٢) و«فقه الأضحية» (ص: ٩٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٩٨)، ومسلم (١٣٢١).

وذهب أبو حنيفة إلى أن ذلك لا يُكره!!

قلت: هو دائر بين التحريم والكراهة، ووجه الأول: أن قص الشعر وما يُفعل نادراً غير مراد في خبر عائشة وإنما أرادت ما يباشرها به وما يفعله دائماً من اللباس والطيب ونحوه.

• فائدتان (١):

١- المراد بالنهاى عن أخذ الظفر يشمل إزالته بالقلم والكسر ونحوه، والمنع من أخذ الشعر يشمل الحلق والتقشير والتنف ونحوه، وسواء في ذلك شعر الإبط والشارب والعانة والرأس غير ذلك من شعور البدن.

٢- الحكمة في النهى: أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار، وقيل: التشبه بالمحرم، وفيه نظر، لأنه لا يعتزل النساء، ولا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المحرم.

• وقت الأضحية:

أجمع أهل العلم على أن الأضحية لا يجوز ذبحها قبل طلوع الفجر من يوم النحر، واختلفوا فيما بعد ذلك (٢).

١- فقال الشافعى وداود وابن المنذر وآخرون: يدخل وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين، فإن ذبح بعد هذا الوقت أجزأه سواء صلى الإمام أم لا، وسواء صلى المضحى أم لا، وسواء كان من أهل الأمصار أو القرى أو البوادي.

٢- وقال عطاء وأبو حنيفة: يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي إذا طلع الفجر الثانى، ولا يدخل في حق أهل الأمصار حتى يصلى الإمام ويخطب، فإن ذبح قبل ذلك لم يجزه.

٣- وقال مالك: لا يجوز ذبحها إلا بعد صلاة الإمام وخطبته وذبحه.

٤- وقال أحمد: لا يجوز قبل الصلاة، ويجوز بعدها، قبل ذبح الإمام.

(١) «شرح مسلم» للنووى (١٣٨/٣) ط. إحياء التراث العربى.

(٢) «الإجماع لابن المنذر» (٦٤)، و«التمهيد» (١٦٢/٢٣)، و«شرح مسلم» (١٣/١١٠)، و«المحلى» (٣٧٤/٧).

قلت: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «من ذبح قبل الصلاة، فإنما ذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه، وأصاب سنة المسلمين» (١).

وعن البراء بن عازب قال: سمعت النبي ﷺ يخطب فقال: «إن أول ما نبأ به من يومنا هذا أن نصلي، ثم نرجع فننحر، فمن فعل هذا فقد أصاب سنتنا، ومن نحر فإنما هو لحم يقدمه لأهله، ليس من النسك في شيء» فقال أبو بردة: يا رسول الله، ذبحت قبل أن أصلي، وعندى جذعة خير من مسنة، فقال: «اجعلها مكانها، ولن تجزئ عن أحد بعدك» (٢).

والحديثان يدلان على أن وقت الذبح يدخل بعد فعل الصلاة - لمن تقام فيهم صلاة العيد - ولا يشترط التأخير إلى نحر الإمام، فإن الإمام لو لم ينحر لم يكن ذلك مسقطاً على الناس مشروعية النحر، ولو أن الإمام نحر قبل أن يصلي لم يجزئه نحره، فدل عن أنه هو والناس في وقت الأضحية سواء (٣).

وأما حديث جابر قال: «صلى بنا النبي ﷺ يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فنحروا، وظنوا أن النبي ﷺ قد نحر، فأمر النبي ﷺ من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر، ولا ينحروا حتى ينحر النبي ﷺ» (٤) فقد تأولوه الجمهور على أن المراد: زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت، وبهذا جاء في باقي الأحاديث التقييد بالصلاة، وأن من ضحى بعدها أجزأه ومن لا فلا.

• آخر وقت الأضحية:

اختلف العلماء في آخر وقت للأضحية على نحو الاختلاف الذي تقدم في «كتاب الحج» في أيام النحر، والذي يظهر أن التضحية تمتد إلى آخر أيام التشريق (الثالث عشر من ذى الحجة) وإن كان الأحوط أن تفعل في يوم النحر، للإجماع على إجزائها فيه، والله أعلم.

• مكان الذبح والنحر:

يُشرع - بعد صلاة العيد - أن يذبح المضحى أو ينحر في أى مكان شاء، في منزله أو غيره، كما يُشرع أن يذبح في المصلى، كما في حديث جندب بن سفيان

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٤٦)، ومسلم (١٩٦٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٦٠) وقد تقدم.

(٣) «الفتح» (٢٤/١٠) بنحوه، وانظر «الأم» (٣٣٢/٢).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٤)، وأحمد (٢٩٤/٣)، و«المحلى» (٣٧٤/٧).

قال: شهدت الأضحى مع رسول الله ﷺ، فلم يعد أن صلى وفرغ من صلاته سلّم، فإذا هو يرى لحم أضاحى قد ذُبحت قبل أن يفرغ من صلاته، فقال: «من كان ذبح أضحيته قبل أن يصلى فليذبح مكانها أخرى، ومن كان لم يذبح فليذبح بسم الله» (١).

فظاهره أنهم ذبحوا في المصلى.

ويستحب للإمام أن يذبح بالمصلى ليعلموا أن الضحية قد حلت، وليتعلّموا منه صفة الذبح، فعن ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى» (٢).

• ما ينتفع به من الأضحية:

١- الأكل منها.

٢- التصديق على الفقراء.

٣- الادّخار من لحمها.

قال الله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَأْسَ الْفَقِيرَ﴾ (٣).

وعن سلمة بن الأكوع قال: قال النبي ﷺ: «من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وبقي في بيته منه شيء» فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضي؟ قال: «كلوا، وأطعموا، وادخروا، فإن ذلك العام كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها» (٤).

والأمر بالأكل والإطعام والادّخار هنا للندب لا للوجوب -عند الجمهور- فيستحب للمضحى أن يأكل من أضحيته ويدّخر ويُطعم، وذهب أكثرهم إلى أنه يستحب أن يتصدق بالثلث ويطعم الثلث ويأكل الثلث هو وأهله، وقد ورد في هذا آثار ضعيفة، وعلى كلّ فله أن يقسمها كما شاء، ولو تصدّق بها كلها جاز، فعن عليّ «أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بُذنه، وأن يقسم بُذنه كلها لحومها وجلودها وجلالها، ولا يعطى في جزارتها شيئاً» (٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٠)، والنسائي (٢١٤/٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٥٢)، وأبو داود (٢٨١١)، والنسائي (٢١٣/٧)، وابن ماجه (٣١٦١).

(٣) سورة الحج: ٢٨.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٦٩)، ومسلم (١٩٧٤).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٧١٧)، ومسلم (١٣١٧).

• ما لا ينتفع به من الأضحية^(١):

١- لا يجوز بيع بشيء منها: لا جلد ولا صوف ولا شعر ولا لحم ولا عظم ولا غير ذلك، وقد ورد من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «.. ولا تبيعوا لحوم الهدى والأضاحي، فكلوا وتصدقوا واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوها...»^(٢) لكنه ضعيف.

لكن الأموال المستحقة في القرب لا يجوز للمتقرب بيعها كالزكوات والكفارات، ويدلُّ على هذا أيضاً أنه لا يجوز أن يعطى الجزار أجرته من لحم الأضحية، كما سيأتي.

وهذا مذهب الشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: يبيع ما شاء منها ويتصدق بثلثه!! والأظهر عدمه، والله أعلم.

٢- لا يعطى الجزار أجرته من الأضحية: لأنه يصير معاوضاً به، وإنما يعطيه أجرته من ماله، وله أن يتصدق عليه من الأضحية - لا من أجرته - فعن عليٍّ: «أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بُذنه، وأن يقسم بُذنه كلها: لحومها وجلودها وجلالها، ولا يعطى في جزارتها شيئاً»^(٣) وفي لفظ أنه قال: «نحن نعطيهِ من عندنا»^(٤).

وبهذا قال الجماهير من أهل العلم، ولم يُرخص في إعطاء الجزار منها أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير في إعطائه الجلد.

• فوائد^(٥):

١- الأضحية أفضل من التصدق بثلثها: وعلى هذا جماهير أهل العلم، لأن الأضحية سنة مؤكدة واختلفت في وجوبها - كما تقدم - بخلاف صدقة التطوع، ولأن التضحية شعار ظاهر^(٦).

(١) «الحاوي» (١٩/١١٩)، و«المغني» (٩/٣٥٦)، و«المحلى» (٧/٣٨٥).

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد في «المسند» (٤/١٥).

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٣١٧).

(٥) «فقه الأضحية» للأخ محمد العلوي أثابه الله (ص: ١٤٤ - وما بعدها) بانتقاء وتصرف.

(٦) «التمهيد» (٢٣/١٩٢)، و«المجموع» (٨/٤٢٥)، و«مجموع الفتاوى» (٣٦/٣٠٤).

٢- إذا ضلّت الأضحية قبل أن يضحى بها فلا يلزمه شيء:

فعن تميم بن حويس قال: اشتريت شاة بمنى أضحية، فضلّت، فسألت ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك، فقال: «لا يضرّك»^(١).

وعن ابن عمر قال: «من أهدى بدنة، ثم ضلّت أو ماتت، فإن كانت نذراً أبدلها، وإن كان تطوعاً فإن شاء أبدلها وإن شاء تركها»^(٢).

قلت: ويلحق بهذا لو مرضت أو ماتت قبل التضحية، والله أعلم.

٣- هل تنقل الأضاحي إلى بلد آخر؟

الأصل أن محلّ التضحية بلد المضحّي، لأن أطماع الفقراء فيه تمتد إليها، ومع هذا فلا مانع من نقلها إلى غيره إذا دعت المصلحة إلى ذلك، ففي حديث جابر بن عبد الله - في لحوم الهدى - قال: كنا لا نأكل من لحوم بُدُننا فوق ثلاثة بمنى، فرخص لنا النبي ﷺ فقال: «كلوا، وتزودوا» فأكلنا وتزودنا^(٣).

العقيقة

• تعريف العقيقة^(٤):

أصل العقّ: الشق والقطع، وقيل للذبيحة عقيقة لأنه يُشَقُّ حلقتُها. ويقال للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه سواء من الناس أو البهائم.

والعقيقة اصطلاحاً: ما يُدكّي عن المولود شكراً لله تعالى بنية وشرائط مخصوصة.

• مشروعيتها وحكمها الشرعي:

العقيقة مشروعة في قول عامة أهل العلم منهم ابن عباس وابن عمر وعائشة، وفقهاء التابعين وأئمة الأمصار، للأدلة الآتية:

١- حديث سليمان بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مع الغلام عقيقته، فأهريقوا عنه دمًا، وأميطوا عنه الأذى»^(٥).

(١) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٢٨٩/٩)، وابن حزم (٣٥٨/٧).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه مالك (٨٦٦)، والبيهقي (٢٨٩/٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٧١٩)، ومسلم (١٩٧٢).

(٤) «المغني» (٣٦٢/٩)، و«سبل السلام» (١٤٢٦/٤)، و«الموسوعة الفقهية» (٢٧٦/٣٠).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري معلقاً مجزوماً به (٥٤٧٢)، وأحمد (١٨/٤)، والنسائي

(١٦٤/٧)، وأبو داود (٢٨٣٩)، والترمذي (١٥١٥).

٢- وحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «مع الغلام عقيقة، فأهريقوا عنه دمًا، وأميطوا عنه الأذى» (١).

٣- حديث سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال: «كل غلام رهينة بعقيقته، تُذبح عنه يوم سابعه، ويحلق، ويُسمى» (٢).

٤- وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة» (٣).

٥- وعن ابن عباس رضيهما أن رسول الله ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين كبشًا كبشًا» (٤).

وقد ذهب الحسن وداود إلى أن العقيقة واجبة، للأوامر المتقدمة، وذهب الجمهور إلى أنها مستحبة لقوله ﷺ في الحديث الآتي: «من ولده ولد فأحب أن ينسك...» فجعلوه صارفًا للأوامر السابقة.

• بينما كرهها أبو حنيفة وأصحاب الرأي!! واستدلوا بنحو ما جاء أن النبي ﷺ سئل عن العقيقة فقال: «لا يحب الله العقوق» كأنه كره الاسم - وقال - : «من ولده ولد فأحب أن ينسك عنه فلينسك، عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة» (٥).

وهو ضعيف، وعلى فرض صحته، فقد قال الحافظ في «الفتح»: «ولا حجة فيه لنفي مشروعيتهما، بل آخر الحديث يشبهها، إنما غايته أن يؤخذ منه أن الأولى أن تسمى نسيكة أو ذبيحة وأن لا تسمى عقيقة...» اهـ. قلت: قد سماها النبي ﷺ في عدة أحاديث. واستدلوا - كذلك - بما يروى عن أبي رافع أن الحسن بن علي لما عقيقة ولد أمه فاطمة أن تعقَّ عنه بكشين، فقال النبي ﷺ: «لا تعقني عنه، ولكن احلقتي شعر رأسه ثم تصدقني بوزنه من الورق في سبيل الله» ثم ولد حسين بعد ذلك فصنعت مثل ذلك (٦).

(١) صحيح: أخرجه البزار (١٢٣٦ - زوائد)، والحاكم (٢٣٨/٤).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٣٨)، والنسائي (١٦٦/٧)، والترمذي (١٥٢٢)، وابن ماجه (٣١٦٥) وغيرهم.

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٣١/٦)، والترمذي (١٥١٣)، وابن ماجه (٣١٦٣) وله شواهد.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٤١)، والنسائي (١٦٦/٧) وغيرهما وله شواهد كثيرة.

(٥) حسن: أخرجه أبو داود (٢٨٤٢)، والنسائي (١٦٢/٧)، وأحمد (١٩٤/٢)، والبيهقي (٣٠٠/٩).

(٦) ضعيف: أخرجه أحمد (٣٩٢/٦)، والطبراني، في «الكبير» (٩١٧/١)، والبيهقي (٣٠٤/٩).

وهو حديث ضعيف كذلك، فلم يبق لمن كرهها حجة، وقد استفاضت الأخبار عن النبي ﷺ بالحث على العقيقة والتحريض على فعلها، وفعلها ﷺ عن الحسن والحسين.

• من الذي يُطالب بالعقيقة؟ (١)

تُطلب العقيقة من الأب - أو من تلزمه نفقة المولود - فيؤديها من مال نفسه لا من مال المولود، ولا يفعلها غيره إلا بإذنه.

ولا يؤثر في هذا أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين، لاحتمال أن نفقتهما كانت عليه لا على والديهما، ولأنه ﷺ أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وقد روى مرفوعاً «كل بنى أم يتمون إلى عصبه، إلا ولد فاطمة ﷺ، فأنا وليهم، وأنا عصبهم» وفي لفظ: «وأنا أبوهم» (٢) وهو ضعيف.

وقد اشترط الشافعية فيمن يطالب بها أن يكون موسراً، وذلك بأن يقدر عليها وتكون فاضلة عن مؤنثة ومؤنثة من تلزمه نفقته.

وصرح الحنابلة بأنها تُسنُّ في حق الأب وإن كان معسراً، ويقترض إن كان يستطيع الوفاء، قال الإمام أحمد: «إذا لم يكن مالكا ما يعق فاستقرض، أرجو أن يخلف الله عليه، لأنه أحيا سنة رسول الله ﷺ» اهـ.

• ما يجزئ في العقيقة:

تقدم قول النبي ﷺ: «عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة» (٣) وهو قول أكثر أهل العلم منهم ابن عباس وعائشة، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور (٤).

وقال بعض أهل العلم: تجزئ شاة عن الغلام، وشاة عن الجارية، وبه قال ابن عمر.

ويستدل له بحديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً (٥).

(١) «سبل السلام» (٤/١٤٢٩)، و«الموسوعة» (٣٠/٢٧٧).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو يعلى (٦٧٤١)، والطبراني (٣/٤٤) وغيرهما وانظر «المجمع» (٤/٢٢٤) - ٩/١٧٣.

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) «المغنى» (٩/٣٦٣)، و«الموسوعة» (٣٠/٢٧٩).

(٥) صحيح: تقدم قريباً.

• وهل تجزئ بغير الغنم؟

عن ابن أبي مليكة، قال: نفس لعبد الرحمن بن أبي بكر غلام، فقيل لعائشة: يا أم المؤمنين، عفى عنه جزوراً، فقالت: «معاذ الله، ولكن ما قال رسول الله ﷺ: «شأتان مكافئتان»^(١).

وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أن الإطلاق في قوله ﷺ: «أهريقوا عنه دمًا» مُقَيَّد بنحو قوله ﷺ: «عن الغلام شأتان وعن الجارية شاة» فقالوا: لا يجزئ غير الغنم، ولا يقوم مقامها الإبل والبقر.

ينبغي أن تكون خالية من العيوب: التي لا يصح بها قربان من الأضاحي وغيرها، وقال ابن حزم في «المحلى»: «ويجزئ فيها المعيب سواء كان مما يجوز في الأضاحي أو كان مما لا يجوز فيها والسالم أفضل» اهـ.

قلت: يكفي قوله تعالى ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^(٢) وقوله ﷺ: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً»^(٣).

• من أحكام العقيقة^(٤):

١- وقتها: السنة أن يُعَقَّ عن المولود يوم السابع، لحديث سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال: «الغلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى»^(٥) فإن فات يوم السابع، ففى أربع عشرة فإن فات ففى إحدى وعشرين، وبهذا قال الحنابلة - وهو قول ضعيف عند المالكية - وبه قال إسحاق، وهو مروي عن عائشة رضي الله عنها. وإن ذبح قبل ذلك أو بعده أجزأه، لأن المقصود يحصل به.

وقد نص الشافعية على أن العقيقة لا تفوت بتأخيرها، لكن يستحب ألا تؤخر عن سن البلوغ، فإن أخرت حتى يبلغ سقط حكمها في حق غير المولود، وهو مخير في العقيقة عن نفسه^(٦).

٢- العقيقة أفضل من التصديق بثمنها: لأن نفس الذبح وإراقة الدماء مقصود،

(١) حسن: أخرجه الطحاوي في «المشكل» (١/٤٥٧)، والبيهقي (٣٠١/٩).

(٢) سورة البقرة: ٢٦٧.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠١٥) وغيره.

(٤) انظر «أحكام الطفل» لشيخ أحمد العيسوي - رفع الله قدره - (ص: ١٧٢ - وما بعدها).

ط. الهجرة وما سآذكره من مراجع.

(٥) صحيح: تقدم قريباً.

(٦) «المغنى» (٩/٣٦٤ - الفكر)، و«الموسوعة» (٣٠/٢٧٨).

فإنه عبادة مقرونة بالصلاة كما قال تعالى ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾^(١) ثم إن الذبح هدى النبي ﷺ، وسنته لا ينبغي أن نحيد عنها.

٣- لا يصح الاشتراك في العقيقة: فلا يجزئ الرأس إلا عن رأس، لقوله ﷺ: «مع الغلام عقيقته، فأهريقوا عنه دمًا...»^(٢) وقوله ﷺ: «كل غلام رهينة بعقيقته...»^(٣) فجعل مع كل غلام عقيقة مستقلة به، ولم يشرع الاشتراك فيها كما شرع في الهدايا والأضاحي.

٤- لم يصح في المنع من كسر عظام العقيقة، ولا في كراهة ذلك شيء عن النبي ﷺ، ولم يصح كذلك الأمر بإرسال الرجل إلى القابلة.

٥- لا يُمس المولود بشيء من دم العقيقة: فهذه عادة جاهلية نهى عنها النبي ﷺ^(٤) واستبدل بها حلق رأسه والتصدق بوزن شعره فضة:

فعن بريدة جُوزي قال: «كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطح رأسه بدمها، فلما جاء الإسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونلطحه بزعفران»^(٥) وعن عائشة - في حديث العقيقة - قالت: «وكان أهل الجاهلية يجعلون قطة في دم العقيقة، ويجعلونه على رأس الصبي، فأمر رسول الله ﷺ أن يجعل مكان الدم خلوقًا»^(٦).

٦- يستحب طبخها دون إخراج لحمها نيئًا: حتى يكفى المساكين والجيران مؤنة الطبخ وهو زيادة في الإحسان وفي شكر هذه النعمة، ودليل على مكارم الأخلاق والجود.

الأشربة

• التحريف:

الأشربة جمع شراب، والشراب: اسم لما يُشرب من أي نوع كان، ماء أو غيره، وعلى أي حال كان، وكل شيء لا مضغ فيه فإنه يقال فيه: يُشرب^(٧).

(١) سورة الكوثر: ٢.

(٢) صحيح: تقدم قريبًا.

(٣) صحيح: تقدم قريبًا.

(٤) انظر كتابي «٢٥٠ خطأ من أخطاء النساء» (ص: ١١).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٤٣)، والطحاوي في «المشكل» (١/ ٤٦٠)، والحاكم (٢٣٨/٤).

(٦) صحيح: أخرجه ابن حبان (١٠٥٧)، والبيهقي (٣٠٣/٩).

(٧) «لسان العرب»، و«مختار الصحاح» مادة (شرب).

• الأصل في الأشربة الحلُّ، إلا ما ورد النص بتحريمه:

لعموم الأدلة المتقدمة - في الأطعمة - التي تثبت أصالة الحلِّ، ولحديث أنس ابن مالك رضي الله عنه قال: «لقد سقيتُ رسول الله ﷺ بهذا القدح الشراب كله: الماء، والنبيذ، والعسل واللبن»^(١).

• الخمر بأنواعها حرام: وهذا ثابت بالكتاب والسنة والإجماع:

١ - قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ (٢) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ؟ (٣)

وقد أكد تحريم الخمر - في الآيتين - بوجوه من التأكيد منها:

(أ) تصدير الجملة بـ «إِنَّمَا».

(ب) أنه سبحانه وتعالى قرنها بعبادة الأصنام.

(ج) أنه جعلها رجساً.

(د) أنه جعلها من عمل الشيطان، والشيطان لا يأتي منه إلا الشر البحت.

(هـ) أنه أمر باجتنابها.

(و) أنه جعل الاجتناب من الفلاح، فيكون الارتكاب خيبة وممحنة.

(ز) أنه ذكر ما ينتج منها من الوبال، وهو وقوع التعادى والتباغض من

أصحاب الخمر، وما تودى إليه من الصد عن ذكره لله وعن مراعاة أوقات الصلاة.

(ح) وقوله تعالى ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ؟﴾ من أبلغ ما يُنهي به، كأنه قيل: قد تلى

عليكم ما فيها من أنواع الصوارف والموانع، فهل أنتم مع هذه الصوارف منتهون،

أم أنتم على ما كنتم عليه، كأن لم توعظوا ولم تزجروا؟ (٣)

٢ - وقال النبي ﷺ: «لعن الله الخمر، وشاربها، وساقبها، وبائعها، ومبتاعها،

وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه» (٤).

• كلُّ مسكر خمر:

ذهب جماهير العلماء، منهم: أهل المدينة وسائر الحجازيين، وأهل الحديث،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٨)، والترمذي في «الشمائل» (٢٩٤/١).

(٢) سورة المائدة: ٩٠، ٩١.

(٣) «تفسير القرطبي» (٢٨٥/٦ - الكتب)، و«الطبري» (٣١/٧)، و«الألوسي» (١٥/٧).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٧٤)، والترمذي (١٢٩٥)، وابن ماجه (٣٣٨٠).

والحنابلة، وبعض الشافعية إلى أن كل ما أسكر فهو خمر حقيقة، سواء اتخذ من العنب أو التمر أو الحنطة أو الشعير أو غيرها^(١).

١- لقول النبي ﷺ: «كل مسكر حرام، إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال» قالوا: وما طينة الخبال؟ قال: «عصارة أهل النار»^(٢) وفي لفظ عند مسلم: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام».

٢- وعن عمر قال: «أيها الناس، إنه نزل تحريم الخمر، وهى من خمسة: من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل»^(٣).

٣- ولأن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة - وهم أهل اللسان - أن كل شيء يسمى خمرًا يدخل فى النهى، فأراقوا المتخذ من التمر والرطب ولم يخصصوا ذلك بالمتخذ من العنب، بل إن الخمر إنما حُرمت بالمدينة، وما بها عنب^(٤)!! وما كان شرابهم إلا البسر والتمر. على أن الخمر إنما سميت خمرًا لأنها تخمر العقل وتغيبه وتستره فعمت كل مسكر.

• وذهب أكثر الشافعية، وصاحبها أبى حنيفة وبعض المالكية إلى أن الخمر هى المسكر من عصير العنب إذا اشتد، سواء أقذف بالزبد أم لا.

• فائدتان:

١- إذا أسكر الكثير، فالقليل حرام: وعلى هذا جماهير أهل العلم، لقوله ﷺ: «كل ما أسكر حرام، وما أسكر الفرق، فملء الكف منه حرام»^(٥).

• تنبيه: جمهور الشافعية الذين ذهبوا إلى أن الخمر من عصير العنب لا يخالفون الجمهور فى أن ما أسكر كثيره فقليله حرام، والاختلاف فى الإطلاق بين الجمهور وأكثر الشافعية، لم يغير الأحكام من جوب الحد عند شرب قليله، والنجاسة، وغير ذلك مما يتعلق بالخمر، ما عدا مسألة تكفير مستحل الخمر، فلا يكفر منكر حكمه للاختلاف فيه.

(١) «ابن عابدين» (٢٨٨/٥)، و«المدونة» (٢٦١/٦)، و«الدسوقي» (٣٥٣/٤)، و«الروضة» (١٦٨/١٠)، و«المغنى» (١٥٩/٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٢)، والنسائي (٣٢٧/٨)، وأحمد (٣٦١/٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٥٥٨١)، ومسلم (٣٠٣٢).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٨٧)، والترمذى (١٩٢٨).

وأما الخنفيه، فالأنبذة من غير العنب عندهم لا يُحدُّ شاربها إلا إذا سكر منها!! والحديث حجة عليهم.

٢- كلُّ ما غيَّب العقل فهو خمر:

لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «... والخمر ما خامر العقل» (١).

ويدخل في هذا الحشيشة والأفيون والهيريون والبانجو ونحوها من المخدرات وهي حرام بإجماع الفقهاء لحديث أم سلمة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مسكر ومُفترٍّ» (*).

قال شيخ الإسلام: «هذه الحشيشة الصلبة حرام، وهي مسكرة يتناولها الفجار لما فيها من النشوة والطرب، فهي تجامع الشراب المسكر في ذلك، والخمرة توجب الحركة والخصومة، وهذه الحشيشة توجب الفتور والذلة».

ثم قال -رحمه الله-: «... ومن استحلها وزعم أنها حلال فإنه يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل مرتدًّا، فإن كل ما يصيب العقل فهو حرام بإجماع المسلمين» اهـ (**).

• شرب الخمر للمضطر (٢):

ما سبق من تحريم الخمر إنما هو في الأحوال العادية، أما عند الاضطرار فيرخَّص شرعًا تناول الخمر، لكن بمعياره الشرعي الذي تُباح به المحرمات، كضرورة العطش الذي يخشى معه الهلاك أو الغصص أو الإكراه، فيتناول المضطر بقدر ما تندفع به الضرورة، قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ (٣).

فأسقط الله تعالى تحريم ما فصل تحريمه عند الضرورة، فعمَّ ولم يخصَّ فلا يجوز تخصيص ذلك.

وقد منع المالكية -وهو الأصحُّ- عن الشافعية - شربها لدفع العطش، قالوا:

(١) صحيح: تقدم قريبًا.

(*) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٦٨٦)، وأحمد (٢٥٤/٦).

(**) «مجموع الفتاوى»، وانظر: «ابن عابدين» (٤٥٧/٦)، و«سبل السلام» (١٣٢٢/٤)، و«الزواجر» للهيتمي (١٧٢/١).

(٢) «المحلى» (٤٢٦/٧)، و«فتح القدير» (٢٨/٩)، و«الدسوقي» (٣٥٣/٤)، و«مغنى المحتاج» (١٨٨/٤)، و«كشاف القناع» (١١٧/٩).

(٣) سورة الأنعام: ١١٩.

لأنها لا تزيد العطش، بل تزيده حرارة حرارتها ويوبستها، وأجيب: بأنه قد صحَّ أن كثيراً من المدمنين عليها من الكفار والخلاع لا يشربون الماء أصلاً مع شربهم الخمر، وعلى كلِّ فالآية عامة كما تقدم ولا يجوز تخصيص الخمر بالمنع عند خوف الهلاك، لكن هذا موقوف على دفع العطش بها، وإلا لم يجز كما قرره شيخ الإسلام^(١).

• لا يجوز تملك الخمر ولا تمليكها:

يحرم على المسلم تملك أو تمليك الخمر بأي سبب من أسباب الملك الاختيارية أو الإرادية، كالبيع والشراء والهبة ونحو ذلك، لقوله ﷺ: «إن الذي حرم شربها حرم بيعها»^(٢).

وعن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام»^(٣).

• ضمان إتلاف الخمر^(٤):

اتفق الفقهاء على أن الخمر إن كانت لمسلم فلا يضمن متلفها، واختلفوا في ضمان من أتلف خمرًا لدمي، فقال الحنفية والمالكية: يضمنها!!، وقال الشافعية والحنابلة: لا يضمنها لانتفاء تقومها كسائر النجاسات.

• الخمر تصير خلًا:

١- إذا تخللت الخمر بنفسها: بغير قصد التخليل، فإن هذا الخلَّ يحلُّ بلا خلاف بين الفقهاء^(٥)، لقوله ﷺ: «نعم الإدام الخل»^(٦). ويُعرف التخلل بالتغير من المارة إلى الحموضة.

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٤٧١/١٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٧٩)، والنسائي (٤٦٦٤)، والدارمي (٢١٠٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١).

(٤) «ابن عابدين» (٢٩٢/٥)، و«مواهب الجليل» (٢٨٠/٥)، و«الشرح الكبير» (٣٧٦/٥) - مع المغنى، و«نهاية المحتاج» (١٦٥/٥).

(٥) «المحلى» (١١٧/١ - ٤٣٣/٧)، و«الموسوعة» (٢٧/٥).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٥١)، والترمذي (١٨٣٩)، والنسائي (٣٧٩٦)، وأبو داود (٣٨٢٠).

٢- إذا خلَّت الخمر بوضع شيء فيها: كالخل والبصل والملح، أو إيقاد نار عندها، فاختلف أهل العلم في حكمها على قولين^(١):

الأول: لا يجوز تخليلها، ولا يحل هذا الخل: وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو مذهب الشافعية والحنابلة ورواية عن مالك، وحجتهم:

١- أن التخليل يعتبر اقتراباً من الخمر على وجه التمول، وهو مخالف للأمر بالاجتناب في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾^(٢).

٢- حديث أنس قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر تتخذ خلًا، فقال: «لا»^(٣). وفي لفظ: أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرًا؟ قال: «أهرقها» قال: أفلا نجعلها خلًا؟ قال: «لا»^(٤).

وهذا النهى يقتضى التحريم، ولو كان إلى استصلاحها سبيل لم تجز إراقتها، ولكان أرشدهم إليه خصوصاً وأنها لأيتام يحرم التفريط في أموالهم. فقال: أمرته أن يبيعها، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الذي حرم شربها حرم بيعها» ففتح الرجل المزادتين حتى ذهب ما فيهما^(٥).

٣- عن ابن عباس قال: أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما علمت أن الله حرمها؟» فقال: لا. فسار به رجل إلى جنبه، فقال: «بِم ساررتة؟».

٤- عن عمر رضي الله عنه أنه صعد المنبر فقال: «لا تأكل خلًا من خمر أفسدت، حتى يبدأ الله تعالى إفسادها، وذلك حين طاب الخل، ولا بأس على امرئ أصاب خلًا من أهل الكتاب أن يبتاعه ما لم يعلم أنهم تعمدوا إفسادها»^(٦).

وهذا قول يشتهر بين الناس، لأنه إعلان للحكم بين الناس على المنبر، فلم ينكر أحد.

الثاني: يجوز تخليلها، ويحل الخل: وهو مذهب الحنفية والراجح عند المالكية وهو قول أبي محمد بن حزم، وحجتهم:

(١) «المحلى» (٤٣٣/٧)، و«البدائع» (١١٤/٥)، و«القوانين الفقهية» (٣٤)، و«المغنى» (١٤٥/٩)، و«نيل الأوطار» (٢١٤/٨).

(٢) سورة المائدة: ٩٠.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٨٣) وغيره.

(٤) أخرجه أبو داود (٣٦٧٥)، وأحمد (١١٩/٣).

(٥) صحيح: تقدم قريباً.

(٦) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (ص: ١٠٤).

- ١- أنه إصلاح، والإصلاح مباح قياساً على دبغ الجلد، فإن الدباغ يطهره.
- ٢- ما يروى مرفوعاً - فى جلد الشاة الميتة - : «إن دباغها يحله كما يحل خل الخمر» (١) وهو ضعيف.
- ٣- ما يروى مرفوعاً: «خير خللكم، خل خمركم» (٢)!! وهو ضعيف.
- ٤- لعموم قوله ﷺ: «نعم الإدام الخل» (٣) فلم يفرق بين التخليل بنفسه والتخليل.
- ٥- لأن التخليل يزيل الوصف المفسد، ويجعل فى الخمر صفة الصلاح، والإصلاح مباح، لأنه يشبه إراقة الخمر.

الراجع:

الذي يظهر أن أدلة الأولين أقوى فيحرم تخليل الخمر، لكن إذا أهدى إلى إنسان خل مصنوع فلا حرج فى أكله لزوال الوصف المفسد، ومع هذا فلا يجوز له شراؤه لأن فيه إعانة على الإثم، وقد قال سبحانه ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (٤).

وأما ما تخلل بنفسه فلا حرج فى شرائه أو أكله كما تقدم والله أعلم.

• لا يجوز التداوى بالخمر (٥):

ذهب جمهور العلماء إلى تحريم التداوى بالخمر (أى المسكرات) بل: يُحدُّ من شربها لدواء عندهم، ويؤيد التحريم ما يأتى:

١- حديث طارق بن سويد الجعفى أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر؟ فنهاه أو كره أن يصنعها، فقال: إنما أصنعها للدواء، فقال ﷺ: «إنه ليس بدواء، ولكنه داء» (٦).

قال شيخ الإسلام (٧): «فهذا نص فى المنع من التداوى بالخمر، رداً على من أباحه، وسائر المحرمات مثلها قياساً، خلافاً لمن فرق بينهما» اهـ.

- (١) ضعيف: أخرجه الدارقطنى (٤/٢٦٦).
- (٢) ضعيف: أخرجه البيهقى فى «المعرفة»، وانظر: «نصب الراية» (٤/٣١١).
- (٣) صحيح: تقدم قريباً.
- (٤) سورة المائدة: ٢.
- (٥) «البدائع» (٦/٢٩٣٥)، و«الدسوقي» (٤/٣٥٢)، و«مغنى المحتاج» (٤/١٨٨)، و«كشاف القناع» (٦/١١٦)، وانظر: «التداوى بالمحرمات» لشيخنا ساعد بن عمر غازى، رفع الله قدره.
- (٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٨٤).
- (٧) «مجموع الفتاوى» (٢١/٥٦٨)، وانظر: «مختصر الفتاوى المصرية» (ص: ٤٩٠).

قلت: فكيف يعقل لطبيب مسلم عالم بشرعه أن يصف دواءً، وصفه نبيه ﷺ بأنه داء؟!

- ٢- وعن أبي هريرة قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الدواء الخبيث» (١).
 - ٣- وعن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أنزل الداء والدواء، وجعل لكل داء دواءً، فتداؤوا، ولا تداؤوا بحرام» (٢).
- فهذه الأدلة تدل على تحريم التداوى بالأدوية المحرمة عامة، وبالخمر خاصة.
- فإن قيل: لماذا لم تُعمل قاعدة: «الضرورات تبيح المحظورات» نقول: لأمرين:
- ١- أن التداوى لا يدخل في باب الضرورات على الراجح: فليس التداوى بواجب عند جماهير الأئمة، حتى قال شيخ الإسلام (٣): «ولست أعلم سألوا أوجب التداوى» اهـ.

ومما يدل على هذا حديث ابن عباس، في المرأة السوداء التي أتت النبي ﷺ فقالت: «إني أصرع، فادعُ الله لي، قال: «إن شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت دعوتُ الله أن يعافيك...» الحديث (٤) ولو كان دفع المرض واجباً لم يكن للتخيير موضع. «ولا يخالف هذا الأمر بالتداوى، فالجمع ممكن بأن التفويض (ترك التداوى) أفضل مع الاقتدار على الصبر، وأما مع عدم الصبر على المرض وصدور الحرج، فالتداوى أفضل لأن أفضلية التفويض قد ذهبت بعدم الصبر» اهـ (٥).

- ٢- أن النبي ﷺ قد نصَّ على تحريم التداوى بالمحرم، كما تقدم، والله أعلم.
- تنبيه: البنج ونحوه مما يُغيب العقل -إذا لم يوجد ما يقوم مقامه- يجوز استعماله عند الضرورة الملجئة في العمليات الجراحية (٦).

• حكم الخليطين من الأشربة (٧):

لا يجوز خلط شيتين مما يقبل الانتباز (النقع) في الماء، كالبسّر والرطب،

- (١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٧٠)، وابن ماجه (٣٤٥٩)، وأحمد (٤٤٦/٢).
- (٢) حسن بطرقه: أخرجه أبو داود (٣٨٧٤)، والبيهقي (٥/١٠)، وانظر «الصحيحة» (١٦٣٣).
- (٣) «مجموع الفتاوى» (٥٦٤/٢١).
- (٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٥٢)، ومسلم (٢٢٦٥).
- (٥) «الدرارى المضية» للشوكاني (ص: ٣٩٣).
- (٦) أشار إلى نحو هذا الحافظ في «الفتح» (٨٠/١٠)، والنووى في «المجموع» (٨/٣).
- (٧) «المنتقى للباقي» (١٤٩/٣)، و«مغنى المحتاج» (١٨٧/٤)، و«كشاف القناع» (٩٦/٦)، و«المحلى» (٥٠٨/٧)، و«نيل الأوطار» (٢١١/٨).

والتمر والزبيب، ولو لم يشتدَّ، لحديث أبي قتادة قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين التمر والزهو، والتمر والزبيب، ولينبذ كل واحد منهما على حدة» (١).
وعن جابر بن عبد الله: «أن النبي ﷺ نهى أن يخلط الزبيب والتمر، والبسر والتمر» (٢).

وجه النهي عن انتباز الخليطين أن الإسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير، فيظن الشارب أنه ليس بمسكر، ويكون مسكراً، فنهى عنه سداً للذريعة.
وقد ذهب إلى تحريم الخليطين - وإن لم يكن مسكراً - مالك، وهو ظاهر كلام أحمد والشافعي، وبه قال إسحاق وابن حزم (لكنه خصه بالأشربة المذكورة دون غيرها).
وذهب الجمهور من الشافعية والحنابلة إلى أنه يكره ما لم يصل إلى حد الإسكار فيحرم حينئذ، وأول الحنابلة قول أحمد - رحمه الله -: «الخليطان حرام» بأن مراده: إذا اشتد وأسكر.

وأما أبو حنيفة - رحمه الله - فقال: لا بأس بالخليطين ما لم يصل إلى حد الإسكار!! لأن كلاهما يحل منفرداً فلا يكره مجتمعاً (!!) واستدل له بما يروى عن عائشة قالت: «كنا نبذ لرسول الله ﷺ في سقاء فنأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنطرحها، ثم نصب عليه الماء فننبذه غدوة، فيشربه عشية، وننبذه عشية فيشربه غدوة» (٣) وهو ضعيف لا يحتج به.

قلت: النهي يقتضي التحريم ما لم يصرفه صارف، ثم إن من المعلوم أنه إذا وُجد الإسكار حرم الشراب سواء كان من خليطين أو من نوع واحد مستقل!!

• التنبذ من صنف واحد (٤):

النبذ هو: ما يلقي من التمر أو الزبيب أو نحوهما في الماء حتى يحلو ويكسبه طعمه، ثم يشرب.

وهو مباح إذا كانت مدة الانتباز قريبة أو يسيرة بحيث لم يشتد ولم يصر مسكراً، وحد الحنابلة هذه المدة بيوم وليلة (!!) وأما المالكية والشافعية فلم يعتبروا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥١٧٣)، ومسلم (١٩٨٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٨٦).

(٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٣٣٩٨).

(٤) «المدونة» (٢٦٣/٦)، و«روضة الطالبين» (١٠/١٦٨)، و«المغنى» (٨/٣١٧ - ٣١٩)،

و«فتح الباري» (١٠/٥٧).

المدة وإنما اعتبروا الإسكار، قلت: وهو الأقرب، فعن جارية حبشية قالت: «كنت أنبذ للنبي ﷺ في سقاء من الليل وأوكيه وأعلقه، فإذا أصبح شرب منه» (١).

وعن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ يتبذ له أول الليل فيشربه إذا أصبح يومه ذلك، والليلة التي تجيء، والغد، والليلة الأخرى، والغد إلى العصر، فإن بقي شيء سقاه الخادم، أو أمر به فصب» (٢).

أى: إن كان بدا في طعمه بعض التغيير ولم يشدد سقاه الخادم، وإن اشتد أمر بإهراقه.

• شرب الدخان (التدخين):

عندما ظهر (التبغ) واستعمله بعض الناس، وكان ذلك في أوائل القرن الحادى عشر للهجرة، اختلف الفقهاء في حكمه، فمنهم من قال بحرمة، ومنهم من كرهه ومنهم من أباحه!!

وخلاصة القول فيه أن التدخين حرام، لأن كل علل التحريم متوفرة فيه وهى:

١- كونه يحدث تفتيراً وخدراً في الجسم، وقد نهى النبي ﷺ عن كل مسكر ومفتر (٣).

٢- كونها من الخبائث لاسيما وأن هذه العشبة (التبناك) تبلى بالخمر ولا بد (١!) ولا يتصور عاقل أن «الدخان» من الطيبات، وقد قال تعالى ﴿وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ (٤).

٣- أن هذا الدخان قد ثبت ضرره على بدن الإنسان لما فيه من المواد السامة المهلكة كالنيكوتين والقطران وغيرهما مما يتسبب في سرطان الرئة والحنجرة وقد قال النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» (٥) وقال سبحانه ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (٦) ولا فرق في حرمة المضر بين كل ضرره دفعياً - أى: يحصل دفعة واحدة - أو تدريجياً.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٤).

(٣) ضعيف: تقدم قريباً.

(٤) سورة الأعراف: ١٥٧.

(٥) حسن: تقدم كثيراً.

(٦) سورة النساء: ٢٩.

٤- أن فيه إسرافاً وإضاعة للمال، وقد «كره النبي ﷺ إضاعة المال» (١) ولا فرق في إضاعة المال بين إلقائه في البحر أو إحراقه في النار.

• فائدة: التدخين يُعَجِّلُ في سن اليأس للمرأة (٢):

فقد نشرت مجلة «لافست» الطبية مقالاً عن الدخان جاء فيه: «لقد توصلت دراسة أمريكية حديثة إلى نفس النتيجة التي توصل إليها العلماء في بريطانيا، وهي أن المدخنات من النساء عرضة لبلوغ سن اليأس في وقت مبكر، والتجارب الأمريكية على (٣٥٠٠) امرأة في منتصف العمر أكدت هذه النتيجة» اهـ.

• آداب الشرب:

١- التسمية قبل الشرب.

٢- الشرب باليمين: وقد تقدم الدليل عليهما في آداب الطعام.

٣- أن يشرب جالساً، ويجوز قائماً:

فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يشربن أحد منكم قائماً، فمن نسي فليستقي» (٣).

والنهي محمول على كراهة التنزيه، فقد ثبت عن ابن عباس «أن النبي ﷺ شرب من زمزم من دلو منها وهو قائم» (٤).

٤- أن يشرب على ثلاث مرات، يتنفس بينها خارج الإناء:

فقد كان النبي ﷺ إذا شرب تنفس بنفسين أو ثلاثة يفصل فاه عن الإناء ويقول: «إنه أروى، وأبرأ، وأمرأ» (٥).

٥- أن لا يتنفس أو ينفخ في الإناء:

فعن أبي قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء» (٦).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٧٧)، ومسلم (١٧١٥).

(٢) «الأشربة وأحكامها في الشريعة الإسلامية» د. ماجد أبو رحية، عن «المفصل» (٧١/٣).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٣٧٧٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦١٧)، ومسلم (٢٠٢٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٣١)، ومسلم (٣٧٨٢) واللفظ له.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٣)، ومسلم (٢٦٧).

وعن ابن عباس: «أن النبي ﷺ نهى عن أن يتنفس في الإناء أو ينفخ فيه» (١).

٦- أن لا يشرب من فم القربة أو الزجاجاة ونحوها:

فعن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ نهى أن يشرب من فيَّ السَّقاء» (٢).

لأن الماء يتدفق وينصبُّ في حلقة دفعة واحدة، وهو يورث الكباد، ويضر بالمعدة، ولا يتميز في دفع الماء وانصبابه القذاة ونحوها (٣).

٧- البدء بالأيمن فالأيسر عند سقاية القوم:

عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب بماء، وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر، فشرب ثم أعطى الأعرابي، وقال: «الأيمن فالأيسر» (٤).

وعن سهل بن سعد، قال: «أتى النبي ﷺ بقدر فشرب منه، وعن يمينه غلام أصغر القوم، والأشياخ عن يساره، فقال: «يا غلام، أتأذن لي أن أعطيه الأشياخ؟» قال: ما كنت لأؤثر بفضلِي منك أحداً يا رسول الله، فأعطاه إياه» (٥).

٨- أن يكون ساقى القوم آخرهم شرباً:

لحديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: «إن الساقى آخرهم شرباً» (٦).

٩- حمد الله بعد الفراغ من الشرب:

لقوله ﷺ: «إن الله ليرضى عن العبد أن يشرب الشربة فيحمده عليها» (٧).

الآنية وما يتعلق بها

١- الأصل في الآنية أنه يحل استعمالها إلا ما ورد النص بتحريمه: لقوله

تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ (٨).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٢٨)، والترمذي (١٨٨٩)، وابن ماجه (٣٤٢٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٢٧).

(٣) «الروضة الندية» (٢/ ٢١٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٥٢)، ومسلم (٢٠٢٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٥١)، ومسلم (٢٠٣٠).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨١).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٣٤)، والترمذي (١٨١٦).

(٨) سورة البقرة: ٢٩.

٢ - لا يجوز الأكل أو الشرب في آنية الذهب أو الفضة:

لقول النبي ﷺ: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تلبسوا الحرير والديباج، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة»^(١).

وقال ﷺ: «الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجر جر^(٢) في بطنه نار جهنم»^(٣).

٣ - آنية الكفار إذا لم يوجد غيرها، تُغسل ويؤكل فيها:

لقول النبي ﷺ لأبي ثعلبة الخشني: «... أما ما ذكرت من أنك بأرض قوم أهل كتاب تأكل في آنيتهم، فإن وجدتكم غير آنيتهم فلا تأكلوا فيها، وإن لم تجدوا فاغسلوها ثم كلوا فيها...»^(٤).

٤ - يستحب تغطية الآنية وإيكاء القرب ونحوها والتسمية عليها قبل النوم:

لقول النبي ﷺ: «إذا كان جنح الليل أو أمسيتم فكفوا صبيانكم فإن الشياطين تنتشر حينئذ، فإذا ذهب ساعة من الليل فخلوهم، وأغلقوا الأبواب، واذكروا اسم الله، فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً، وأوكوا قربكم، واذكروا اسم الله، وخمروا آنيتهم، واذكروا اسم الله، وأطفئوا المصابيح عند الرقاد، فإن الفويسقة ربما اجترت الفتيلة، فأحرقت أهل البيت»^(٥).

(١) البخارى (٥٦٣٣)، ومسلم (٢٠٦٧).

(٢) الجرجرة: صوت الماء فى الجوف.

(٣) البخارى (٥٦٣٤)، ومسلم (٢٠٦٥).

(٤) البخارى (٥٤٨٨)، ومسلم (١٩٣٠).

(٥) البخارى (٦٢٩٥)، ومسلم (٢٠١٢)، وأبو داود (٥١٠٣).

فهرس الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
٤- كتاب الزكاة	
حكم الزكاة ومنزلتها	٥
من فضائل وفوائد الزكاة	٦
حكم منع الزكاة وعقوبة مانعها	٨
شروط وجوب الزكاة	١١
زكاة الديون	١٤
الأصناف التي تجب فيها الزكاة	١٦
زكاة الذهب والفضة	١٧
الزكاة في الأوراق النقدية «البنكنوت»	٢٠
نصاب الأوراق النقدية	٢٢
زكاة الحلوى	٢٣
الزكاة في الرواتب وكسب الأعمال	٢٧
زكاة الصداق	٢٨
زكاة المواشى	٢٩
زكاة الإبل	٣٠
زكاة البقر	٣٤
زكاة الغنم	٣٥
مسائل عامة في زكاة المواشى	٣٦
زكاة الزروع والشمار	٤٠
زكاة عروض التجارة	٥٢
زكاة الركاز والمعادن	٥٨

الموضوع	الصفحة
أحكام عامة فى الركاز	٦٢
مصارف الزكاة	٦٥
نقل الزكاة	٧٩
زكاة الفطر	٧٩
مصرف زكاة الفطر	٨٥

٥- كتاب الصيام

صيام رمضان	٨٨
سنن الصوم وآدابه	١٠٠
مبطلات الصيام (المفطرات)	١٠٣
المفطرون وأحكامهم	١١٨
مسائل تتعلق بالحائض والصيام	١٢٧
قضاء رمضان	١٢٨
صيام التطوع	١٣٤
مسائل تتعلق بصيام التطوع	١٣٩
الأيام المنهى عن صيامها	١٤٢
ليلة القدر	١٤٧
الاعتكاف	١٥٠

٦- كتاب الحج والعمرة

أولاً: الحج	١٦٠
الحج عن الغير	١٦٧
المواقيت	١٦٩

الموضوع	الصفحة
---------	--------

سياق صفة حجة النبي ﷺ	١٧٢
ملخص أفعال حج التمتع	١٧٥
ما قبل السفر والإحرام	١٧٦
دخول مكة والطواف - السعى بين الصفا والمروة	١٧٧
التحلل من الإحرام - يوم التروية - يوم عرفة - الإفاضة إلى المزدلفة والمبيت بها	١٧٨
يوم النحر	١٧٩
أيام التشريق - طواف الوداع قبل السفر	١٨٠
أركان الحج	١٨١
محظورات الإحرام	١٩٧
دخول مكة	٢١٨
أحكام في الطواف عامة	٢٢٤
أحكام السعى بين الصفا والمروة	٢٣٩
الهدى	٢٥٨
الخلق والتقشير	٢٧٠
القوات والإحصار	٢٧٢
ثانيًا: العمرة	٢٧٤

٧- كتاب الأيمان والنذور

أولاً: الأيمان	٢٨٥
أنواع اليمين القسمية	٢٩٩
كفارة اليمين	٣١٠
ثانيًا: النذور	٣١٥

٨- كتاب الأطعمة والأشربة وما يتعلق بهما

.....	الأطعمة	٣٣٣
.....	من آداب الأكل	٣٤٨
.....	الصيد وأحكامه	٣٥١
.....	التذكية الشرعية	٣٥٧
.....	الأضحية	٣٦٦
.....	ما يضحى به	٣٦٩
.....	العقيقة	٣٨٠
.....	الأشربة	٣٨٤
.....	الآنية وما يتعلق بها	٣٩٥



أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

٥٩٦٢٤١٠ - ٥٩٠٤١٧٥